Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
Université Mustapha Stambouli Mascara
جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر

Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de Gestion
كلية العلوم الإقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: اقتصادو تسيير عمومي

**تحت عنوان**

# الاقتصاد الانتقالي في الجزائر "تحليل عملية الانتقال" .

# L'économie de la transition en Algérie : analyse du processus de la transition

**من تقديم الطالبة : مختاري ملوكة** **تحت إشراف : ا.د.مختاري فيصل**

**لجنة المناقشة:**

| | | | |
|---|---|---|---|
| **أ.د. تشيكو فوزي** | **أستاذ التعليم العالي** | **جامعة معسكر** | **رئيسا** |
| **أد.مختاري فيصل** | **أستاذ التعليم العالي** | **جامعة معسكر** | **مقررا** |
| **أ.د. بن باير حبيب** | **أستاذ التعليم العالي** | **جامعة وهران 2** | **عضوا** |
| **أ.د. بن سعيد محمد** | **أستاذ التعليم العالي** | **جامعة سيدي بلعباس** | **عضوا** |
| **د.تراري مجاوي حسين** | **أستاذ محاضر أ** | **جامعة وهران 2** | **عضوا** |
| **د.بن عطة محمد** | **أستاذ محاضر أ** | **جامعة معسكر** | **عضوا** |

**السنة الجامعية 2018 -2019**

" تعلموا العلم وعلموه الناس ، وتعلموا الوقار والسكينة ، وتواضعوا لمن تعلمتم منه ولمن علمتموه ، ولا تكونو جبارة العلماء فلا يقوم جهلكم بعلمكم"

-عمر ابن الخطاب -

# شكر و تقدير

***بعد حمد الله وشكره على توفيقه لنا لاتمام هذا العمل ، نتقدم بشكر خالص وخاص الى الاستاذ الدكتور مختاري فيصل لقبوله الاشراف وتاطير بحثنا ، الذي ارشدنا للعلم ولم يبخل علينا بنصائحه وارشاداته القيمة .***

***لك منا كل كل التقدير والامتنان والشكر وجزاك الله خيرا.***

***واوجه الشكر الى اعضاء لجنة المناقشة ، على سعة صبرهم لقراءة وتقييم هذا البحث.***

***اشكر كل من ساعدني وساندني طوال هذه الفترة، اخص بالذكر الاستاذة بصدار زوليخة ، الاستاذة ملياني زوبيدة والاستاذة حبيب قدوية .***

# الاهداء

اهدي هذا العمل الى امي ، ابي واخي

والى كل عائلة مختاري والى كل اصدقائي

# فهرس المحتويات

## فهرس المحتويات


فهرس المحتويات.....1

قائمة الجداول.....7

قائمة الأشكال.....8

المقدمة العامة.....10

الفصل الأول: المقاربة النظرية للتحول نحو اقتصاد السوق.....14

مقدمة الفصل.....15

1 .ماهية الاقتصاد الانتقالي.....16

1.1. الاقتصاد الانتقالي وقياسه.....16

1.1. 2. اسباب الاهتمام بقضية الانتقال.....19

1.1. 3 اهداف وتحديات الانتقال.....20

1.1. 4.الظروف الاولية ، السياسات والعوامل الاخري المؤثرة على الانتقال.....22

1.1. 5. مقاربات الاقتصاد الانتقالي.....24

2 . المبادئ النظرية لاقتصاد السوق.....29

2. 1. اقتصاد السوق مفاهيم عامة.....29

2. 1. 1. فرضيات التحول إلى اقتصاد السوق.....31

2. 1. 2. خصائص نظام اقتصاد السوق.....33

2. 1. 3. أسباب الانتقال و تبني نظام اقتصاد السوق.....34

2. 1. 3. 1.المبادئ النظرية للاقتصاد الاشتراكي.....34

2. 1. 3. 2.اسباب التحول نحو اقتصاد السوق.....36

2. 2.التحول الاقتصادي ودور الدولة في الاقتصاد.....37

2. 2. 1. النظريات الاقتصادية للدولة.....37

2. 2. 2. وظائف الدولة و أنشطتها في ظل اقتصاديات السوق.....41

3 . اليات التحول نحو نظام السوق.....42

3 .1.مفهوم الاصلاح الاقتصادي واهدافه.....43

3 .2. مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي.....47

3 .2. 1. سياسات الإستقرار أو التثبيت الإقتصادي.....49

3. 2 .2. سياسات التصحيح أو التكييف الهيكلي.....51

3 .3 . الخوصصة ..... 54
3 .3. 1. نظريات الخوصصة ..... 55
3 .3 .2. اهداف الخوصصة ..... 57
3 .3 .3. طرق الخوصصة في الاقتصادات الانتقالية ..... 58
3 .3. 4. حوكمة الشركات ..... 60
خاتمة الفصل ..... 61
الفصل الثاني: مسار التحول الى اقتصاد السوق ..... 62
مقدمة الفصل ..... 63
1 . نموذج صندوق النقد الدولي للانتقال الاقتصادي ..... 64
1 .1 . أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب ..... 64
1 . 2. الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات ..... 65
1 . 3. إدخال هيكل ميزان المدفوعات في التحليل النقدي ..... 68
1 . 4. إدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي ..... 70
1 . 5. مضمون سياسات النموذج المعياري ..... 71
1 . 6. الانتقادات المقدمة للنموذج ..... 74
2. النموذج المؤسساتي التطوري ..... 78
2. 1. مفهوم المؤسسات ..... 78
2. 2. الاقتصاد المؤسساتي الجديد ..... 82
2. 3.النظريات المؤسساتية ..... 85
2. 3. 1 نظرية تكاليف الصفقات ..... 85
2. 3. 2. نظرية الوكالة ..... 87
2. 3. 3. نظرية حقوق الملكية ..... 89
3. الدراسات لنموذج التغيير المؤسساتي ..... 91
3. 1. دراسة Williamson ..... 91
3. 2. Dani rodrik و إجماع واشنطن الموسع ..... 94
3. 3. J.Stiglitz و ما بعد إجماع واشنطن ..... 95
3. 4. Gérard Roland اجماع واشنطن والمنظور المؤسساتي التطوري ..... 97
خاتمة الفصل ..... 99

الفصل الثالث: تجارب دول في التحول نحو اقتصاد السوق .....100
مقدمة الفصل.....101
1. اهمية ودور المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية .....102
2. التحول الاقتصادي من خلال التجارب الدولية .....108
2. 1 تجربة روسيا ودول اوربا الشرقية .....108
2. 1. 1. تجربة روسيا للإنتقال إلى إقتصاد السوق.....109
2 .1. 2. تجربة دول اوروربا الشرقية .....111
2 . 2 . تجربة دول شرق اسيا.....119
2 . 2 . 1. تجربة الصين.....120
2 . 2 . 2. تجربة ماليزيا .....122
2 . 2 . 3. تجربة كوريا الجنوبية .....123
2 . 3 . تجربة دول امريكا اللاتينية .....125
2 . 3 . 1. تجربة الأرجنتين .....126
2 . 3 . 2. تجربة البرازيل .....128
2 . 3 . 3. تجربة البيرو .....131
خاتمة الفصل .....134
الفصل الرابع: تطور المسار الانتقالي في الجزائر .....135
مقدمة الفصل.....136
1 . تطور الاقتصاد الجزائري .....137
1 . 1 . فترة ماقبل التحول (تخطيط الاقتصاد الجزائري 1964-1989 ) .....137
1 . 2 . فترة مابعد التحول (واقع الاقتصاد الجزائري 1990-1998 ) .....139
1 . 3 . برامج التحول الاقتصادي في الجزائر .....140
2 . تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية في الجزائر .....149
2 . 1. تطور المتغيرات الاقتصادية.....149
2 .2. تطور المتغيرات المؤسساتية .....155
3 . مقارنات دولية .....165
خاتمة الفصل.....171

الفصل الخامس:دراسة تاثير العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي من خلال نموذج panel ....172
مقدمة الفصل.....173
1 . أهمية استخدام معطيات البانل.....174
1. 1. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل .....175
1. 1. 1. نموذج التأثيرات الثابتة.....176
1 .1. 2 نموذج التأثيرات العشوائية .....177
1 . 1. 3 إختبار هوسمان Test Hausman .....178
2 . الدراسات السابقة لاهمية ودور النوعية المؤسساتية باستعمال بيانات البانل .....179
3 منهجية الدراسة والنموذج المستخدم .....183
3. 1. النموذج المستخدم.....183
3 .2. وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة .....184
3 .3. وصف عينة الدول المستعملة في الدراسة .....186
3 .4. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج.....197
3 . 4. 1 الاحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية .....197
3 .4. 2 تقدير النموذج إما بالتأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية .....199
3 .4. 3 دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن لبيانات البانل .....201
3 .4. 4 . دراسة العلاقة السببية لجرانجر ( Causalité De Granger) لمتغيرات الدراسة .....204
3 .4. 5 . نتائج الدراسة .....208
خاتمة الفصل.....211
الخاتمة العامة.....213
قائمة المراجع.....220
الملاحق .....228

# قائمة الجداول والاشكال

## قائمة الجداول


جدول رقم 01-01 : مؤشرات قياس التحول الاقتصادي حسب 2003 EBRD ..... 18

جدول رقم 01-02 : قواعد الاصلاحات الاقتصادية لتشجيع النمو . ..... 94

جدول رقم 02- 02 : مقارنة بين النموذج المعياري والنموذج التطوري المؤسساتي ..... 97

جدول رقم 03-01 : اوروبا الشرقية – مقارنة برامج الصندوق ..... 114

جدول رقم 03-02 : الاصلاحات الاقتصادية في بعض دول اوروبا الشرقية .....116

جدول رقم 03-03 : تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي للبيرو .....132

جدول رقم 04-01 : المديونية الجزائرية 1990-1995 .....145

جدول رقم 04-02 : الاستثمار الاجنبي المباشر والخوصصة مع نهاية 1995 .....168

جدول رقم 04-03 : نوعية حوكمة الشركات في الاقتصاديات الانتقالية .....169

جدول رقم 04-04 : اعادة الهيكلة – المكاسب والخسائر في الاداء الناتجة عن الخوصصة .....170

جدول رقم 01- 5 : متغيرات الدراسة .....183

جدول رقم 5-02 : الاحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية .....197

جدول رقم 5-03 : مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات .....198

جدول رقم 5-04 : معلمات نموذج الدراسة المقدرة بإستخدام النماذج الثلاثة .....199

جدول رقم 5-05 : نتائج اختبار Hausman.....201

الجدول رقم 5-06 : نتائج اختبارات IPS، ADF،LLC لدراسة استقرارية معطيات البانل.....202

الجدول رقم 5-07 : نتائج إختبار علاقات التكامل المتزامن .....204

الجدول رقم 5-08 : دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات .....205

## قائمة الأشكال


شكل رقم 01-02 : المعايير الاجتماعية ،القواعد والمنظمات لتنسيق السلوك البشري..... 80

الشكل رقم 02-02 : تسيير الصفقات في نظرية تكاليف الصفقات. ..... 87

شكل رقم 01-04 : تطور مؤشر معدل النمو الاقتصادي في الجزائر .....150

شكل رقم 02-04 : تطور مؤشر سعر الصرف في الجزائر .....151

شكل رقم 03-04 : تطور الصادرات والواردات في الجزائر .....152

شكل رقم 04-04 : تطور معدل البطالة في الجزائر .....152

شكل رقم 05-04 : تطور التضخم في الجزائر .....153

شكل رقم 06-04 : تطور معدلات الاستثمار في الجزائر في الجزائر .....154

شكل رقم 07-04 : تطور حجم النفقات في الجزائر .....155

شكل رقم 08-04 : تطور مؤشر التمثيل والمساءلة في الجزائر .....156

شكل رقم 09-04 : تطور الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر .....156

شكل رقم 10-04 : تطور مؤشر نوعية التنظيمات في الجزائر .....157

شكل رقم 11-04 : تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر .....158

شكل رقم 12-04 : تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر .....158

شكل رقم 13-04 : تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر .....159

شكل رقم 14-04 : تطور مؤشر حقوق الملكية في الجزائر .....160

شكل رقم 15-04 : تطور مؤشر الانفاق الحكومي في الجزائر .....161

شكل رقم 16-04 : تطور مؤشر حرية الاستثمار في الجزائر .....161

شكل رقم 17-04 : تطور مؤشر حرية الاعمال في الجزائر .....162

شكل رقم 18-04 : تطور مؤشر الحرية المالية في الجزائر .....162

شكل رقم 19-04 : تطور مؤشر الحرية النقدية في الجزائر .....163

شكل رقم 20-04 : تطور مؤشر حرية التجارة في الجزائر .....164

شكل رقم 21-04 : الخوصصة في المجر .....165

شكل رقم 22-04 : الخوصصة في بولندا .....165

شكل رقم 23-04 : الخوصصة في رومانيا .....166

شكل رقم 24-04 : الخوصصة في روسيا .....166

شكل رقم 25-04 : الخوصصة في بلغاريا .....166

# المقدمة العامة

**مقدمة عامة**

اهم الاهداف التي تسعى كل الدول الى تحقيقها رغم اختلاف الاسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية هو تحقيق الاستقرار الاقتصادي . ويتلخص ذلك في : تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أى أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة فى المجتمع) وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.

خضعت الدول النامية لتجارب دورية للسياسات تنموية مختلفة ، و الاقتصاد الجزائري اعتمد العديد من السياسات التنموية كالتخطيط المركزي ، الصناعات المصنعة ، مرورا إلى برامج الإصلاح الاقتصادي والتحول نحو اقتصاد السوق .(مختلف النظريات الاقتصادية - في مرحلة الانتقال- ترى وجود عامل مشترك هو الاعتقاد بفعالية اقتصاد السوق كنموذج امثل لتخصيص الموارد).

حيث اتجهت معظم اقتصاديات التخطيط المركزي نحوتبني آليات السوق، بتطبيق برامج التعديل الهيكلي من طرف المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ،وترتبط بتفجر أزمة الديون الخارجية سنة 1982 من خلال إعلان المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا عن عدم قدرتهم على تسديد ديونهم.

فالهدف الاستراتيجي من تبني هذه البرامج أو النماذج أو السياسات هو أن يكون الاقتصاد في وضعية الفعالية والمؤسسات في وضعية تنافسية دولية بطريقة تمكن من الوصول إلى مستويات نمو جيدة مع التحسن المستمر في المستوى المعيشي وتوسيع السوق الداخلي .

أي تحويل الاقتصاد إلى مجمع منتج وفعال قادر على التفاعل بسرعة والتكيف مع التطورات على المستوى العالمي ، وهذا يعتبر الإشكال الرئيسي في تنمية الاقتصاديات في المرحلة الانتقالية.

افرزت حركة الاصلاحات الاقتصادية التي اعتمدت في العديد من الدول نسقا جديدا للتفكير على جميع الاصعدة السياسية ، الاجتماعية والاقتصادية . مما سمح للعديد من البلدان من التغلب على مشاكلها الاقتصادية حيث كانت هذه الاصلاحات شاملة وسريعة في دول شرق اوروبا وجنوب شرق اسيا بينما كانت تدريجية في دول اخرى من بينها الجزائر.

بعد التجربة في ظل الاقتصاد الاشتراكي بدات الجزائر تجربة اخرى تؤكد وتراهن على المنهج الليبرالي للخروج من الازمة الاقتصادية ، فسقوط اسعار البترول وسعر صرف الدولار سنة 1986 ، الى جانب الازمة السياسية التي عرفتها في اكتوبر 1988 ، اثرت بصفة قوية على المسار الاقتصاد للدولة ، فترتب عن ذلك مجموعة من الاختلالات الاقتصادية ، فباشرت الجزائر محاولة للخروج من ذلك بتبنيها

لنظام اقتصادي جديد متمثلا في اقتصاد السوق ، فكان التعديل والاصلاح الهيكلي للاقتصاد في المرحلة الاولية من الاصلاحات ، ثم الاهتمام بالجانب المؤسساتي كمرحلة ثانية تكميلية ضرورية ومهمة بعد قصور اصلاحات الاستقرار والتحرير الاقتصادي في تحقيق الاهداف المسطرة .

تحاول الجزائر جاهدة تحقيق التوافق بين العناصر المتاحة ومقتضيات ومتطلبات الإصلاح والانتقال نحو اقتصاد السوق وذلك دون تحقيق نتائج مرضية ، بينما حققت دول أخرى النجاح في مسارها الانتقالي وتعتبر كنماذج تنموية (دول جنوب شرق آسيا – دول شرق أوروبا ).

ويبقى التساؤل المطروح حول إمكانية تبني النظام الاقتصادي الجزائري بدون عراقيل مبادئ وقواعد اقتصاد السوق والتحول بصفة بسيطة لنظام إنتاجي تجاري . فالتاريخ الاقتصادي يبين أن حالة الجزائر تظهر نوع من الخصوصية والمتمثلة في النظام الاقتصادي المبني على الريع.

الريع عنصر مهم في سير ميكانيزمات الاقتصاد ، وهو عنصر من مركبات الدخل سواء كان عام او خاص ، لكن المشكل يطرح في طريقة تملك وتسيير هذا النوع من الدخل وإنفاقه لصالح المجتمع والتطور التقني والعلمي ، والجزائر تنعم بثروة بترولية مهمة ولها وزنها في التوازنات الكلية الأساسية.

فقد أعطت الدولة الجزائرية مهمة استثمار هذا الريع في تنشيط الاقتصاد وتحسين المستوى المعيشي للجزائريين ، فبعد عشريتين من الإصلاحات الاقتصادية ، أصبح الاقتصاد تابع وبقوة لأسعار البترول بدون تطور القطاعات الأخرى (الفلاحة – الصناعة خارج قطاع المحروقات ) ، وهذه الأخيرة لا يمكنها تعويض دور الريع في تمويل الاقتصاد حيث أصبحت حصة المحروقات تفوق 98 % من مدا خيل الصادرات، وأكثر من 50 % من الناتج الداخلي الخام.

والإشكال المطروح هو:

**ما هو مسار التحول نحو اقتصاد السوق الذي انتهجته الجزائر ؟**

تندرج تحت هذه الاشكالية الرئيسية الاسئلة الفرعية التالية :

- ما هي الإجراءات المتبعة أثناء عملية الانتقال الاقتصادي ؟
- ما النماذج المعتمدة في التحول نحو اقتصاد السوق ؟
- ما مسار الانتقال في الجزائر؟
- ماهو تاثير العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الانتقالية؟

**فرضيات البحث :**

للاجابة على الاشكال المطروح والاسئلة الفرعية اعتمدنا الفرضيات التالية :

- الشروط الاولية والخيارات الاقتصادية والسياسية تحدد مسار عملية الانتقال الاقتصادي.

- التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر لم يتم تحقيقه وانجازه بصفة نهائية بسبب عدة عوامل .

نهدف من خلال هذا البحث إلى تبيين أهمية الانتقال في تحقيق التنمية، والعمل على تحديد خلفيته وطبيعته، أهم مقارباته، والتعرف على محاوره الرئيسية واهم مؤشراتها والبحث في كيفية مساهمتها في تحقيق التنمية.

وان كان الهدف الرئيسي يتمثل في المساهمة في وضع تصور واضح عن مسار الاقتصاد الانتقالي في الجزائر، والتعرف على دوره في مواجهة تحدي التنمية الرئيسي للبلاد" تنويع الاقتصاد" ،وعرض وضع الجزائر ضمن أهم المؤشرات وكذلك الإصلاحات المنجزة، مما يمكننا من معرفة نقاط التقدم والبحث في كيفية تعزيزها، والكشف عن النقائص وجوانب الضعف ومحاولة تحليلها بواقعية.

دراسة وتحليل نتائج مختلف السياسات المنتهجة ، وأثرها على فعالية ومردودية مختلف المؤسسات ، بمعرفة أن صادرات المحروقات تمثل أكثر من 90 % من PIB في الجزائر.

يتمثل مجال الدراسة في الجانب التطبيقي في تحليل بيانات البانل ، تمتد فترة الدراسة من 1996 الى غاية 2015 ، وتشمل عينة الدراسة 28 دولة.

**منهج الدراسة:**

لتحقيق الأهداف المرجوة ونظرا لاتساع الموضوع و تشعب فروعه وقصد إعطاء القدر الكافي من الاهتمام و التركيز اعتمدنا على منهجية تقسيم الدراسة إلى خمسة فصول وكان مضمون كل فصل كمايلي :

تضمن الفصل الأول المقاربة النظرية للاقتصاد الانتقالي ، حيث بينا إن الاقتصاد الانتقالي منظور اقتصادي يتعلق ب"عملية التحول من نظام اقتصادي مخطط مركزيا إلى نظام آخر (في غالب الأحيان اقتصاد السوق )" ،أما اقتصاد السوق هو عملية عميقة الأبعاد ، تمتد جذوره إلى أوروبا في القرون الوسطى ، نتج عنه ثورة اجتماعية تحمل معها طرق جديدة للإنتاج والاستهلاك ومنطق "كيف أكون " و " كيف أتصرف " في كل الميادين. ركزنا في هذا الفصل على جميع الجوانب النظرية المتعلقة بالدراسة.

اما الفصل الثاني خصصناه لعرض مسار التحول الى اقتصاد السوق ، قمنا بعرض نظري للنموذجين الاساسيين للتحول ،النموذج الأول يقوم على " الاستقرار، التحرير والخوصصة" ، الهادف إلى تحقيق الاستقرار والنمو ومعالجة ما أصاب الدول النامية من تراكم للاختلال على مستوى الاقتصاد الكلي، يرى بان طريق التنمية يجب أن يكون رأسماليا بالاعتماد على آليات السوق وإضعاف دور الدولة .

نهاية سنوات التسعينات وفي إطار تقييم أولي لتجارب الإصلاحات، الملاحظ اقتصار أوجه التحسن على الجوانب النقدية والمالية، بالمقابل تم تسجيل نمو ضعيف وغير منتظم والنتائج كانت سلبية خاصة على المستوى الاجتماعي، النموذج الأول أهمل الإطار المؤسساتي والاجتماعي لعملية التنمية.

النموذج الثاني ذو طبيعة أكثر مؤسساتية، أن أهم دراسات الاقتصاديين وأعمال المؤسسات المالية الدولية والمبادرات الدولية تدعم جانبين له، جانب مؤسساتي :إصلاحات مؤسساتية وهو الجانب الذي يعنى بالاهتمام الأكبر وجانب اجتماعي.

في الفصل الثالث عرض تجارب الدول في الانتقال نحو اقتصاد السوق وكذا الدراسات التجريبية السابقة التي بينت اثر ودور التغيير المؤسساتي في تحقيق النمو ، سيتضمن هذا الفصل تجارب دول التي مرت بمراحل انتقال اقتصادي ، واظهار مختلف الاجراءات والمراحل المتبعة في هذه البلدان ومختلف النتائج المحققة ( تجربة روسيا ودول اوروبا الشرقية - تجربة دول شرق اسيا - تجربة دول امريكا الاتينية) . كما نبين من خلال هذا الفصل اهمية وضرورة القيام بالاصلاحات المؤسسية والتنظيمية لنجاح عملية التحول الاقتصادي

فيما يخص الفصل الرابع فيتضمن تطور المسار الانتقالي في الجزائر من خلال التحليل الكمي للمتغيرات المتعلقة بالتحول الاقتصادي في الجزائرحيث يهدف هذا الفصل الى دراسة أهم التطورات في مؤشرات الاقتصادية الكلية والمؤشرات المؤسساتية بالاضافة الى مقارنات دولية متعلقة بمؤشرات التحول الاقتصادي.

اما الفصل الخامس يتضمن الدراسة القياسية الاقتصاديات الانتقالية واثر الاصلاح المؤسساتي على النمو الاقتصادي ، نتناول في هذا الفصل الدراسة القياسية للموضوع باستخدام بيانات البانل للفترة 1996-2015، وكذا التعريف بالاطار القياسي المتبع في الدراسة ثم عرض الدراسات التجريبية التي السابقة باستعمال بينات البانل لقياس اثر الاصلاح المؤسساتي على النمو الاقتصادي.

اما خاتمة الدراسة فتتضمن اهم النتائج المتوصل اليها وكذا اثبات صحة او نفي الفرضيات المعتمدة في بحثنا.

# الفصل الاول : المقاربة النظرية للتحول نحو اقتصاد السوق

**مقدمة :**

ظلت قضية التنمية الاقتصادية تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء ولازلت تحتل هذه القضية في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها الخيار الرئيسي والوحيد للتحرر من التخلف الاقتصادي.

وقد تباينت تلك الدول في الإستراتيجية التي تبنتها ، تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية. حيث اتجهت معظم اقتصاديات التخطيط المركزي نحو تبني آليات السوق، بتطبيق برامج التعديل الهيكلي من طرف المؤسسات المالية الدولية " صندوق النقد الدولي والبنك الدولي" ، بعد ظهور أزمة الديون الخارجية سنة 1982من خلال إعلان المكسيك وبعض دول أمريكا اللاتينية وإفريقيا عن عدم قدرتهم على تسديد ديونهم.

ان الهدف الاستراتيجي من تبني هذه البرامج أو النماذج أو السياسات هو أن يكون الاقتصاد في وضعية الفعالية والمؤسسات في وضعية تنافسية دولية بطريقة تمكن من الوصول إلى مستويات نمو جيدة مع التحسن المستمر في المستوى المعيشي وتوسيع السوق الداخلي . أي تحويل الاقتصاد إلى مجمع منتج وفعال قادر على التفاعل بسرعة والتكيف مع التطورات على المستوى العالمي ، وهذا يعتبر الإشكال الرئيسي في تنمية الاقتصاديات في المرحلة الانتقالية.

سنتطرق في هذا الفصل الى لمبادئ التحول الاقتصادي وسياساته حيث تناول ماهية الاقتصاد الانتقالي و اهم المقاربات للاقتصاد الانتقالي ، ايضا المبادئ التظرية لاقتصاد السوق واليات التحول الاقتصادي وذكر اهم السياسات الاصلاحية واهدافها.

### 1. ماهية الاقتصاد الانتقالي

عملية التحول من نظام اقتصادي الى اخر تتضمن وجود مرحلة انتقالية، الهدف الأساسي لهذه المرحلة يتمثل في تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدريج، سنتطرق في هذا العنصر الى ماهية هذا التحول .

#### 1.1. الاقتصاد الانتقالي وقياسه

تستند فلسفة التحول الاقتصادي الى المفهوم الذي جاء به schumpeter عام 1950 في كتابه capitalism socialism and democracy والمبنية على فكرة "الهدم – البناء" ، وعليه فالتحول هو عملية تشويه مستمرة داخل الهيكل الاقتصادي : تشويه مستمر للنظام القديم وبناء مستمر لنظام جديد .[1]

ان التحول يستند في الاساس على التمييز بين نظامين : تركز الملكية والادارة بيد الدولة في النظام الاشتراكي ، بينما ينصرف النظام الجديد الى تفتيت هذه الملكية وتغيير الادارة مع كل ما يلحق بها من تفكيك للمشروعات والمؤسسات والقوانين (عمليات الهدم ) واعادة تخصيص وتوجيه شامل للموارد (عمليات التكييف والبناء)[2]

ان الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق هو ظاهرة التي جذبت انتباه الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاءالعالم في 1990، عند انهيار الامبراطورية السوفياتية ودول أوروبا الوسطى وآسيا.

بدا التحول في الواقع في سنوات 1978، بعد التغيرات السياسية والاصلاحات الاقتصادية في الصين .

مع زوال الامبراطورية السوفياتية، ازداد اهتمام الاقتصاديين في قضايا المرحلة الانتقالية. وكانت هناك مجموعة كبيرة من الكتب والمقالات، وانعقدت العديد من المؤتمرات ، ومنظمات جديدة أنشئت لدراسة مشاكل المرحلة الانتقالية، أو لمساعدة أوروبا الوسطى و البلدان الشرقية في انتقالها.

فهم ينظرون إلى الانتقال على انه القضايا المتعلقة بـ - الاقتصاد الكلي، الاقتصاد الجزئي، الاقتصاديات المؤسسية، والاقتصاد السياسي، اقتصاديات الأعمال، وعلم الاجتماع، أو العلوم السياسية.

واختلفت وجهات النظر في هذا الموضوع، وبصفة عامة "الانتقال" يعني إحداث تغيير جوهري في المجتمع ، الاقتصاد ، المؤسسات والاوضاع الاجتماعية والسياسية والثقافية.

[1] O.havrylyshyn,I,IZV corski, R. rooden , recovery and growth in transition economic , 1990-1997 , IMF WP/98/141, P4.

الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق ليس فقط التغيير في القواعد الرسمية لكيفية عمل المجتمع أو الاقتصاد ،ولكن أيضا من قواعد غير رسمية مثل الأعراف والقيم والاتفاقيات التي تتغير بمرور الوقت، فهي قيدا على فعالية القواعد رسمية الجديدة للتفاعل بين الدولة والفرد.

تتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، والهدف الأساسي لهذه المرحلة في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدريج، أي الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الرأسمالي عبر الإصلاحات الاقتصادية الجذرية . فعملية المرور من اقتصاد مخطط (الاقتصاد الاشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانزمات السوق يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال.

أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها .

ويمكن تحديد ثلاثة مراحل لمرحلة الانتقال من نظام اقتصادي موجّه أثبت فشله وعدم فعاليته في إلى نظام اقتصادي يستند إلى مكانيزمات العرض والطلب ( اقتصاد السوق) وهي:

**المرحلة الأولى** :تحرير الأسعار و فتح الأسواق، وتعتبر أصعب مرحلة نظرا لما تحدثه من أخطار .

**المرحلة الثانية** :وهي مرحلة الاستقرار وذلك عن طريق قواعد وإ جراءات اقتصادية وهنا تكمن قوة الدولة في التحكم وتحقيق التحولّات الاجتماعية والاقتصادية.

**المرحلة الثالثة** :تتمثل في تحديد النموذج الاقتصادي الليبرالي الذي يتخذ كنظام اقتصادي جديد للبلاد كما يمكن أن يحدد في هذه المرحلة مستوى التنمية المراد الوصول إليه بعد هذه المرحلة الأخيرة.

ولهذا لنقل تسيير الاقتصاد من نظام موجه(اشتراكي) إلى نظام حر( اقتصاد السوق) يتطلب إحداث تغييرات كبيرة في العلاقات الإنتاجية القائمة مع تطلب وقت للتكيف مع العلاقات الإنتاجية الجديدة بهدف إنجاز عملية الانتقال بأقل التكاليف الممكنة.

**مؤشرات قياس التحول الاقتصادي**

محاولات لقياس التقدم المحرز في التحول في أوروبا الشرقية والوسطى وآسيا قدمت من قبل الاقتصاديين منذ أوائل 1990. كان هدف هذه الدراسات تقييم الكفاءة في البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية للانضمام الى المجتمعات الدولية، من بينها الانضمام منظمة التجارة العالمية والاتحاد الأوروبي، فمن بين معايير الاتحاد الأوروبي لقبول أعضاء جدد ان الاقتصاد قد نجح في تطبيق مبادىء اقتصاد السوق.

البنك الأوروبي للإنشاء والتعمير (EBRD) يوفر محاولة معروفة لقياس التحول (انظرالجدول). وقد حسبت "مؤشرات التحول" لستة وعشرين بلدا من أوروبا الوسطى والشرقية، ودول البلطيق و الدول المستقلة من الدول (CIS) منذ عام 1994. وهذه المؤشرات تقيس فقط التغيير في المؤسسات الرسمية.[1]

مقارنة بين التقرير المرحلي الأول من عام 1994 وتقرير الانتقالية من عام 2003 ويوضح ما كان على جدول أعمال المرحلة الانتقالية قبل وبعد تنفيذ الاصلاح. في حين أن تحرير الأسعار والتجارة والخوصصة وإصلاح المؤسسات، ونظام الصرف الأجنبي، وكان الإصلاح المصرفي من جدول الأعمال في المرحلة الأولى من الفترة الانتقالية، المنافسة، والبنية التحتية، وتحرير أسعار الفائدة، أسواق الأوراق المالية والمؤسسات غير المصرفية، والبنية التحتية، والبيئة القانونيةكانت القضايا الرئيسية لمرحلة لاحقة من المرحلة الانتقالية.[2]

**جدول رقم 01- 01 : مؤشرات قياس التحول الاقتصادي حسب EBRD 2003**

| المؤسسات | الاسواق والتجارة | المؤسسات المالية | اصلاح البنية التحتية | المؤشرات القانونية للانتقال |
|---|---|---|---|---|
| -الخوصصة (المؤسسات ذات الحجم الصغير والكبير)<br>-اعادة الهيكلة والحوكمة | - تحرير الاسعار<br>-التجارة ونظام التبادل الاجنبي<br>-سياسة المنافسة | -اصلاح النظام البنكي<br>-تحرير اسعار الفائدة<br>-اسواق الاوراق المالية والمؤسسات غير البنكية | -الخدمات العامة<br>( الماء - السكك الحديدية – الطاقة ) | الاتساع القانوني<br>الفعالية القانونية |

**Source :** EBRD, transition report 2003.

مؤشرات EBRD لا تعرض اقتصاد سوق معين. التطور في عملية الانتقال يقاس مقارنة مع معايير اسواق الاقتصادات الصناعية ، بالاعتراف ان ليس هناك عمل باقتصاد السوق تماما ولا نقطة النهاية مثالية للانتقال.

[1] عندما يستخدم مصطلح مؤسسة كما في حالة المؤسسات غير المصرفية ، هذا يعني المنظمة والتنظيم القانوني .

[2]Hubert gabrisch , jens hölscher, the successes and failures of economic transition ,the european experience, palgrave macmillan, first published , 2006 , p 4.

هذه المؤشرات تعكس الحد الادنى من المتطلبات ، تاخذ بعين الاعتبار كل الاسواق الاقتصادية القائمة بالدول الصناعية (دول OECD ). على اساس مقاربة EBRD يمكن حساب مؤشر كلي للسنة .

De Melo, Denizer and Gelb (1996) قاما بتطوير مؤشر مركب للانتقال يتضمن الصين والفييتنام وكان ذلك لسنة 1994 فقط. هذا المؤشر المركب يبنى على مجموعة واسعة في مجال سياسات الاصلاح يشار اليها "التحرر الاقتصادي" تعكس مجموعة اولية من مؤشرات EBRD .

الابحاث الاقتصادية الحديثة حققت بعض التقدم في قياس اثار الاعراف والقيم والمؤسسات غير الرسمية الاخرى . من بين افضل المؤشرات المعروفة على مستوى العالم لأوجه القصور في المعايير والسلوك هو مؤشر الفساد المطور والمحسوب من منظمة الشفافية الدولية، المنظمات غير الحكومية (NGO). مؤشر الفساد يقيس المفاهيم الكلية للأشخاص المطلعين فيما يتعلق بمدى الفساد -نسبة المدفوعات الفاسدة والعواقب الناتجة عنها و المفروضة على الاقتصاد . وانخفاض المؤشر يدل على ارتفاع مستوى الفساد ، مؤسسة الثقة تقلل من تكلفة المعاملات ذلك ان من الحصول على معلومات موثوقة حول شركاء العقد أو عن الحكومة والبنك المركزي.

دراسة كل من Zak and Knack (2001) اوجدت بان مجتمعات الثقة العالية اكثر انتاجا من المجتمعات ذات الثقة المنخفضة . دراسات القيم الأوروبية تشمل أربعة أبعاد رأس المال الاجتماعي : الثقة الشخصية (هل يمكن الوثوق بالأشخاص؟) ، الثقة المؤسسية ( كم من الثقة لدى الفرد في المؤسسات العمومية – الحكومات – الجيش ....) ، المشاركة في المجتمع المدني (الأحزاب- نقابات العمال- ....) و trustworthiness (الغش في الضرائب -....) ، حيث بينت الدراسة ان الثقة في الاشخاص تكون اقل في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية .[1]

### 1.1. 2. اسباب الاهتمام بقضية الانتقال

تزايد الاهتمام بالبحث في الاقتصاد الانتقالي بمرور الزمن ، لكن محور الاهتمام تغير . يمكن تفسير الاهتمام المتزايد بعملية الانتقال ضمن مهنة الاقتصاد بكل من اهمية سياستها و اهميتها للنظرية الاقتصادية .

ان فهم التحول في اقتصاد المؤسسات في الدول المعنية جلب تغيير كامل في الظروف الاقتصادية للمجتمع ، فهو من اهم الاحداث التي ميزت القرن العشرين ، حيث يعتبر الهدف من تبني النظام

[1] Hubert gabrisch , jens hölscher, the successes and failures of economic transition ,op cite , p08.

الراسمالي في الدول الاشتراكية سابقا ان يتحول الوضع الاقتصادي الى الازدهار مقارنة مع الدول الصناعية المتقدمة .

السياسات المقترحة، مهما كان تفصيلها ، ليست مسلمة من الفراغ. بل هي مبنية على النظرية و مختلف الطروحات حول الطريقة التي تتفاعل الاقتصاديات والمجتمعات مع الاصلاحات والسلاسل الطويلة للتحول.

في بداية التحول اغلب السياسات المتبناة كانت مستمدة من المبادئ الاساسية للاقتصاد، او ما يسمى باجماع واشنطن ، مع التركيز القوي على :

- تحرير الاسعار ، ضيق السياسة النقدية وتوازن الميزانية لتحقيق الاستقرار على المستوى الكلي.
- خوصصة الشركات العمومية لتشجيع سلوك الربح.

**1.1. 3 اهداف وتحديات الانتقال :**

بالنظر الى الشروط الاولية للاقتصاد الاشتراكي (مع أو بدون تاريخ الإصلاحات)، ما هي العناصر التي تدخل في تحويل الاقتصاد نحو اقتصاد سوق جيد؟ في هذا العنصر نقدم وصفا موجزا لاهم اهداف المرحلة الانتقالية ، والقيود التي تعيق تحقيق تلك الأهداف. لم يكن هناك اجماع بين الاقتصاديين على هذه الاهداف والقيود.

من بين اهداف المرحلة الانتقالية سنذكر مايلي :

- تحسين كفاءة التوزيع بتصحيح التشوهات الموجودة بالنظام الاشتراكي من خلال ادخال الاسعار النسبية المرنة وخلق اسواق تنافسية لبيئة مفتوحة للاقتصاد العالمي.
- استقرار الاقتصاد الكلي والذي يعتبر ضروريا لضمان الاداء الصحيح لنظام الاسعار.
- توفير الحوافز و ترتيبات حوكمة الشركات لجعل الشركات تستجيب لمؤشرات السوق، الخوصصة على نطاق واسع تعتبر عنصرا أساسيا لبعض التغييرات ، ومن ذلك تشجيع دخول شركات خاصة جديدة وخلق طبقة من المقاولين .
- خلق مؤسسات حكومية "المناسبة" لاقتصاد السوق ، بحيث يجب ان تعكس :
  - الحاجة الى الاستقرار السياسي والمؤسسي
  - الحاجة الى حماية حقوق الملكية

- حماية دافعي الضرائب من السلوكات الريعية من مجموعات الضغط نحو الحكومة.

بينما يميل الاقتصاديون إلى الاتفاق على الأهداف السابقة ، من المهم أيضا ان تبين القيود التي تواجه عملية التحول:[1]

- عدم التيقن من النتائج، على المستوى الكلي والمستويات الفردية على حد سواء، هو السمة الرئيسية للمرحلة الانتقالية ، عدم اليقين الكلي بالتالي مهم جدا ، فالمتعاملون الاقتصاديون وصناع القرار يتصرفون واتخاذهم القرارات يكون في ظل هذا الغموض الكلي. لأن عملية الانتقال هي نتيجة لقرارات الأفراد وصانعي السياسات في مواجهة اهم عدم التاكد من النتائج.

نظرية التحول يجب أن تدمج هذا الغموض النسبي في نمذجة عملية الانتقال.ونظرية التحول يجب ان تدرج ايضا التجريب و عملية التعلم التي يجب أن تحدث أثناء المرحلة الانتقالية.

- قيدا مهما آخر مرتبط بأوجه التكامل والتفاعل بين الاصلاحات ، حيث من الخطا القيام باصلاحات فردية ، فهناك على سبيل المثال تكامل واضح بين الخوصصة وتحرير الاسعار . حوافز الربح في الاسواق غير الجيدة يؤدي الى سوء توزيع الموارد .والاسعار الحرة وحدها لا تقدم نتائج التخصيص الأمثل اذا لم تواجه الشركات حوافز تعظيم القيمة . برامج استقرار الاقتصاد الكلي تتطلب ايضا ادوات مختلفة إذا تم تحرير الأسعار، الاقتصاديون يميلون إلى الاتفاق على هذا التكامل ولكن ليس بالضرورة على آثارها دائما. فالبعض يرى ان التكامل حجة كافية لتبرير نهج الانفجار الكبير لإصلاح " a big bang approach " ، في حين البعض الاخر لا يؤيد ذلك.
- وأخيرا، القيود السياسية ذات أهمية حاسمة، لأن التحول هو عملية اقتصادية واسعة التي تنطوي على الفائزين والخاسرين. هذه القيود السياسية هي بشكل خاص ذات الصلة في بلدان أوروبا الشرقية عندما سبق الإصلاح السياسي (التحول نحو الديمقراطية) الاصلاح الاقتصادي (التحول نحو اقتصاد السوق) .مسالة القيود السياسية المسبقة لإقناع الناخبين لبدء عملية الإصلاح واللاحق، لتجنب عكس هذه العملية (Roland, 1994) . من المهم التاكيد على الدور الاساسي للقيود السياسية في إصلاحات اقتصادية واسعة النطاق مثل الانتقال وأهمية عدم الفصل بين الاقتصاد وسياسات الاصلاح . السياسيين وجماعات المصالح يتخوفون من

[1] Gérarad roland, transition and economics, the MIT press , 2000, p 1-3

خسائرهم المحتملة من الاصلاحات الاقتصادية . ليس هناك من سبب للاقتصاديين لتجاهل القيود السياسية الضمنية تماما كما لا يمكنهم تجاهل قيود الميزانية أو القيود الحافزة .[1]

**1.1. 4.الظروف الاولية ، السياسات والعوامل الاخري المؤثرة على الانتقال :**

ان العوامل المؤثرة على مسار الانتقال لاي دولة بمكن تقسيمها الى مجموعتين اساسيتين، مجموعة من الشروط الأولية والتي تحدد الميزات الاساسية للدول التي اتبعت التخطيط المركزي اولا الى بداية انتقالها نحو اقتصاد السوق. اما المجوعة الثانية فتتضمن الخيارات الاقتصادية والسياسية وغيرها والتي تبنتها هذه الدول في مواجهتها لتحديات عملية الانتقال.

على الرغم من ارثها المشترك للتخطيط المركزي، تميزت الاقتصاديات الانتقالية بالاختلافات الكبيرة في المستويات الأولية من التطوير ، اختلالات الاقتصاد الكلي، الاندماج في النظام التجاري للبلدان الاشتراكية، حجم الإصلاحات المسبقة وإلخ.

المستويات الاولية للتنمية ، الموارد والنمو وكذلك اختلالات الاقتصاد الكلي والميزات المؤسساتية تختلف بصفة كبيرة في دراسات هذه الدول، التحضر من بين مقاربات مستويات التنمية ، يعكس عن كثب توزيع الدخل عبر البلاد، فكلما كان الدخل منخفضا يكون المجتمع ريفيا اكثر.

التصنيع مؤشر للتطور والتنمية، لكن الاختلال الصناعي كان منتشرا في المجتمعات الاشتراكية ، ويحدد بالفرق بين الحصة الفعلية من الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي والحصة المتوقعة من خلال تحليل الانحدار.(chenery and syrquin1989 ).

حصة الصناعة كانت غالبا مرتفعة لان التجارة، الخدمات المالية والاعمال وخدمات المستهلكين كانت غير ظاهرة في الدول الاشتراكية.

هناك ثلاث مؤشرات للموارد والنمو. الموقع يحدد كمقاربة جغرافية لاقتصاديات السوق المزدهرة ، والتي يمكن تكون مهمة خاصة في المرحلة الانتقالية لانها تسهل لجلب مؤسسات السوق وتعديل انماط التجارة. بالتالي يعتبر الموقع من بين المحددات المهمة وكذا اقتصاديات السوق .(Moreno and 1997 trehan ) .

[1] Gérarad roland, transition and economics, op cité , 2000, p 12

وفرة الموارد الطبيعية تختلف بشكل كبير في الدول الانتقالية ، للوهلة الاولى ستظهر الموراد كانها موجودة لتسهيل عملية الانتقال لكن لايمكن ان تكون هذه الحالة دائما (sachs and warner 1995 ) . فدول اسيا الوسطى الغنية بالموارد الطبيعية مثلا، يجب عليها تجاوز الانتاج الضخم و المشاكل التنفيذية (حقوق نقل خط أنابيب) قبل تحقيق إمكانات البترول والغاز الخاصة بهم. في بعض الحالات ، توفر موارد الطاقة القابلة للتصدير قد تسمح للحكومات بتأخير الإصلاح .

معدلات النمو الاقتصادي ذكرت على انها من ضمن الشروط الاولية لانه بالنسبة الدول الفقيرة ، تظهر معدلات النمو مرتفعة في المراحل الاولى من تراكم الاشتراكية بعكس المراحل الاخيرة. شهدت بلدان أكثر نضجا الركود، إن لم يكن تراجع النمو. بالاضافة الى اختلالات اخرى ميزت الدول الاشتراكية منها التضخم .[1]

الملاحظة السببية تشير الى ان الاقتصادات الانتقالية تنقسم الى ثلاث مجموعات واسعة: دول اوروبا الشرقية التي استعادت قوتها بسرعة ، التصحيح البطيئ لدول الاتحاد السوفياتي سابقا FSU ، ودول شرق اسيا والتي استجابت للاصلاحات باداء اقتصادي مرتفع بدلا من الانكماش الأولي.

تختلف الدول من العديد من الابعاد لكن هناك مكونين رئسيين ، الاول يمكن ترجمته على انه قياس اختلال التوازن في الاقتصاد الكلي وعدم الإلمام بعمليات السوق (تشوهات السوق) ؛ اما الثاني فيمثل مستوى التنمية الاجتماعي و ارتباطها بالتشوهات الهيكلية.

تتجمع الدول إلى ثلاث مجموعات واسعة ، دول FSU بدات انطلاقا من اختلالات عميقة في السوق، اما دول شرق اوروبا فكانت اكثر تطور من دول شرق اسيا وتميزت بكثير من الاختلالات الهيكلية.

العلاقة بين الشروط الاولية ، السياسات و الاداء محددة بمعادلة نظام. سياسة الاصلاح ممثلة بالتحرير الاقتصادي حيث يعتمد على الشروط الاولية ، التغيير السياسي و التوترات الإقليمية . الاداء الاقتصادي تم قياسه بالنمو و التضخم ويعتمد على الشروط الاولية ، السياسات الاقتصادية و التوترات الإقليمية . حيث بينت الدراسة ان الشروط الاولية فعلا هامة لكل من الاداء الاقتصادي وسرعة التحرير الاقتصادي وان الاصلاحات السياسية بصفة خاصة تؤثر على سرعة التحرير الاقتصادي.

[1] Martba de melo, cevdet denizer, alan gelb, and stoyan tenev, circumstance and choice :the role of initial conditions and policies in transition economies, the world bank economic review,vol 15, no II-31, 1997, p 3-4

اثبتت الدراسة ان الشروط الاولية السيئة ترتبط ببطئ التحرير الاقتصادي. ذلك قد يكون بسبب ان الحكومات تحجم عن قبول التكاليف الأولية للاصلاحات الحادة على أعلى الخسائر من اختلالات النظام القديم . ويرتبط التحرير الاقتصادي الحاد جدا في الواقع مع انكماش المخرجات ، ولكن يكون ذلك ظرفيا، مع مرور الوقت يتم تعويض ذلك بالاثر التراكمي الايجابي لمجهودات التحرير السابقة .

الشروط الاولية غير الملائمة تثبط الاصلاحات ، لكن فعالية الاصلاحات لا تتراجع ما ان تنفذ هذه الاخيرة. علاوة على ذلك، لا تستطيع الدول تجنب تكلفة عدم الإصلاح ، خاصة اذا كانت متضمنة لنظام اقتصادية وسياسي متفكك. اثبتت الدراسة ايضا الاثر السلبي للاختلالات الاقتصادية الكلية والهيكلية على الاداء الاقتصادي .

الرغم من ذلك، التقديرات للاهمية النسبية للعوامل المؤثرة على الاداء تبين ان السياسة لا تزال هي العامل الاهم المحدد للاختلاف في النمو الاقتصادي بين الدول . الشروط الاولية تهيمن على معادلة التضخم. اما الاصلاحات الساسية فتظهر كمحدد رئيسي لسرعة التحرير الاقتصادي و شموليته. توسيع النموذج الذي يتم اعتبار الحرية السياسية كمتغير داخلي حتى يتم تحديدها بالشروط الاولية ، التوترات الاقليمية وعوامل اخرى .

واشارت النتائج الى اهمية مستوى التنمية في تحديد قرار توسيع الحريات السياسية ، والتي يمكن أن ينظر إليها باعتبارها تأكيدا للفرضيات الضرورية في إطار العملية الانتقالية.[1]

### 1.1. 5. مقاربات لاقتصاد الانتقالي

**مقاربة w.andreff (2007)**

يرى بان التحول الاقتصادي يتعلق بعملية التحول من نظام اقتصادي مخطط ( ECP ) الى نظام اخر ( في الغالب الاحيان يكون اقتصاد السوق ). بحسب Andreff (2007) يكون الاقتصاد في حالة انتقال اذا توفرت فيه الخصائص التالية قبل اجراء الاصلاحات الاقتصادية :

- التخيط المباشر للاقتصاد .
- الملكية العامة للمؤسسات والبنوك
- التسيير الجماعي للفلاحة

[1] Martba de melo, cevdet denizer, alan gelb, and stoyan tenev, circumstance and choice:the role of initial conditions and policies in transition economies ,op cite .p25-26.

- استراتيجية تنمية مبنية على التصنيع
- البحث عن الاكتفاء الذاتي في التجارة
- منع الاستثمارات الاجنبية المباشرة

لقد قدم الاقتصادي بدراسة تضم 27 دولة (les 10 PECO, les 12 pays de la CEI et les 5 pays des Balkans) والتي بين فيها ان "خصوصية بعض الدول هي التاخر عن البعض الاخر ، يقود ذلك غالبا الى عدم ادماجهم في الاقتصاد الانتقالي .

كما بين انه بالاضافة الى الخصائص المذكورة سابقا هناك خصائص ضمنية ذات طبيعة جيوسياسية تتدخل في تعريف التحول الاقتصادي.[1]

المرحلة الانتقالية هي أولا تغيير في المؤسسات الرسمية من خلال اعتماد قوانين جديدة (البرلمان) والمراسيم (الحكومة) من خلال تجديد القانون والقواعد الإدارية والقانونية وإنشاء هيئات (المحاكم، غرف التجارة) للإشراف عليها.

وهكذا فان تحويل ملكية الدولة إلى الملكية الخاصة لا يمكن أن ينجح بغض النظر عن التغيير المؤسسي الكبير اللازم ودون إطار قانوني يحدد ما لا يمكن القيام به من قبل الأعوان الاقتصاديين خلال تحويل الأصول، إن غياب مثل هذا الإطار افشل بعض عمليات الخصخصة منذ تأسيس المؤسسات الرسمية المطلوبة استمرت أكثر من عقد في جميع الاقتصاديات الانتقالية.

المؤسسات غير الرسمية والثقة والتعاون ضروريان للحفاظ على تكاليف المعاملات المنخفضة، وتسهيل قواعد التجارة ودعم قواعد اللعبة المدعمة ذاتيا. ان رأس المال الاجتماعي في اقتصاد ما هو عامل تسهيل إنفاذ وتنفيذ العقود و هو مصدر الثقة المتبادلة على أساس الاختلافات الثقافية والقيم والمعايير التي تلتزم بها السكان التي تشجع على حل مشاكل العمل الجماعي وتحسين كفاءة المؤسسات.

وكانت ثلاث استراتيجيات التغيير المحتمل في الاقتصاديات الانتقالية :

1/ إصلاح المؤسسات الرسمية تدريجيا على مراحل لتقليل الاحتكاك مع مؤسسات غير رسمية.

2/ تغيير كل الإطار المؤسسي فجأة مع خطر ارتفاع تكلفة تطبيق قوانين جديدة بغرض معارضة قواعد غير رسمية للسلوك

[1] Andreff Wladimir ,Economie de la transition : La transformation des économies centralement planifiées en économies de marché, Bréal, Paris,2007, p 11

3 / إنشاء مؤسسات جديدة تسترشد جدوى التغيير السياسي (دولة أضعف) وإجراء الإصلاحات بمعدل متغير تبعا للمجال على أساس التكاليف التي أنشأتها قواعد رسمية جديدة، الخطر هنا هو أن الإصلاحات التي يتم حظرها من قبل المطلعين قوية أو بسبب الصراعات بين جماعات المصالح.[1]

**مقاربة J.KORNAI**

من بين المنظرين في مجال التحول الاقتصادي ، الاقتصادي المجري J. kornai الذي يحتل مكانة خاصة ، في الواقع هو يعتبر من بين الباحثين الذين درسوا الاقتصاد الاشتراكي ، ويصفها بانها " اقتصاديات النقص ". ففي كتابه حول هذا الموضوع ( J. kornai 1984) بين مختلف الخبرات التي اطلع عليها اثناء تدريسه في دول الشرق.

وفي دراسة اخرى له( J. kornai 1990 ) ، رسم الخطوط العريضة للسياسة الاقتصادية للمجر ، اين حدد العناصر القابلة للتطبيق لكل دولة تتواجد في فترة انتقال من نظام اشتراكي الى الاقتصاد الحر.

في هذه الدراسة المزيج الفريد الذي كان يميز المجر ودول الاتحاد السوفياتي قبل 1988: بين سياسة اقتصادية موجهة نحو الاستهلاك ، ومؤسسات حكومية تتميز بالتسيير الذاتي وبالمقابل تخل كبير في اعمالها .

ويعتبر kornai ان عدم الاستقرار الاقتصادي هو الوضع العادي في النظام الاشتراكي ، وازمة الانتقال ناشئة من وضعية لا يوجد فيها "خطة او سوق ".

كما يرى ان المجر لعبت دور اساسي في تجارب اصلاحات النظام الاشتراكي ، بعدما تجاوزت قيود الاصلاحات وقامت بتحول ثوري لكل من النظام السياسي والاقتصادي.[2]

عمليات وقضايا الانتقال تم فهمها انطلاق من منهج نظامي ، والذي فيه تجتمع كل الاعمال التي تعود مرجعيتها الى كل من marx , hayek , polayni و schumputer . بالنسبة ل kornai ، هؤلاء في بحثهم عن حل لنفس التساؤلات باستخدام اطار نظري ومنهجية محددة ، تبقى توجهاتهم متعاكسة تماما. كما جميع هؤلاء الباحثين فان kornai في موضوع بحثه دراسة تماسك الانظمة الراسمالية او الاشتراكية و هشاشتها ، وعملية التغيير لهذه الانظمة مع الاخذ بعين الاعتبار كل المجالات السياسية والاقتصادية والايديولجية وتفاعلها . انطلاقا من دراسة مقارنة ونوعية للانظمة ، فهو يقترح بوابة قراءة مؤسسية تسمح بتحديد تناسق وتفرد لكل من هذه الأنظمة انطلاقا من خمس كتل وثيقة : الهيكل السياسي

[1] Andreff Wladimir ,Economie de la transition ,op cite, p.16
[2] János Kornai, The Road to a Free Economy: Shifting from a Socialist System. The Example of Hungary, New York: W. W. Norton. (Originally in Hungarian in 1989), 1990, p 7.

(السلطة و الايديولوجية) ، نظام الملكية، نمط التنسيق السائد ، السلوكات الاقتصادية الجزئية و التنظيمات الاقتصادية . وكذلك ، هيمنة الحزب الواحد ، اولوية الملكية للدولة ، التنسيق البيروقراطي ، الاجراءات المتعددة للمفاوضة ، والاقتصاد النقص هي اكثر العناصر التي سمحت ببعض التنظيم للتوتر والصراعات الداخلية في النظام الاشتراكي "التقليدي" ، وضمان بقائه خلال العديد من العقود.

عندما يتعرض النظام لظغوطات غير قابلة للحل على الرغم من فجوة الاصلاحات ، فلا يوجد حل لذلك سوى اعادة النظر في العنصر الاساسي ( السلطة والايديولوجية) . اذن سوف يمارس النظام ثورة حقيقية ويدخل في مرحلة تغيير نظامي .

انهيار الاقتصاديات الاشتراكية من نهاية سنوات 80 يظهر بداية مرحلة التغيير النظامي . ولهذا السبب فان Kornai يعارض البرامج التي تسعى لاصلاح النظام الاشتراكي بوضع السوق مكان الاشتراكية ، حيث اثبت ان ذلك ادى الى نتائج متواضعة على مستوى توازن الاقتصاد الكلي . ولكن اساسا ، يتعلق الامر بنظام غير مترابط ، لاختلاف الاشتراكية والراسمالية ، لانه يرتكز على العناصر الثلاثة التالية والتي يحكم عليها بانها متعارضة : ملكية للدولة ، احتكار الحزب الواحد و التنسيق عن طريق السوق. بالإضافة ، من وجهة النظر الاقتصادية ، اشتراكية السوق ، والتي تسعى بطريقة او باخرى اللى الجمع الخطة والسياسية . استمرارية هيكل سياسي معين وسيطرة الملكية العامة ستعيد مدراء الشركات الى وظائفهم البيروقراطية وتشكل من هنا عائقا للفعالية الحقيقية للاقتصاد .

بالاجماع مع Mises ومدرسة حقوق الملكية قناعة انه يوجد " ارتباط قوي " بين السوق والملكية الخاصة ، وبدا بالتفوق المثبت للراسمالية من حيث الكفاءة النسبية ، استبدال الاقتصاديات الاشتراكية بالاقتصاديات الراسمالية يتضمن اصلاحات تنظيمية.

الاقتصاديات الاشتراكية تعني اقتصاديات النقص تتوضح وتتعزز بتبادل سلسلتين من القيود : نظام مقيد بالموارد و وقيد الميزانية ضعيفة ، والذي يشير الى غياب واجي الشركات في تغطية خسائرهم ، مشجعة بحكومة " أبوية paternaliste " .

ان القضاء على اقتصاديات النقص يرتكز اذن على وجود ارادة سياسية قوية حقيقية للقيام بالتزامات بغرض لارساء انضباط مالي، قيد ميزانية صعب وصارم ودور محدود للدولة . لتحقيق ذلك ، متاثرا بنظرية العقود ونظريات الصراعات، يؤكد على الحاجة الى المرور عقد جديد بين الشركات والحكومة

والذي من خلاله لا يعتمد الانقاذ الالي للخسائر ، وعدم وضع التواءات على الانظباط المالي. لكن احترام هذا "العقد" الجديد يجب ان يشجع في نفس الوقت باصلاحات مؤسسية وسياسية فيما يخص التشريعات ووضع بنية قانونية تسمح بتطبيقه ولكن ايضا التطوير الكبير للقطاع الخاص . واخيرا اصلاحات اقتصادية بحتة تسعى لضمان حرية الشركات كاللامركزية ، التحرير الاقتصادي و إزالة القيود التنظيمية .

من الممكن ان حول تساؤلات اختيارات السياسات الاقتصادية الكلية الموضوعة في الاقتصاديات الاشتراكية سابقا ، الذي طور موقف Kornai في سنوات 90 ، الى ليبيرالي أكثر اعتدالا . مؤسساتي ليبيرالي ، لا كينزي ولا نقدي ، دعم في 1989 تطبيق استراجية الاقتصاد الكلي في بولونيا على المجر ، السياسة المساماة ب " العلاج بالصدمة " ، والتي طبقت بعدها بسنوات (1992) . لكن انطلاقا من 1993 ، اخذ بتوجهاته في مواجهة اولئك الذين يشككون في اختيار هذه السياسات الاقتصادية الكلية " ثقة الاعتماد الزائد على قوى السوق التلقائية و المبادرة الخاصة . واكنت اخيرا سياسة الاستقرار الموضوعة من طرف الحكومة المجرية والتي سماها "سياسة غير الأرثوذكسية" .

اعطى بذلك من خلال هذه السياسة ،المتميزة بحماية اقتصادية ، اولوية للنمو المستدام بدلا من الاستقرار ، سياسة نقدية ملائمة ، وعملية خوصصة متاخرة للشركات والبنوك . الخوصصة المتاخرة انطلاقا من 1996 لها ميزة سحب توصيات الفشل للخوصصة السريعة المطبقة في العديد من الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية . ايضا بعكس بعض الدول ، خاصة روسيا ، خوصصة الشركات في المجر لم تخدم كاداة للسياسة المالية، وتمت بمجرد اعادة هيكلة الشركات.

واخيرا ، يتناول قضية البنية التحتية الاجتماعية المهملة قي الاقتصاديات الاشتراكية سابقا. والتي تتضمن بالنسبة له مبادئ اخلاقية غير قابلة للنقاش لسيادة الفرد والتضامن ، خوصصة نظام الحماية الاجتماعية هو الحل في نظره والذي يعكس ميزة مزدوجة فيما يخص النمو المستدام . فهي لا تسمح فقط بتقليص الضرائب والنفقات العمومية وبذلك تخفيض العجز المالي : بل تسمح ايضا عن طريق اللامركزية الجزئية ، التنظيم عن طريق السوق و خوصصة الصحة ، المعاشات وخدمات اخرى والتي تشكل محفزا جيدا للادخار.

هذا الادخار المتراكم في صناديق التقاعد وفي مؤسسات الضمان الصحي اللامركزية ، والموضوعة بعد ذلك في الاسواق المالية ، تمثل مصدر تمويل اضافي للمستثمرين .لكن ، اصلاح نظام الحماية

الاجتماعية المقترح من طرف kornai المستوحى من النموذج الاجلو-ساكسوني ، ادت بطريقة عامة ، الى التساؤل حول شروط امانية تحويل الانظمة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بحجة انها تعمل جيدا في مكان اخر.

من بين التوصيات الرئيسية للانتقال لا تتواجد بالتحديد ضمن التوجه المؤسسي ؟ بل يجب اخذ المثال الخوصصة الاكثر اقناعا ، فقد ظهرت الخوصصة في المجر ناجحة ، بينما الخوصصة في روسيا وبسبب السياق الاجتماعي الاقتصاجي والسياسي الخاص ادت الى تصفية القطاع العام وغياب المسؤولية الاقتصادية الشركات التي تمت خوصصتها.[1]

**2.المبادئ النظرية لاقتصاد السوق**

**2. 1. اقتصاد السوق مفاهيم عامة**

أصبح اقتصاد السوق في الآونة الأخيرة عبارة شائعة إعلامية واسعة في كل الدول التي تجري اصلاحات هيكلية ليبيرالية . ومع ذلك هو التعبير الذي لا لبس فيها أصبح استخدامه وخاصة مقابل الاقتصاد المخطط دون ان يكون محتواه محدد بوضوح.

بالعودة الى تاريخ البشرية نجد انه هناك دائما اثار حول وجود السوق ، أن هذا المصطلح يشير إلى "المكان الذي تحقق فيه تنفيذ المعاملات التجارية أو أنها نفس هذه المعاملة .

في أصول الاقتصاد الغربي ، R.Latouche ، في المدن والقرى تتواجد اسواق مواد غذائية اين يكون الموردون هم المنتجون المحليون او او تجار سلع اجانب من المناطق النائية.

وفي مقدمة ابن خلدون، "مصادر الربح" طرح طرق مختلفة التي من خلالها يحصل التاجر الثروة، وبالتالي، فإنه يعامل التجارة كنشاط منتظم تماما بالرغم من الخطر البالغ المتكبد على الطرق، في حال تم نقل البضائع لمسافات طويلة.[2]

كل هذه الامثلة تبين ان السوق هو مؤسسة وجودها يشهد بين مختلف الافراد متباعدة في المكان والزمان عن بعضهم البعض. لكن اقتصاد مختلف هؤلاء الاشخاص من بلدان مختلفة لا يمثل سوى ميزة واحدة مما يعنيه اقتصاد السوق حاليا.

[1] Pepita Ould-Ahmed, Janos Kornai, la transformation économique postsocialiste dilemmes et décisions ed. Bernard Chavance et Mehrdad Vahabi, Paris, éditions de la maison des sciences de l'homme, 2001, Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy 2002/1 (n° 42), p 177-179.

[2] Dieter weiss, ibn khaldoun, on economic transformation, midlle east studies, usa.n, 2,1995, p293.

K.Polanyi يعرف اقتصاد السوق على انه الاقتصاد الذي يحكمه سعر السوق وحده ، يقدم مضيفا أنه من المؤكد أننا نستطيع أن نقول مثل هذا النظام ( نظام اقتصاد السوق) قادر على تنظيم الحياة الاقتصادية بالكامل بدون مساعدة او تدخل خارجي انه ينظم نفسه بنفسه.[1]

ما يميز اولا اقتصاد السوق عن باقي الانظمة الاقتصادية هو تحويل نتاج العمل الانساني الى سلع ، ان هذه المنتجات تشكل الفائض الاقتصادي او جعل مسألة ما هو ضروري على حد سواء في حياة يومية لإعادة الانتاج الاقتصادي . هذا التحويل يفترض الملكية الخاصة للمنتجات والتي من خلالها يبنى نظام علاقات اقتصادية "غير شخصية". بحيث يركز الافراد على المنتوجات التي لهم قوة الملكية للتفاوض حول مكانتهم في المجتمع والذي يتشكل مع وضد ارادتهم .اذن مبدا الملكية هو اساس اقتصاد السوق كنظام للعلاقات الاقتصادية. [2]

اذن يقصد باقتصاد السوق، على أنه حصول القطاع الخاص على الحصة الكبيرة في الاقتصاد الوطني، لتستطيع ميكانيزمات السوق القيام بدورها في تنميته بفعالية أكبر.

بالنسبة ل Jean Rivoire: بين ان اقتصاد السوق على انه " تنظيم اجتماعي، يعطي دور أساسي لقوانين السوق ليتأقلم معها بأفضل ما يمكن عندما يكون السوق جيدا و لتصحيحها عندما تكون سيئة"[3].

بالنسبة لـ Henri guitta : فيشرح لاقتصاد السوق كمايلي "يمكن اعتبار العالم سوق كبير و شامل مكون من عدة أسواق متخصصة، حيث يتم شراء و بيع الثروات الاجتماعية و المنتظر منها هو الاعتراف بالقوانين التي تم الشراء و البيع بصفة تلقائية من أجل هذا نفترض دائما سوق جد منتظمة تحت علامة المنافسة".

بالنسبة لـ François perraux : اعتبر اقتصاد السوق على أنه "نظام إقتصادي إجتماعي يهتم بالإنتاج قصد التبادل و يتم من خلاله تنظيم و مراقبة النشاط الإقتصادي عن طريق المنافسة و تحديد الأسعار و أيضا يتم توزيع الموارد فيه وفقا لتفاعل القوى بين العرض و الطلب"[4].

بالنسبةلـ a.bouzidi : يرى أن "اقتصاد السوق هو اقتصاد يتميز بتداول أسعار حقيقية تعكس مختلف تفاعلات قوى السوق، و بوجود وساطة مالية متطورة و بهيمنة الملكية الخاصة"[1].

---

[1] Polanyi (K.),the great transformation , the political and economic origins of our time , Beacon Press, 2nd publish, 2001.

[2] Ahcéne amarouche, libéralisation economique et problémes de transition en algerie, these de doctorat,université lumiere lyon2, 2004,p26.

3 Jean Rivoire, que sais-je ? l'économie de marché , éditions DAHLAB, 1994,p4.

[4] أحمد زكي يدوي ، معجم المصطلحات الاقتصادية، دار النشر دار الكتاب المصري دار الكتاب اللبناني، ص 187.

بالنسبة f. a. hayek: يعتبر أن "اقتصاد السوق هو الآلية الأكثر فعالية القادرة على معالجة المقدار الضخم من معلومات متفاوتة و متباينة، و الضرورية من أجل تنسيق خطط الأعوان الاقتصاديين الفردية"[2].

بالنسبة لعبد الحق لعميري: يقول أن" إقتصاد السوق لا يعني أن الدولة لا تملك و لا تراقب مؤسسات إستراتيجية، لكنه يعني أن القطاع الخاص ذو مكانة راجحة في الإقتصاد الوطني لكي تلعب ميكانيزمات السوق دورها تماما و بفعالية[3]

بالنسبة Milton friedman يرى بأن" إقتصاد السوق الذي يعمل بحرية سيؤدي إلى تقدم إقتصادي و تقني، و إلى إستخدام فعال للموارد، و إلى مستوى معيشة مرتفع يجري توزيعه مع بعض الإستثناءات التي لا بد من الإعتراف بها، توزيعا عادلا، و كذلك إلى قيام مجتمع يتميز بالحراك الإجتماعي و الحرية السياسية.[4]

أما بالنسبة Hamid Temmar: يرى بأن "إقتصاد السوق هو إقتصاد ليبرالي، حرية المبادرة، إقتصاد مفتوح على التبادل الدولي و بالتالي معرض للمنافسة الدولية بدون حماية جمركية، مما سينتج منه إقتصاد بدون حكومة (غائبة ) ، بالتالي إقتصاد موجه من قبل مصالح الأقوياء"[5].

اذن فاقتصاد السوق هو محصلة تطور اجتماعي بطي ومتدرج، وتاريخ طويل من التجربة والخطأ، حيث كانت السوق الأداة التي ساعدت على تطور المبادلات ونموها ، إلا أن عمل هذه السوق ظل يتغير على مر الزمن. و من هنا يتضح ان نظام السوق هو في الحقيقة تنظيم اقتصادي لتخطيط مستقبلي غير مركزي، لان قرار المتعاملين فيه يصدر في ضوء توقعات رشيدة للمستقبل [6]

**2. 1. 1. فرضيات التحول إلى اقتصاد السوق:**

يقوم التحول إلى اقتصاد السوق على الفرضيات التالية:

**فرضية الاتجاه الواحد (الإنتقال له اتجاه واحد فقط):** ترى هذه الفرضية أنه يمكن للسوق أن يعود بكل عفوية و ينتظم تلقائيا وبصفة مثلى كما يمكن للهياكل الاقتصادية أن تتغير،لأن التحرير سيسمح

---

[1] A. Bouzidi, les années 90 de l'économie algérienne : les limitent des politiques conjoncturelles, ENAG, Alger,1999,p10.

[2] أندرو شتر ، علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة نادر إدريس التل، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 1996، ص 43.

[3] Abdelhak Lamiri, gérer l'entreprise algérienne en économie de marché, PRESTCOMM ED ,1993,p19.

[4] تشارلز وولف جونير، الأسواق أم الحكومات :الإختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة علي حسين حجاج ، الطبعة الأولى، دار البشير ، عمان ، الأردن، 1996 ، ص18

[5] Hamid, A, Temmar, les fondements théoriques du libéralisme, OPU, 2005, p19.

[6] عبد القادر خليل ، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد "دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر" ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، ربيع 2009 ، ص86 .

لبعض الدول بعودة ميكانيزمات السوق أو بنشوئها في دول أخرى ، و ذلك بغض النظر عن التصلبات الموروثة عن النظام القديم.

**فرضية الشمولية:** تكون ميكانزمات التسيير الإداري غير فعالة في المراحل الأولى أو عند الإنطلاق، أما عند نقطة الوصول فسوف تختفي أو يبقى منها الشيء القليل و تترك المجال لآليات الضبط اللامركزية التي تكون أكثر فعالية فالانتقال إلى اقتصاد السوق يعني تحول كل ميكانزمات النظام القديم و استبدالها بميكانزمات جديدة.

**فرضية التجانس:** يقصد بها تجانس ميكانيزمات التحول بغض النظر عن السياق السياسي و المؤسساتي فيمكن مقارنة الدول المتحولة إلى اقتصاد السوق على أساس مجموعة من المؤشرات تأخذ بعين الاعتبار بعض المعطيات الدالة على الجهود المبذولة للانتقال إلى اقتصاد السوق.

**فرضية غياب التنظيم:** ترى هذه الفرضية أن التحول إلى اقتصاد السوق هو تحول كامل للنظام ، أي بعبارة أخرى هو تحول نظامي، و من هنا تكون متطلبات التحول كثيرة و معقدة حيث تواجه الحكومات صعوبة التحكم فيها، سيحدث التحول إلى اقتصاد السوق بالضرورة الكثير من الاضطراب و انعدام التنظيم خاصة في المراحل الأولى، و يظهر ذلك في فقدان المعلومات عند بعض الأعوان انهيار الإنتاج، تدمير الرأسمال الإنتاجي و البشري، ضعف الإجماع الاجتماعي المرتبط بالتحولات السريعة.

تؤدي هذه العناصر إلى ضعف و تخفيض فعالية الاقتصاد، و بالتالي يتوجب التقليص مدة هذه الفترة للوصول لضبط الاقتصاد عن طريق اليات السوق و إعطاء رؤية واضحة للأعوان الاقتصاديين.

نستنتج اذن أن الانتقال إلى اقتصاد السوق له الخصائص التالية:

- اتجاه واحد ممكن.
- عالمي :يجب استبدال كل ميكانزمات تخصيص الموارد.
- متجانس :يجب على كل الدول الانتقالية أن تتبع نفس المسار.
- سريع :لتجنب استمرار مدة الاضطرابات و عدم التنظيم، الأمر الذي يؤثر سلبا على الفعالية الاقتصادية .

اشرنا سابقا بعض خصائص النظام الاشتراكي،وتعرفنا على أسباب فشله وقد ركز الكثير من الباحثين في اقتصاديات أوربا الشرقية و الوسطى على الاقتصاد الروسي، الذي جمع نقائص الاقتصاديات الاشتراكية و من أهمها، الندرة، عدم تخصيص الموارد بشكل فعال مما نتج عنه تشوهات في الأسعار.

و عليه قامت مرجعية الإصلاحات و الانتقال إلى اقتصاد السوق بتشخيص الإرث الناتج عن الحقبة الاشتراكية و يتعلق الأمر بفشل الاستقرار الماكرو اقتصادي الذي كان يتم عن طريق المراقبة المباشرة للخطة المركزية الشيء الذي نجم عنه اقتصاد يتسم بالندرة، و بوجود فائض نقدي ليس له مقابل مادي، و ما زاد الأمور تعقيدا مشكل تشوه الأسعار النسبية و انفصال هذه الاقتصاديات عن الاقتصاديات الأخرى و كذا غياب أو ضعف الملكية الخاصة ، و من جهة أخرى قام الصندوق الأوروبي لإعادة الإعمار والتنمية بتصور مجموعة من المعايير لتحقيق التحول إلى اقتصاد السوق.[1]

**2. 1. 2. خصائص نظام اقتصاد السوق**

وتتركز خصائص هذا النظام على صعيد الإنتاج في الآتي:

يمثل المنتج على مستوى المنشأة صاحب السلطة في الق ا رر الإنتاجي، فهو الذي يقرر مستوى الاستثمار وحجم الاستخدام بما يملكه من قوة على تحريك عناصر الإنتاج التي ترتكز على الملكية الفردية.

تحدد الأولويات بشكل أساسي بتوقعات الربحية في العملية الاستثمارية والإنتاجية وبما يحقق مستوى إنتاجي يضمن أقصى ربح ممكن للمنتج .

تشكل الأسواق الموقع الأساسي الذي تتم فيه عملية تقرير الأسعار وبعيدا عن المركزية في التوجيه ، وبافتراض سيادة المستهلك تقود توجيه الموارد نحو إنتاج السلع والخدمات.

وعلى صعيد توزيع الدخل تتمثل خصائص هذا النظام في الآتي:

إن الذي يتم توزيعه هو الدخل النقدي مقابل خدمة أو ملكية عنصر من عناصر الإنتاج ، أي إن المردود المقابل لعناصر الإنتاج (العمل ، أ رس المال ، الأرض ، المنظم ) هو (الأجور ، الفوائد، لريع، الأرباح) .

الية التوزيع تتكفل فيها الأسواق ، حيث يتم فيها عرض عناصر الإنتاج ، ومن خلال هذه الأسواق يتقرر سعر كل عنصر نتيجة لتفاعل قوى العرض والطلب ، حيث يتحقق التوازن بينهما حينما يتعادل سعر عناصر الإنتاج مع نسبة مساهمته في إنتاج السلع والخدمات[2].

إن اقتصاد السوق غالبا ما يسمى بالاقتصاد الرأسمالي، لأنه يستند إلى الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج والمبادرة الفردية، ويخضع لتفاعل العرض والطلب داخل السوق .وهذا يعني أن اقتصاد السوق هو اقتصاد العرض والطلب والمنافسة في الأسعار من دون أي قيد باستثناء ما تفرضه المنافسة الحرة غير الاحتكارية، ويعتمد هذا النظام بشكل أساسي على الملكية خاصة للأفراد والمؤسسات .ومع ذلك فإن

[1] BERD, transition report, 1994 et 1996 .

[2] د. عدنان مناتي صالح ، سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي لتنميته الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والثلاثون ، 2013 ، ص 70.

اقتصاد السوق لا يعني بأي شكل من الأشكال غياب القطاع العام ودور الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية ).

إذن اقتصاد السوق هو نمط يقر بأهمية السوق ويرتكز على مبادئ أساسية أبرزها:

**العرض والطلب** :أي أن عملية الإنتاج تحكمها قوى السوق ويحددها المستهلك والقطاعات والمنتجات، والماركات، والوسطاء...

**التنافس :** وهذا يعني المضي قدما نحو إنتاج ما هو أفضل، والسعي وراء إرضاء الزبون باقتراح منتوجات تلبي رغباته..

**التأقلم والمرونة** :إذ أن السوق تتقلب باستمرار، لذا لابد من إيجاد آليات ).تساعد على تطوير الإنتاج في ضوء الظروف والتغيرات الحاصلة ) .

عموماً فأن اقتصاد السوق هو نظام يعتمد الخصخصة والمبادرة الفردية وعدم التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية لتحقيق اكبر قدر من الأرباح عبر مبدأ المنافسة في العرض والطلب بغض النظر عن الكلفة الاجتماعية لهذا النظام.[1]

**2. 1. 3. أسباب الانتقال وتبني نظام اقتصاد السوق**

**2. 1. 3. 1.المبادئ النظرية للاقتصاد الاشتراكي**

مبادئ الاقتصاد الاشتراكي بدات بالظهور منذ بداية القرن 19 ، التجربة الاولى للاقتصاد المخطط مركزيا تشكلت في اسم الاشتراكيين المثاليين في 1917 بالاتحاد السوفياتي. فمن اذن المهم معرفة الفكر الاقتصادي الاشتراكي .

- **الفكر الاقتصادي الاشتراكي قبل ماركس**

اغلب المفكرين الاشتراكيين والمصلحين الاجتماعين للقرن 19 بحثوا تصميم نظام بديل لاقتصاد السوق الراسمالي. مشاريع اشتراكية مثالية مختلفة ، وبذلك تظهر الميزات التالية :

توزيع الثروات يجب ان يكون اكثر مساواة مما هو موجود في الراسمالية في القرن 19 او 20 . العقد الاجتماعي عند Rousseau ، يجب ان تتحقق العدالة بين الافراد و ذلك باعادة توزيع الضريبة . اما Fourrier يتصور نظام اشتراكي اين يصبح العمل متعة ، بحيث يتم دعمه بطريقة توزيع عادلة "تخصيص لكل فرد ثلاثة الأرباح المخصصة هذه المدارس الصناعية الثلاث : رأس مال، عمل و موهبة ، وتكون مرضية بالنسبة له.

[1] د.نبيل مرزوق ، دور اليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق 6-12-2005 :
http://www.mafhoum.com/syr/articles_06/marzouk.pdf

قمع العملة هو فكرة مهيمنة في الفكر الاشتراكي خلال القرن 19 . النقود تجعل المنافسة محتملة و تحقيق مكاسب إضافية من التبادل (Owen) والقيمة النسبية لكل شيئ يجب ان تتحدد بوقت العمل.
حركة المنتوجات ، تكون بفعل واحد وهو الاتصال المباشر بين النتجين والمستهلكين "Proudhon " يزيل الوسطاء غير الضروريين ويشجع التظيم الذاتي للمتعاملين الاقتصاديين . Owen ايضا ضد الحفاظ على البائعين والمشترين ، المتداولون/... ، التجارة بالجملة و التجزئة ، المصرفيين ، السماسرة ، والتي لا تضيف اي قيمة لمجموع المنتوجات. يكشف ذلك الرؤية المستقبلية السوفيتية على العمل غير المنتج. لا يمكن اعتبار السوق بالضرورة بانه يتعارض مع التقدم الاجتماعي " Sismondi " ، بشرط ان يكون متابع بتنظيم يضمن الحماية الاجتماعية ويشجع التشغيل الكامل.
التعاون هو نقيض المنافسة الراسمالية بالنسبة لOwen . اما بالنسبة ل Proudhon ، الجمعية التطوعية تسمح لمجموعة من الافراد للمرور الى عقد تعاون والتنظيم بحرية وترك لكل شخص احتمال الانسحاب في اي وقت، العمل التطوعي ( موضوع يعلن الديمقراطية الصناعية ، التسيير الذاتي والتجربة اليوغسلافية ) في التعاونيات، ضمانات متبادلة للتبادل ، والعمل ، والنوعية الجيدة واسعار سلع عادلة .
الجمعية العامة هو موضوع خاص التنظيم الصناعي يؤدي الى مكزية رؤوس الاموال و التنشئة الاجتماعية . العمل التطوعي سينوب عن العمل الماجور. الى جانب ذلك Proudhon ، Fourrier بفعهما عن هذا المبدا على انه مكون لمجتمع phalanstery اين يكون العمل حر ، متنوع، اختيرت وفقا للأذواق الفردية،وهذا لا يكون ممكنا الا بفضل تقسيم مطور للعمل يسمح لكل شخص بالمرور من مهمة الى اخرى .
الاقتصاد الاشتراكي لا يكتفي من طرح التساؤل الخاص بتوزيع الثروات، مع تطوير الانتاج. من اجل الوصول الى عرض وفير لابد من حركية صناعية نشيطة "saint-simon " . التصنيع تم اعتباره على انه نظام عام ضروري للرفاهية المادية . الالية عند Godwin ، تقريبا تسمح بازالة العمل الصعب. بعكس ذلك ،Fourrier هو ضد المدن ، الصناعة والاعمال الجماعية . Proudhon يدعم ان القرض المجاني يجذب الاستثمارات ويسمح للمقاولين للابداع والانتاج خارج سلطة راسمال والملكية الخاصة.
الملكية الخاصة موضوع جدل في الفكر الاشتراكي ، فاذا تواجدت تكون الى جانب ملكية عمومية .
تدخل الدولة في الاقتصاد هو تنظيم " Sismondi " ، بحيث يسند الى الدولة الحد من الإنتاج الزائد، حماية العمال من انتهاك حقوقهم من طرف المقاولين وتنظيم اشتراك الاجراء في الارباح وملكية

الموظف l'actinnariat ouvrier . بحيث يجب على الدولة تثبيت المداخيل ، الاسعار وضمان الاستعمال التام السلع المنتجة (rodbertus) .

عدالة اجتماعية اكبر للفئات المحرومة من المجتمع .

تخفيض اوقات العمل هدف الاقتصاد في المستقبل ، بحيث يرى "Sismondi" بان ذلك يعتبر حل للانتاج الزائد والبطالة ، ووسيلة لضبط التشغيل والاستهلاك .

- **مشروع ماركس للاقتصاد الاشتراكي :**

يمكن تلخيصه بالعناصر الاساسية التالية :

بالنسبة للقيمة ( بالنقود) تاتي بعد تقييم مباشر للمنتجات بوقت العمل .

المحاسبة والحساب الاقتصادي تكون بالوحدات المادية ( وحدات العمل) وليس بالقيمة ( بالنقود).

التخطيط ينظم الاقتصاد ، ضمنيا في مكان سوق راسمالي.

من النظريات والتجارب الاولى للاقتصاد الاشتراكي ، يمكن استخراج مجموعة من النتائج المتناقضة. بالتمثيل الى نظام الموضوع بالنظرية الماركسية ، فهو لا يدقق في الطرائق العملية لسير اقتصاد ، والتي توجد في داخل النظرية الكلاسيكية والتي اثبتت امكانية العملية لاقتصاد اشتراكي عقلاني . هذايدقق حول قدرة الماركسية على توفير الاطار النظري اللازم والضروري لفهم كل الاعتبارات الايديولوجية ، السير الجيد و التنظيم الفعال للاقتصادات الاشتراكية (السوفياتية) ، في حين ان هذه الامكانية كانت ضروري للدول التي تعهدت ببناء مجنمعات اشتراكية في URSS ومن اجل توجيه تجاربهم.

ان الاشتراكية ممكنة نظريا ، ولكن في الواقع لا يمكن ان تنجح ، Ludwig Von Mises (1920) في اطروحتيه : اقتصاد بدون نقود وبدون اسعار السوق لوسائل الانتاج هو اقتصاد غير عقلاني.

تبادل وسائل الانتاج لا يمكن ان يتم الا بوجود قاعدتهم للملكية الخاصة [1]

**2. 1. 3. 2.اسباب التحول نحو اقتصاد السوق :**

تعد عملية التحول نحو القطاع الخاص جزاءا من سياسة اعادة هيكلة القطاع العام والتي تنتهجها الدول الراغبة في التحول نحو اقتصاد السوق وذلك باعادة ترتيب دور الدولة في النشاط الاقتصادي والتخلص من الارث السابق الذي ترتب عنه تضخم الاجهزة البيروقراطية والعمالة الفائضة وتكرار الازمات المالية وتدني الكفاءة الانتاجية وغياب المنافسة.[2]

[1]Andreff Wladimir, la crise des économies socialiste , la rupture d'un système , presses universitaires de grenoble, 1993, p20.

[2] د. عبد الرسول جابر ، كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 13 ، العدد 3 ، لسنة 2011، ص 83.

عادت السوق بقوة في العقدين الأخيرين من القرن الماضي لتفرض نفسها كبديل لكل الأنماط الأخرى لتسيير الاقتصاد، و يمكن أن نلخص بعض دواعي عودة السوق في النقاط التالية

- التدخل في الأسعار و تحديدها إداريا كان له آثارا سلبية، إذ أصبحت لا تعكس الندرة النسبية لعوامل الإنتاج مما أدى إلى ضياع و تبديد الكثير من الموارد.
- الحماية الجمركية وإحلال الواردات لم تؤدي في الكثير من البلدان إلى إحقاق النمو الصناعي المرتقب بل على العكس أدت إلى تراجعه.
- الحواجز الجمركية المرتفعة كان لها تأثير سلبي على الصناعات التحويلية،و التي أصبحت في الكثير من الأحيان غير منتجة.
- تحديد أسقف لأسعار الفائدة أدى إلى عرقلة الأنظمة المالية و انخفاض الادخار النقدي و تشجيع الاستثمارات غير المنتجة.
- تحديد أجور دنيا أدى إلى إحداث خلل في عالم الشغل و زيادة الفروقات و اللامساواة.
- تحديد سقف للأسعار الاستهلاكية و ارتفاع الضرائب على الصادرات الزراعية، أدى إلى تراجع الإنتاجية في الميدان الزراعي و عدم تشجيع المزارعين.

تجتمع النقاط المذكورة انفا كلها تقريبا في الاقتصاديات الاشتراكية، و من ثم فإن أحد الأسباب الرئيسية التي أدت إلىقيام معظم الدول بإصلاحات اقتصادية ليبرالية و العمل على إدخال ميكانيزمات السوق، هو مشكل تخصيص الموارد .إذ يجب جعل هذا التخصيص فعالا و يستجيب للطلب الإجتماعي الحقيقي ويحقق أيضا أرباحا في الإنتاجية[1]

**2. 2.التحول الاقتصادي ودور الدولة في الاقتصاد**

**2. 2. 1. النظريات الاقتصادية للدولة**

في القرن 19 ، الوظيفة الاساسية للدولة تمثلت في تمثلت في لإدارة المرافق مثل الدفاع الوطني ، الأمن العام، والعدالة، وصيانة البنى التحتية الخ. وفي القرن 20 ، وخاصة بعد الحرب العالمية الثانية استثمرت الدولة في مجالات واسعة مثل الصناعة والتأمين وتقديم الخدمات الخ. بحيث تم تجاوز منظور " الدولة الحارسة" الى دولة الرفاه.

[1] wild Gerard , CEPII, économie de la transition :le dossier , Document de travail n° 2001-08, p28

كما أوضح تماما (1988) Laffont كل نظرية للدولة هي نظرية خاصة من الاقتصاد العمومي. في الواقع، احدى الاستنتاجات الرئيسية الملاحظة في هذا المجال ان تصور تدخل الدولة تتغير من تيار فكري الى اخر، وفي بعض الاحيان يكون الاختلاف في نفس التيار.

يوجد ثلاث نظريات اقتصادية للدولة: المقاربة النيوكلاسيكية ، الماركسية و الكينزية. نضيف الى هذه المقاربات مفهوم الدولة في نظريات التنمية المختلفة.

**المقاربة النيوكلاسيكية** : السوق يضمن التوازن والدولة لاتتدخل الا للسماح للتوازن بالحدوث بتخفيض جميع الصعوبات التقنية التي تعيق تحقيق التخصيص الامثل للنوارد مثل : الاحتكار، الاثار الخارجية، عدم التاكد الخ. اذن تدخل الدولة محدود وقترن بالقيود في السوق. بالنسبة لنظرية الخيار العام الذي يعتبر فرع من نظرية الكلاسيكية الجديدة، الدولة هي نتاج لجميع الصراعات الدخلية للتنظيم الاجتماعي (احزاب-نقابات-برلمان) . بالتلي فهي بطبيعتها ليس لها سلوك عقلاني.

**المقاربة الماركسية** : الدولة ليست سوى وسيلة سيطرة الطبقة الحاكمة من الرأسماليين على مجموع الاقتصاد . السياسة الاقتصادية التي تعنبر من اشكال ندخل السلطات العمومية ، تستعمل للتكفل بجزء من تناقضات الراسمالية . التي تمكنها من الصمود. في الواقع، وفقا لهذا التيار، الرأسمالية غالبا ما تواجه اشكالية امتصاص الفائض . الافراط في التراكم يؤدي الى انخفضاض قيمة راسمال الاجتماعي .اذن القطاع العمومي مكلف بمحاربة الانخفاض المستمر في معدل الربح وتسيير النشاط الاجتماعي الضروري والغير مربحة من وجهة نظر الراسمالية، يتعلق الامر اساسا بالسياسات الاجتماعية – اعانات البطالة - الانتاج غي التجاري الخ. والهدف هو الحفاظ على النظام الاقتصادي في ازمة لا مفر منها.

**المقاربة الكينزية** : وفقا للهذا النهج، الدولة تمثل المصلحة العامة ،يكون بالتالي من كيان الذي بفرض على الافراد ، فالغاية نفسها على الاقل في المدى القصير. في هذا السياق، تكتسب الدولة بعض الحكم الذاتي تجاه الافراد او بعض الطبقات الاجتماعية.

اذن تدخل الدولة مصمم بطريق التي ياخذ الحكام فيه بطريقة جزئية خيارات الافراد وبعض الجماعات الاجتماعية، إعداد التفضيلات الحكومية المطلوبة في تطبيقها على المجتمع باكمله. من جهة النظر الرسمية، دالة تفضيلات صناع القرار لا تعبر عن تجميع التفضيلات الفردية انما هي دالة متعامل خاص هو الدولة اين الرضا الذي يتطلب تعبئة الموارد وامتيازات السلطة العامة.

**مفهوم الدولة و اقتصاديات التنمية** : مفاهيم الدولة تختلف تبعا لنظريات التنمية الاقتصادية. نستطيع تجميع هذه النظريات إلى ثلاث فئات رئيسية: النظريات المتعلقة "بالانطلاقة الاقتصادية" ، النظريات انتقاد التبعية و النظريات النيوكلاسيكية للتنمية.[1]

**النظريات المتعلقة "بالانطلاقة الاقتصادية"** : هذه النظريات المقدمة في الخمسينات، داعية التحويلات المالية الدولية الواسعة لصالح الدول العالم الثالث . بالطريقة التي تسمح لهم بتراكم رأس المال الضروري لبدء بعملية التصنيع المتسارعة. من رؤوس الاموال هذه الموضوعة في الاقتصاد ، ينتظر خبراء التنمية الاقتصادية ان تكسر "الحلقة المفرغة من الفقر" ( théories de R. Nurkse 1952) ، و بتسريع تحويل أعداد كبيرة من اليد العاملة من الزراعة إلى الصناعة **(**théories de A. Lewis 1980) ، وانها ستحرك الدفعة الكبرى للنمو الصناعي (théories de Rosenstein- Rodan 1943) ، وبشكل عام ما ما يبعث على الانطلاق بالمجتمع نحو العصر الصناعي (théorie de Rostow 1970**)** . في هذا السياق ، منظري هذا التيار يوصون بالتخل الحكومي المتزايد في قطاع صناعي محمي. الفكرة الرئيسية هي أن الحكومات في البلدان النامية يجب أن تركز الاستثمار العمومي لصالح القطاعات الصناعية الأكثر استراتيجية من حيث المنافع الاقتصادية : وهنا نتحدث عن الاثار التدريب (Hirschman) ، أقطاب النمو **(**Perroux) ، والصناعات المصنعة (De Bernis) .

**نظريات انتقاد التبعية** : منذ سنوات الستينات والسبعينات ، امام فشل التحولات التنموية ، حيث سيطر على مجال البحث اطروحات منتقدة لتنمية الممكنة لدول العالم الثالث دون اعادة النظر عميقة لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول المصنعة .

مع نهاية سنوات الستينات ، ابحاث التبعية اوجدت ارتباط مباشر بين تطور المركز وتخلف الضواحي بالتركيز على الطبيعة غير المتكافئة في التقسيم الدولي للعمل. في امريكا اللاتينية نسب الباحثين (Furtado 1976) و (Sunke 1976**)** دورا رئيسيا للشركات متعددة الجنسيات في فشل سياسات احلال الواردات وتفاقم تبعية هذه الدول للدول المتقدمة. بالنسبة ل **(**Samir Amin (1986 ، تطور التخلف سيكون حتمي بأنه انقطاع دول العالم الثالث مقارنة مع النظام الراسمالي العالمي لن يضع حد لهذه العملية.

[1] Zakane ahmed,depense publique productive, croissance à long terme, et politique economique, these doctorat, univ alger 2003, p 21.

في هذه التحليلات ، تخسر الحكومات النامية جزء كبير من القوة والاستقلالية الممنوحة إليها من قبل النظريات المطورة .

**النظريات النيوكلاسيكية للتنمية**: مع بداية الثمانينات الأزمة المالية في دول الجنوب وتصاعد القوي لدور البنك العالمي وصندوق النقد الدولي في وضع برامج التعديل الهيكلي ، او ما يسمى "اجماع واشنطن" من خلال النظرية النيوكلاسيكية.

عن طريق التخصص وفقا للمزايا النسبية لكل منها ، والتي تحدده بنفسها بثرواتها الطبيعية و عوامل الانتاج (راسمال –العمل) ، باحترام مبدا الاسعار الحقيقية والسماح بازدهار حافز الحوصصة في سياق المنافسة التامة والكاملة . الدول النامية مدعوة ايضا للاستفادة من التبادل الدولي وإرساء الأسس اللازمة لتحقيق التنمية المتوازنة. حسب هذه النظرية ، لعبة قوى السوق في اطار حرية ادراج الاقتصاد الوطني ضمن الاقتصاد العالمي ، بامكانه ضمان تطور الانتاج ، التخصيص الامثل للموارد و عدالة في تعويضات الفواتير في الدول النامية.

في هذه النظريات، يحدد دور الدولة بشكل جيد للغاية أو تم تعريفه على وجه الدقة : يجب أن تمتنع عن التدخل بشكل إيجابي مع آليات السوق. المثال الأكثر ذكرا في هذا المجال البلدان الصناعية الجديدة "جنوب شرق آسيا". [1]

**دور الدولة في النظرية المؤسساتية الجديدة :**

إن أبحاث الاقتصاديين المؤسساتيين الجدد ترتكز على المؤسسات الفعالة التي من شأنها تحقق تنمية مستدامة فيركزون على ضرورة الإصلاح الذي يمس إصلاح الحكم وإصلاح البيئة المؤسساتية من أجل إيجاد محيط مؤسساتي أكثر تكييف مع مختلف النشاطات الاقتصادية، أو تعزيز قوة التكييف المؤسساتي للنشاط الاقتصادي، إن المؤسسات التي تخص هذا التكييف هي: الحكومة، الأسواق، المحيطات الاجتماعي والثقافي.

إن تتولى الحكومة إدارة المستويات الأخرى للتكييف المؤسساتي مثل المحيط الثقافي والاجتماعي والأسواق ولهذا فإن المستثمرون الأجانب غالبا ما يهتمون في أول الأمر بالحكومة كونها المصدر الرئيسي للأعمال والمشرع الوحيد للسياسات والقوانين التي تحدد وتنظم وتوجه الاستثمارات، وذلك من خلال سلطاتها الثلاثة (السلطة التشريعية، التنفيذية والقضائية).

[1] Zakane ahmed,depense publique productive, croissance à long terme, et politique economique, op cité, p 23 .

باعتبار أن السوق يعد المؤثر الاقتصادي والمالي لجلب الاستثمار الأجنبي، فإن على الحكومة أن تتولى تنظيم وتكييف السوق، ذلك لأن الأسواق الحرة والمفتوحة على المنافسة المشروعة من شأنها أن تجلب تدفقات كبيرة للاستثمارات، حيث يشكل تنظيم هذه الأسواق عنصرا أساسيا في قرار الاستثمار، ذلك لاحتوائها على لب كل مشروعات الاستثمار (المعاملات المالية، الاقتصادية) [1]

**نظرية الخيار العام**

نظرية الاختيار العام بوصفها نظرية المحافظين وتعارض أي تدخل حكومي في الاقتصاد، لأنه يسلط الضوء على أوجه القصور في الدولة وعدم قدرتها على تصحيح نقائص السوق، ولكن بعض المنظرين الاختيار العام دعوا إلى التدخل الحكومي وليس كلها "الاقتصاد الأيديولوجية."

وتقوم بعض على نماذج موضوعية، مثل بناء نماذج رياضية من استراتيجيات أصوات (بنظرية اللعبة). وقد أبرز معهد كاليفورنيا للتكنولوجيا على أهمية إنشاء جداول زمنية للانتخابات والاستفتاءات من أجل التأثير على سلوك السياسيين وإجبارهم على النظر في جميع الخيارات. رياضيا من نظرية الاختيار العام ولدت نظرية الخيار الاجتماعي (مع الكاتب Arrow عام 1951: اختيار الاجتماعية والقيم الفردية).[2]

**2. 2. 2. وظائف الدولة و أنشطتها في ظل اقتصاديات السوق :** هناك ثلاث عوامل داعية إلى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي و هذه العوامل هي:

إخفاق آلية السوق وعدم قدرة القطاع الخاص على تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

وجود ما يسمى بالسلع العامة أو الاجتماعية.

الاحتكار الذي قد يبرز في النظم القائمة على مبدأ المنافسة الكاملة.

وتمارس الدولة أربعة وظائف أساسية في الإقتصاد الحديث وهي الوظيفة التخصصية ,الوظيفة التوزيعية ,الوظيفة التنظيمية والتشريعية, الوظيفة الإستقرارية.

**الوظيفة التخصصية** :تتضمن هذه الوظيفة معالجة ما يسمى بحالات" فشل آلية السوق "أو حالات حدوث خلل في أداء السوق والذي ينجم عن القوة الاحتكارية للمنشآت و الأشكال الأخرى من الفشل وتكون هناك حاجة لسياسة حكومية خاصة لمعالجة مثل هذا الخلل ,حيث تتدخل الدولة للتأثير على تخصيص الموارد في الإقتصاد و هي تفعل ذلك إما بشكل مباشر من خلال برامج الإستثمار العام ,و الإنتاج

[1] د.عبد القادر محمد عطية، إتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية، 2003.ص 127.

[2] Jane s.Shaw: Public Choice Theory,
http://www.econlib.org/library/Enc1/PublicChoiceTheory.html

العام .أو بشكل غير مباشر من خلال برامج الإنفاق العام و التحويلات الإجتماعية , و الإجراءات التنظيمية و يشمل كذلك سياسة الضرائب و الدعم و الأسعار و غيرها.

**الوظيفة التوزيعية** :بمعنى قيام الدولة بالتأثير على توزيع السلع و الخدمات و منافع النمو بين أفراد المجتمع وكذلك العمل على التأثير في توزيع الدخل لمنع التفاوت المضر بين الفئات ومحاربة مشكلة الفقر , أي بصفة عامة العمل على إحداث التوازن بين الكفاءة الاقتصادية و العدالة الاجتماعية التوزيعية, )و تستخدم الحكومة في ذلك سياسات الضرائب و الضمان الاجتماعي و التأمينات المختلفة و التحويلات الإجتماعية و توزيع الخدمات العامة و الإنفاق العام.

**الوظيفة التنظيمية و التشريعية** : و يعتبر الكثيرون هذا الدور الأهم للدولة ,فحتى أولئك الذين لا يعترفون بدور اقتصادي- للدولة يطالب ونها بتوفير و حماية البيئة القانونية و الإجرائية المناسبة للنشاط الاقتصادي و الاستثماري و يبرز هذا الدور في جميع نواحي التنمية المستدامة السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية....اخ

و يتمثل هذا الدور في تشريع و احترام و تطبيق القوانين اللازمة لعمل اقتصاد السوق بما في ذلك قوانين الملكية و التعاقد و الشركات و حماية المستهلك و محاربة الاحتكار و تنظيم الإفلاس ,بالإضافة إلى تطبيق الإجراءات التي تكفل الأمن الداخلي و الخارجي و تضمن تطبيق القوانين بعدالة على كافة الأفراد في المجتمع.

**وظيفة تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي** :و تتضمن كافة الإجراءات و السياسات التي تضمن استقرار الأسعار , والتوظف الكامل و النمو .و تشمل هذه الوظيفة رسم و تخطيط السياسات الاقتصادية المختلفة على المستوى الكلي للاقتصاد لمواجهة مخاطر البطالة و التضخم و لتحقيق الأهداف العامة للنمو الاقتصادي و التنمية المستدامة و يتضمن ذلك السياسة المالية و السياسة النقدية و سياسات التشغيل و التجارة الخارجية و أسعار الصرف و غيرها [1].

**3 . اليات التحول نحو نظام السوق**

تختلف آليات التحول من دولة إلى أخرى تبعا للظروف الخاصة لكل بلد، فهناك مجموعة من الاستراتيجيات تتماشى مع الواقع الاقتصادي لكل بلد، وهذا يرى المنادون بالإصلاح أن هناك استراتيجيتين هما:

[1] أ. مولاي لخضر عبد الرزاق ،أ.د. بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر- ، مجلة الباحث ، عدد 07 ، 2009-2010،ص 137.

**استراتيجية الصدمة السريعة** :وهي النهج الراديكالي( العلاج بالصدمة) الذي يعتمد على الانفتاح الشامل للاقتصاد على العالم، وبأقل قدر من القيود والشروط وهذا الأسلوب طبق في التجربة الروسية وتتوقف استراتيجيته على عملية الهدم والبناء في آن واحد.

**استراتيجية التدرج:** الذي استخدمته دول أوربا الشرقية ( Step by step) وهي إتباع الخطوات البطيئة خطوة بخطوة) وكانت الإصلاحات محدودة على قطاعات معينة من الاقتصاد، مما خلق فرصا للربح للقطاعات المتحولة مع بقاء المجالات الاقتصادية الأخرى في اقتصاد موجه مركزيا مما زاد الأمر سوءا لها.

وهناك استراتيجية أخرى( اشتراكية السوق )تبنتها الصين التي كانت تنتهج نظام التخطيط المركزي على النمط السوفييتي منذ ، إذ جعلت عملية التحول إلى اقتصاد السوق على وفق آلية التدرج لإصلاحات جزفية بعد إخضاع القطاع (عام1949 ) العام إلى متطلبات السوق وألياته دون التمييز عن القطاع الخاص الذي فسح له المجال للقيام بنشاطات كانت محتكرة من قبل القطاع العام من خلال إعادة وإحلال القوانين والإجراءات التي تساوي بها القطاع العام والخاص بالحقوق والواجبات.

ولكل من هذه الاستراتيجيات أفق زمني يتوقف على صحة التطبيق ومدى استجابة الاقتصاد لتلك المتغيرات، ولكن بشكل عام هناك مجموعة من السياسات تشترك بها كل من الاستراتيجيات المذكورة وهي بمثابة عناصر التحول من التخطيط المركزي إلى آليات السوق كما سنتطرق اليها: سياسات التثبيت ، سياسات التحرير وغيرها.[1]

### 1.3.مفهوم الاصلاح الاقتصادي واهدافه

مصطلح الإصلاح الاقتصادي، أو ما يطلق عليه Economic Reform المقصود به تلك السياسات الاقتصادية المقترحة من قبل صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، المستهدف تطبيقها في البلدان النامية، التي تعاني بعض أو كل متغيراتها الاقتصادية انحرافا في قيمها التوازنية، مثل العجز في الحساب الجاري وميزان المدفوعات، وعجز الميزانية العامة، وتضخم حجم المديونية.

إن الهدف الأساسي لهذه السياسات، هو العمل على تصحيح هذه الانحرافات بغية إعادتها إلى قيمتها التوازنية، ووضع الاقتصاد في مساره الصحيح وصولا إلى تحقيق الكفاءة الاقتصادية، ورفع معدلات النمو.[2]

[1] د.اسعد جواد كاظم ، عقيل عبد الحسين عودة ، التحول الاقتصادي وتاثيره في الصناعات الصغيرة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 28، المجلد السابع ، ايار 2011، ص65.

[2] د.داؤود سليمان سلطان ، سياسة الاصلاح في بعض البلدان العربية ، ما الهدف؟ ماذا تحقق؟، مجلة تنمية الرافدين العدد 106 ، مجلد 33 ،2011 ، ص28.

فهي عبارة عن إجراءات تتخذها الحكومة تساهم في تشكيل سلوك النشاط الاقتصادي على أساس اليات السوق الحر، ويمكن أن تتراوح هذه الإجراءات من تحرير الأسعار في قطاع معين ولسلعة معينة إلى بيع وحدات القطاع العام إلى القطاع الخاص .

إن عملية الإصلاح الاقتصادي تحتوى على تغيرات جذرية في منهج الدولة السياسي والاقتصادي والاجتماعي بحيث تشتمل هذه السياسة على ديمقراطية سياسية وحرية اقتصادية تؤدى إلي تغيير في سلوك الأفراد والمؤسسات.

اذن هي " عملية إعادة توجيه للسياسات الاقتصادية بشكل يحقق الملاءمة بين موارد الإنتاج المحدودة، و احتياجات المجتمع اللامحدودة بما يضمن تصحيح التشوهات و الاختلالات الداخلية والخارجية الكامنة في الاقتصاد و استعادة التوازن الاقتصادي العام.[1]

**أهداف الإصلاح الاقتصادي:**

تستهدف سياسات الإصلاح الاقتصادي مايلي :

**تحقيق النمو الاقتصادي**

لقد شهدت الدول النامية في السبعينيات من القرن العشرين تحسن كبير في أدائها الاقتصادي تمثل في تحسن شروط التجارة الخارجية المصاحب لارتفاع أسعار بعض المواد الأولية خاصة في مجال الطاقة ويمكن القول إن هذا العقد شهد اكبر معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي للدول النامية خلال النصف الثاني من القرن العشرين مع استثناءات قليلة جدا لبعض الدول النامية، وشجعت المؤشرات السابقة الدول النامية على التوسع في إنفاقها الحكومي معتقدة أنها بذلك تقلص الفجوة التي تفصلها عن الدول المتقدمة وأنها تقطع المراحل نفسها التي قطعتها الدول المتقدمة في السابق، ونظرا لعدم كفاية مواردها المحلية فقدت لجأت هذه الدول إلى الاقتراض الخارجي لتمويل التوسع الكبير في السياسات الائتمانية وللإنفاق على مشاريع ضخمة غير مجدية اقتصاديا للقطاع العام والتوسع في الدعم المقدم للسلع الأساسية وترافق ذلك مع اعتماد أسعار صرف عالية وتشديد قيود التجارة الخارجية، وبنهاية السبعينيات عملت العوامل السابقة على وضع الدول النامية في أزمة مالية واقتصادية كبيرة .

إن الأزمة المالية التي واجهتها الدول النامية في بداية الثمانينيات قد أدت إلى تحول بعضها من نمو إيجابي للناتج المحلي الإجمالي إلى نمو سلبي وإلى انعدام النمو في بعضها الأخر، وإلى انخفاض معدلات النمو في باقي الدول إلى الدرجة التي دفعت بعض الاقتصاديين إلى انتقاد تسمية الدول النامية من حيث إذ انها تشير

[1] أكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل، بيت الحكمة بغداد، 2002 ، ص16 .

إلى أن هذه الدول تحقق نموا اقتصاديا ملموسا بينما الواقع يشير إلى أنها تزداد تخلفا، وقد دفع ذلك تقرير التنمية البشرية في المنطقة العربية للعام 2002 إلى إطلاق تسمية " العقد الضائع" على عقد الثمانينيات بالنسبة للعديد من مناطق العالم النامي.

حيث لم تحقق فيه غالبية الدول النامية تطورا يذكر، وترافق ذلك مع تفجر أزمة المديونية العالمية، وفي ظل هذه الظروف طرحت المنظمات الدولية ومن خلفها الدول المتطورة برامج وسياسات التكييف الاقتصادي كطريق لاستعادة النمو الاقتصادي واتبعت العديد من الدول النامية هذه البرامج مدفوعة بالحاجة إلى مصادر التمويل التي يوفرها وبالدعم الفني من خلال" برامج المساعدات الفنية " المرافقة، حيث أرجعت المؤسسات الدولية تدهور النمو الاقتصادي في الدول النامية إلى جملة من العوامل أهمها : المستويات المرتفعة للاستهلاك الحكومي وتقييد حرية التجارة وأسعار الصرف المبالغ فيها ...الخ ورأت أن معالجتها ستقود إلى استعادة النمو الاقتصادي.

**تخفيض التضخم**

لقد سجلت مرحلة الثمانينيات من القرن الماضي انتشار ظاهرة اقتصادية جديدة هي ظاهرة الكساد التضخمي والذي نشأ بسبب نمو عرض النقود بمعدل يفوق معدل نمو الناتج القومي الحقيقي في العديد من دول العالم النامية، وذلك ناتج عن اتجاه معظم الدول النامية إلى سياسات التمويل بالعجز ، وذلك استنادا إلى النظرية الكيترية، وترى برامج التكييف الاقتصادي أن الاقتراض الداخلي أو الخارجي عن طريق رفع سعر الفائدة أفضل من التمويل بالعجز من خلال الإصدار النقدي خاصة في ظروف الدول النامية التي لا تتمتع بمرونة في الجهاز الإنتاجي، فالإصدار النقدي سوف يؤدي إلى التضخم حتما، بينما تعمل سياسة رفع سعر الفائدة المحلية على تخفيض حجم وسائل الدفع المتداولة، مما يسهم في معالجة التضخم الذي تعاني منه الدول النامية ، وقد استندت وجهات النظر السلبية للتضخم في حالة البلدان النامية إلى النقاط الآتية:

إن زيادة معدلات التضخم تعمل على خفض معدلات النمو الحقيقية وزيادة المشكلات الاقتصادية التي يعاني منها البلد.

إن زيادة معدل التضخم بما يتجاوز معدل الفائدة الاسمية سوف يؤدي إلى تأكل المدخرات المحلية وتأكل رأس المال.

إن زيادة التضخم تؤدي إلى هروب الاستثمارات الأجنبية وإعادة توزيع الدخل بما يتفاقم من أوضاع الطبقات منخفضة الدخل[1].

**الوصول إلى توازن ميزان المدفوعات**

يمكن تعريف ميزان المدفوعات بأنه :بيان إحصائي إجمالي يبين كل الحقوق والالتزامات الناتجة عن النشاط الاقتصادي الذي يتم بين الدولة والدول الأخرى، والملاحظ أن غالبية الدول النامية غير النفطية (و بشكل خاص جميع الدول النامية التي لجأت إلى قروض التكييف الاقتصادي) تعاني من عجز مزمن في ميزان المدفوعات، وبشكل خاص عجز في ميزان التجارة المنظورة يتم تغطيته حسابيا عن طريق الأبواب الأخرى لميزان المدفوعات وتتفاقم المشكلة بالنسبة لبعض الدول النامية التي يترافق فيها عجز ميزان المدفوعات بعجز الموازنة العامة للدولة، وكانت الدول النامية تقوم بتغطية عجز ميزان المدفوعات عن طريق القروض الخارجية وتدفقات رؤوس الأموال الأجنبية والمعونات والمساعدات إلا أنها في الثمانينيات من القرن العشرين تفاقمت أزمة المديونية وتسببت بانحسار لتدفق الاستثمارات والقروض الأجنبية وازدياد معدل الفائدة، مما ترتب عليه زيادة الضغوط على ميزان مدفوعات الدول النامية بدرجة كبيرة وتعميق الاختلال، وبما أن الاختلال هيكلي وليس عارضا فقد طرحت مؤسسات" بريتون وودز " جملة من الشروط على الدول النامية تتضمن سياسات وإجراءات دف لتخفيض عجز ميزان المدفوعات من قبيل سياسات تخفيض سعر الصرف وإزالة القيود التي تعرقل حرية التجارة الخارجية وتخفيض الإنفاق العام ...الخ، واضطرت الدول النامية لقبول هذه الشروط تحت ضغط حاجتها إلى التمويل وقوة النفوذ المالي والاقتصادي لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

**تحسين كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية:**

لقد واجهت الدول النامية التي طبقت برامج تكييف اقتصادي بدعم من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي نقص في الموارد الاقتصادية المحلية خاصة رأس المال بعد أن اختبرت سوء الاستخدام خلال العقود الماضية، وذلك نتيجة عدم استقرارها الداخلي والخارجي بالنسبة للعديد منها ونظم الحكم العسكرية الشمولية بالنسبة لبعضها الأخر ومحدودية الموارد المتاحة بالأساس لبعضها الأخر مع ترافق كل ما سبق بتضخم مرضي للقطاع العام وانخفاض كفاءته الإنتاجية وفشل السياسات التنموية المتبعة في غالبية الدول النامية مع هدر كبير للموارد الاقتصادية التي أنفقت عليها، وأصبح من المستحيل استمرار الدول النامية في هذه السياسات العقيمة مدفوعة بعاملين مهمين أولهما : تنامي الديمقراطية

[1] يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقًا للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27- العدد 2 ، 2005 ، ص72.

والحقوق المدنية ونشاط مؤسسات المجتمع المدني وانحسار النظم الشمولية العسكرية، وثانيهما : عدم مقدرة هذه الدول على توفير مصادر التمويل اللازمة للاستمرار في هذا النهج.

وظهرت في هذه المرحلة ندرة مصادر التمويل بالنسبة للدول النامية التي سبق لنا عرض وضعها خاصة مع التراجع الكبير لتدفقات الاستثمارات الأجنبية إليها، وأمام هذه الندرة أصبح من المطلوب تحقيق الاستخدام الأمثل لهذه الموارد المتاحة أمام ضغط عاملين هامين هما :الأول داخلي ويتمثل في ضمان استمرار استقرار الدولة الاقتصادي والسياسي، والثاني خارجي يتمثل في ضمان قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها خاصة بالنسبة للبنوك الأجنبية الدائنة.

**إنقاذ البنوك الدائنة للدول النامية:**

لقد غالت الدول النامية في اعتمادها على القروض الخارجية للتمويل مدفوعة بفجوتين هما فجوة التمويل المحلي (عجز المدخرات المحلية) وفجوة التجارة الخارجية (عجز في النقد الأجنبي)، حتى وصلت إلى الدرجة التي أعلنت فيها العديد من دول العالم النامية عجزها عن تسديد أقساط خدمة الدين، لتطرح عدم مقدرتها على تسديد أصول الدين والفوائد للبنوك الأجنبية الدائنة، مما هدد المركز المالي لهذه البنوك ، وقد بدا الأمر واضحا في القروض التي قدمها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والرئيس الأميركي إلى المكسيك عام 1995 والتي تم ربطها بسياسات التكييف الاقتصادي.

**تشجيع القطاع الخاص:**

إن تشجيع القطاع الخاص يمكن أن يتحقق بداية من زيادة الأهمية النسبية فى مجال الإنتاج والخدمات والعمالة وذلك بإزالة الاحتكارات الحكومية في هذه المجالات ، ولكن هذا لا يعنى التخلي عن الأدوات الرقابية من قبل أجهزة الدولة للتأكد من المواصفات العامة والجودة وحماية القاعدة العريضة من فئات الشعب وحماية البيئة.

أن التخفيض من القيود في دخول القطاع الخاص إلى مجال النشاط الإنتاجي والخدمي وبيع وحدات بعض وحدات القطاع العام ومنع تشوهات الأسواق وتحرير الأسعار باستخدام آليات السوق الحر تساهم في أن تعكس أسعار المنتجات والخدمات مستويات الأسعار الدولية وإيجاد قاعدة سلمية للتبادل الدولي على أساس تكلفة الإنتاج الحقيقية. [1]

**3 .2. مكونات برامج الإصلاح الاقتصادي:**

تتألف برامج الاصلاح الاقتصادي من جزأين هما برامج التثبيت الهيكلي وبرامج التكييف الهيكلي:

[1] يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقًا للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، المرجع سبق ذكره، ص74.

يمكن تعريف التثبيت الهيكلي وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه" : جملة من السياسات قصيرة المدى توضع بالأساس من طرف صندوق النقد الدولي، وتهدف هذه السياسات إلى خفض التضخم واستعادة قدرة العملة على التحويل وتجديد خدمة الديون، و هي تتضمن إجراءات لتقليل النفقات (مثل خفض الدعم والمرتبات ) فضلا عن تطبيق سياسيات مالية وائتمانية ونقدية انكماشية صارمة من أجل إصلاح عدم التوازن الخارجي والمتعلق بالميزانية .[1]

كما يمكن تعريف التكييف الهيكلي وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنه" :مجموعة من السياسات الاقتصادية التي تهدف إلى تحرير الاقتصاد والتجارة من خلال رفع السيطرة والضبط وإتباع الخوصصة وتطبيق سياسات موجهة نحو التصدير وإجراء تعديلات على هيكل الاقتصاد الوطني.

إن برنامج التثبيت الإقتصادي والتعديل الهيكلي، يستهدف أساسا تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات ودعم آليات إقتصاد السوق وإزالة عوائق حركية رؤوس الأموال والسلع والعناصر الإنتاجية في السوق الدولي من خلال تقلص دور الدولة في الحياة الإقتصادية والإجتماعية وذلك بإزالة كافة أشكال تدخل الدولة في جهاز الأسعار سواء كان تدخلا مباشرا أو غير مباشر، سعريا أوإداريا أوتنظيميا[2]

يستنتج مما سبق أنه يمكن تحديد برامج التكييف الاقتصادي وفقا لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي بأنها حزمة من السياسات والإجراءات المشروطة من قبل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي والمدعومة من قبل الدول المتقدمة والتي تهدف لإيصال الاقتصاد إلى حالة من الاستقرار بمعالجة الإختلالات الاقتصادية والمالية والنقدية وتحقيق نمو اقتصادي مستمر من خلال إجراء تعديلات على بنية الاقتصاد الوطني.

النوع الأول هو سياسات التثبيت أو الإستقرار الإقتصادي المصممة للأجل القصير، و يتولى تنفيذها صندوق النقد الدولي أما النوع الثاني يطلق عليها سياسات التكييف الهيكلي و المتضمنة إجراءات الأجل الطويل و التي تتراوح مداها ما بين خمس إلى سبع سنوات كما أنها قد تمتد إلى 10 سنوات و يتولى مهامها البنك و الصندوق الدوليين، و يتم تنفيذ برنامج الإصلاح على مرحلتين متتاليتين و في معظم الأحيان تكون متداخلتين بحيث تكمل إحداهما الأخرى.

و على الرغم من عدم تماثل بين محتويات برامج الإصلاح من دولة إلى أخرى من حيث درجة الاعتماد على بعض الإجراءات أكثر من غيرها إلا أن مضمون برامج الصندوق و البنك بصفة عامة شبه ثابت، و تمثل هذه الحقيقة أحد الانتقادات الرئيسية التي توجه للصندوق و البنك على اعتبار أنه يوجد اختلاف في

[1] عبد المجيد راشد ، سياسة التثبيت والتكييف الهكلي ، مجلة الركن الاخضر ، الكويت ، 2008 ، ص 11 .

[2] Hocine BENISSAD, Algérie : Restructuration et reformes économiques (1979-1993) , opu 1994, P13-14.

حجم و طبيعة الفجوات و الإختلالات الاقتصادية من دولة إلى أخرى، الأمر الذي يقتضي معه اختلاف نوعية العلاج. وبصفة عامة تتمثل مكونات غالبية برامج الإصلاح الاقتصادي في الدولة النامية فيما يلي:

**3 .2. 1. سياسات الإستقرار أو التثبيت الإقتصادي :**

وهي إجراءات يختص بها صندوق النقد الدولي و تعرف كذلك بسياسات إدارة الطلب و تتضمن عدد من السياسات الرامية إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، عن طريق معالجة أسباب الخلل على مستوى الاقتصادي الكلي، و بصفة خاصة تحقيق تحسن مستمر في ميزان المدفوعات و تخفيض العجز في الميزانية العامة و معدلات التضخم المحلي.

و يستند هذا النوع من برامج الإصلاح الاقتصادي على إجراءات من السياستين المالية و النقدية و سياسة سعرالصرف، و ذلك لتخفيض مستوى الطلب الكلي الزائد ليتوافق مع مستوى العرض الكلي الحقيقي و تمهيدا لمعالجة الاختلالات الكامنة في إعادة توجيه مسار الاقتصاد وفق آلية السوق. و يمكن عرض الإجراءات التي تتضمنها غالبية سياسات الاستقرار فيما يلي:[1]

**السياسة المالية:**

وتهدف لتحقيق توازن الميزانية العامة من خلال تخفيض الإنفاق العام وزيادة الإيرادات الحكومية وهي تشمل مايلي:

- تخفيض الإنفاق الحكومي :ويشمل تخفيض الإنفاق الحكومي بأنواعه كافة (استثماري، جاري) وإلغاء الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية وخفض الإنفاق الحكومي على التعليم والصحة والإسكان والمرافق العامة.
- زيادة الإيرادات الحكومية :وذلك من خلال إصلاح الهياكل الضريبية للاتجاه إلى الضرائب غير المباشرة، مثل ضرائب القيمة المضافة ورفع أسعار السلع والخدمات التي ينتجها القطاع العام وزيادة أسعار الوقود والطاقة والنقل والتأمين والاتصال لتصل إلى مستوى أسعارها الحقيقي.

**السياسة النقدية:**

إن السياسات النقدية التي يتبناها صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ترتكز على النظرية النقدية لفريدمان والتي تضع تحقيق الاستقرار النقدي كهدف أساسي لها بدلا من تحقيق النمو الاقتصادي وترى أن المشكلة تتمثل في إفراط البنوك المركزية للدول النامية بالإصدار النقدي، مما تسبب بالتضخم فالحل لديهم يكمن في ضبط معدلات نمو وسائل الدفع المتداولة بما يتناسب مع نمو الناتج المحلي الحقيقي،

[1] نبيل حشاد ، الإصلاح النقدي و المصرفي في الدول العربية، ندوة تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي في الأقطار العربية، صندوق النقد العربي، 1997.

وذلك بإتباع سياسة نقدية صارمة تتمثل في الهجوم على المصادر الرئيسة للإفراط في عرض النقود وتشمل سياسات الصندوق والبنك الدوليين في المجال النقدي ما يلي:

- تقييد الائتمان الممنوح من الجهاز المصرفي بالنسبة للدولة والقطاع العام :واللجوء بدلا من ذلك إلى اعتماد الدولة على الحصول على مواردها من الأفراد، وذلك لتقليل عرض النقود (مكافحة التضخم) أي أنهم يرفضون لجوء البنوك المركزية للإفراط في إصدار النقود بناء على طلب الحكومة وهو ما يدعى التمويل بالعجز[1].
- تخفيض قيمة العملة الخارجية للدولة :حيث ترى برامج التكييف الاقتصادي أن عملات الدول النامية مقومةبأكثر من قيمتها الحقيقية، مما يسبب ضغطا على ميزان المدفوعات، ومن أجل تحسين شروط التجارة الخارجية ينبغي تخفيض قيمة العملة لتصل إلى قيمتها الحقيقية، وذلك لزيادة الصادرات والحد من المستوردات، مما يسهم في تقوية ميزان المدفوعات وتخفيض عجزه.
- رفع أسعار الفائدة الحقيقية : إن أغلب الدول النامية تعاني من مشكلة أساسية تتمثل في أن معدلات الفائدة الاسمية غالبا ما تكون أدنى من معدلات التضخم وغالبا ما يسود هذا الوضع لفترة زمنية طويلة نسبيا، ولذلك فالفائدة الحقيقية في هذه المراحل تكون سالبة ويجري تأكل لرؤوس الأموال وللمدخرات الوطنية، ومن هنا تطرح برامج التكييف الاقتصادي رفع سعر الفائدة، وذلك لتحقيق غرضين أساسين هما :تشجيع الادخار والحفاظ على المدخرات الوطنية والحد من عرض النقود، وذلك لامتصاص التضخم أو منع حدوثه.
- زيادة احتياطيات الدولة من الصرف الأجنبي: بالشكل الذي يضمن سلامة مركزها المالي وبحيث لا تقل هذه الاحتياطيات إلى الدرجة التي تشكك بالملاءة المالية للدولة وينطلقون في سياستهم هذه من أن زيادة الاحتياطيات ستؤدي إلى زيادة الملاءة المالية الخارجية للدولة وتشجع على تدفق رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدولة كما أنها تحمي الدولة من مخاطر التقلبات التي تتعرض لها على المدى القصير.
- تخفيض عبء الديون الخارجية :يلاحظ أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي غالبا ما يرفق اتفاقيات التكييف الاقتصادي التي يعقدها مع الدول النامية بتقديم قروض جديدة واتفاقيات إعادة جدولة للديون الخارجية المستحقة وإلغاء لجزء من الديون وقد تصل إلى إلغاء نصف الدين الخارجي المستحق كما حدث مع مصر سنة 1991 من خلال نادي باريس، كما وافق

[1] د. بلقاسم العباس ، التثبيت و التصحيح الهيكلي، سلسلة قضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الواحد و الثلاثون مايو 2004، ص4

لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي في شهر ماي 1989 على تقديم مساعدة مالية للبلدان الأعضاء لتمويل عمليات تخفيض الديون وخدمة الديون مع البنوك التجارية.

**سياسة سعر الصرف:**

و يرى خبراء صندوق النقد الدولي أن أسعار الصرف للعملات في العديد من الدول النامية قبل تنفيذ برنامج الإصلاح لا تعكس القيمة الحقيقة لهذه العملات إذ تظهر العملات بأعلى من قيمتها الحقيقية لدى يتوجب تخفيض في القيمة الخارجية للعملة المحلية باعتبار أن التخفيض له آثار مهمة على الطلب الكلي إذ أنه يؤدي إلى تحويل الإنفاق من السلع التي يتم استيرادها نحو السلع التي يتم إنتاجها محليا و في نفس الوقت فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى انخفاض القيمة الحقيقية للأرصدة النقدية لدى الجمهور مما يؤدي إلى زيادة الطلب على النقود غير السائلة و بالتالي انتقال هذا الأثر إلى تخفيض الإنفاق، أي الإسهام في خفض مستوى الطب الكلي[1].

**3 2.2. سياسات التصحيح أو التكييف الهيكلي**

يختص بها البنك الدولي ، وتهدف إلى تدعيم النمو الاقتصادي ورفع كفاءة استخدام الموارد الاقتصادية وتركز على تصحيح هيكل الإنتاج وإدارة جانب العرض من خلال إصلاح السياسات السعرية ، وتحرير التجارة الدولية والاستثمار وأسواق العمل ورأس المال على نحو يضمن استخدامها بكفاءة ونقل الملكية إلى القطاع الخاص مع إطلاق حريته في ممارسة النشاط الاقتصادي.

ونظرا لحالة الركود التي غالبا ما تصاحب سياسات الاستقرار التي تهدف إلى تقليص الطلب الكلي فقد تركز اهتمام كل من البنك والصندوق الدوليين بوضع أهداف نهائية لسياسات التكييف الهيكلي تمثلت في تحسين عملية تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة و إعادة تخصيص الاستثمارات نحو الأنشطة الحيوية الكفأة (أي التي تحتاج إلى تكاليف وموارد محلية متواضعة) ودعم هياكل الإنتاج للوصول إلى أعلى درجات الكفاءة الاقتصادية و إمكانيات النمو وبالتالي رفع مرونة الاقتصاد في مقارنة الصدمات الخارجية لذلك فإن هذه السياسات تتعلق بالتأثير على العرض ودرجة استجابته . و تتضمن سياسات التكييف الهيكلي حزمة من التدابير و السياسات يمكن عرضها فيما يلي:

**سياسة تحرير الأسعار:**

تركز إجراءات هذه السياسة على تحرير أسعار كافة السلع و الخدمات و عناصر الإنتاج في كافة الأسواق حتى تصبح هذه الأسعار تعكس التكاليف و الندرة النسبية و ذلك بهدف تصحيح الاختلالات السعرية

[1] د. بلقاسم العباس ، التثبيت و التصحيح الهيكلي، المرجع سبق ذكره، ص5.

المفرطة في هيكل الأسعار و إزالة الفوارق بينها و بين الأسعار العالمية عن طريق إخضاعها لقوى العرض و الطلب.

**سياسة إصلاح القطاع العام و التحول نحو القطاع الخاص (الخوصصصة)**

إن اتساع حجم مؤسسات القطاع العام في معظم الدول النامية، و ضعف كفاءة أدائه و احتياجاته المتزايدة للدعم الحكومي، تعد من العوامل المسؤولة إلى حد كبير عن الاختلالات في الموازنات الحكومية و سببا في تفاقم مشكلة المديونية الخارجية و المحلية (من الجهاز المصرفي المحلي)، و لذا فقد استهدفت سياسات التكييف الهيكلي تقليص الأهمية النسبية للقطاع العام و خوصصة مؤسساته مع تعزيز دور القطاع الخاص انطلاقا من أن الأخير أكثر كفاءة في تخصيص الموارد من القطاع العام و في الغالب يتم إتباع أسلوب التدرج في تنفيذ هذه السياسة حيث يعتمد ففي المرحلة الأولى على إعادة هيكلة مؤسسات القطاع العام (و لا سيما المؤسسات ضعيفة الأداء و غير الاستراتيجة) من خلال عدة إجراءات تشمل النواحي التشريعية و الإدارية ثم تتبعها إجراءات متعلقة بمنح هذه المؤسسات الاستقلالية المالية و تحسين أدائها المالي من خلال تحرير أسعارها التي كانت محددة إداريا و معالجة ديونها اتجاه الجهاز المصرفي أما المرحلة الموالية فقد تضمنت تطبيق برامج الخوصصة وفق مجموعة أساليب مختارة .

و لقد بدأت عملية الترويج للأخذ بسياسة الخوصصة في أطروحات تيار اقتصاديات جانب العرض التي تتمحور في أن نظام السوق كفيل بتصحيح الاختلالات الاقتصادية شريطة تحجيم سلطة الدولة الاقتصادية و معتبرا أن نمو مؤسسات القطاع العام سببا في التقليل من كفاءة تخصيص الموارد لدى يرى خبراء الصندوق و البنك الدوليين ضرورة تقليص دور الدولة و إفساح المجال أمام القطاع الخاص المحلي و الأجنبي ليؤدي دورا فاعلا في النشاط الاقتصادي وفق الية السوق و على الدولة أن تنقل من دور اللاعب إلى دور الحكم و اعتبار أن هذا التغير في دور الدولة لا يمثل إلغاء لدورها أو مساسا لمبدأ التدخل و إنما تغييرا في طبيعة هذا التدخل و مداه فبالإضافة إلى الوظائف التقليدية للدولة في مجال الدفاع و الأمن و القضاء تضطلع بدورها في مجال التعليم و الصحة و الإسكان و تخفيف حدة الفقر و توفير شبكات الأمان الإجتماعي للفئات المتضررة من جراء تطبيق سياسات الإصلاح الإقتصادي.

**السياسة الموجهة لتحسين المنافسة الدولية و تحرير التجارة الخارجية**

يهدف كل من الصندوق والبنك من خلال هذه السياسة المفترض بها أن تعمل على تحسين المنافسة الدولية، إلى تحسين وضع ميزان الحساب الجاري في ميزان المدفوعات،فمن خلال تحرير التجارة والمدفوعات الخارجية لا يتوقع أن يزيد عجز الميزان التجاري، ذلك أن أي زيادة في الواردات يمكن أن يعوضها تزايد مقابل في الصادرات والتي بدورها تشترط التنويع و حسن عملية الترويج.

ان الاهتمام بتنشيط الصادرات دون الاهتمام بتنمية الصادرات، قد يكون عائقا في نجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي في تحقيق بعدها الاستراتجي المتمثل في تحقيق النمو القابل للاستمرار و زيادة مرونة الجهاز الإنتاجي (أي دفع الجمود الكامن في هياكل إنتاج اقتصاديات الدول النامية نحو الحركية)، لأن تنشيط الصادرات مفهوم ينصرف إلى الأمد القصير حيث يقتصر على جانب تحريك الطلب و الذي يرتبط بعملية البحث المستمر على المنافذ الخارجية (ترويج) لتصريف المنتجات (تأثير غير مباشر على العرض) و هو ما يحدث في اقتصاديات الدول المتقدمة التي تعاني من جمود في هياكل إنتاجها، وهذا لا يخرج عن مركز هذه الدول في إطار ظاهرة التقسيم الدولي للعمل وما أحرزته من تفوق في أجيال التكنولوجيا المتطورة، أما مفهوم تنمية الصادرات يكون إلى الاجل الطويل ويتناول محددات العرض والطلب معا أي يبدأ من الإنتاج حتى التسويق .

إن اساس سياسات تحويل الإنتاج نحو التصدير يضم في جوانبه كل من سياسة التحرير المالي و تحرير التجارة و يلعب سعر الصرف دورا رئيسا في مجال هاتين السياستين، من حيث أن الصندوق و يسعى إلى إيجاد إدارة كفؤة و مرنة لسعر الصرف، واعتماد نظام مفتوح و شفاف و محايد للتجارة و المدفوعات الدولية.

و ترتكز محاور هذه السياسة على إلغاء الضرائب على الصادرات، و الحد من القيود على الواردات من خلال تعديل نظام التعريفة الجمركية بما يسمح بتدفق السلع دون عراقيل، و التوجه نحو تقليص عدد السلع المحظور استيرادها حتى يتم إلغاؤها و إلغاء الحماية و الدعم المقدم للصناعة الوطنية و إلغاء احتكار الدولة للتجارة الخارجية[1].

**سياسة تحسين مناخ الاستثمار:**

تتمحور هذه السياسة في وضع القوانين والتشريعات التي من شأنها تحسين بيئة الاستثمار و مناخه و ترسيخ قوى السوق بحيث تستهدف هذه السياسة إلى تعبئة المدخرات و تشجيع الاستثمارات الخاصة المحلية و الأجنبية و من ثم المساهمة في زيادة معدلات الاستثمار بالقدر اللازم لرفع معدلات النمو الاقتصادي وتوليد مزيد من فرص العمل المنتجة.

و بشكل عام فإن سياسة الإصلاح الاقتصادي تتكامل مع بعضها البعض، إذ أن الآثار الإنكماشية لسياسات الاستقرار تؤدي إلى حدوث انخفاض في الطلب على السلع التي لا تدخل في التجارة الخارجية الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض أسعارها النسبية في (الداخل) ويترتب على تحرير سعر الصرف الأجنبي و

[1] مصطفى مهدي حسين، مدخل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية عرض و تحليل و تقويم، مجلة آفاق اقتصادية يصدرها اتحاد غرف التجارة و الصناعة في الإمارات العربية المتحدة، العدد 69 ، 1997 ، ص 120.

انخفاض قيمة العملة المحلية، ارتفاع أسعار السلع التي تدخل في التجارة الخارجية ،و انخفاض في نسبة الأجور إلى الأسعار في مجال إنتاج هذه السلع، وفي ظل ظروف مرونة أسواق العمل و عدم وجود قيود على انتقال العمالة بين قطاعات النشاط الاقتصادي المختلفة سيحدث تحول للعمالة من مجالات إنتاج السلع التي لا تدخل في التجارة الخارجية إلى مجالات.

إنتاج سلع التصدير بما يعني نجاح سياسة الإصلاح الاقتصادي في إعادة تخصيص الموارد بين القطاعات الاقتصادية بشكل أكثر كفاءة مع الحفاظ على مستوى العمالة وسوف تظهر البطالة لفترة مؤقتة وهي الفترة التي تمر بين انخفاض حجم إنتاج السلع التي لا تدخل في التجارة الخارجية وتوسع الإنتاج في سلع التصدير وهي فترة لازمة يقوم هذا القطاع بزيادة حجم الاستثمارات لمقابلة التوسع في الطلب الخارجي على صادراته.

إن نجاح سياسات الإصلاح الاقتصادي في تحقيق النمو يتوقف على عوامل أساسية تتمثل في مرونة الجهاز الإنتاجي و مرونة أسواق العمل ومرونة الطلب على الصادرات،وكما هو معروف فأن اقتصاديات الدول النامية تفتقر إلى هذه العوامل إذ أنها تعاني من اختلال في هياكلها الإنتاجية و اختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية (التبادل التجاري اللامتكافئ) الأمر الذي يستلزم على هذه الدول إتباع إستراتيجية ملائمة لتنمية صادراتها و توسيع طاقة صناعات التصدير و العمل على التكثيف من استخدام عنصر العمل في الصناعات الموجهة للتصدير فكلما زاد اعتماد قطاع الصادرات على كثافة نسبية لعنصر العمل زادت قدرته على امتصاص البطالة و انخفض طول الفترة الإنتقالية.

كما أن الإستقرار الإقتصادي يعد من أهم متطلبات تحقيق النمو القابل للإستمرار و ان سياسات التكييف الهيكلي لن تتم بنجاح في حالة عدم توفر مؤشرات البيئة المستقرة، فتزايد معدل التضخم يعني أن الأسعار و باقي مؤشرات التوازن الاقتصادي تصبح غير مناسبة لإتخاذ قرارات التخصيص الأمثل للموارد[1].

**3 .3 . الخوصصة**

تندرج الخوصصة ضمن عملية تغيير تدخل الدولة في التسيير الجاري والاستراتيجي للمؤسسة ، الخوصصة اذن ترتبط بشكل وثيق بفكرة تحويل الرقابة على المؤسسات من القطاع العام الى القطاع الخاص، الخوصصة هي العملية التي من خلالها تحول الحكومة الى القطاع الخاص خقوق الملكية التي لها في المؤسسات العمومية .

[1] مصطفى مهدي حسين، مدخل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي في التكييف الاقتصادي للبلدان النامية عرض و تحليل و تقويم، المرجع سبق ذكره ، ص 130.

بمعنى واسع ، الخوصصة هي عملية التي تقوم الحكومة من خلالها وباستخدام القطاع الخاص بادخال عناصر على التسيير يكون الهدف منها تحقيق مكاسب مالية. الخوصصة تتمثل في تغيير مؤسساتي فيما يخص حقوق الملكية والسيطرة على الشركات. [1]

**3 .3. 1. نظريات الخوصصة :**

ان الخوصصة ظاهرة اقتصادية معاصرة اثارت العديد من التساؤلات، على وجه الخصوص لتطوير النظريات التي تبرر اللجوء الى الخوصصة

1- الحجة السياسية للخوصصة : ملكية الدولة للمؤسسات العامة تمنح لصناع القرار سلطة اقتصادية كبيرة الذي يمكن أن يسبب قيود خطيرة بالنسبة للحرية الفردية. اثبت التاريخ ان تركز السلطة السياسية والاقتصادية يمكن ان يكون له نتائج سيئة على المجتمع. لهذا ينظر الى خوصصة المؤسسات على انها وسيلة حتمية للامركزية السلطة الاقتصادية وبالتالي السلطة السياسية.

2- التدخل السياسي في إدارة الشركة العامة: Boycko ، Shleifer و Vishny (1996) طورو نموذج نظرية يثبت كيف تسمح الخوصصة بإعفاء الشركة من تأثير السلطة السياسية .

3- الرقابة على الشركات ومشكل الوكالة : من الناحية النظرية، الشركات العمومية هي ملك لافراد المجتمع كل عضو في المجتمع هو صاحب جزء متساو من الشركات العامة. التسيير الجارى والتحكم في الشركات العمومية يجب ان تخضع لتفويض من طرف المالكين. داخل الشركة، سواء كانت عامة أو خاصة، يوجد تفويض مسؤولية تجاه مستويات هرمية أقل. فقدان التحكم في المؤسسة من طرف المالك الاساسي اكثر قوة في المؤسسات العمومية من المؤسسات الخاصة. في الواقع، تفويض التحكم يعني ان كل مستوى من التفويض يتمتع باستقلالية معينة. مما يمنحه على الاقل امكانية تفضيل مصالحه الخاصة على حساب المالك الأساسي. وفقا لذلك، الانحراف عن الهدف يمكن أن يكون أقوى في شركة عامة من الشركة الخاصة. في المؤسسة العمومية ، المواطن لا يملك سوى جزء صغير بالتالي لا يحفزه بالقدر الكافي للتحقق ما إذا كان يتم استخدام رأس المال بكفاءة. بالإضافة إلى ذلك، "لا أحد لديه حافزا لخلق هياكل الحوافز الفعالة"

تكاليف الوكالة في القطاع الخاص به قد تكون أدنى لثلاثة أسباب على الأقل:

[1] Kouznetsov, V. , Des entreprises d'état à l'économie marchande , Revue Française d'Administration Publique, N° 74, 1995. P 216.

- عندما يكون في المؤسسة الخاصة مساهم بحصة كبيرة من راسمال، رقابة المسيرين تصبح نشاط مربح . تفويض السلطة لصالح المسيريين يكنو اكبر في المؤسسات الكبرى التي غالبا ما يكون هدفها الادراج في السوق المالي.في هذه الحالة المسيرين محفزين لبذل المجهود الملائم لانهم يمكن ان يكونا عرضة لاستحواذ عمومي بالتالي خسارة مناصبهم.
- غالبا ما يرتبط وجود مؤسسة خاصة مع أن وجود سوق للمسيرين حيث اجره مرتبط بشكل ايجابي مع سمعته. لهذا الغرض لبناء سمعة جيدة، المسير محفز للامتثال الافضل لهدف المساهمين، مما يسمح بتخفيض تكاليف الوكالة.[1]

4- الخوصصة و عدم اكتمال العقود: تكاليف ومكاسب الخوصصة تم تناواها من طرف Schmidt, K (1996) في نموذج بمرجعية لمقاربة العقود غير الكاملة، حسب هذه المقاربة فان المؤسسة الخاصة والعامة ، ينظر إليها على أنها هياكل مختلفة لحوكمة الشركات بمعنى هياكل مختلفة كحقوق التحكم المتبقية في الحالات الطارئة غير المنصوص عليها في العقد المبرم بين المساهمين والمديرين التنفيذيين.المرجعية لمقاربة العقود غير الكاملة يظهر ضروريا في في القياس حيث " في عالم من عقود كاملة مع قاعدة اساسية خيرة تبحث في تعظيم الرفاه الاجتماعي ، لا تلعب الملكية اي دور . كل ما يمكن للخوصصة ان تسمح بالوصول اليه يمكن ان أن تكون مقفلة بواسطة عقد ملائم سابق مع الشركة العامة ". في هذا الاطار تعتبر الخوصصة التزام ذي مصداقية من طرف الحكومة بعدم اعانة المؤسسة اذاكانت تكاليفها مرتفعة . وجود هذا الالتزام ادخل قيد ميزانية صعب ويمثل حافز كافي للمسير لتخفيض التكاليف. أفضل كفاءة إنتاجية تحدث تمثل مكاسب الخوصصة. من جهة اخرى ، المؤسسة المخوصصة هدفها تعظيم الربح الخاص ، هدف لا يسمح بالاستيعاب الداخلي الآثار الخارجية ولا ياخذ بعين الاعتبار الاهداف الاجتماعية. يمكن ان يؤدي الى عدم كفاءة التخصيص والذي يمثل تكلفة الخوصصة. التحكيم بين المؤسسة العمومية والخاصة يتوقف على الاثر على الرفاهية الاجتماعية وشكل المؤسسة. [2]

5- نظرية حقوق الملكية : تحليل الخوصصة تم تناوله ايضا في نظرية حقوق الملكية، في اطار هذه النظرية ، ملكية اصل مرتبطة بثلاث قوى من القرار:

[1] Stiglitz, Joseph E. Whither Socialism ? The MIT Press, Massachusetts. Third Edition, 1996, p 171.
[2] Laffont, Jean-Jacques , Privatisations et incitations , Revue économique. N° 6, Nov 1996. P 1239.

- حق الاستعمال
- حق الاستمتاع من مداخيل الاصل
- حق التصرف في الاصل ( البيع – او التحويل )

الخوصصة هي نقل جميع هذه الحقوق من الدولة إلى الأفراد أو الكيانات المعنوية للقانون الخاص.

ممارسة هذه الحقوق من قبل أصحابها (المساهمين) يتضمن من طرف المسيرين واجب تبني سلوك منظبط بمعنى سلوك يتضمن تعظيم الارباح وليس منافعهم الخاصة النقدية وغير النقدية .

في المجموع، الممارسة الفعالة لحقوق الملكية من قبل المساهمين من الخواص يسمح بواسطة الخوصصة بادخال الانضباط اللازم لفعالية المؤسسة. [1]

**3 .3 .2 .اهداف الخوصصة :**

الحجة الاساسية بالنسبة للخوصصة هي ان هدفها تحسين الفعالية الاقتصادية ، خاصة المؤسسات العمومية للصناعة .

هدف اقتصادي اول للخوصصة يتمثل في تخفيض دور الدولة في الاقتصاد ، خاصة دورها الانتاجي ، بوضع هذه الوظيفة للقطاع الخاص، ولقواعد السوق ، تفريغ الدولة من وظائف اجتماعية معينة التي كانت مسندة اليها. فالخوصصة تعتبر وسيلة لتنشيط النافسة في السوق.[2]

اهداف اقتصادية اخرى مالية وميزانية بدقة ، بيع الاصول ينتج ايرادات لميزانية الدولة ويخفض نفقات الميزانية الناجمة من المؤسسات الدولة، تحت شكل المنح المقدمة من الدولة في رأس مالها ، وغالبا بشكل اعانات. الخوصصة تساعد على سد العجز الميزاني . الخوصصة تمكن من تحسين شروط تمويل النمو والتنمية الاقتصادية.

من بين الاهداف السياسية للخوصصة ، تخفيض تاثير الدولة في الاقتصاد ، بحيث يجب ان يحدد دور الدولة في ضمان احترام حقوق الملكية الخاصةالسلطات ابسياسية يجب ان تكون ذات مرجعية "راسمالية" ، وقاعدتهم السياسية الاجتماعية يجب ان تكون شبه معدومة للفوز بالانتخابات الديمقراطية المقبلة .

اما عن الاهداف ذات الطبيعة الاجتماعية بالنسبة للخوصصة، مشاركة الاجراء او الافراد فيما يخص تسيير بعض الاصول الدولة.

[1] Andreff Wladimir, la crise des économies socialiste , la rupture d'un système , op cité, p368.
[2] Gérard Roland, on the speed and sequencing of privatization and restructuring, The Economic Journal, Vol. 104, No. 426 (Sep., 1994), p 1158.

والهدف ايضا تخفيض المطالبات بالاجور إذا اقتضى الأمر سلطة النقابات التي تمثلهم من جهة ، ومن جهة اخرى ؛ انشاء عقد اجتماعي جديد او اجماع جديد يضع نهاية للضمان المطلق للتوظيف.

هدف اخر للخوصصة ، الهدف الصناعيى بحث ان نمو المؤسسات يتم بهيكل صناعي ، يكون مرفوقا بخوصصة السياسات الصناعية.[1]

**3 .3. 3 .طرق الخوصصة في الاقتصادات الانتقالية :**

- بيع الأسهم للجمهور (كليا أو جزئيا)

"تتم بالبيع للجمهور بمفهومه الواسع لكل، أو جزء من الأسهم التي تمتلكها الدولة في المؤسسات العمومية"

إن البيع الجزئي للأسهم يعني في بعض الحالات أن الحكومة تريد الإحتفاظ بالمراقبة الجزئية أو الكلية لمؤسسة المخوصصة، و العديد من عمليات الخوصصة تطبق طريقة بيع الأسهم للجمهور و طريقة البيع الخاص للأسهم، في نفس الوقت و ذلك من أجل تعظيم الموارد المالية التي تبحث عنها الحكومة، و قد بينت العديد من التطبيقات أن هذه الطريقة تهدف أساسا إلى البحث عن الموارد المالية.

- بيع الأسهم للخواص

" تعبر هذه العملية عن بيع الدولة أجزاء من الأسهم أو لكل رأس المال الاجتماعي للمؤسسة العمومية التي لها مجموعات من المشترين نظرا لقدراتهم أو لتشخيصهم"

و قد تأخذ عملية بيع الأسهم للخواص عدة أشكال هي:

الإقتناء المباشر (الاكتساب) من طرف مؤسسة أخرى خاصة أو مختلطة

بيع حصة من الأسهم لصالح مجموعة معينة قبل أو في نفس الوقت مع بيع الأسهم للجمهور.

- إعادة الهيكلة أو إعادة استغلال النشاط

" تعني هذه العملية إعادة تنظيم المؤسسة العمومية في عدة وحدات منفصلة أو مجمعة في إطار شركة جديدة تسمي"holding" (الشركة القابضة) مع عدة فروع ، و إعادة الهيكلة لا تعني خوصصة المؤسسات مباشرة بل تمثل مرحلة تحضيرية لذلك"

- استثمار جديد و خاص في مؤسسة عمومية

[1]Andreff Wladimir, la crise des économies socialiste , la rupture d'un système , op cité, p369-372.

إذا كانت الدولة تسعى إلى جلب رؤوس أموال خاصة من أجل إعادة التوازن أو بالأحرى لتطوير نشاط قطاع معين و ذلك قصد رفع رأس المال الإجتماعي للمؤسسة التابعة للدولة، , و بغية المشاركة في استغلال ما هو موجود من قبل.

تمثل الخوصصة عن طريق الإستثمار الجديد و الخاص في المؤسسة العمومية حلا لمواجهة مشكل السيولة للإستثمار و التكنولوجيا، كما يمكن كذلك مواجهة مشاكل سوء التسيير الذي تعاني منه المؤسسة العمومية، و تسمح هذه الطريقة للمؤسسة العمومية المحافظة على شكلها المالي، مع الرجوع إلى فعاليتها و ذلك بتوفير العناصر الضرورية التي هي بحاجة إليها.

بما أن الأشكال الأخرى للخوصصة سبب في ظهور مشاكل إجتماعية عويصة، فإن المشاركة برأس المال الخاص(أجنبي أو وطني) هي طريقة متبعة مفضلة أين يمكن لكل فرد من إظهار قدراته.

- بيع أصول المؤسسات العمومية

في هذه الحالة،تأخذ الخوصصة شكل بيع الأصول و ليس الأسهم، فعاليات البيع تشبه الإستثمار الخاص، و يمكن أن يتم البيع حسب منهج الإعلان بالمناقصة أو حسب منهج المزاد العلني، و في كل من بطريقتي بيع الأسهم للجمهور و بيع الأسهم للخواص يتم بيع المؤسسة العمومية كمجموعة واحدة كليا أو مجموعات جزئية،أما في عملية بيع الأصول تنبغي تجزئة الأصول ينبغي تجزئة الممتلكات و بيعها يتم بالتجزئة و في وحدة متجانسة جديدة. و تأخذ عملية بيع الأصول في غالب الأحيان الشكل الذي يسمح للدولة من إنشاء مؤسسة مختلطة مع الخواص، و أسهم هذه الأخيرة، يمكن طرحها في مرحلة لاحقة عن طريق أو عبر البورصة. و يمكن الاعتماد في طريقة بيع أصول الدولة على قاعدة دفتر الأعباء.

"cahier des charges" ليس تحديد سعر المعاملات فقط بل بالإضافة إلى شروط الشراء الأخرى، كما أن الرجوع إلى المناقصة قد يفتح الطريق إلى الشفافية و تحديد السعر الحقيقي على وجه الخصوص.

- مساهمة العمال

مساهمة العمال يتم تحليلها و دراستها من وجهتين: مساهمة المسيرين أو الإداريين و مساهمة العمال مساهمة الإداريين تخص مجموعة صغيرة من المسيرين، في حين أن مساهمة العمال تتم كل عمال المؤسسة المقبلة على الخوصصة والهدف هو تطبيق المراقبة الحقيقية من طرف الإطارات المسيرة للمؤسسة التي تم خوصصتها، و تمثل هذه الطريقة أحسن بديل للمؤسسة العمومية التي لا يمكن بيعها بسبب مشاكلها الخاصة، كفائض العمال حيث تعتبر عملية تصفيتهم مكلفة جدا لهم و للحكومة

في نفس الوقت، و تشكل بذلك خطرا اجتماعيا صعبا. إن المساهمة الواسعة للعمال تشكل نوعا من تنشيط الإنتاجية مجموع العمال و حاجزا ضغطهم.[1]

**3. 3. 4. حوكمة الشركات**

تعرف حوكمة الشركات بأنها مجوعة القوانين والقواعد والمعايير التي تحدد العلاقة بين إدارة الشركة من ناحية، وحملة الأسهم وأصحاب المصالح أو الأطراف المرتبطة بالشركة من حملة السندات، العمال، الدائنين، المواطنين من ناحية أخرى. وتعرف بانها نظام شامل يتضمن مقاييس اداء الادارة الجيد ومؤشرات حول وجود اساليب رقابية تمنع اي من الاطراف ذات العلاقة بالمنشاة داخلية او خارجية من التاثير بصفة سلبية على انشطتها وبالتالي ضمان امثل استخدام للموارد المتاحة بما يخدم مصالح جميع الاطراف بطريقة عادلة تحقق الاثر الايجابي للمنشاة لصالح ملاكها وللمجتمع ككل .

يوجد خمس مبادئ أساسية لحوكمة الشركات قدمتها منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية عام1999 وتتمثل فيما يلي: حقوق المساهمين ،المعاملة المتكافئة لجميع المساهمين، اثر أصحاب المصالح، الشفافية والإفصاح، مسؤولية مجلس الإدارة.

ان حوكمة الشركات تزيد من كفاءة الاداء المالي والتشغيلي للشركة وتعزز الثقة في تقاريرها وقوائمها المالية نتيجة للسمعة الجيدة التي ستتمتع بها الشركة مما ينعكس على دورها في الاجتماعي ويعطيها ميزة تنافسية ويعزز ثقة المستثمرين فيها ويحميها من الازمات المالية، وعلى مستوى الدولة يساهم في ظبط العمل والمؤسسية وسلامة الاداء والحفاظ على موارد الدولة وترشيد الانفاق. تخفيض مخاطر الفساد المالي والاداري التي تواجهها الشركات والدول ورفع مستوى الاداء الاقتصادي ، جذب الاستثمارات الاجنبية وكذا زيادة قدرة الشركات الوطنية على المنافسة على العالم.[2]

على مدى السنوات ال 20 الماضية، تطوير القطاع الخاص اصبح بارز الاهمية في مسار التنمية الاقتصادية وفي السياسات الاقتصادية وبالنسبة للجهات المعنية بالسياسة الاقتصادية .العديد من الدول النامية نفذت العديد من الاصلاحات لفتح اقتصادها والشروع في تحرير السوق وإدخال تغييرات تنظيمية التي تشجع القطاع الخاص. ويعتقد على نطاق واسع أن هذه الإصلاحات ستؤدي إلى نمو اقتصادي مستدام والحد من الفقر بصورة أكثر فعالية .

[1] Saul Estrin , the impact of privatisation in transition economies, London School of Economics and Political Science, Article for the New Palgrave Dictionary of Economics, 2nd Edition, January 2007, p6-7

[2] سيد عبدالرحمن بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية ، arab economic and business journal ، العدد 8، 2013 ، ص 66-67.

ان الاعتقاد السائد ان القطاع الخاص والاسواق الحرة يمكن ان تحل بعد الفشل المتواصل في اداء الدولة كمالك للشركات ومنظم للاسواق.[1]

**خاتمة :**

ان انهيار نماذج وتجارب عديدة تبنت الاشتراكية "النظام السياسي والاقتصادي المركزي" واخرى حاولت الجمع بين النظامين اي خلق نظام ليبيرالي سياسي متعدد، ساهمت في ارساء قواعد التحول الى اقتصاد السوق فكرا وتطبيقا .

فالراسمالية افشلت المركزية السياسية في الصين عبر انجاح اللامركزية الاقتصادية ، وفشلت المركزية السياسية في روسيا عبر افشال الوسائل الاقتصادية ، بين هذا وذاك لابد من التاكيد ان عملية التحول الى اقتصاد السوق تنطوي على وجود مرحلة انتقالية صعبة يتحتم فيها تفكيك عناصر النظام القديم ونسق علاقاته وبناء نظام جديد عبر استراتيجية تنطلق من قاعدة اقتصادية هدفها اعادة توجيه الموارد وتخصيص شامل للموارد الاقتصادية واصلاح العناصر الاقتصادية والاجتماعية وفقا لنظام الاولويات الاهداف وضرورات المرحلة وبما يخدم اسس التحول الى اقتصاد السوق وارساء دعائم الاقتصاد المتحول باقل كلفة اقتصادية واجتماعية ممكنة، فمن شروط التحول الناجح الى اقتصاد السوق لابد ان تنطلق استراتيجية التحول من قاعدة اقتصادية مشخصة العناصر والاهداف ، ومحددة الوسائل والسياسات ومحكمة الادارة.

[1] Henrik Schaumburg-müllerm, private-sector development in a transition economy: the case of Vietnam, development in Practice, volume 15, numbers 3 & 4, june 2005, p 349.

# الفصل الثاني : مسار التحول الى اقتصاد السوق

**مقدمة :**

لقد شهد العالم حديثا متغيرات سريعة باتجاه تبلور نظام جديد بهياكل جديدة تتضمن اطرا إقليمية تتفاعل سلبيا او ايجابيا تبعا لطبيعة الالتقاء او التعارض للمصالح وربما الثقافات والأيديولوجيات.

لقد شكل منتصف القرن العشرين وخاصة بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، انعطافا من طرف الاقتصاديين للاهتمام بقضايا التخلف والتنمية ، وفي خضم المحاولات المستمرة من قبل الاقتصاديين لتوصيف ظاهرة التخلف والتعرف على مظاهرها ونتائجها وتحليل اسبابها في الدول المعنية بالمشكلة ، كل ذلك جاء في اطار تحديد العقبات الرئيسية امام تلك الاقتصاديات للتخلص من الظاهرة وذلك عن طريق تبني برامج واستراتيجيات او خطط تنمية للحاق بالدول المتقدمة.

ان الانتقال الى اقتصاد السوق يعتبر عاملا حاسما لتغيير اهداف السياسة الاقتصادية للدولة ، وذلك عن طريق احداث تعديلات جذرية في الاطار القانوني والتشريعي والتاسيسي للانظمة القائمة وفق معايير تستند على الانفتاح نحو التجارة الخارجية و تحرير الاقتصاد وبروز نظام جديد ينشا على الازدواجية بين القطاع العام والخاص ، من اجل رفع معدلات النمو الاقتصادي ، ويتطلب هذا الانتقال اختيار المنهج المناسب والنموذج الملائم لتحقيق الاهداف المسطرة.

وفي هذا الاطار هناك مقاربتين اساسيتن للانتقال الاقتصادي : المقاربة الاولى هي تلك البرامج والسياسات المتبناة من طرف صندوق النقد الدولي او ما يسمى بالنموذج المعياري ، اما المقاربة الثانية فقد كانت نتيجة لقصور النموذج الاول وهو ما يسمى بالنموذج المؤسساتي التطوري.

**1 . نموذج صندوق النقد الدولي للانتقال الاقتصادي**

تستند السياسات الأصولية إلى مرجعية نمطية ممثلة في نموذج تمت صياغته من قبل الاقتصادي Jack Polakوالذي يدعى بالنموذج النقدي لميزان المدفوعات وتم دعم النموذج بأسلوب الامتصاص أو الاستيعاب.

نموذج Alexander Sidney أو مقاربة الامتصاص اوالاستيعاب (l'approche de l'absorption) عرض لأول مرة سنة 1952 من طرف الاقتصادي الكسندر.

نموذج jack Polak أو المقاربة النقدية لميزان المدفوعات l'approche monétaire de la balance ) ( paiement du اقترحه بولاك في مقال نشر سنة1957 .

**1 .1 . أسلوب الامتصاص أو الاستيعاب** (l'approche de l'absorption **):**

يستلهم هذا الأسلوب من الفكر الكينزي، ويتم على معادلة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي، حيث أن:[1]

$$Y = C + I + G + X - M$$

ويمكن كتابة المعادلة أعلاه على النحو التالي:

$$Y + M = C + I + G + X$$

وإذا ما عزلنا عناصر التجارة الخارجية، نحصل على ما يلي:

$$X - M = Y - (C + I + G)$$

وإذا عبرنا عن:

$$(C + I + G) = A$$

نحصل على:

$$X - M = Y - A$$

A : تعبر عن قدرة المجتمع على امتصاص أو استيعاب الانفاق، وتعبر المعادلة الأخيرة عن أن فائضا في الحساب الجاري (الصادرات ناقص الواردات) لا يمكن أن يتحقق إلا إذا تجاوز الدخل القومي الطاقة الاستيعابية للمجتمع، وبالتالي يكون هناك عجز عندما تتجاوز الطاقة الاستيعابية الدخل القومي .ومن هذا يمكن استنتاج ما يلي:

لتخفيض العجز في ميزان المدفوعات، لابد من تخفيض الطاقة الاستيعابية أي الإنفاق الحكومي و/أو الاستهلاك الخاص و/أو الاستثمار الخاص؛ أو زيادة الدخل القومي .وبالنظر إلى صعوبة زيادة الدخل القومي في بلدان العالم الثالث، فإن ذلك يدفع إلى اعتماد سياسة انكماشية.

[1] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003 ، ص 277.

يمكن لتخفيض أسعار الصرف أن يساهم في تخفيض العجز من خلال زيادة الصادرات والحد من الواردات.

وأخذ بعين الاعتبار للنموذج النقدي وأسلوب الامتصاص معا، وانطلاقا من معادلة الدخل نحصل على ما يلي

$$(SP - IP) + (T - G) = X - M$$

حيث أن:

SP: الادخار الخاص،

IP: الاستثمار الخاص،

T: الإيرادات العمومية،

G: الإنفاق الحكومي،

وهذا يعني أن العجز في الميزانية العمومية يؤثر سلبا على الحسب الجاري. بالتالي لخفض العجز في الحساب الجاري لابد من خفض العجز الموازني.[1]

**1 . 2. الأسلوب النقدي لميزان المدفوعات:**

باعتبار أن أسلوب الامتصاص اهتم فقط بالحساب الجاري، وعدم وضعه لحركة رأس المال في الاعتبار، رأى الكثير من اقتصاديي صندوق النقد الدولي ضرورة الاعتماد على مقاربة نقدية تعد مكملة للأساليب السابقة بهدف تحليل أوضاع ميزان المدفوعات في الدول النامية، خاصة المدينة منها، هذه المقاربة تشير أن هناك علاقة بين اختلال ميزان المدفوعات والفائض في عرض النقود، و اعتبار ميزان المدفوعات والتضخم ظاهرتان نقديتان، ومن هنا تلعب السياسة النقدية دورا رئيسيا في سياسة إدارة الطلب الكلي من خلال الأسلوب النقدي لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات.

الصندوق يرى أن توازن ميزان المدفوعات لا يتوقف فقط على وضع الحساب الجاري، ولكن يجب الأخذ في الاعتبار بند المعاملات الرأسمالية، ولعل العامل الهام المحدد للتدفقات الرأسمالية من وإلى الخارج هو السياسات المتبعة في الداخل وتلك المتبعة في الخارج، وتهدف برامج التثبيت إلى زيادة التدفقات الرأسمالية الصافية إلى الداخل من خلال الموارد التي يقدمها الصندوق للعضو وتلك التي يحصل عليها من مصادر أخرى بعد الاتفاق مع الصندوق، والتي يجب أن تستخدم في الأجل القصير لإعادة تكوين احتياطات الصرف المستنزفة أو لتسديد الديون الخارجية قصيرة الأجل.

[1] عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، المرجع سبق ذكره ، ص 278.

ومن هنا يمكن التوسع في المعادلة (1 ) لتوضيح الطريقة التي يعمل بها ميزان المدفوعات كقيد على استخدام الموارد بالاقتصاد.

$$\Delta R = CA + \Delta FI \text{ .....1}$$

حيث

ΔR : تمثل التغير في صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي) ومن بينها:

ΔFI : الاحتياطيات الدولية.( تمثل التغير في صافي المديونية الخارجية لجهات غير مصرفية مقيمة الاستثمار الأجنبي المباشر، تدفقات المعونة، القروض التجارية الخارجية.

وبجمع المعادلتين (1 ) و (2 ) نحصل على:

$$\Delta R = Y - A + \Delta FI \text{.....2}$$

وغير الممول كليا (Y) عن الدخل (A) ومن هنا نلاحظ أن زيادة الاستيعاب وباعتبار ، (R) بالقروض الخارجية يؤدي إلى استنزاف صافي الأصول الأجنبية محدودية مخزون هذه الأصول فانه يجب تمويل الاستيعاب بهذه الطريقة بحذر شديد، لأن زوال الاحتياطيات يترتب عنه تراكم متأخرات خدمات الديون، وبالتالي استمرار العجز في ميزان المدفوعات. ويقوم النموذج النقدي على مجموعة من الفرضيات[1]

يبدأ التحليل بافتراض أن العرض النقدي في اقتصاد مفتوح، يعمل وفق سعر صرف ثابت، ويعتبر متغيرا داخليا يتأثر بالفائض والعجز في ميزان المدفوعات، وبعد هذا الافتراض يورد التحليل المعادلة التالية التي تعبر عن التغير في عرض النقود على أنه يمثل مجموع التغيرات في مكوناتها المحلية والدولية على الشكل التالي:

$$\Delta Ms = \Delta R + \Delta D \text{ .....3}$$

حيث:

ΔD : التغير في صافي الأصول المحلية (الائتمان المحلي).

ΔMs :التغير في عرض النقود.

ΔR : التغير صافي الأصول الأجنبية( الاحتياطيات الأجنبية) .

المكون الثاني الذي تم استخدامه لتحليل ميزان المدفوعات هو افتراض أن هناك· يقابله تغير مماثل Md توازن في سوق النقد، ولذلك فان أي تغير في الطلب على النقود ومنه يمكن كتابة المعادلة التالية Ms :في عرض النقود (الكتلة النقدية) المعبر عنه ب

$$Md = f\ (y+, p-, r-\ldots) \text{ ..... 5}$$

[1] عبد الستار عبد الحميد سلمي ، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر ، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية ، 2001 ، ص64.

والذي يعتبر التنبؤ به بما يتسق مع أهداف النمو Md الطلب على النقود وعكسيا مع (y) والتضخم ضروريا، حيث يتناسب الطلب مع النقود طرديا مع الدخل ويفهم من هذه المعادلة أن أي تغير في العملة ، (p)ومستوى الأسعار (-r) أسعار الفائدة النقدية هو ناتج عن التغير في الطلب على النقود.

ولما كان الطلب على النقود دالة للتغيرات التي تحدث في بعض المتغيرات كالدخل الحقيقي و المستوى العام للأسعار وأسعار الفائدة ومعدل التضخم المتوقع فإنه يمكن صياغة المعادلة التالية:

$$Md = k \cdot Y \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 6$$

أي أن التغير في الطلب على النقود يتوقف على العديد من المتغيرات الاقتصادية.

ولتوضيح العلاقة بين سوق النقود ووضع ميزان المدفوعات، وبالتالي سياسات الإصلاح الاقتصادي يمكن كتابة المعادلة التالية:

$$\Delta R = \Delta Ms - \Delta D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 7$$

وفي حالة توازن العرض والطلب على النقود يكون:

$$Ms = Md \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 8$$

وتصبح المعادلة في هذه الحالة:

$$\Delta R = \Delta Md - \Delta D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 9$$

والتي يمكن كتابتها على الشكل التالي:

$$\Delta R = f(y+, p-, r-\ldots) - \Delta D \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 10$$

والاحتياطيات الدولية (R) وتشير هذه المعادلة إلى أن صافي الأصول الأجنبية مما يعني أن الزيادة في(ΔD) ، تتأثر عكسيا بالتغير في صافي الائتمان المحلي ، خاصة إذا كان أكبر من الزيادة في الطلب على النقود تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية بالقيمة نفسها.

ومن هنا تصر سياسات الإصلاح (خاصة التثبيت) الاقتصادي أنه يجب على الدولة الراغبة في زيادة احتياطاتها الدولية وبالتالي القضاء على العجز في ميزان المدفوعات وتحقيق الفائض فيه، أن تخفض من معدل النمو السنوي للائتمان المحلي خاصة الممنوح للحكومة (لتمويل عجز الميزانية العامة للدولة) والقطاع العام إلى سقف معين بحيث يتسق مع الطلب المتنبأ به على النقود، ومع أهداف ميزان المدفوعات، وبمفهوم المخالفة فان تزايد معدل نمو هذا الائتمان هو المسؤول الرئيسي عن العجز في ميزان المدفوعات.

يمكن توسيع هذا الإطار النظري ليتضمن علاقات الدخل والإنفاق ودور تحركات رأس المال وذلك بالرجوع إلى المعادلة (1 ) التي توضح الفجوة بين الدخل والاستيعاب:

$$CA = Y - A \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 11$$

ولدينا من المعادلة (2 ) السابقة:

$$CA = \Delta R - \Delta FI \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 12$$

أي أنه يجب أن يتوافق الحساب الجاري مع تغيرات صافي الأصول الأجنبية للنظام المصرفي) الاحتياطيات الدولية (مع تغيرات صافي المديونية الخارجية(ΔFI) (ΔR) لجميع الجهات غير المصرفية ونظرا لأن التغير في الاحتياطيات الدولية يعادل أيضا الفارق بين التغير في عرض النقود والتغير في الائتمان فإنه يمكن دمج المعادلتين (7) و (12) كما يلي

$$CA + \Delta FI = \Delta Md - \Delta D \quad \ldots\ldots\ldots 13$$

وباستبدال قيمة الحساب الجاري بما يساويه نحصل:

$$Y - A + \Delta FI = \Delta Ms - \Delta D \quad \ldots\ldots\ldots 14$$

(Y) يزيد عن الدخل (A) يلاحظ من المعادلة الأخيرة ( 14 ) أن الاستيعاب عندما يزيد التغير في الائتمان المحلي (ΔFI) والتغير في صافي المديونية الخارجية أو الكتلة النقدية وهو ما يزيد من عجز (ΔMs) على التغير في عرض النقود(ΔD) ولذلك يقترح الصندوق ضرورة تقييد الائتمان الممنوح ، (CA) ميزان المدفوعات للحكومة وللقطاع العام.

لكن في الواقع أن سياسة تخفيض الائتمان المحلي ستؤدي إلى خفض معدل النمو وتزايد معدلات التضخم والبطالة وهروب رأس المال إلى الخارج واستمرار العجز في ميزان المدفوعات، أي أن سياسة الصندوق تؤدي إلى حل مشكلة وخلق العديد من المشكلات الأخرى والإبقاء على المشكلة الأصلية في نفس الوقت.[1]

**1 . 3. إدخال هيكل ميزان المدفوعات في التحليل النقدي:**

ركز التحليل السابق على التغيرات في صافي الأصول الأجنبية ولم يعين مكان التحسن في ميزان المدفوعات، وفيما إذا كان يحدث من خلال الحساب الجاري أم حساب رأس المال ؟ وإذا حدث داخل الحساب الجاري فهل سيحدث من خلال زيادة الصادرات أم من خلال تخفيض الواردات ؟.

ولتحليل هيكل ميزان المدفوعات يجب إضافة دالة الطلب على الواردات ويفترض ارتباط حجم الواردات ايجابيا بالدخل الحقيقي فقط، ومنه فالطلب مع الواردات هو دالة في الدخل تكتب كما يلي:

$$IMV = m \cdot y \quad \ldots\ldots\ldots 15$$

حيث:

IMV: تمثل الواردات .

m: الميل الحدي للواردات .

y: الدخل الحقيقي .

[1] عبد الستار عبد الحميد سلمي ، المرجع سبق ذكره ، ص 66-68.

ويمكن حساب قيمة الواردات بضرب حجم الواردات في أسعارها، ونعيد صياغة معادلة ميزان المدفوعات كالآتي:

$$\Delta R = X - IM + \Delta FI \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 16$$

$\Delta R$ :صافي الاحتياطيات الدولية ويعكس وضع ميزان المدفوعات

IM: قيمة الواردات من السلع والخدمات .

X: قيمة الصادرات من السلع والخدمات .

$\Delta FI$ : قيمة التغير في المديونية الخارجية للقطاع غير المصرفي .

وبالتالي يمكن تحديد الواردات المستهدفة كما يلي:

$$\overline{X} + \overline{FI} = R^* - IM^* \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 17$$

حيث:

*IM: قيمة الواردات المستهدفة .

*R: الوضع المستهدف لميزان المدفوعات .

$\overline{X}$: قيمة الصادرات المتوقعة .

$\overline{FI}$: قيمة التدفقات الصافية لرأس المال (الجهات غير المصرفية) المتوقعة .

تدفقات المعونة والاستثمار المباشر والقروض التجارية الخارجية.

ويتضح من المعادلات الثلاث السابقة أن وضع سقف اقصى على الائتمان المحلي يتماشى مع الوضع المستهدف لميزان المدفوعات يتوقف على الخطوات التالية:

- تحديد هدف لوضع ميزان المدفوعات (حجم الاحتياطيات الدولية الصافية المستهدفة).
- تحديد قيمة الصادرات والتدفقات الرأسمالية المتوقعة.
- التنبؤ بالدخل الحقيقي ووضع هدف للأسعار المحلية.
- يتم استخدام هذه الأدوات بعد ذلك للحصول على الزيادة في الطلب على النقود والزيادة في الواردات.
- إيجاد التغير في الائتمان المحلي والذي يتماشى مع التغيير المستهدف في صافي الأصول الأجنبية والزيادة المرغوبة في الطلب على النقود.

مقارنة قيمة الواردات بحيث يجب أن تتساوى المعادلتين (15) و (16) :

$$IMV = R^* - (X + FI) \quad \ldots\ldots\ldots\ldots 18$$

حتى يكون بالإمكان الحصول على حد أقصى للائتمان المحلي يتماشى في نفس الوقت مع الوضع المستهدف لميزان المدفوعات. إذا لم تتحقق المساواة أعلاه يجب إجراء تعديلات في التغيرات المستهدفة في مكونات ميزان المدفوعات أو في الدخل والأسعار.

يستنتج من كل ما سبق أن مقاربة الصندوق والتي تربط حجم الائتمان المحلي بالعديد من التوقعات بالنسبة لميزان المدفوعات، والصادرات والتدفقات الرأسمالية الصافية، والدخل الحقيقي والأسعار المحلية والطلب على النقود والزيادة في الواردات، يعد من الناحية العملية غاية في الصعوبة، وبالتالي يصعب وضع حدود قصوى حقيقة على الائتمان المحلي، ولذلك فان الحدود التي يتم وضعها عادة على الائتمان المحلي تكون دائما من أجل خفض الاستيعاب الكلي، وذلك لخفض العجز في ميزان المدفوعات ولتسديد القروض الخارجية المستحقة للصندوق وباقي الدائنين، مع تجاهل الآثار السلبية التي ستلحق تبعا لذلك بالنسبة للاقتصاد الوطني[1].

**1 . 4. إدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي:**

لإدخال الميزانية العامة للدولة في التحليل النقدي لميزان المدفوعات يجب أولا التمييز بين :الائتمان المقدم للقطاع الخاص والائتمان المقدم للحكومة، وأن يؤخذ بعين الاعتبار العلاقات بين الميزانية العامة للدولة والاقتراض الخارجي الرسمي من جانب، ونمو الائتمان المحلي من جانب آخر.

ويمكن للسياسة المالية أن تدخل في التحليل من خلال:

$$\Delta FI = \Delta FIP + \Delta FIg \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 19$$

حيث:

ΔFI: التغير في صافي المديونية الخارجية للدول.

ΔFIP :التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص.

ΔFIg : التغير في صافي المديونية الخارجية للحكومة

يتضح من المعادلة ( 19 ) أن :التغير في صافي المديونية الخارجية للبلد يساوي إلى مجموع التغير في صافي المديونية الخارجية للقطاع الخاص وللحكومة.

ويمكن صياغة معادلة أخرى مشابهة بخصوص الائتمان المحلي.

$$\Delta D = \Delta DP + \Delta Dg \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 20$$

حيث:

ΔD : التغير في الائتمان المحلي .

ΔDP : التغير في الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص .

[1] Polak.j, le modele monétaire de FMI , finance et devloppement , decembre 97, p18.

ΔDg : التغير في الائتمان المحلي المقدم للحكومة .

يمول إما (G > T) ويتضح مما سبق أن العجز في الميزانية العامة للدولة بزيادة الاقتراض الصافي من الخارج أو بزيادة الاقتراض من الجهاز المصرفي مثلما توضح المعادلة التالية:

$$G - T = Dg + FI \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 21$$

حيث:

G: يمثل إجمالي النفقات العامة .

T: يمثل إجمالي الإيرادات العامة .

ومن هنا وحسب مقاربة الصندوق يجب وضع حد للعجز المالي للحكومة من خلال وضع حدود قصوى على الاقتراض الخارجي وعلى الائتمان المحلي المقدمان للحكومة مع العمل على زيادة الإيرادات العامة وتخفيض النفقات العامة.

في الواقع هذه الإجراءات لها آثار قد تكون وخيمة على الاقتصاد الوطني كتخفيض معدل النمو وارتفاع معدلات التضخم والعجز في ميزان المدفوعات ولذلك نرى أنه كان ينبغي التركيز على استعمالات القروض سواء الداخلية أو الخارجية، عوض التركيز فقط على وضع سقوف لذلك، فإذا كانت هذه القروض تمول مشاريع إنتاجية وتساهم في زيادة الإنتاج الوطني، وتخلق فرصا للعمل، فلا بأس من التوسع في القرض، أما المرفوض اقتصاديا هو الإصدار النقدي لفترة طويلة كتمويل عجز الميزانية العامة للدولة، وما يترتب عنها من مشكلات اقتصادية كإرتفاع معدلات التضخم وتدهور قيمة النقود، كما يمكن للحكومة الاقتراض عن طريق إصدار السندات وبيعها للجمهور الشيء الذي يعمل على سحب الفائض من الكتلة النقدية في التداول، ومنه خفض معدل التضخم، ولعل وجود سوق مالي نشط يساعد كثيرا على ذلك.[1]

**1 . 5. مضمون سياسات النموذج المعياري**

يطلق على برنامج الاصلاح الاقتصادي الذي يدعو اليه صندوق النقد الدولي والبنك الدولي برنامج الاستقرار والتكيف الهيكلي وهو عبارة عن قائمة من السياسات التي تغطي في العادة القطاع العام والقطاع الخارجي والسياسة السعرية والسياسة المالية والتقدية كما ذكرنا سابقا.

1- تسعى سياسات القطاع العام الى تحقيق هدفين :

تقليص حجم القطاع العام عن طريق خصخصة مشروعاته وبصفة خاصة مشروعات انتاج السلع والقطاع المالي .

[1] Polak.j, le modele monétaire de FMI , op cité, p19.

رفع الكفاءة الانتاجية لوحدات القطاع العام القائمة عن طريق اعطاء مزيد من حرية اتخاذ القرار للمديرين وتطبيق قوانين وقواعد مشابهة لتلك المطبقة في القطاع الخاص

2- تهدف السياسة المتعلقة بالقطاع الخارجي الى :

اصلاح نظام الصرف عن طريق ازالة القيود على الصرف واجراء تخفيضات متتابعة في سعر الصرف للوصول ربما الى تعويم العملة او نظام سعر الصرف الحر.

تحرير التجارة الخارجية بالغاء القيود الكمية والتقليل من القيود الجمركية الى غير ذلك من متطلبات منظمة التجارة العالمية.

التحكم في نمو الديون الخارجية وعدم تحويلها الى عبء شديد وذلك بالسعي لدى الدائنين الى اعادة الجدولة وتشجيع الاستثمارات الخاصة بدلا من الاقتراض الخارجي

3- السياسة السعرية تهدف الى علاج التشوهات السعرية بحيث يكون الهدف النهائي هو مواكبة الاسعار المحلية للاسعار العالمية عن طريق الغاء الدعم السلعي وزيادة اسعار الطاقة وتحرير اسعار الفائدة وتحرير التجارة الخارجية كما ذكرنا سابقا، اي ترك الاسعار تتحدد بقوى السوق كهدف نهائي.

4- يتضمن الاصلاح النقدي تحرير اسعار الفائدة ووضع سقف للائتمان المصرفي بغرض التحكم في عرض النقود المحلية .

5- تهدف سياسات الاصلاح المالي الى معالجة العجز في الميزانيات العامة عن طريق اولا ، تقليص الانفاق العام بتخفيض الدعم او الغائه وتخفيض الاستثمار العام وتجميد بند الاجور في الميزانية العامة . ثانيا ، زيادة الايرادات العامة باصلاح النظام الضريبي ، بما يضمن المرونة والحصيلة ، ورفع اسعار منتجات القطاع العام .

هذا بالاضافة الى الملامح السابقة ، في بعض الاحيان قد يتضمن البرنامج اساليب يراها صندوق النقد الدولي مشجعة للاستثمار او جذب راسمال الخاص الاجنبي او تشجيع الصادرات.

والبرنامج يمكن تطبيقه على مراحل تنفيذية ، ففي المدى القصير يتم التركيز على الاستقرار الاقتصادي بمواجهة عجز الميزانية والحد من ارتفاع معدلات التضخم. وتشمل هذه المرحلة ازالة التشوهات السعرية لبعض السلع والخدمات وتحرير اسعار الفائدة والتخفيف من القيود على التجارة وتخفيض سعر الصرف.[1]

[1] محمد عبد العظيم طلب ، الاصلاح الاقتصادي من عمومية الرؤية الدولية الى خصوصية الحالة المصرية ، مجلة دراسات مستقبلية ، العدد 11، يناير 2006، ص 12.

وفي المرحلة الثانية يكون التعديل او التكييف الهيكلي ، مع استمرار سياسة الاستقرار الاقتصادي حيث يتم فيها معالجة اختلالات واعادة هيكلة كافة قطاعات الاقتصاد وازالة كافة التشوهات السعرية وتوفير بيئة تنافسية وفقا لاليات السوق .

والبرنامج يتضمن اساليب مشجعة للتنفيذ مثل تسهيلات الاقتراض من الصندوق والقروض الممنوحة والمنح والمساعدات التي يقدمها البنك الدولي . وكذلك قد يتضمن اسقاط جزء من الديون الخارجية وكذلك التخفيف من اثر البرنامج على الفقراء ومحدودي الدخل وذلك بمساعدتهم على تجاوز مرحلة الانتقال وحتى لا يترتب على البرنامج مشكلات اجتماعية تعوق تنفيذه.

هذا البرنامج رغم انتشاره لا يتمتع بتاييد كبير من الاقتصاديين وبصفة خاصة المنتمين الى المدرسة الهيكلية الجديدة ، هؤلاء يقودون معارضة منظمة ضد سياسة الصندوق المبنية على اقتصاد السوق والتي تستند في تحليلها الاقتصادي على افكار المدرسة النقدية.

يتلخص موقف الهيكليين الجدد في ان الهياكل الاقتصادية للدول النامية تختلف عن الدول المتقدمة ، بل هناك فروقات في الهياكل الاقتصادية بين الدول النامية نفسها لذلك فان البرنامج الذي يصلح للبلدان المتقدمة وربما بعض الدول النامية لا يمكن تعميمه على جميع الدول النامية بل قد يؤدي الى نتائج سيئة .

Taylor (1983) يرى ان ظروف الدول النامية تؤدي الى نتائج ليست متوقعة من طرف برامج الصندوق ، حيث بين ان :

تخفيض عرض النقود قد يؤدي الى تضخم وهي نتيجة مخالفة لتوقعات البرنامج ، وذلك عندما يكون سعر الفائدة عنصرا هاما من عناصر التكاليف . تخفيض عرض النقود يؤدي الى رفع اسعار الفائدة فتزداد تكاليف الانتاج وبالتالي ينتقل منحنى العرض الكلي الى اليسار فترتفع الاسعار وهي الحالة المعروفة بتضخم دفع التكاليف. وتحدث هذه الحالة عندما يكون راسمال الدائر معتمدا في التمويل على الاقتراض . وهناك دراسات اثبتت هذا الراي (buffie 1984-lim 1987-wijnbergen 1982 ) .

تخفيض الدعم الغذائي لا يؤدي الى انخفاض يذكر في الطلب على السلع الغذائية بسبب انخفاض مرونة الطلب عليها . ويترتب على محافظة المستهلكين على مستوى استهلاكهم من السلع الغذائية ، مع ثبات دخولهم ، انخفاض الطلب على السلع غير الغذائية بما يهدد بانخفاض معدل النمو الاقتصادي .

تخفيض سعر الصرف قد يؤدي الى انخفاض العرض الكلي بسبب زيادة التكاليف الناشئة عن زيادة اسعار المدخلات المستوردة .

تخفيض سعر الصرف يمارس دورا انكماشيا من خلال تخفيض الانفاق الناشئ عن انخفاض الدخل الحقيقي بسبب زيادة الاسعار وزيادة الديون الخارجية ، مقومة بالعملة المحلية .

التخفيض قد يؤدي الى زيادة عجز الحساب الجاري (بسبب عدم توفر شرط المرونات لنجاح التخفيض) و بالتالي ينخفض عرض النقود ويترتب عن ذلك انخفاض في الطلب الكلي مهددا اقتصاديات هذه الدول بالانكماش . كذلك انخفاض الاجور الحقيقية ، بسبب ارتفاع الاسعار ، قد يؤدي الى انخفاض الطلب الكلي عندما لا يزيد الطلب عند الفئات الاخرى ، غير العمالية بالقر الكافي.

التخفيض ، برفع اسعار الواردات ( والكثير منها له مرونة طلب منخفضة ) يؤدي الى زيادة حصيلة الجمارك النوعية (التي ترتبط بالاسعار) . وعليه تزيد ايرادات الحكومة وهنا يصبح التحسن في عجز الميزانية له طبيعة انكماشية . (krugman and taylor 1978) .[1]

**1 . 6. الانتقادات المقدمة للنموذج**

هذه البرامج تمثلت في التحرير السريع للأسواق والتجارة، مع إلغاء الرقابة على الأسعار والحواجز التجارية .هذا التحرير المزدوج الداخلي والخارجي، يجب أن يرافق جهودا هامة للاستقرار النقدي واستقرار الميزانية من اجل القضاء على التضخم .في النهاية، وجب وضع نهاية سريعة لنظام التخطيط المركزي و إخراج الدولة من نظام الإنتاج من خلال برنامج سريع للخوصصة .

الملاحظ أن التحرير لا يكفي لتوليد الشروط الايجابية لخلق الثروة .من اجل أن يعمل اقتصاد السوق لا يتطلب فقط تعريف واضح لحقوق الملكية وتحكم جيد في الأسعار . بمعنى آخر، تحقيق الثروة لا يرتكز فقط على الحوافز الاقتصادية بالمعنى الضيق، ولكن أيضا على شروط مؤسساتية، ومعايير اجتماعية ، حيث يجب الانتباه بشكل خاص إلى الربط بين التعديل الماكرو اقتصادي، والإصلاحات الميكرو اقتصادية والإطار المؤسساتي.

خبرة الانتقال أدت إلى توسيع مفهوم الإصلاحات الهيكلية التي نادى بها صندوق النقد الدولي، لقد أكدت على أهمية النموذج التطوري من الإصلاحات المرتكز على تنمية المؤسسات العمومية والخاصة المسؤولة على السير الجيد لاقتصاد السوق : تعزيز الإطار القانوني للنشاط الاقتصادي( مؤسسات قانون الإفلاس وغيرها)، تعزيز الدولة خاصة في الميدان الضريبي ( خلق نظام ضريبي توقعي وشفاف واليات جباية ضريبية أكثر فعالية )، سلامة القطاع المالي، بنية إدارة الاقتصاد.[2]

[1] محمد عبد العظيم طلب ، الاصلاح الاقتصادي من عمومية الرؤية الدولية الى خصوصية الحالة المصرية ، المرجع سبق ذكره، ص 13-15 .
[2] Michel Aglietta,Sandra Moatt, Le FMI l'ordre Monétaire aux désordres Financiers, économica, paris, 2000, p100-101.

النموذج الاقتصادي المعياري للانتقال يؤكد على الاستقرار، التحرير، الخوصصة إجماع واشنطن ( والانفتاح الخارجي للاقتصاديات المخططة والمركزية سابقا .هذا البرنامج وضع الدول الانتقالية على طريق اقتصاد السوق .

لكن عدم كفاية الإصلاحات المؤسساتية جعل من الضروري الانتقال من مرحلة الانتقال الاقتصادي الليبرالي إلى الانتقال المؤسساتي .منذ ذلك الحين ينصب الاهتمام على تعزيز المؤسسات اللازمة لدعم اقتصاد السوق، حيث أصبحت الأولوية الاقتصادية للانتقال أكثر سياسية، مؤسساتية، وتنظيمية.[1]

وعليه قدمت مرحلة ثانية للانتقال :أكثر مؤسساتية تأكدت أهميتها، على خلفية المشاكل الناتجة عن إجماع واشنطن .[2]

التحول من الجيل الأول إلى الجيل الثاني من الإصلاحات – أو " أولى كلية ، ثانية جزئية " على التوالي- لم تكن إستراتيجية مرسومة بدرجة كبيرة كنتيجة للعرض المخيب لإصلاحات الجيل الأول .استقرار الاقتصاد الكلي، إصلاح القطاع المالي، الخوصصة وتحرير التجارة... ، هي إصلاحات ضرورية ولكنها ليست شروط كافية لتحقيق النمو المستدام .على نحو متزايد، أصبح البنك الدولي على علم بأهمية الإصلاحات المؤسساتية ، والتي يشار إليها أحيانا بالأسس الميكرو اقتصادية للنمو[3].

يؤكد النهج التدريجي انه و بدون البنية المؤسساتية والتي لا يمكن تاسيسها الا بصفة تدريجية ، قد تؤدي الخوصصة إلى تجريد الأصول بدلا من خلق الثروة. ايضا اهتم هذا النهج انه ليس فقط سيعيق دينامكية الاقتصاد ، لكن سرعة الخوصصة يمكن ان تؤدي الى تركيز كبير للثروة، واصحاب هذه الثروة يمكن ان يستعملوها لتقدم المؤسسات السياسية والسياسات الذي من شأنه الحفاظ على ثروتهم واحتكارهم . اليوم ، سجلت الاقتصادات التي اتبعت العلاج بالصدمة اداء اقتصادي ضعيف.[4]

Sachs ، جذب انتباه العالم بدعوته القوية حول "مقاربة الانفجار العظيم للانتقال " big bang approach " . هذه المقاربة ايدها البعض وانتقدها البعض الاخر. الخلافات تركزت على سرعة الانتقال

[1] Andreff Wladimir ,La Transition vers le marche et la démocratie, Europe de l'Est, Europe centrale et Afrique du Sud, La Découverte « Recherches », 2006, p8.
[2] Andreff Wladimir, Economie de la transition, La transformation des économies centralement planifiées en économies de marché, op cite ,p242.
[3] World Bank, En Evaluation of World Bank, Investment Climate Activities, Document of the World Bank, October22, 2004, p 12.
[4] Sergio godoy , joseph stiglitz , growth ,initial condition,law and speed of privatization in transition countries:11years later, NBER working paper, 2006, p 2-3

، مؤيدي هذه المقاربة يجادلون بضرورة وضع الاصلاحات بسرعة وفي وقت واحد وذلك ما شملته دراسات

Lipton and Sachs (1990a) ، Âslund (1991) ، Berg and Sachs (1992), Boycko (1992), Murphy, Shleifer, and Vishny (1992), Sachs (1993), ، frydmanand Rapaczynski (1994), and Woo (1994).

مؤيدي التدرج في الاصلاح ياكدون على ضرورة وضع تسلسل معين للقيام بها ، ويشمل ذلك كل من McKinnon (1991), Roland (1991), Dewatripont and Roland (1992, 1992b, 1995),، mc millan and Naughton (1992), Murrell (1992), Aghion and Blanchard (1994)

بينما اقتصاديون اخرون يرون بضرورة المزج ، فهناك مايطبق دفعة واحدة والبعض الاخر بالتدرج ، وهذه كانت الحالة بالنسبة ل Blanchard and colleagues (1991), Fischer and Gelb Kornai (1990),

الدراسات الاولى في الانتقال كانت موسعة في الاسلوب ، تهدف بصفة خاصة الى تقديم توجيهات حول سياسات الانتقال. حيث كانت النظريات تركز على الاستقرار على المستوى الكلي. ومع ذلك نظريات الاستقرار القائمة تفترض بيئة السوق. بحيث ليس من الممكن ان تعمل سياسات الاستقرار في بيئة اولية بدون الاسواق .والاهم من ذلك ، ان معظم الاقتصاديين يوافقون على ان الاستقرار هو احد ابعاد الانتقال . لكن هناك جوانب اخرى مهمة مرتبطة بضرورة توسيع نطاق التغيير المؤسساتي : انشاء وتنمية الاسواق ، بما في ذلك الاسواق المالية ، المؤسسات و تطبيق حقوق الملكية ، وتغييرات قانونية وسياسية اخرى ، خوصصة المشاريع واعادة الهيكلة.

ان صعوبة الانتقال تتمثل في ان كل هذه التغييرات المتكاملة تحتاج ان تطبق دون ان خلق العديد من الاضطرابات الاقتصادية ، حيث يجب ان يستمر الاقتصاد في العمل واحتياجات الافراد يجب ان تستمر في الاشباع. لجعل الامور اكثر تعقيدا ، بسبب حجم التغيرات المتضمنة في الانتقال ، الدعم السياسي يحتاج لان يبقى محفوظا باستمرار اثناء عملية الاصلاح لتجنب التقلبات السياسية.

لم يكن هناك نظريات متواجدة حول بعض المجالات الحاسمة من الانتقال مثل :

الاثار حول اعادة التوزيع القطاعي و اداء المخرجات العامة لمختلف طرق التحرير في اقتصاد اشتراكي، حيث لم يكن هناك اسواق او شبكات الاسواق ، السماح لسوق راس المال وسوق العمل بالعمل وحدها .

كيفية تحمل الصعوبات القيود المفروضة على الميزانية وتحقيق اعدادة هيكلة فعالة في الشركات المتواجدة .

اثر القيود السياسية على اتراتيجيات الاصلاح العامة وسياسات الاصلاح المحددة.

كيفية خوصصة المؤسسات الاشتراكية.

كل الممارسات بينت نقص في المشاريع الدولة مقارنة مع الخواص ، ولم يكن هناك نظريات جيدة توضح الاختلاف في الاداء بين المؤسسات الخاصة والمؤسسات العمومية.

الانتقادات توجه الى جدوى محاولة وضع مقاربة سريعة وشاملة ، انتقادين رئسيين لهذا التوجه :

- هناك تفاؤل لا مبرر له حول الوقت اللازم للانجاز و التكاليف المترتبة اثناء المرحلة الانتقالية، هناك ايضا نقطة ذات صلة ان تكلفة الوقوع في الخطا من المرجح ان تكون كبيرة. النقص العام في كفاءة الموظفين للتعامل مع الظروف السياسية والادارية والاقتصادية المتغيرة يعيق الانتقال الى حد كبير (من المفارقات ان هذا النقص الكبير هو احد العوامل التي زادت الحاجة لطلب الاشتراكيين السابقين لتقديم الخبرة الادارية لتسيير المرحلة الانتقالية).
- دعاة هذا النهج سياسات تكييف السوق السريع الذي حتى حكوماتهم لا يمكنها اتباعه .

Jacque Attali (الرئيس السابق ل EBRD ) ، صرح ان هذه الدول ستحتاج الى 20 سنة للخروج من كفاية موارد الهيئات الدولية. وان افراد هذه المجتمعات سيفكرون في العودة الى الانظمة الديكتاتورية العسكرية كثمن للعودة الى العمل والحماية الاجتماعية.

لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لاوروبا تاكد عملية الانتقال في اوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي سابقا تظهر كازمة اجتماعية .

اما تقرير UNICEF 1993 ، في 7 الى 8 اقتصادات انتقالية رصدتها المنظمة ، ان الازمة تكون اكثر وضوحا وشمولا في اوساط الفقراء، حيث اظهرت البيانات تدهور كبير في العديد من المجالات. كما نشرت UNICEF 1994 عن التكاليف الاجتماعية العالية وغير المتوقعة لعملية الانتقال (الفقر- التفكك الاجتماعي.....).

ان المنهج الارثوذكسي يحاول جعل اعادة الهيكلة سريعة قدر الامكان ، وان تعتمد بشكل اساسي على اعانة البطالة (في شبكة الضمان الاجتماعي) .[1]

[1] Jeffries Ian , a guide to economies in transition, routledge, first published, 1996,p20-22

**2. النموذج المؤسساتي التطوري**

حتى تستطيع الدول الاستجابة لطموحات شعوبها الاقتصادية ومجاراة وتيرة التنافسية العالمية المتزايدة ، عليها التركيز على الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية العميقة التي من شانها تحسين حوكمة الأنظمة السياسية والاقتصادية على حد سواء . فالأسواق الأكثر شفافية وديناميكية هي وحدها القادرة على مساعدة الدول للاستجابة للتحديات العالمية الحالية.

**2. 1. مفهوم المؤسسات**

لقد دخلت المؤسسة في وقتنا الحاضر إلى كل نشاط في حياتنا اليومية ، فقد أصبحت السمة العصرية الأبرز لهذا الزمان هي المؤسسية

يتم وضع مفهوم المؤسسات بطرق مختلفة لكن سيتم التركيز على مجموعة التعاريف التي تساعد على فهم هذا المصطلح :

" المؤسسات هي قواعد اللعبة في المجتمع، قواعد رسمية وغير رسمية، هي قواعد التقسيمات البشرية التي تصوغ التفاعل البشري. كنتيجة فهي تشكل التحفيز في التبادل البشري ، سواء السياسي ، الاجتماعي أو الاقتصادي ، التغيير المؤسساتي يشكل الطريقة التي تتطور بها المجتمعات عبر الزمن و لهذا يعتبر المفتاح لفهم التغيير التاريخي " D.North (1990) .[1]

إذن بحسب الاقتصادي D. North (الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد 1993) ، المؤسسات هي مجموعة القواعد الرسمية و غير الرسمية التي تتدخل في تفاعلات البشر.

البروفسور عبد المجيد بوزيدي أعطى تعريف موجز ودقيق ، حيث اعتبر المؤسسات "انه تضم مجموعة الأجهزة والإجراءات والتنظيمات أو القوانين التي تسير عمل المجتمع".

في هذا التعريف ، مجموعة الأجهزة كالبنوك ، البنك المركزي ، الخزينة ، عملية الميزانية ، الإدارة الجبائية ، الجمارك ، الميكانيزمات و الإجراءات المطبقة في التجارة الداخلية والخارجية ، طرق التحويلات ، علاقات العمل والقوانين المتعلقة بالعمل الديمقراطي. لكن هذا التعريف لا يضم سوى القواعد الرسمية .[2]

أما تعريف المؤسسات حسب تقرير التنمية في العالم 2002 «بناء المؤسسات للسوق":

" المؤسسات هي القواعد والقوانين التي تسير السلوكيات ، آليات و/أو ميكانيزمات التي تنفذ وتدعم معاملات السوق، متنوعة عبر المجتمعات الغنية والفقيرة ، إنها تساعد على نقل المعلومات ، إنفاذ

[1] Douglass north, institution institutional change and economic performance, Cambridge University Press, first Publisher, 1990, p3.
[2] Brahim lakhlef, la bonne gouvernance , croissance et développement , dar el khaldounia, p16.

حقوق الملكية والعقود، وإدارة المنافسة في الأسواق جميع المؤسسات المساندة للسوق تقوم بواحدة أو أكثر من هذه الأشياء، و بذلك فهي تعطي للناس فرصا وحوافز للانخراط في نشاط السوق المثمر". [1]

و يرى Kaufmann،Kraay (1999) الحوكمة بانها " التقاليد والمؤسسات التي تمارس من خلالها السلطة في دولة ما، وهي تشمل عملية اختيار مراقبة واستبدال الحكومة، قدرة الحكومة على الصياغة والتنفيذ الفعال للسياسات، واحترام المواطنين والدولة للمؤسسات التي تحكم التفاعلات الاقتصادية فيما بينها.[2]

يمكن التعرف على مفهوم المؤسسات من خلال أهم المؤشرات المؤسساتية المعتمدة على المستوى الدولي.

كثيرا ما تستخدم مجموعتين من المؤشرات المؤسساتية : الدليل الدولي للمخاطر القطرية ومؤشرات الحوكمة للبنك الدولي . هاتين المجموعتين من المؤشرات تقدم فكرة عن نوعية المؤسسات في الاقتصاد، ومع ذلك فإنها لا تأخذ بالضرورة في الاعتبار مجموعة الإصلاحات الجارية .مع الاعتراف بأهمية هذه المؤشرات، تعطى الأفضلية لمؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال والتي يمكن القول إنها توفر قياس أكثر دقة وأكثر موضوعية.

الدليل الدولي للمخاطر القطرية ICRG: يقدم تقييما لمخاطر الدول مرتكزا على نوعية البيروقراطية، مستوى فساد الدولة، سيادة القانون، خطر المصادرة والتنصل من العقود من قبل السلطات العمومية.

مؤشرات الحوكمة للبنك الدولي : تأخذ في عين الاعتبار ستة أبعاد لنوعية المؤسسات : التعبير عن الرأي والمساءلة والتي تقيس التعبير عن الحقوق السياسية، المدنية والبشرية، عدم الاستقرار السياسي والعنف، فعالية الحكومة التي تقيس كفاءة البيروقراطية ونوعية أداء الخدمات العامة، عبء التنظيم الذي يقيس آثار السياسات الضارة على السوق، سيادة القانون ومحاربة الفساد.

مؤشرات ممارسة أنشطة الأعمال : التي تسمح بقياس كيف يمكن للتنظيمات أن تساعد أو تعيق الأعمال في مختلف المجالات .وهي عشر مؤشرات :بدء المشروع، استخراج تراخيص البناء، توظيف العاملين، تسجيل الممتلكات، الحصول على الائتمان، حماية المستثمرين، الضرائب، تنفيذ العقود، إغلاق المشروع .

يمكن القول أن هذه المؤشرات توفر قياس أكثر دقة وأكثر موضوعية لبيئة الاعمال .[3]

المؤسسات هي القواعد ، المنظمات والمعايير الاجتماعية التي تسهل التنسيق افعال البشر. على نهاية الطرف غير الرسمي ، يبدؤون من الثقة واشكال اخرى من راسمال الاجتماعي (تتضمن بعمق المعايير المتجذرة التي تنظم السلوك الاجتماعي ) ، الى اليات غير رسمية وشبكات للتنسيق. على نهاية الطرف

[1]World Bank, World Development Report 2002 , Building Institutions for Market, World Bank, Washington, P4.
[2] Daniel Kaufmann , Art Kraay, governance indicators : where are we , where should we be going ?, the world Bank Observer, vol. 23, no.1 , spring 2008 , p3.
[3] FMI , Algérie: questions choisies, Rapport du FMI No.07/61 , Fonds monétaire international ,Washington , Février2007, p 8-9.

الرسمي فانها تشمل قواعد مقننة للبلد والقوانين والإجراءات والمنظمات لصنع، تعديل، وتفسير، وإنفاذ القواعد والقوانين (من السلطة التشريعية إلى البنك المركزي).

لان المؤسسات تتحكم في السلوك فهي من اهم الاصول الاجتماعية (او خصوم عندما تكون غير جيدة او ضعيفة).كما هي مكونات راسمال الاجتماعي كالثقة والشبكات الشخصية .

عنصرين هامين للتنسيق هي الاخرون والمستقبل . الاسواق هي مؤسسات بدوال تنسيق . سوق ينسق معاملات الافراد والمشروعات يمكنهم من خدمة الاخرين والاستثمار للمستقبل ، لكن الاسواق تحتاج دعم المؤسسات الاخرى لضمان الثقة الرقابة و الحوافز المناسبة.

**شكل رقم 01- 02 : المعايير الاجتماعية ،القواعد والمنظمات لتنسيق السلوك البشري.**

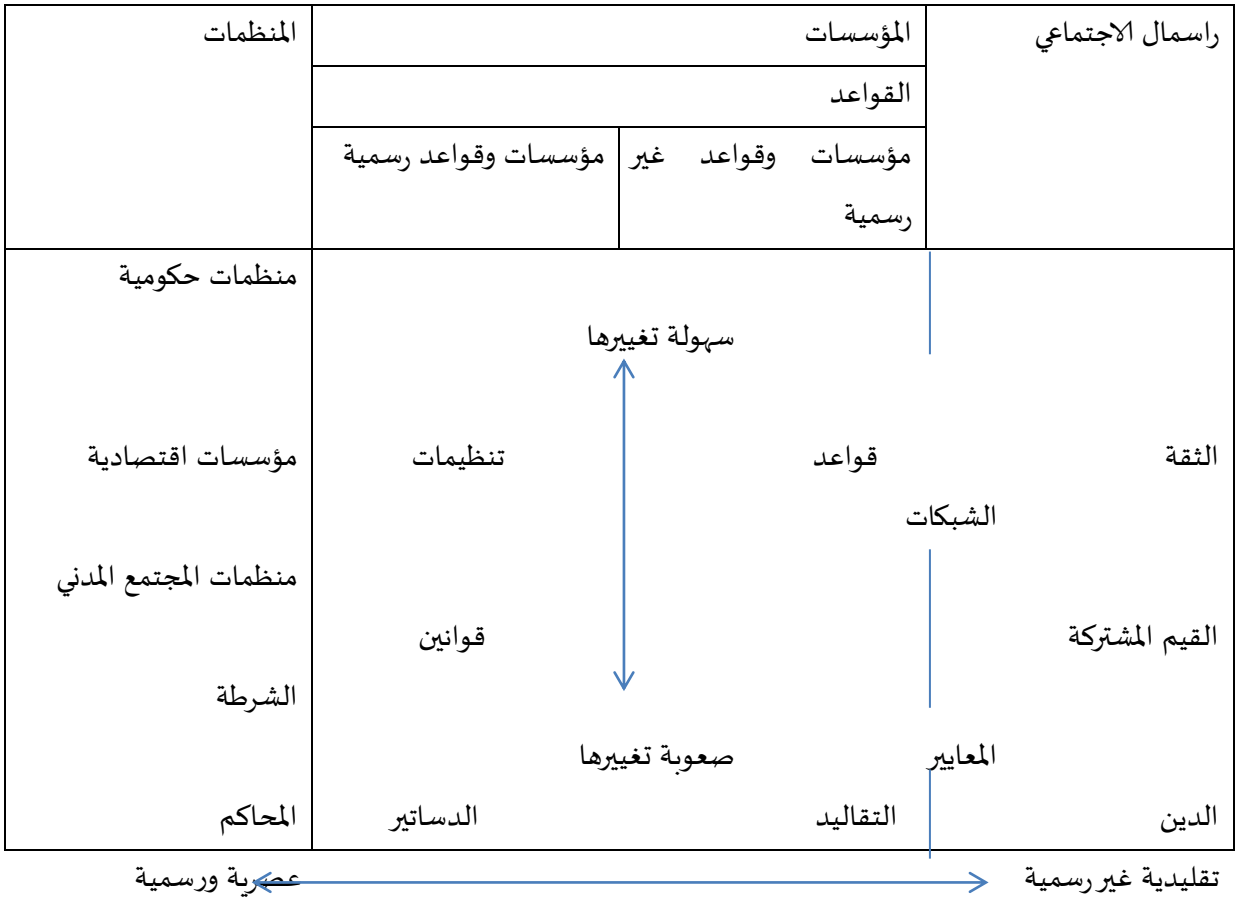


**Source** : World Bank, world development report, sustainable development in a dynamic "world transforming institution, growth and quality of life ", p38.

اما المشاركون في السوق ، يمكنون الافراد من التخصص والعمل معا ، وتطبيق مهاراتهم ومواردهم بافضل طريقة ممكنة كما ان توفر الية الاسعار يوفر المعلومة للتنسيق. ولكن الإطار المؤسسي يجب ان يضمن ان تعمل الاسواق وتسليمهم ارباحهم المتوقعة.

حينما تكون المؤسسات الرسمية ضعيفة سيتموضع النشاط في القاع غير الرسمي ،ففي العديد من البلدان النامية نسبة العمال في القطاع غير الرسمي تفوق 60 % . هذا يعني ان نسبة كبيرة من النشاط الاقتصادي ممنوعة من دعم تعزيز الإنتاجية المحتملة ويمكن ايضا ان التهرب من توجيهات من المؤسسا التي تسير الجوانب البيئية والاجتماعية .

لكن قوة السوق يمكن ان تعطي الشركات المحلية الكبيرة او الشركات المتعددة الجنسية القوى الإكراه المحتملة أقرب إلى الحكومة من ناحية تخدم الضيقة بدلا من مصالح واسعة . لهذا ، فان اكبر تحدي للحكومة والمؤسسات الرسمية ان تكون اكثر ترحيبا ودعما للمتعاملين الخواص مع الضمانات المناسبة لحماية المصلحة العامة .

الحكومة ، في العديد من المناطق ، تلعب الحكومة دورا في تنظيم المصالح المتفرقة : تحقيق الأهداف الوطنية، وتحقيق التوازن بين المصالح المتنافسة . على عكس المعايير والقيم الاجتماعية، الحكومة تعمل على وضع قواعد العمل بواسطة اي قواعد يمكن ات تتغير بسرعة مع رؤية وتصميم ، وتكون لا تزال قوية.

لكن ان كانت الحكومة تجد نفسها غير مقيدة بواسطة قواعد ( مثلا ، الدستور او ما يعادله مع الفصل مابين السلطات التي لها). كيف يمكن أن تلزم نفسها كشريك؟ وسيكون القطاع الخاص أقل استعدادا للاستثمار والقيام بأعمال تجارية اذا لم يتم تقليص عدم الاستقرار و مخاطر نتيجة نزع الملكية .

ما لم تنجح المؤسسات في فصل صلاحيات حكومة وتقديم الضوابط هادفة والتوازنات، المجتمعات والقطاع الخاص سيكون اقل تطلعا ، الموارد البئية والطبيعية سوف تتضرر من خلال الاستثمار والمحافظة غير المناسبة. [1]

أشكال الديمقراطية في صنع القرار ، على الرغم من محدوديتها، ترتبط مع العمليات التي تعرض السمات المؤسسية المرغوب فيها : انهم يقومون بالتقاط إشارات، توازن المصالح ، وتنفيذ الإجراءات المختارة. وهناك مجموعة متزايدة من أدبيات تجد ان مؤشرات حرية التعبير والمساءلة ترتبط ارتباطا وثيقا مع نتائج أفضل للتنمية بما في ذلك ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي ، انخفاض معدلات وفيات الاطفال ، وانخفاض معدلات الأمية.

[1] World Bank, world development report, sustainable development in a dynamic ,world transforming institution, growth and quality of life,2003 , p38.

اما المجتمع المدني ، وحيث سجلت زيادة حادة في عضوية في منظمات المجتمع المدني النشطة خلال العقدين الماضيين .خلال هذه الفترة اصبحت منظمات المجتمع المدني أكثر قدرة ، تتصرف أحيانا بشكل مستقل، التأثير أحيانا على أنشطة الحكومة والقطاع الخاص.

دور المجتمع المدني اصبح بارزا في حشد الدعم لقضايا محددة ، توفير المعلومات، وتوفير التأكيد من طرف ثالث. منظمات المجتمع المدني غالبا ما تاخذ الميادرة بمنح الصوت للمصالح غير المسموعة –بناء الثقة ، الشرعية ، والمعارف اللازمة.

المجتمع المدني ووسائل الإعلام تلعب أيضا دورا هاما للمراقبة، كمثال تحسين المساءلة والتقليل من الحوافز للفساد في الحكومة. ان منظمات المجتمع المدني مهمة لتعزيز استراتيجيات التنمية السليمة بيئيا.

المؤسسات لحماية الملكية ، المؤسسات التي تقيد أخذ الملكية - من خلال المعايير أو تحت التهديد من العقوبة- تعتبر أساسية لازدهار الاصول سواء كانت اصول مصنعة او طبيعية ، سواء كانت خاضعة للمعاملات في الأسواق أم لا. مؤسسات الحماية هي تلك التي تحدد وتدعم مراقبة الحقوق من ناحية الوصول واستعمال الملكية الرئيسية لرفاهية الافراد .

ايضا مؤسسات الحماية تنشأ لإدارة الممتلكات التي لا يمكن تحويلها الى القطاع الخاص ، فوكالة الرقابة على التلوث تحدد وتحمي حقوق تلوث الهواء ، البنك المركزي يحمي قيمة سلامة العملة والنظام المالي ، والمجتمعات يمكنها حل مشاكل التنسيق والسماح بازدياد الاصول ، كما اثبتته الدراسات حول تسيير ملكية الموارد العامة و رأس المال الاجتماعي (التفاعل الهام بين تعاون المجتمع و المؤسسات الرسمية للمجتمع الحديث يمكن ان تكون مفيدة أو ضارة .

في بيئة مؤسسية أوسع نطاقا، الشركات ، الحكومة ، ومنظمات المجتمع المدني كلها معا تعطي قوة للمعايير والقواعد. على سبيل المثال، المجتمع المدني يمكن ان يساعد ابقاء استقلالية القضاء . في الواقع ، القواعد والمعايير عادة ما تكون مدعومة بالجزاءات، وتكون امثر فعالية ان كانت مدعمة من طرف هذه المؤسسات.[1]

### 2. 2. الاقتصاد المؤسساتي الجديد

إن عبارة "الاقتصاد المؤسساتي الجديد" هي من ابتكار Williamson Oliver وكان القصد منها تمييزها عن "الاقتصاد المؤسساتي القديم"[2]. و هو توجه بحثي حديث نسبيا لتحليل العديد من قضايا التنمية،

[1] World Bank, world development report, sustainable development in a dynamic world, op cite, p40.

[2] رونالد كوز ،الاقتصاد المؤسساتي الجديد ، ص1 .
www.misbahelhurriya.org/policies/show/ 163 html

يؤكد على أهمية الأدوار الاقتصادية التي تلعبها المؤسسات ويسعى إلى تقديم فهم أفضل وأكثر واقعية لعمل النظام الاقتصادي مستعيناً بتحليلات العلوم الاجتماعية الأخرى.

يعد الاقتصاد المؤسسي الجديد - طبقا لتعريف الجمعية الدولية للاقتصاد المؤسسي الجديد - مفهوما جامعا يضم الاقتصاد والقانون ونظرية التنظيم والعلوم السياسية وعلم الاجتماع والأنثروبولوجيا. وبرغم أن الاقتصاد المؤسسي الجديد يقتبس من مختلف التخصصات بحرية تامة، إلا أن لغته الأساسية تظل هي الاقتصاد، ويهدف إلى شرح وتفسير كنه المؤسسات، وكيفية نموها، والأهداف التي تخدمها، وكيفية تغيرها، وكيف يمكن إصلاحها.[1]

وقد تمحورت الدراسات في هذا التقليد حول حقوق الملكية ، القانون العام ، نظرية الوكالة ، وتكاليف الصفقات ، وقد اعتمد المنظرين في هذا التيار على نظرية الألعاب من اجل تقديم تفسيرات مختلفة في المجال المؤسسي. من أهم رواد هذه النظرية : D. North ، O. Williamson، R. Coase.[2]

يتبنى منظرو الاقتصاد المؤسسي الدعوة إلى إصلاح حكومي من خلال تصحيح المؤسسات ، ويتعلق هذا التصحيح خاصة الدول النامية التي تتجه نحو اقتصاد السوق . ويركز الإصلاح المؤسسي على عنصرين أساسيين: إصلاح البيئة المؤسسية وإصلاح مؤسسات الحكم.

**إصلاح البيئة المؤسساتية :** تتمثل البيئة المؤسساتية في مجموع القواعد السياسية والاجتماعية والقانونية التي يتأسس عليها الإنتاج والتبادل والتوزيع داخل المجتمع. وتعتبر المبادئ التي تحكم الانتخابات وحقوق الملكية، حقوق التعاقد (contrats) من بين هذه القواعد، ويعتبر الدستور أحد المكونات الأساسية للبيئة المؤسساتية، وليس المقصود هنا بدستور النصوص التي يحتوي عليها، فالدستور يكون مكتوبا وقد لا يكون مكتوبا، وإنما متعارف عليه، فاستقلال البنك المركزي في (و.م.أ) ليس منصوصا عليه، وإنما هو أمر معمول به، وقد يكون فعالا أو غير فعال، فدساتير الدول الشيوعية سابقا لم تعلم تلعب أي دور مهم في تنظيم الحياة السياسية لهذه الدول.

في الدول التي يوجد فيها تقاليد دستورية يتكون الدستور من مجموعة الأحكام القضائية التي عدلت في القوانين العامة بما يتلاءم مع الظروف التي يمر بها المجتمع ، ولم تكن موجودة وقت أن تم صياغة هذه القوانين العامة . و تصنف الحقوق الدستورية إلى ثلاثة أنواع :

- الحقوق السياسة والمدنية وتشمل حرية التعبير ، والمساواة في المساءلة والمشاركة السياسية .

[1] http://devlopementinstitue.org/arabic/presentationNorth_ar.html

[2] Malcolm Ruthere Ford "المؤسسات في علم الاقتصاد"، المؤسسية القديمة والجديدة، ترجمة نادر إدريس التل، دار الكتاب للنشر والتوزيع،ص3.

- الحقوق الاجتماعية ، وتتضمن حق العمل ، حق الحصول على دخل عادل ، حق التكفل والرعاية الصحية والحق في التعليم والتمتع بمزايا برامج الرفاهية .
- الحقوق الاقتصادية ، وتشمل حقوق التعامل التجاري ، كحق الملكية وحق التبادل وحق التعاقد.

فان تمت كفالة هذه الحقوق بطريقة جيدة فان ذلك سيؤدي إلى رفع مستوى الأداء الاقتصادي (رفع الكفاءة الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية) .

**إصلاح مؤسسات الحكم :** من المعروف أن مؤسسات الحكم هي المؤسسات التي تتولى وضع وتنفيذ القواعد بما يضمن تحقيق الاستقرار في التعاون أو التنافس بين الأفراد .

حيث انه إذا حصر الحكم في يد الأشخاص فانه يتولد عنه عدم الاستقرار وبمجرد تغير هؤلاء الأشخاص تتغير تلك القواعد التي تم وضعها ، لكن وجود مؤسسات تتبنى وضع قواعد الحكم يبعث نوع من المصداقية والاستقرار في المجتمع مما يساعد عل وضع خطط التنمية طويلة الأجل ، والتنبؤ الدقيق بالنتائج عل المدى القصير والطويل.

إن نجاح أي برنامج إصلاح اقتصادي يتوقف على قدرة الحكومة على توليد تأييد سياسي كبير من قبل الرأي العام لهذا البرنامج وتحجيم دور المعارضة ومن ثمة فان قوة التأثير السياسي للحكومة ومؤسساتها مهمة جدا في عملية الإصلاح ، فالحكومات الديمقراطية الضعيف غير القادرة على إقناع مواطنيها بضرورة تحمل تكاليف قصيرة الأجل، بينما الحكومات الديمقراطية القوية هي التي تتمكن من إقناع مواطنيها بضرورة تحمل هذه تكاليف ، وذلك لان الأولى تتخلى عن هذا الدور (الإقناع) لأنها تسعى إلى إرضاء الناخبين ليعاد انتخابها في الانتخابات اللاحقة .

ويمكن الإشارة إلى بعض النقاط التي يؤثر فيها سلبيا عدم الاستقرار السياسي على النمو الاقتصادي وهي:

ارتفاع معدل المخاطرة مما يؤدي إلى هجرة رؤوس الأموال الوطنية والأجنبية إلى الخارج ، وبالتالي انخفاض معدل التكون الرأسمالي طويل الأجل .

هجرة الأدمغة بحثا عن فرص اقتصادية أفضل وتحقيق الطموح العلمي ، مما يؤثر سلبا على نوعية وكفاءة اليد العاملة المحلية .

عدم تحقيق استمرارية النمو بسبب الفجوات التي تحدثها تعاقب الحكومات نتيجة الانقلابات أو عدم الثقة المتزايدة في الحكومات ، وهذا يفقد المجتمع قدرته التنموية الذاتية[1] .

**2. 3.النظريات المؤسساتية :**

**2. 3. 1 .نظرية تكاليف الصفقات :**

إن علم اقتصاد تكاليف الصفقات يبين أن المنشآت أشبه ما تكون بالأسواق، إذ أن كليهما مجال يستطيع فيه الأفراد إجراء صفقات ، ودون قوة سوقية موجودة من قبل، فإن الافتراض المسبق يقوم على أن الممارسات التجارية والتعاقدية غير القياسية وغير المألوفة تتصف بوجود هدف وأثر للاقتصاد أو التوفير في تكاليف الصفقات.

إن اقتصاد تكاليف الصفقات متشابك من حيث فروع المعرفة، يجمع بين القانون وعلم الاقتصاد والتنظيم، وينعكس القانون والجهاز القضائي في القيود النابعة من البيئة المؤسسية التي تحدد أو تعرف قواعد اللعبة، وتكون نظرية التنظيم متضمنة من خلال المسلمات السلوكية.[2]

إن نظرية تكاليف الصفقات التي جاء بها (R.Coase) الذي حاز على جائزة نوبل (1991) في مقالة أصلية له سنة 1937 التي قام بتطويرها (O.Williamson) معتمدا على التحليل المؤسساتي المقارن الذي يشن أن عملية الإنتاج يمكن ربطها بالسوق، هذا المفهوم التقليدي لـ WARLAS أو عن طريق المؤسسة التي تستطيع تفصيل وإدخال مهمات وعوامل تحذف تكاليف الصفقات النسبية في السوق (أي البحث عن المؤسسات أين تكون فيها تكاليف المبادلات أقل ما يمكن، وقد ركز على دور المعلومات في السوق التي بقيت المرجع الوحيد للفعالية، وذلك من خلال إدخال عوامل سلوكية (الرشادة المحدودة، السلوكيات الانتهازية ...) وأخرى منظماتية (التكاليف الناتجة عن التصرفات البيروقراطية، الرشوة ...)، فأي استعمال لنظرية تكاليف الصفقات يجب معرفة شيئين:

- إن مضمونها هو إجراء الصفقات باعتبارها وحدة التحليل الأساسية.
- إننا نبحث عن طبيعة التسيير والأداء الجيد الذي يسمح بتقليل تكاليف الصفقات إلى حد أدنى.

تدشين العمال مثلا بعد اللجوء إلى سوق العمل كل صباح، حتما وبقناعة سيحصل على عقود التشغيل بأكبر مدة، تكاليف أقل، وهذا ما زال يطبق في الدول التي تتبع طريق النمو.

[1] د. عبد القادر محمد عبد القدر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ، 2003 ، ص218 .

[2] Pierre-Yves Gomez, EM Lyon , la théorie des coûts de transaction, p2
http://www.grh.hec.ulg.ac.be/cours/supports/COSE/transactions.pdf

نظرية تكاليف الصفقات تدرس وتشتهر من طرف (O.Williamson)، فحسب هذا الأخير هناك نوعين من الوسائل التي يمكن من خلالها تحقيق الأداء الجيد للمؤسسة تتمثل في السوق التسلسل (hiérarchie).

المخطط الذي أدعى به (Walter evihen) بما أنه تعلق بتنظيم تسلطي، السوق والتسلسل كل واحد منهم يخفض تكاليف الصفقات بطريقته، ونجد كثير من المنتقدين (Williamson) لما أدخل هيئة تنظيمية ثالثة اقتصادية للإعفاء الضريبي والتعهد من الباطن المتمثلة في العقود، ولكن يمكننا أن تشك لم يخفض من تكاليف الصفقات مقارنة بالأشكال الأخرى، يستعمل في السوق عوامل إنتاج، وتحليل (Williamson) يسوق إلى فكرة ذاتية، ونوعية الأصول المشتركة في وظيفة ودالة تكاليف الصفقات، ويمكننا أن تميز أصول ذاتية فيزيائية وأصول محصورة (محددة)، الموارد البشرية، أصوله معطاة أي قابلة للتحويل نظريا لكن ليس في التطبيق، وتكاليف ومعنوية حسب ارتباط الزبون، هذا التمييز يطرح السؤال في الاختلاف بين التكاليف الثابتة والتكاليف المتغيرة، في الواقع أي تجهيز سهل التوفير يتمثل تكاليف ثابتة هي أصول غير متخصصة وغير نوعية مثلا، شاحنات، بينما أخرى تضيف تكاليف متغيرة وهي أصول غير متخصصة وذاتية مثل إطارات حققت تكوين مميز، إن نظرية تكاليف الصفقات تعلق بها كذلك (Tobin) ونقد ضمنيا التصريح عن طريق لبسوق، ولكن لم يبين أي عملية استدخال أي خفض تكاليف الصفقات المنشأة عن السوق.[1]

إذن حسب (Williamson) هناك ثلاث وسائل يمكن من خلالها تحقيق الأداء والجديد للمؤسسة تتمثل في السوق، العقود والتسلسل، وذلك بالتركيز على ثلاث فرضيات سلوكية واقعية وهي:

- مبدأ الرشادة المحدودة: حيث أن الفرد الاقتصادي لا يمكنه معالجة مجموع المعلومات أو التنبؤ بالحالات الممكنة عند إجراء العقود ، وبالتالي الرشادة هنا ليست مطلقة لكن محددة باعتبار أن الصفقات ليست آلية وإنما تتم عبر الزمن.

- السلوكيات الانتهازية: من خلال البحث عن أهداف ومصالح شخصية، باللجوء إلى استعمال الجملة والطرق الأخرى المختلفة.

- نوعية الأصول: حيث أن الأشياء المراد تبادلها تختلف حسب طبيعتها، فبعض الأصول يمكن أن تتكون في عملية التبادل، في حين أن البعض الآخر يتم استبدالها مرة واحدة، فنوعية الفاعلين تخلق

[1] Colette NEME La pensée économique contemporaire Keynes, économica, 2001, p193.

علاقة ارتباط الشخصية بين طرفي العقد (وهذا ما يؤدي إلى زيادة المشاكل المتعلقة بالسلوكيات الانتهازية)، إذ أن نوعية الأصول هي السبب الأساسي لوجود المؤسسة والتي تتخللها التردد والشك في قيام المعاملات والقائم على الأعوان الآخرين، وكذلك من تكرر المعاملات، وتوضح العلاقة القائمة في تسيير المعاملات في نظرية تكاليف الصفقات في الشكل التالي .[1]

**الشكل رقم 02 - 02 : تسيير الصفقات في نظرية تكاليف الصفقات.**

**Source :** Philipe Bernard, économie, institution et gonvenance: évolutions des modes de gouvernance depuis le années 60 Eurisco, foris, EX, fervrier 2003.

**2. 3. 2. نظرية الوكالة:**

تأسست مكونات نظرية تكاليف الصفقات وتم نشرها داخل المؤسسات، وفي نظرية (Walras) المؤسسة تعتبر نقطة وصل بين سوق السلع وعوامل الإنتاج، لكنها علبة سوداء في نظرية التنظيم، ونلاحظ داخل العلبة أننا نجد صراعات داخلية بين صاحب العمل والإجراءات، والاتجاه يكون إلى عدم تعظيم الربح لكنه يحافظ على نسبة مرضية.

نظرية الوكالة تعطي التحليل مفاهيم وحدود التنظيم محتوى أكثر نظري إذ ترتكز على عدم المساواة الإعلامية بين العون والرئيس، معطي الأوامر مثلا، الأجير وصاحب العمل، تحاول نظرية الوكالة تحليل آثار بعض القرارات من منظور الخطر والمردودية وبصفة عامة من منظور المصلحة لمختلف الأطراف على حساب أطراف أخرى، وهي تحاول أن توضح تأثير بعض القرارات المتخذة في فائدة طرف واحد على حساب تعظيم الثروة لجميع الأطراف. وعليه فمفهوم، الوكالة ينتج عن العلاقة بين شخصين على الأقل.[2]

[1] Bernard Bandry , L'apport de la théorie des organisation à la conception neo institutionnnelle de la firme, une selection des travaux O.E Revue économique Williamson 1999, p12.
[2] Bernard Bandry ,économie de la firme, la decouverte 2003, p14.

**مبادئ نظرية الوكالة:**

تعتمد نظرية الوكالة على مجموعة من المبادئ، والتي قد تؤدي إلى حدوث خلافات تتعلق باستراتيجية وتنسيق العمل، ومن أهم هذه المبادئ:

- اختلاف تفضيلات الوكلاء عن المساهمين في بيئة العمل.
- حصول الوكلاء على حوافز مختلفة عن المساهمين؛ أي قد تكون حصة الوكيل مختلفة في القيمة أو النسبة الخاصة في الحصول على الحوافز مقارنة بالمساهم.
- عدم قيام الوكلاء بتوفير المعلومات للمساهمين حول العمل ، والعكس صحيح.

فرضيات نظرية الوكالة :

تعتمد نظرية الوكالة على مجموعة من الفرضيات وهي :

فرضية كفاءة السوق: من فرضيات نظرية الوكالة المرتبطة بالعلاقة بين قيمة الأدوات المالية في السوق مثل الأسهم، ومدى تأثيرها على سوق الأوراق المالية، ويتم الحصول على المعلومات المالية الخاصة في كفاءة السوق من خلال تقارير أداء المنشات والقوائم المالية. تعتمد فرضية كفاءة السوق على إمكانية تحديد القيمة الخاصة في الشركة عن طريق قيمة أسهمها

فرضية التصرف الرشيد: من فرضيات نظرية الوكالة المرتبطة بسعي وكلاء الأعمال إلى تعظيم مصالحهم الخاصة على حساب المساهمين في الشركات، إذ ان الوكلاء يستطيعون العمل على تحقيق مصلحتهم الشخصية وتفضيلها على المصلحة الخاصة في المساهمين؛ بسبب اختلاف الأهداف بينهم.

فرضية اختلاف التفضيلات: هي الفرضية المرتبطة بالاختلاف بين تفضيلات المدراء والمساهمين، إذ يسعى المساهم إلى أن يحقق المدير أكبر جهد ممكن مقابل حصوله على أجر مناسب، بينما يسعى المدير إلى تحقيق منفعته الخاصة عن طريق الحصول على أكبر كمية من الحوافز والمكافات مع تقديم جهد أقل.

فرضية تحمل المخاطر: هي الفرضية التي تشير إلى اختلاف المواقف الخاصة بين المدراء والمساهمين اتجاه المخاطر، إذ غالبا يكون المساهم محايدا في التعامل مع المخاطرة، بعكس المدير الذي يحرص على تجنبها أو الابتعاد عنها، لذلك من الواجب على المساهم تشجيع المدير حتى يتحمل كل أو جزء من المخاطرة من أجل حماية مصالحه من التعرض للضرر، والتي تؤثر لاحقا على مصالح المدير، ويعني هذا تحقيق المشاركة في تحمل المخاطرة.

فرضية عدم تشابه المعلومات: تفترض أن صاحب العمل غير قادر على متابعة ومراقبة كافة الأعمال الإدارية، وأنها قد لا تتشابه مع الأعمال المفضلة عنده، ويحدث ذلك بسبب الاختلاف بين أهداف المدير

وصاحب العمل، أو نتيجة لتقديم المدير معلومات تخدع صاحب العمل، و هذا ما يطلق عليه عدم تشابه المعلومات[1].

**2. 3. 3. نظرية حقوق الملكية**

يعد موضوع الملكية من الموضوعات البارزة في النظم الاقتصادية كافة .[2] وتعد حماية حقوق الملكية من مسؤوليات الحكومة ، حيث يجب على هذه الأخيرة تنفيذ القوانين التي تمنع مصادرة الملكية الخاصة وتشجيع الاستثمار الخاص . وقد اعتبر أن تأسيس حقوق الملكية فعالة يتطلب تخفيض السيطرة السياسية ( البيروقراطية والفساد) .

الرخاء وحقوق الملكية أمران مترابطان ، إن أهمية وجود تحديد واضح لحقوق الملكية وحمايتها حماية قوية أصبحا الآن موضع اعتراف واسع لدى علماء الاقتصاد وواضعي السياسة ، الملكية الفردية يعطي حصرا الحق في استخدام مواردهم وفق ما يرونه مناسبا، حق التصرف هذا بما يملكون يقود منتفعي الملكية بأن يأخذوا بعين الاعتبار التام جميع الفوائد والأثمان التي تأتي عن استغلالهم لتلك الموارد بطريقتهم الخاصة بهم، إن عملية تقييم المنافع مقابل الأثمان التي ينطوي عليها ذلك الاستغلال ينتج ما يصطلح عليه علماء الاقتصاد بالنتائج الأكفأ وهذا يترجم على أرض الواقع بتحقيق مستويات معينة أعلى.

وقد تشكلت نظرية حقوق الملكية لما ظهرت ضرورة التساؤل حول اثر أشكال الملكية وعموما اثر الأشكال المؤسسية على سير الاقتصاد [3].

ارمن الكيان، رونالدكوز، وهارولد ديمستيز، هم مؤسسو المدرسة الاقتصادية الحديثة فيما يتعلق بحقوق الملكية، لقد علموا، ليس فقط على تحديد اهمية نظام الملكية الفردية بالنسبة لإدارة الاقتصاد بكفاءة، ولكن في تحديد الظروف التي تؤدي إلى تحويل وتكوين حقوق الملكية الفردية، وقد كتب "ألكيان": "وفق نظام حقوق الملكية، فإنني أعني طريقة أن تحول إلى الأفراد سلطة اختيار بضائع محددة واستخداماتها، ما بين مجموعة من الاستخدامات المسموح بها، وكما هو مبين في الملاحظات الآنفةن فإن نظرية السلطة ونظري غير الممنوعات تعتمدان على شكل من أشكال التنفيذ أو الحث على احترام التحويل أو التفويض ومدى الاختيار غير المسموح به، حق التملك بالنسبة لي يعني بعض الحماية من خيارات آخرين ضد إراداتي في استخدام موارد تعتبر مملوكة لي".

---

[1] مهدي شرقي ، مراقبة المديرين التنفيذيين في ضوء نظرية الوكالة، المجلة الجزائرية للدراسات المحاسبية والمالية - جامعة غرداية، الجزائر، العدد 1، 2015 ، ص 135.

[2] محمود عبد الكريم أرشيد ، النظريات الاقتصادية المؤثرة في النشاط الاقتصادي ، دار النفائس للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، 2011 ، ص293 .

[3] ANDREI Shleifor, joi. ELSTER, O. Williamson المؤسسات في علم الاقتصاد، ترجمة ناذر إدريس التل، صادق إبراهيم العود، دار الحديث للنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، 2009 ،ص 111.

ويوضح كوز بأن الطريقة التي تحول بها الحقوق بداية، أو تقسم، لا تؤثر على الطريقة التي نستغل بموجبها الموارد، عندما لا يكون هناك ثمن مرافق لتبادل الممتلكات الطوعي، ولا توجد التزامات بوليسية ومادام أن هناك التزامات بوليسية وأثمان معاملات تتصل بتحديد وحماية حقوق الملكية، فإن مثل هذه الحقوق سوف تتحدد وتحمي فقط عندما تتجاوز المنافع إجراء ذلك الثمن الذي يدفع.[1]

العنصران الرئيسيان في حقوق الملكية هما:

1- حقوق الأفراد حصرا بالاستفادة من مواردهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، مادام أنهم لا يعتدون على حقوق أناس آخرين.

2- قدرة الأفراد على نقل أو تبادل تلك الحقوق على أسس طوعية، وإلى المدى الذي تكون فيه هذه العناصر محترمة، تكون مدى فعالية عنصر الأسعار في تخصيص البضائع، والخدمات في الاقتصاد لكفاءة، التجربة والنظرية كلاهما يدلان على أن النظم الاقتصادية التي يعمل فيها عنصر الأسعار بكفاءة هي النظام الأفضل في تكوين الثروة وباختصار، كلما كانت حقوق الملكية الفردية أقوى، كلما كان النظام الاقتصادي أكفأ في توزيع الموارد وتعظيم فرص تكوين الثروات.

الأفراد في جميع المجتمعات لهم مصالح متضاربة إحدى وسائل حل تلك التضاربات هي عن طريق المنافسة، نظام الملكية الفردية في المجتمع يحدد الأشكال المسموح بها في التنافس ويعطي الحق المطلق والحصري للأفراد ولاستغلال مواردهم بالطريقة التي يرونها مناسبة، وكذلك الحق في تحويلها، مثل هذا النظام يمنع استخدام القوة ويشجع التعاون، والحقيقة هي أن المنافسة الاقتصادية هي نظام للتعاون الاجتماعي، وبقدر ما تكون حقوق الملكية الفردية مصانة وقوية، يقدر ما يكون نظام الأسعار ناجحا في تخصيص الموارد وتعظيم الثروات.[2]

إن أقوى الأنظمة على ما يبدو موجودة في البلدان الغنية ذات النظم الديمقراطية المستقلة، إن مصدر نجاحها ينبثق ليس من كونها حكومات قوية ولكن من حكومات تركز على حماية الملكية واستخدام تلك الملكية في النشاط التجاري، وكما كتب هايك: "لم تكن تحت أكثر الحكومات قوة، ولكن في المدن التي شهدت النهضة الإيطالية، وفي جنوب ألمانيا في البلدان المنخفضة، وأخيرا، في إنجلترا حيث كانت حكوماتها قليلة التدخل، أي أن نشأة الثروة الصناعية الحديثة كانت تحت حكم البرجوازية وليس تحت حكم المحاربين إن حماية الملكية المتعددة، وليس انقياد استخداماتها من قبل الحكومة، هي التي

[1] خير الدين، أدورستول، ولي هوسكينز، حقوق الملكية، مفتاح التنمية الاقتصادية
www.Misbahalhurriy.org/ polices/shows/190 html.

[2] Jean Paul Marechal, éléments d'analyse économique de la firme ,DIDACT économie 1999,p132-133.

وضعت الأسس لنمو تلك الشبكة الكثيفة من تبادل المنافع والخدمات، وبالتالي أوجدت النظام العريض".

إن أكثر ما ينفع البلدان الأقل نموا هو التركيز على إقامة وحماية الملكية الفردية، ومع ذلك فإن معظم ما تقدمه الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولي والبنك الدولي موجه نحو أهداف أخرى، وفي كثير من الأحيان يضعف حقوق الملكية، إن حماية الملكية، وتمكين الأشخاص من متابعة ما يصعب من مصلحتهم الذاتية، وفتح سبل التجارة، هي أكثر العناصر ضمانا للنمو الاقتصادي.[1]

### 3 . الدراسات لنموذج التغيير المؤسساتي

#### 3. 1. دراسة Williamson

في كتابه سنة 1990 ، John Williamson ، أعطى تفسيره ل"إجماع واشنطن" من خلال "العشرة أوامر" التي تعتبر مزيج من الاستقرار والتدابير الهيكلية:

- الانضباط المالي: هذا في اطار المناطق التي مرت بعجز كبير مما ادى الى اختلالات في ميزان الدفوعات وزيادة معدلات التضخم و الذي مس الطبقة الفقيرة بنسبة كبيرة . الحاجة الى الانضباط المالي لتجنب أثر كرة الثلج للديون ، لضمان للدولة مستوى عال من الادخار الوطني ، عدم إلحاق الضرر بأجيال المستقبل والحفاظ على دقة الحسابات العامة
- إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام: الإنفاق الحكومي في البلدان النامية غالبا ما يكون مكرسا لاغراض اخرى غير النمو الاقتصادي و مهام المصلحة العامة ، Williamson يبين بوضوح أن ذلك ليس بالضرورة تقليص حجم الإنفاق ولكن انفاق بشكل أفضل.
- الإصلاح الضريبي : الهدف من الإصلاح الضريبي تقليص العديد من التشوهات وللحصول على المزيد من العائدات. في الواقع، إحدى ميزات البلدان النامية ، غالبا لاتدخل الضرائب الى صناديق الدولة عندما تكون ثقيلة. العاملين بالضرائب يتفقون في التفكير تتصف الضرائب الجيدة من خلال قاعدة واسعة والمعدلات منخفضة، في العالم الثالث غالبا ما يكون العكس.
- تحرير اسعار الفائدة: أكثر إثارة للجدل، تأثير التحرير المالي على النمو هو يتميز بزيادة عدم التاكد. ولذلك ينبغي أن تنفيذه تدريجيا وأن يصاحبه تقوية الرقابة التحوطية.

[1] خير الدين، أدورستول، ولي هوسكينز، المرجع سبق ذكره .
www.Misbahalhurriy.org/ polices/shows/190 html.

- اعتماد سعر صرف تنافسي : اثبتت مختلف الانظمة شبه الثابتة او المتغيرة قصورها ومحدوديتها في سنوات 1990 ، مجالس إدارة العملة لا تكاد تكون لها مصداقية منذ انهيار نظام الارجنتين .
- تحرير التجارة: وهناك إجماع بين الاقتصاديين فى تعزيز حرية التجارة ، لكن الاختلاف وجهة النظر كان حول سرعة تحرير التجارة.
- تحرير إلى الداخل الاستثمار الأجنبي المباشر : (إزالة الحواجز أمام الاستثمار الأجنبي المباشر ) الاستثمارات الأجنبية المباشرة تسمح بادراج التطور التقني ، حيث كان لها دور كبير في انطلاقة اقتصاديات دول شرق اسيا.
- الخوصصة : ومن المجالات التي نشأت بوصفها فكرة الليبرالية الجديدة والتي حظيت بقبول واسع ، والاهم هو كيفية احداث الخوصصة ، يمكن أن تكون عملية فاسدة للغاية وان يتم تحويل الاصول الى نخبة متميزة من المنتخبين لجزء بسيط من قيمتها الحقيقية، لكن الدليل يبن ان ذلك يجلب فوائد (وخاصة من حيث تحسين تغطية الخدمات) عندما يوظف بشكل سليم، والمؤسسة المخوصصة اما تباع في سوق تنافسي او يتم تنظيمها على النحو الصحيح.
- إلغاء القيود : تركز تحديدا على تخفيف الحواجز أمام دخول وخروج، ليس بالغاء اللوائح المصممة للامن او أو لأسباب بيئية، او أن يحكم الأسعار في الصناعة غير تنافسية.
- حقوق الملكية : وكان هذا اساسا حول تزويد القطاع غير الرسمي مع القدرة على اكتساب حقوق ملكية بتكلفة مقبولة. [1]

هذه القواعد العشرة هي الخلفية الفكرية لما سمي "الجيل الأول" لبرامج التصحيح الهيكلي تحت إشراف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي

**اما اهم الفرضيات المتفق عليها :**

- يتم تصميم وتنفيذ برامج للتعديل عندما تحدث الازمة .
- يعد الدعم الخارجي عاملا حاسما في نجاح عملية التكيف
- تعتبر السياسات الاقتصادية الاصلاحية بطبيعتها سياسات راسمالية .
- ستفشل برامج التكييف اذا لم يتم دعمها باصلاحات تشريعية .

[1] Williamson .j, A Short History of the Washington Consensus, Paper commissioned by Fundación CIDOB for a conference "From the Washington Consensus towards a new Global Governance," Barcelona, September 24–25, 2004,p3.

- لا تلقى حكومات الدول النامية اهتماما كبيرا للمعارضين لبرامج التكييف.
- يشارك الاقتصاديون في عملية التكييف.
- يحتاج التكيف الناجح الى برامج شاملة سريعة التنفيذ .
- يجب تهيئة الراي العام لقبول عملة التكيف .
- ينجح التكييف عندما يتم تعويض الخاسرين ، وزيادة عدد المستفيدين .

وقد اثبتت تجربة williamson عدم وجود دلائل تطبيقية لها صفة "العموم" حول صحة اي من الفرضيات السابقة . بمعنى ان ليس هناك دلائل واضحة على ان ايا من الفرضيات السابقة كان كافيا او حتى ضروريا لنجاح عملية التكيف (williamson 1994) .

ويمكن عرض برنامج التكييف على النحو التالي :

1- **الاهداف** :

- تحقيق الاستقرار
- تحقيق النمو الاقتصادي وضمان استمرار الاستقرار على المدى الطويل .

2- السياسات :

**سياسات ادارة الطلب الكلي** : وادولتها الميزانية العامة (الانفاق العام والضرائب) وعرض النقود (الائتمان المصرفي) وسعر الفائدة ، بالاضافة الى سعر الصرف. وعادة ماتعرف هذه السياسات بانها ارثوذكسية ، تعبيرا عن جمودها في قوالب نمطية غير مرنة وغير قابلة للتغيير بسهولة.

**سياسات الاصلاح الهيكلي** : وادواتها تشتمل على الاصلاحات السعرية والخوصصة وتفعيل اليات السوق ، وتحرير التجارة الخارجية والاصلاحات المؤسسية (خاصة تلك الخاصة بالقطاع المالي وسوق المال) ، والفكر الاقتصادي حول هذه السياسة ينقسم الى مدرستين : المدرسة الاولى new orthodox ، وذلك انها اظافة الى سياسات ادارة الطلب الكلي وسعر الصرف ، تدعو الى احداث اصلاحات تجارية ومالية ، اما المدرسة الثانية فهي مدرسة الهيكليين التي تنظر الى الاصلاح الهيكلي ، التي تنظر الى الاصلاح الهيكلي على انه التخلص من عوائق العرض الهيكلية كمطلب اساسي لتحقيق الاستقرار الاقتصادي المستمر والمدعم بالنمو الاقتصادي.[1]

[1] محمد غرس الدين ، برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وعلاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية ، مجلة الكويت الاقتصادية ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، ص18-21.

### 3. 2. Dani Rodrik و إجماع واشنطن الموسع

طرح Dani Rodrik (2003-2004) فكرة توسيع إجماع واشنطن بإضافة مقاييس تكميلية للأوامر العشر لوليامسون ، يضم إجماع واشنطن الموسع حسب داني رودريك عشر بنود ( للحفاظ على التماثل مع إجماع واشنطن الأصلي ) كما يبين الجدول

وهي تتراوح من مكافحة الفساد والحوكمة إلى شبكات الأمان الاجتماعي ومكافحة الفقر[1] هذه الإصلاحات الجديدة التي تعرف بالجيل الثاني من الإصلاحات، تهدف إلى التغلب على عدم الفعالية الواضحة للإصلاحات السابقة التي تعتمد بشكل كبير على تحرير الاقتصاد، الاستقرار والخوصصة، وذلك بالتأكيد على الذهاب إلى الإصلاحات المؤسساتية.[2]

**جدول رقم 01 -02 : قواعد الاصلاحات الاقتصادية لتشجيع النمو .**

| اجماع واشنطن | اجماع واشنطن الموسع |
|---|---|
| 1- انضباط المالية العامة | 11- حوكمة الشركات |
| 2- إعادة ترتيب أولويات النفقات العامة | 12- مكافحة الفساد |
| 3- الإصلاح الضريبي | 13- مرونة أسواق العمل |
| 4- تحرير أسعار الفائدة | 14- الانضمام إلى ضوابط منظمة التجارة العالمية |
| 5- سعر صرف تنافسي | 15- الانضمام إلى الرموز والمعايير المالية الدولية |
| 6- تحرير التجارة | 16- فتح حساب رأس المال بحذر |
| 7- الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر الداخل. | 17- أنظمة أسعار الصرف غير وسيطة |
| 8- الخوصصة | 18- استقلالية البنوك المركزية / استهداف التضخم |
| 9- إلغاء القيود | 19- شبكات الأمان الاجتماعي |
| 10- حماية حقوق الملكية | 20- محاربة الفقر |

**Source** : Dani rodrik, growth srategies, op cité, p44.

حسب داني رودريك يوجد أربع أنواع من المؤسسات[3] :

- **المؤسسات التي تخلق السوق** : هي تلك التي تحمي الملكية وتضمن احترام العقود. بدون هذه القواعد، سيكون السوق عبارة عن فضاء من الفوضى ، عدم العدالة والعنف .

النظام القضائي، قوانين وتنظيمات الدولة ، طبيعة تطبيق النصوص ، استقلالية النظام القضائي ، يمكنها توفير حقل يسمح بتنمية سوق مبني أساسا على الملكية الخاصة ودولة القانون.

[1] Dani rodrik, growth stratégies, harvard university, august 2004, p44.
[2] Dani Rodrik ,Getting institutions right, April 2004,p2.
http://ksghome.harvard.edu/~drodrik/publications.html (24-12-2009)
[3] Dani Rodrik, Arvind Subramanian, the primacy of institutions ( and what this does and does not mean) , Finance& Development, June 2003, p 32.

- **المؤسسات التي تنظم السوق** : هي مجموعة المؤسسات التي تضم الأجهزة والتنظيمات الخاصة بالاتصال عن بعد ، النقل والخدمات المالية ، هذه المؤسسات تسمح بسير السوق، طبيعة خدماتها محددة لتنمية الصفقات والمبادلات .
- **المؤسسات التي تحقق استقرار السوق** : هي المؤسسات المرتبطة بمهام البنك المركزي ، نظام الصرف ، بتوازن الميزانية و التوازنات الكلية، هذه المؤسسات تحمي السوق يسبب تدخلها المستمر سعيا للحصول على التوازن وتجنب الاختلال، يمكنها ممارسة ضغوطات بالسوق بقصد الحصول على التوازن في الميزانية ، محاربة التضخم و حماية العملة .
- **المؤسسات التي تقر بشرعية السوق** : هذه المؤسسات خاصة بمفاهيم متعلقة عموما بالحماية الاجتماعية (التقاعد ، سياسة التنظيم والحماية...الخ) . هذا النوع الأخير من المؤسسات ضروري داخل مجتمع يريد الإنصاف والعدالة. هذه المؤسسات تشكل وسيلة توازن وتقسيم جيد للثروات.[1]

### 3. 3. J.Stiglitz و ما بعد إجماع واشنطن

بالنسبة ل J.Stiglitz (1998) ، فشل إجماع واشنطن يفسر بضعف الأدوات المستخدمة وبالرؤية الضيقة للتنمية، المرتكزة فقط على النمو الاقتصادي .ما بعد إجماع واشنطن يجب أن يسلم بان التنمية تتضمن أيضا زيادة في مستوى المعيشة والصحة والتعليم، التي يجب أن تكون مستدامة، منصفة، ديمقراطية ويجب أن تحمي البيئة .للقيام بذلك دعا ستيجلتز إلى اعتماد تدابير كتعديل النظام المالي، الاستثمار في رأس المال البشري، نقل التكنولوجيا نحو الدول النامية وتقوية دور الدولة.

فحسب جوزف ستيجلتز التغيير الاجتماعي والمؤسساتي هو الجزء المركزي للجيل الثاني من الإصلاحات. حيث ركز في كتابه la grande désillusion على أمثلة لتجارب الإصلاحات، لإبراز "طرق جديدة للوصول إلى السوق" ، وإبراز الإصلاحات التي يمكن أن تؤدي إلى عولمة ايجابية، والتي من أهمها :[2]

- الإصلاح الأساسي هو التشكيك في مبدأ السلطة المطلقة للسوق .جميع الأسواق غير كاملة، عملها لوحده لا يؤدي تلقائيا إلى النمو.
- تدخل الدولة أمر ضروري لتنظيم الأسواق، ووضع الأسس المؤسساتية الضرورية لعملها (النظام القضائي، التعديل المالي، شبكة أمان الفقراء)، وتحفيز القطاعات الضرورية للنمو: التكنولوجيا، النقل ، التكوين.. الخ.

[1] Brahim lakhlef, la bonne gouvernance, op cité, p17.
[2] Betty Wampfler, « la grande désillusion »: la mondialisation questionnée par j. stiglitz, BIM n22, 26 juin 2002. http://microfinancement.cirad.fr/fr/news/BIM/BIM-2002/BIM-26-06-02.pdf (01-10-2009)

- الإصلاحات يجب أن تكون مصممة مع أهداف النمو والحد من الفقر.
- توقيت ووتيرة الإصلاحات تشكل عوامل أساسية في عملية التحرير :خلق وظائف جديدة وإنشاء قطاعات اقتصادية جديدة، قبل إعادة الهيكلة أو تدمير القطاعات المهملة، تنظيم الأنظمة المالية قبل تحرير الأسواق، فتح الحدود فقط عندما تكون الاقتصاديات الوطنية قادرة على مواجهة المنافسة.
- الحلول "مقاس واحد " قد لا تكون قابلة للاستمرار :كل إصلاح يجب أن يأخذ في الاعتبار السياق الوطني، التاريخ، الموارد و تطلعات الدول.
- الإصلاح الاقتصادي لا يمكن أن يكون عميقا ومستداما إلا إذا كان يرتكز على التحول السياسي والاجتماعي، كل تحول اقتصادي يجب أن يتم في إطار تغيير نظامي.[1]

حسب تقرير التنمية في العالم ' 2002 بناء المؤسسات للسوق" ، تقوم المؤسسات بثلاث أمور أساسية:[2]

**نقل المعلومات:** المؤسسات تسير المعلومات حول ظروف السوق، السلع والمشاركين .السريان الجيد للمعلومات يساعد الأعمال على إيجاد الشركاء، الأنشطة الأكثر ربحية وتقييم جدارتهم الائتمانية . المعلومات حول الأعمال تساعد الحكومات على التنظيم الفعال .المؤسسات يمكن أن تؤثر على إنتاج، جمع، تحليل، التحقق ونشر -كبح -المعلومات والخبرات تقوم بذلك للمشاركين، وبين المشاركين والأسواق، الأمثلة تشمل شركات المحاسبة والسجلات الائتمانية التي تسهل سير المعلومات، أو التنظيمات الحكومية في وسائل الإعلام، التي تحصر نشر المعلومات.

**إنفاذ حقوق الملكية والعقود:** المؤسسات تعرف وتضمن إنفاذ حقوق الملكية والعقود، تحدد من يحصل على ماذا ومتى .معرفة الحقوق إلى الأصول والدخل والقدرة على حماية هذه الحقوق أمور أساسية لتنمية السوق، وهي تشمل حقوق القطاع الخاص في علاقة مع الدولة، المؤسسات تستطيع التقليل من النزاعات وتساعد على إنفاذ العقود .الأمثلة تشمل دستور البلاد ونظامها القضائي.

**إدارة المنافسة في الأسواق:** المؤسسات تزيد المنافسة في الأسواق أو العكس .المنافسة تعطي للأفراد الحوافز للقيام بالأفضل وتعزز تكافؤ الفرص .درجة المنافسة تؤثر أيضا على الابتكار والنمو الاقتصادي . لكن بينما بعض المؤسسات تسهل المنافسة، هناك أخرى تعيقها .على سبيل المثال، من خلال تنظيم دخول شركات جديدة، الحكومات تستطيع أن تقيد المنافسة. [3]

[1] ابراهيم العيساوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، 2001 ، ص 86.

[2] World Bank, World Development Report 2002,op cite, p8.

[3] Brahim Elmorchid, Ajustement des reformes en Afrique : la condition d un développent réussi,p http://www.codesria.org/generat-assembll11/paper/elmorched.pdf (13-02-2009)

### 3. 4. Gérard Roland " اجماع واشنطن والمنظور المؤسساتي التطوري "

ان النموذج المؤسساتي كان له دعم كبير على المستوى الاكاديمي النظري اكثر من دوائر السياسة الدولية، حيث كانت راي الاقلية في بداية عملية الانتقال الاقتصادي ، لكنه كسب دعم كبير مع مرور الوقت في تجارب الانتقال. افكار هذا النموذج متجذرة في:(1) المنظور المؤسساتي المقدمة في النظريات الحديثة للاقتصاد الجزئي والتي شكلتها تطوير نظرية اللعبة غير التعاونية ؛ (2) النهج التطوري للاقتصاد (Murrell 1992)؛ و (3) الشكوك الفلسفية المتاثرة من طرف Hayek et Popper ، واهتمت المقاربة المؤسساتية بالاقتصاد السياسي والاصلاح واستراتيجيات الاصلاح ، تغييرات التخصيص ، تغييرات الحوكمة بطريق مغيرة عن اهتمامات النموذج المعياري.

قدم Gérard Roland (2001) في دراسته الانتقال والاقتصاد ، العناصر الاساسية التي يركز عليها كل من النموذج المعياري والنموذج التطوري المؤسساتي وهي كالتالي :

**جدول رقم 03 : مقارنة بين النموذج المعياري والنموذج التطوري المؤسساتي**

| | رؤية اجماع واشنطن | المنظور المؤسساتي التطوري |
|---|---|---|
| **1- الاقتصاد السياسي للاصلاح واستراتيجيات الاصلاح** | | |
| • الموقف تجاه عدم اليقين | – اصرار التاكيد على تحقيق مكاسب كفاة؛ الايمان في الهندسة الاجتماعية . | – الاصرار على عدم اليقين الكلي؛ الشك في الهندسة الاجتماعية . |
| • تاكيدات الاقتصاد السياسي | – استخدام الفرص لخلق irreversibility | – التاكيد على الدعم المستمر والمتطور للاصلاحات . |
| • النظرة للاصلاحات الجزئية | – تخلق تصدعات والتي تمنع التقدم في المزيد من الاصلاحات . | – تعتمد على التسلسل : اما خلق دفعة واحدة ، او بالتدريج |
| • النظرة الى تكامل الاصلاحات | – لها اهمية مطلقة . ضرورة قفزة البداية نحو اقتصاد السوق بالقيام بجميع الاصلاحات الرئيسية في وقت واحد | – مهمة جدا لكن شولية الاصلاحات الاولية ليست ضرورية، الاصلاحات الاولية المقدمة يمكن ان تخلق اضطراباب للمزيد من الاصلاحات. المؤسسات الانتقالية يمكن ان تتطور وتنمو تدريجيا الى مؤسسات اكثر كفاءة. |
| • المجوعات الرئيسية الداعمة للاصلاحات. | – اصحاب المؤسسات المخوصصة | – الطبقة المتوسطة والقطاع الخاص الجديد. |
| • محور الاصلاحات | – التحرير ، الاستقرار والخوصصة | – خلق الاسس المؤسسية للاسواق |

| | رؤية اجماع واشنطن | المنظور المؤسساتي التطوري |
|---|---|---|
| • الموقف تجاه الظروف الاولية | | |
| | - خلق شروط " الصفحة البيضاء clean slate " بازالة هيكل الدولة الاشتراكية المتواجد. | - لتشجيع دخول المشاريع القوية.<br>- استعما المؤسسات الموجودة لمنع الاضطرابات الاقتصادية و الاجتماعية وفي نفس الوقت تطوير مؤسسات جديدة . |
| **2- تغيرات التخصيص** | | |
| • الاراء الرئيسية حول الاسواق والتجارة الخارجية | - الاسواق سوف تتطور تلقائيا، عدم تدخل الدولة ، يركز التحليل على العرض والطلب | - اهمية العناصر المؤسسية اللازمة لتعزيز نمو السوق: الحد الادنى القانوني و بيئة التعاقد، انفاذ القانون ، الاستقرار السياسي ، بناء شبكات الاعمال وشراكات طويلة الاجل؛ وكلاء التعاقد-المقاولين وبيئتهم المؤسساتية كوحدة للتحليل . |
| • المواقف الرئيسية بالنسبة لعدم كفاءة المؤسسات العمومية | - اغلاق هذه المؤسسات<br>- اضعافها الى اقصى حد ممكن لمنع تدخلها في الاسواق. | - الاحتواء و امكانية تقليص حجمها سياسيا. الاعتماد على التنمية التدريجية للقطاع الخاص لتقليص القطاع العمومي. |
| • المواقف الرئيسية حول دور الدولة | - التحويل السريع للملكية لايدي الخواص عن طريق الخوصصة ....، لكسر سلطة الدولة وقفزة البداية نحو اقتصاد السوق. الثقة في السوق لضمان كفاءة اعادة البيع . | - دور الدولة يتمثل في انفاذ القانون وضمان حقوق الملكية. |
| **3- تغيرات الحوكمة** | | |
| • محور الخوصصة | - التركيز الرئيسي هو تقليص حجم الحكومة. | - التاكيد على التطور العضوي للقطاع الخاص. |
| • التركيز الرئيسي لاصلاح الحكومة | - اختيار سياسة خارجية والذي يعتمد على الارادة السياسية. | - التاكيد على البيع الى الغرباء..... لتحقيق التحويل الفعال للملكية من البداية. |
| • تصلب قيود الميزانية | | - اصلاح تنظيم الحكومة وذلك لمواءمة قدر الامكان مصالح البيروقراطيين الحكوميين مع تطور الاسواق.<br>- نتائج ذاتية للتغيرات المؤسساتية. |

**Source** : gérard roland,ten years after transition and economics,IMF staff papers,vol 48, special issue, 2001,p 34-35.

يعتبر الاعتراف بالدور المهم للمؤسسات في اقتصاد السوق انجازا حديثا ، ولا تحتل المؤسسات اي مساحة في النماذج الاقتصادية الكلاسيكية للتنمية ، اذ كان التركيز فقط على اهمية وجود تشريعات لمكافحة الاحتكار (فوظيفة الدولة هي منع الاحتكار) ، وهي رؤية هامة وان كانت ضيقة الى حد ما ، وبالمثل فان نموذج Solow للنمو يصف مساهمات عوامل الانتاج معينة خارجة المنشا بطريقة لا تترك اي دور للحكومات بخلاف التاكد من حرية الاسعار في التفاعل مع الندرات النسبية .

**خاتمة :**

إن المبدأ الاقتصادي لصندوق النقد الدولي التي تنبع من النظرية النقدية لفريدمان ، تشمل قضايا متنوعة كالنقل الدولي للسياسات الاقتصادية ، المقاربة النقدية لميزان المدفوعات ومرونات التجارة الخارجية، نمذجة سعر الصرف ، المسائل المتعلقة بديون الدول النامية مصداقية السياسات الاقتصادية ، احتياجات السيولة الدولية، أو حتى النماذج الاقتصاد الكلي الدولية.

في صياغته لبرامج التكيف، تظهر ثلاثة جوانب هامة ركز عليها الصندوق ، يتعلق الامر باستعادة التوازن الخارجي، السيطرة على التضخم واخيرا العودة الى النمو.

المقاربة المتبناة لاستعادة التوازن الخارجي توجد في اطار التوازن العام. تسعى الى تحليل شروط شروط التوازن المتزامن لسوق السلع (منحنى IS ) والسوق النقدي (منحنى LM ) وسوق الصرف ( اي ميزان المدفوعات ) ، وقد طور هذا التحليل حول صندوق النقد الدولي ، على التوالي، نماذج الاستيعاب (Alexander) ، والمقاربة النقدية لميزان المدفوعات (Polak ) ، وقواعد الاحالة للسياسة الاقتصادية (Mundell-Fleming)، واخيرا فان المقاربة الحديثة للتصحيح الخارجي تسعى لادراج بشكل صريح القيود الزمنية ،"الملاءة المالية" الزمنية التي تعرف بأنها قدرة دولة على خلق من حيث صافي القيمة الحالية ، فوائض في الميزان الجاري كافية لتسديد ديونها الخارجية.

اصبح اقتصاد المؤسسات يمثل مجالا مهما لتطوير البحث في العلوم الاقتصادية المعاصرة بجعلها اكثر واقعية ، لقد جاء هذا التطور في النظرية الاقتصادية ليحل محل النظرية المعيارية النيوكلاسيكية (تجانس السلع والاذواق ، توفر المعلومات الكاملة، غياب تكاليف المعاملات ، عقلانية المتعاملين ...) .

# الفصل الثالث : تجارب الدول في التحول نحو اقتصاد السوق

**مقدمة :**

تسعى كل الدول رغم اختلاف الاسس التي تقوم عليها تنظيماتها الاقتصادية الى تحقيق استقرار الاقتصادي . وذلك من خلال : تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم، أى أعلى مستويات استغلال للموارد الاقتصادية المتاحة للاقتصاد القومي (وبالذات أقصى درجات التشغيل للقوة العاملة فى المجتمع) وفى ذات الوقت المحافظة على قيمة النقود ، ومواجهة الكساد أو الركود نتيجة انخفاض حجم الطلب الكلى.

في نهاية سنوات 80 ، كان تفكك الإتحاد السوفياتي و التحولات التي وقعت في أوروبا الشرقية بمثابة الإعلان عن نهاية عهد الإشتراكية، و بالتالي إنهيار كل الأنظمة الإشتراكية للتحول نحو السوق. حيث يشكل التحول نحو اقتصاد السوق جزءا من عملية التحول الشاملة والعميقة التي يمر بها العالم منذ فشل النظام الاشتراكي.

لذلك جاء ت الحلول من خلال برامج التصحيح وإعادة الهيكلة التي قدمتها المؤسسات الدولية وتستهدف تحرير الاقتصاد .واصبح الهدف المطلوب تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي .والهدف الأكثر مباشرة لبرامج التصحيح هو تحسين وضع ميزان المدفوعات .

سنتناول من خلال هذا الفصل اهمية المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية وعرض مختلف التجارب الدولية في عملية الانتقال واظهار اهمية ودور التحول في التنمية الاقتصادية.

**1. اهمية ودور المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية**

اصبحت المؤسسات عنصرا هاما ورئيسيا في نجاح اي اقتصاد وتحقيق النمو المستدام ، فبعدما فشلت بعض الدول في التحول نحو النظام الراسمالي ، قدمت العديد من الدرااسات والابحاث والتي بررت هذا الفشل باهمال المؤسسات ودورها في الاقتصاد.

تعتبر المؤسسات بمختلف أنواعها ومجالاتها وقطاعاتها أدوات تنظيمية حيوية ووسائل فعالة لانجاز الأهداف الإنسانية ،فالانتشار الواسع للمؤسسات في المجتمعات المعاصرة وتعاظم قوتها التأثيرية بمختلف أبعادها قد دفع بعض الكتاب لتسمية هذه المجتمعات بالمجتمعات التنظيمية .

فقد أصبح موضوع المؤسسات من الاهتمامات الأساسية للباحثين في أسباب النمو الاقتصادي على المدى الطويل والعوامل المؤثرة فيه، وقد برزت نوعية المؤسسات كأحد المحددات للنمو الاقتصادي وذلك تحت إطار المفاهيم التالية: حماية حقوق الملكية ، هيكل التنظيمات ، نوعية واستقلالية المؤسسات القضائية والكفاءة البيروقراطية.

سنتطرق الى بعض الدراسات التي ركزت على هذا الجانب وهي كالتالي :

دراسة **D. North (1990)** [1] حول "المؤسسات ،التغيير المؤسساتي ، الأداء الاقتصادي " ، طور North إطار تحليلي لتفسير الطريقة التي تؤثر بها المؤسسات والتغيير المؤسساتي على الأداء الاقتصادي في فترة محددة أو على المدى الطويل. المؤسسات موجودة، واثبت ذلك، بحجة عدم التأكد المرتبطة بالتفاعلات الإنسانية، فهي القواعد المصممة لبناء هذا التفاعل، إلا أن المؤسسات تختلف نتائجها وأثارها على الأداء الاقتصادي: فبعض الاقتصاديات تطور مؤسسات تنتج النمو والتنمية، بينما اقتصاديات أخرى تطور مؤسسات تنتج الركود والكساد.

ومن بين الأهداف الرئيسية لهذه الدراسة مايلي :

- وضع مقاربة نظرية للتغيير المؤسساتي.
- فحص طبيعة المؤسسات ونتائج المؤسسات على الأداء الاقتصادي ( أو الاجتماعي ).
- تصميم ووضع نظرية للتغيير المؤسساتي، ليس فقط لتوفير إطار للتاريخ الاقتصادي، لكن أيضا لشرح كيف يؤثر الماضي على الحاضر والمستقبل، طريقة تأثير تزايد التغيير المؤسساتي على الاختيارات الموضوعة في فترة معينة.
- الوصول إلى فهم الاختلاف في الأداء الاقتصادي على المدى الطويل.

[1] Douglass north, institution institutional change and economic performance, Cambridge University Press, first Publisher, 1990.

بناء نظرية للمؤسسات على أساس اختيارات الأفراد هو مرحلة نحو توفيق وإصلاح الاختلاف بين الاقتصاد والعلوم الاجتماعية الأخرى.

تؤثر المؤسسات على الأداء الاقتصادي بأثرها على تكاليف الصفقات والإنتاج،معا وباستخدام التكنولوجيا تتحدد تكاليف الصفقات والإنتاج والتي تشكل التكلفة الكلية. فالهدف الأولي في هذا الجزء هو توضيح وجود وطبيعة المؤسسات لتحديد الطريقة التي تدخل بها في دالة التكلفة لاقتصاد ما.

الهدف الأساسي للمؤسسات في المجتمع هو تخفيض عدم التأكد بإقامة بنية مستقرة( وليس بالضرورة فعالة) للتفاعل البشري، لكن استقرار المؤسسات لا يناقض حقيقة أنها في تغير مستمر.

التغيير المؤسساتي عملية معقدة، فالتغير في الهوامش يمكن أن يكون نتيجة التطور في القواعد، الأنظمة غير الرسمية وفي أصناف وفعالية التنفيذ. وأكثر من ذلك ، عامة فان المؤسسات تتغير بصفة تدريجية بالأحرى بطريقة غير متواصلة.

**دراسة Luc Moers(1999)**[1] تمت بإستخدام مؤشر خاص بسيادة القانون كمتوسط لمؤشري "الحماية القانونية" و"الجريمة والفساد" ، مؤشر لقياس شمولية وفاعلية قوانين الاستثمار ، مؤشر لقياس الحماية من مخاطر فقدان الملكية، وذلك بدليل مؤشر المخاطرة السياسية للتعبير عن المؤسسات غير الرسمية تم الاعتماد على مؤشر لقياس جودة المجتمع المدني وذلك يتضمن تقييم قيام واستمرارية التنظيمات المدنية.

تختبر الدراسة كلا من النمو والاستثمار باستخدام متوسط معدل نمو نصيب الفرد من الدخل في الفترة 1990-1995، صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي، اجمالي الاستثمار كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي ،اجمالي الاستثمار المحلي كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي.

دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data) ل 25 دولة من الاقتصاديات الانتقالية في الفترة 1990-1995 وأوضحت النتائج تأثيرا ايجابيا ومعنويا لمؤشرات المؤسسات الرسمية على النمو الاقتصادي، في حين كان مؤشر المؤسسات غير الرسمية غير معنوي وقد يرجع ذلك الى كونه أقل تأثيرا من المؤسسات الرسمية على النمو الاقتصادي وهو ما يمكن معه القول أنه حتى مع ضعف المؤسسات غير الرسمية يمكن للدولة ان تحقق النمو الاقتصادي من خلال التحكم في المؤسسات الرسمية.

[1] Luc Moers, How important are institutions for growth in transition countries ?University of Amsterdam, Faculty of Economics and Econometrics, Netherlands, 1999.

وأوضحت النتائج ان 25% من التفاوت في النمو بين الدول موضع الاختبار يمكن تفسيرها بالتفاوت في مؤشرات المؤسسات الرسمية المتضمنة.

أما على مستوى الاستثمار فحققت كل المؤشرات معنوية إحصائية وجاءت ذات تأثير إيجابي كما هو متوقع وجاء المؤشر الخاص بقوانين الاستثمار كأكثر المؤشرات معنوية وأوضحت النتائج ان 35% من التفاوت في تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر يمكن تفسيرها بالتفاوت في المؤشرات المؤسسية المتضمنة في حين لم تظهر النتائج اي معنوية احصائية فيما يتعلق بالاستثمار الاجمالي وهو ما قد يرجع الى عدم دقة بيانات الاستثمار الاجمالي في الدول موضع الدراسة .

دراسة **Andrea Bassanini et Stefano Scarpetta (2001)** [1]، حول محركات النمو الاقتصادي في دول OCDE قدمت هذه الدراسة معطيات تتضمن سلاسل زمنية دولية تسمح بتفسير اختلاف النمو بين الدول والتطور التاريخي للأداء لكل دولة، والنتيجة كانت أن الاختلاف في الناتج الداخلي الفردي في هذه الدول يفسر بالتفاوت في الأطر السياسية والمؤسساتية ويمكن لهذه الدول أن تجمع خبراتها لوضع إستراتيجية نمو امثل.

دراسة **Andrea Bassanini, Stefano Scarpetta, Philip Hemmings (2001)** [2]، حول النمو الاقتصادي : دور السياسات والمؤسسات في دول OCDE والتي قامت بتحليل العلاقة بين النمو الاقتصادي ، السياسات والمؤسسات في هذه الدول ، أثبتت أهمية أنشطة البحث والتطوير بالنسبة للنمو الاقتصادي ، الإطار الكلي للاقتصاد ، وكذا الانفتاح التجاري وتطوير الأسواق المالية. بينت النتائج أن المتغيرات السياسية تؤثر على النمو الاقتصادي ليس فقط بطريقة غير مباشرة وإنما أيضا بطريقة مباشرة بانحراف تراكم رأسمال في هذه الدول.

دراسة **Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles (2002)**[3] تم استعمال كل من الاستثمار الأجنبي المباشر ،الحرية الاقتصادية، الناتج المحلي الإجمالي للفرد وتمثلت عينة الدراسة في 18 دولة من أمريكا اللاتينية وهي: الأرجنتين، بوليفيا، البرازيل، شيلي، كولومبيا، كوستاريكا، الجمهورية الدومينيكية، إكوادور، السلفادور، غواتيمالا، هندوراس، المكسيك، نيكاراغوا، بنما، باراغواي، بيرو، أوروغواي وفنزويلا للفترة1970- 1999.

[1] Andrea Bassanini et Stefano Scarpetta, les moteurs de la croissance dans les pays de l'OCDE , Revue économique de l'OCDE n° 33, 2001.

[2] Andrea Bassanini, Stefano Scarpetta, Philip Hemmings ,Economic Growth: The Role of Policies and Institutions, Panel Data. Evidence from OECD Countries", OECD Economics Department Working Papers, No. 283, OECD Publishing,2001.

[3] Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles ,Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America Department of Economics, University of Cantabria, 22 July 2002.

تشير نتائج الدراسة الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر يرتبط إيجابيا بالنمو الاقتصادي في البلدان المضيفة. يتطلب البلد المضيف، ومع ذلك، رأس المال البشري الكافي والاستقرار الاقتصادي وتحرير الأسواق للاستفادة من تدفقات رأس المال على المدى الطويل،الحرية الاقتصادية تعزز النمو في البلدان الأقل نموا وبشكل غير مباشر، عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجذب البلاد. ولذلك ينبغي زيادة الحرية الاقتصادية أولوية رئيسية من صانعي السياسات.

دراسة **Naoufel Liouane (2002)** [1] حول الانفتاح والنمو الاقتصادي في دول MENA ، دراسة لأثر العوامل الهيكلية والمؤسسية.حيث قام باختبار تجريبي للعلاقة بين الانفتاح-النمو ، الانفتاح-الاختلال الاقتصادي ، وقدرة العوامل الهيكلية والمؤسساتية والبشرية على تخفيف أثار التقلبات.

وتوصل إلى انه إذا كانت دول MENA تريد سياسات متناسقة مع أهدافها التنموية، يجب أن ترفع التحديات التالية:

- ضمان الأمن والاستقرار السياسي.
- توقع أثار سياساتها الكلية على النمو.
- توسيع الدخول للسوق العالمي، تدعيم قدراتها البشرية،تحسين البيئة المؤسساتية وتبني تغيير أكثر فعالية لاقتصادياتها.
- التركيز على هياكل الحكم الصالح التي تساهم في الاستقرار السياسي والاقتصادي.

دراسة **Seglaro Abel Somé (2003)** [2] في بوركينافاسو حول اقتصاد المؤسسات وأداء الاقتصاديات الوطنية .فقد قام باقتراح طريقة تعتمد على المؤسسات من اجل دفع عجلة النمو في هذه الدولة وبين ان المؤسسات التي تضمن حماية العقود وحقوق الملكية مما يؤدي إلى تشجيع الاستثمار والتبادل، شرط مسبق لنجاح كل السياسات الكلية. الدول الفقيرة مثل بوركينافاسو المتضررة من الجغرافيا، ستربح بتطبيق هذا العلاج والذي يبين أن الإستراتيجية الجيدة للنمو يجب أن تأسس على تقوية المؤسسات.

[1] Liouane naoufel, Ouverture et croissance économique dans les pays MENA, étude dynamique des effets des facteurs structurels et institutionnels, unité de recherche ; politique économique, formation et emploi, institut supérieur de gestion de Sousse-1963 -2002.

[2]Seglaro Abel Somé, économie des institutions et performances économiques nationales ¨ Burkina Faso, centre d'analyse des politiques économique et sociale, 2003.

دراسة **Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler (2004)** [1] حول "الفعالية المؤسساتية ومحدداتها" بينت أن سياسة التنمية يجب أن تركز انتباهها على الشروط المؤسساتية أو بالأحرى مفاهيمها التطبيقية، كما قامت بتحديد العوامل المؤسساتية الضرورية للنجاح الاقتصادي ووضع العديد من المؤشرات المفيدة لمتابعة التنمية الحقيقية لدولة ما.

دراسة **James A. Robinson , Simon Johnson et Daron Acemoglu (2005)** [2] ، في الولايات المتحدة حول المؤسسات كسبب رئيسي للنمو على المدى الطويل ، عرض للدلائل التي تثبت أن الاختلاف في الاقتصاد المؤسساتي هي سبب الرئيسي لاختلاف الدول من حيث النجاح الاقتصادي. وتوصلت هذه الدراسة إلى أن العلوم الاجتماعية تبحث عن وضع نظرية مقارنة للنمو الاقتصادي ترتكز على المؤسسات، تستطيع الأخذ بالقرارات السياسية التي تساعد على تحسين المؤسسات وتحقيق الرفاهية في الدول الفقيرة.

دراسة **Kristina Nyström (2008)**[3] تم إستعمال معدل البطالة ،حجم الحكومة، الهيكل القانوني ،حقوق الملكية،حرية التجارة دوليا، تنظيم الائتمان والناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 23 دولة منظمة التعاون والتنمية للفترة 1972-2002 تظهر النتائج التجريبية أن تقليص حجم القطاع العام، بنية قانونية أفضل وتامين حقوق الملكية إضافة الى تقليل من القوانين او اللوائح فيما يخص الائتمان ، العمل و الأعمال التجارية تؤدي الى زيادة المبادرة والمشاريع.

دراسة **Abdoul' Ganiou Mijiyawa (2010)** [4] حول المؤسسات والتنمية: تحليل الآثار الكلية للمؤسسات والإصلاحات المؤسسية في الدول النامية ، تحليل العقلانية الاقتصادية في اختيار إستراتيجية للتنمية مبنية على تحسين نوعية المؤسسات في الدول النامية و تحليل العوامل القادرة على تشجيع إصلاح المؤسسات في هذه الدول.

[1] Silvio Borner, Frank Bodmer et Markus Kobler, l'efficience institutionnelle et ses déterminants, étude du centre de développement, OCDE, 2004.
[2] Daron Acemoglu , Simon Johnson , James A. Robinson, institution as a fundamental cause of long- run growth, Handbook of Economic Growth, Volume IA. Edited by Philippe Aghion and Steven N. Durlauf ,2005 Elsevier .
[3] Kristina Nyström ,The institutions of economic freedom and entrepreneurship: evidence from panel data Springer Science+Business Media, LLC. 2008.
[4] Abdoul' Ganiou mijiyawa, institutions et développement, thèse de doctorat ,universite d'auvergne-clermont I, CERDI,2010.

وكانت نتيجة هذه الدراسة أن المؤسسات الجيدة والخاصة ، هي المؤسسات الفعالة للتنظيم التي تشجع احتمال وجود أوجه جديدة للنمو الاقتصادي الايجابي وان تحسين نوعية المؤسسات يخفض التكاليف على المدى القصير، ويزيد الأرباح على المدى الطويل.

كما بينت هذه الدراسة أن الاستثمارات الأجنبية المباشرة المستقبلة يمكن أن تساهم في إصلاح مؤسسات حقوق الملكية الخاصة في الدول النامية ،بشرط أن تضع أولا هذه الدول ميكانيزمات فعالة للقواعد المؤسساتية في ممارسة السلطة التنفيذية.

دراسة **Tomas Strobel (2010 )**[1] اعتمد في دراسته المتغيرات التالية: العبء الضريبي الأمثل ، السياسات الحكومية ، إجمالي الدخل الضريبي كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي. كفاءة رأس المال البشري ، الانفتاح التجاري ، حرية سوق العمل ، الاستهلاك الحكومي ، حرية سوق رأس المال ومؤشر النمو المستخدم هو معدل النمو في إنتاجية العمل و كانت هذه الدراسة هي دراسة مقارنة بين 10 دول من مجموعة التعاون الدولي والتنمية، في الفترة الممتدة بين 1992- 2005 .

توصلت الدراسة الى أن مؤشر جودة المناخ المؤسسي يرتبط بشكل إيجابي معنوي إحصائيا بمعدل نمو الإنتاجية. وقد أوضحت النتائج كذلك أن المؤشرات المؤسسية المتضمنة تفسر أكثر من 30% من التغيرات في معدلات نمو الإنتاجية .

**دراسة Rabah Arezki and Markus Brückner(2011)**[2] تم إستعمال مؤشر الفساد . مؤشر الحقوق السياسية . الحريات المدنية المتغير التابع: ايرادت النفط في الناتج المحلي الاجمالي وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data)ل 30 دولة مصدرة للنفط ، في الفترة 1992-2005 و توصلت الدراسة الى ان الزيادة في مداخيل النفط يؤدي الى زيادة كبيرة في الفساد ، وتدهور كبير في الحقوق السياسية ، وفي الوقت نفسه أدى ذلك الى تحسن ملحوظ في الحريات المدنية .

ويمكن تفسير ذلك بان انه لدى النخبة السياسية حافز لتوسيع الحريات المدنية لكن للحد من الحقوق السياسية في وجود مكاسب النفط للتهرب من إعادة التوزيع الدخل والصراع.

تؤيد الدراسة حجة أن هناك اثر كبير للريع على الفساد في الدول التي تساهم فيها الحكومة في إنتاج النفط ، ولعكس بالنسبة للحكومات التي تشارك بقدر ضعيف في إنتاج النفط.

[1] Tomas Strobel, institutions and innovations as sources of productivity growth cross-country evidence, Ifo Working Paper, No. 87 2010.

[2] Rabah Arezki and Markus Brückner,Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions The University of Adelaide School of Economics January 2011.

دراسة **D. Acemoglu et J. A. Robinson (2012)** [1] " لماذا تفشل الامم " تتضمن تحليل الأدلة التاريخية لعدد من الدول أو المدن في حضارة المايا والإمبراطورية الرومانية ومدينة البندقية في القرون الوسطى، والإتحاد السوفيتي والصين في القرن العشرين،

توصلت الدراسة إلى رؤية أو نظرية إقتصادية تؤكد أن فشل أو نجاح الدول غير مرتبط بالعوامل الجغرافية أو الديموغرافية أو الموارد الطبيعية، وإنما العامل الرئيس هو التطبيق العادل لمبدأ تكافؤ الفرص بين جميع مكونات الشعب لأي دولة، وبناء المؤسسات السياسية والإقتصادية التي يشارك في بناءها وإدارتها كل طوائف المجتمع دون تمييز على أسس عرقية أو دينية أو إثنية.

دراسة **Abderraouf Mtiraoui (2015)**[2] تم استخدام الاستقرار السياسي ،التعبير والمساءلة ،الديمقراطية ، فعالية الحكومة ،جودة الأنظمة الإدارية ،سيادة القانون،مكافحة الفساد، عدد السكان،الانفتاح التجاري،رأس المال البشري، الاستثمارات ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد وهي دراسة مقارنة باستعمال بيانات البانل (panel data) ل20 لدول التعاون والتنمية OCDE للفترة 1998-2006.

تظهر النتائج التجريبية بالاعتماد على بيانات البانل أن تأثير الحكم الراشد من خلال الجودة المؤسسية الجيدة وعامل رأس المال البشري على النمو الاقتصادي معنوي في منظمة التعاون والتنمية.

**2. التحول الاقتصادي من خلال التجارب الدولية :**

**2. 1 تجربة روسيا ودول اوربا الشرقية**

بدات التغييرات الهيكلية في روسيا بضعف اقتصاي كبير الذي كان محتوى ما كان يسمى بالاتحاد السوفياتي ومنذ بداية التسعينات اضيف الى هذا الضعف الاقتصادي مشاكل اقتصادية زادت من تعقيد عدم الاستقرار الاقتصادي منها معدلات التضخم المرتفعة وتواصل العجز في الميزانية والنمو الكبير في عرض النقود وعجز في ميزان المدفوعات وتزايد حجم الديون الخارجية ليصل الى مابين 64 الى 90 بليون دولار بنهاية 1991 (Moskoff And Nazmi 1992-Balnchard Et Al 1991 ).[3]

[1] Acemoglu .D et Robinson .j. A ,why nations fail – the origins of power, prosperity, and poverty crown publishers,2012 .

[2] Abderraouf Mtiraouin, Governance, Human Capital and Economic Growth in OECD countries: Applying the dynamic panel data (GMM) MPRA Paper No. 61119, February 2015.

[3] محمد غرس الدين ، برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وعلاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية ، مجلة الكويت الاقتصادية ، العدد السابع ، السنة الرابعة ، ص18.

**2. 1. 1. تجربة روسيا للإنتقال إلى إقتصاد السوق**

انغرست الإشتراكية في روسيا كسلطة للدولة إبتداءا من سنة 1917 ، و لقد طبق هذا النظام التخطيط المركزي الهادف إلى تفادي الرأسمالية[1] ، ظل التخطيط السوفياتي مأخوذا لزمن طويل على أنه هو الإشتراكية، نظرا لما حققه من نجاح حتى بداية عقد الستينات[2] .إن التوسع الصناعي و إمتداد رقعة الأراضي المزروعة و هجرة الفلاحين إلى المدن من أجل عمل أكثر مردودية، أنتجت محدودية النموذج المتبع و عجزه عن الإستجابة لمتطلبات المجتمع. و من هنا جاءت سلسلة من الإصلاحات الإقتصادية كان الهدف منها إعطاء الأفضلية للسوق و للعوامل المكونة لها.

نشر ميخائيل جورباتشوف، كتابه المعروف بإسم" البرسترويكا "عام 1987 ، و الذي يعبر فيه عن موقفه النقدي من المفاهيم الإقتصادية التي تشكلت في الثلاثينات و الأربعينات و إستمرت حتى منتصف الثمانينات و التي نشا عنها الحذر من دور العلاقات السلعية النقدية و قانون القيمة في ظل الإشتراكية . مما انتج ذلك تعسفا في تشكيل الأثمان و عدم التداول النقدي .لهذا يؤكد على ضرورة الإنتقال إلى الحساب الإقتصادي الكامل

إن أول مسألة يشرع فيها ميخائيل جورباتشوف هي التعجيل في التطور الإقتصادي كرد فعل للمتباطئ في معدلات النمو الإنتاجي.

يحاول من خلال البرسترويكا بناء إشتراكية السوق، بمعنى إعطاء نوع من الإدارة الذاتية للمؤسسات فأساس إشتراكية السوق هو إسناد النشاط التخطيطي للمجتمع على قانون القيمة.[3]

يمكن إعتبار الفترة الممتدة من 1987 إلى 1990 ، كمحاولة إقامة نظام مزدوج يجمع بين التخطيط و السوق، و التي تضمنت تحريرا جزئيا للإقتصاد و بداية التوجه نحو الخوصصة، و الفشل في تحقيق الأهداف الموضوعية للسياسة الإقتصادية منذ عام 1995 ، و ذلك نتيجة الأزمة الناشئة عن نقص السياسات التحررية المتبعة، و عدم محاولة إقامة نظام إقتصاد السوق.

لقد مرت مرحلة" الخطة-السوق "بثلاثة خطوات هامة و أساسية ساهمت في تفكيك النظام الإقتصادي السابق و تفاقم الأزمة و وضع أسس الخوصصة، و التي تتمثل في:

**اولا:** الإنتقال إلى الحساب الإقتصادي الكامل للمؤسسات وفقا لمبدأ الربح و التمويل الذاتي.

**ثانيا :**إعادة تنظيم و تشكيل التجارة الخارجية منذ عام 1987 و التي لا تعني إلغاء مبدأ إحتكار الدولة للتجارة الخارجية.

[1] M. lavigne , A. tiraspolsky, l'URSS : une économie socialiste, 3 éd HATIER, Paris, 1979,p5.

[2] سمير أمين، أوزفالدومارتينيز و آخرون، الإشتراكية و إقتصاد السوق، تجارب الصين – فيتنام – كوبا ، مكتبة مدبولي، القاهرة، مصر،2003 ، ص13.

[3] Ian jeffries , socialists economies and the transition to the market , a guide, first published ,1993,p10.

دخلت البرسترويكا هذه المرحلة أزمة نتج على إثرها:

- ضعف تحديد الإنتاج و تدهور نظام العمل و حوافزه .
- تفاقم الديون العمومية .

**ثالثا:**على اثر الأزمة التي وصل إليها الإقتصاد الروسي، نتيجة عدم إقدام الدولة على تحرير الأسعار و إستمرار نظام الإدارة بالأوامر القديمة.

تواجه روسيا تحديات إقتصادية كثيرة و التي تتمثل في:

- التغلب على عدم قدرة الدولة على التسديد و هو إرث من النظام السوفياتي في السابق.
- ترسيخ قواعد السوق محل التخطيط المركزي .
- تسيير مشكلة التكييف (التعديل) من الصناعات الثقيلة على الصناعات الخفيفة .
- تشجيع و تعزيز الديمقراطية .

عملت روسيا على محاولة التكييف مع الوضع الجديد و بدأت مسيرتها في إصدار دستور جديد الذي تم إقراره بإستفتاء شعبي في ديسمبر 1993، الشيء الذي سوف يساهم في إرساء طابع مؤسساتي جديد، من اجل تعزيز قدرة الدولة على متابعة وظائفها الأساسية بما فيه العمل على الإستقرار الإقتصادي الكلي و تنفيذ القانون من جهة، أصدرت كذلك مجموعة من التشريعات و القرارات التي أعطت أساسا للتحول إلى القطاع الخاص و من بين هذه القوانين قانون الملكية. لقد تطلب إضفاء الإستقرار في روسيا ، ثلاثة خطوات تتمثل في:

- تثبيت معدل الصرف .
- توازن الميزانية العامة .
- ضمان إستقلالية البنك المركزي .

فتثبيت معدل الصرف يؤسس قوة إستقرار فيما يتعلق بالتوقعات و الميزانية، و توفر توازن الميزانية العامة الأساسيات التي تضمن تثبيت معدل الصرف، أخيرا تعمل إستقلالية النظام المصرفي كضمان ضد الأخطار و بذلك تساعد في تحسين التوقعات.

فمنذ بداية الإصلاحات في 1992 ، حدث تقدم كبير في مجالات كثيرة من الإقتصاد الروسي فقد رفعت القيود على الأسعار عن أكثر من 90 ٪ من السلع، و تمت خوصصة اغلب .المؤسسات العمومية . طبقا للتقديرات الرسمية جاء 70 ٪ من الناتج المحلي الإجمالي لروسيا في عام 2000 من القطاع الخاص ، بعد

أن كان اقل من 10 ٪ منذ ثماني سنوات عند بداية الإصلاح ، و هذا إنجاز كبير حققه توسع القطاع الخاص في روسيا.

إلا أنه ما زالت الإحتكارات التي تسيطر عليها الدولة تلعب دورا كبيرا في خدمات البنية الأساسية كالكهرباء و السكك الحديدية و غيرها .يرجع ذلك إلى وجود عراقيل تمنع دخول شركات خاصة جديدة في روسيا، من بينها صعوبة الحصول على العقارات المناسبة للإستثمارات، تعقيد الإجراءات للحصول على تراخيص للإستثمار، و تفشي الفساد و الجريمة. بعد تحرير الأسعار في روسيا، فإن الخوصصة هي الجانب الثاني من برنامج الإصلاح الروسي و الذي شرع تنفيذه فعليا، و الذي غير من نمط علاقات العمل الراهنة، و التي نشأت بفضل البرسترويكا.

إن التجربة الروسية في الخوصصة هي نجاح التيار الليبرالي و ذلك بالقضاء على الإشتراكية نهائيا و لهذا السبب لوحظ أن الدول الغربية خاصة منها المتقدمة مع الولايات المتحدة الأمريكية ، ساعدت بنسبة كبيرة في إنجاح هذه العملية.[1]

كما شهدت دول اوربا الشرقية نموا نموا بسرعة بالغة خلال الفترة التي سبقت الازمة الاقتصادية والمالية العالمية ، بينما اكملت المنطقة مرحلة التحول من التخطيط المركزي الى اقتصاديات السوق الناجحة ، تمكنت معظم البلدان من تضييق الفجوة في مستويات الدخل بينها وبين دول اوربا الغربية بشكل حاد ، وكانت هناك صدمات لكن معظمها عولج بشكل جيد .[2]

**2 .1. 2. تجربة دول اوروربا الشرقية**

عند سقوط نظام الشيوعية في اوروبا الشرقية في 1989 ، كان الاشكال الرئيسي لهذه الدول هو كيفية الوصول الى اقتصاد السوق ، وتباينت الاراء بين توقيت الاستقرار ، الى سرعة تحرير الاسعار ، الى تصميم الخوصصة .

كان النقاش محدودا جدا بالوقت ، لعدة اسباب ، السبب الاول والاكثر اهمية ، صعود حكومات جديدة للسلطة مع استعداد محدود ويجب عليها اعداد برامج سريعة لمواجهة الشروط الاقتصادية الضعيفة في هذه الدول . كان هناك العديد من النقاشات في هذه المرحلة ، ولكن الراي السائد في نهاية المرحلة الشيوعية هو ان الاصلاحات الكلية كتحرير الاسعار وتحويل العملة يجب ان تتم بشكل تدريجي .

[1] هاري . ج . يرودمان، المنافسة و دخول مشروعات جديدة في روسيا، مجلة التمويل و التنمية ، يونيه، 2001 ، ص22

[2] Bas B. Bakker et Anne-Marie Gulde, à la recherche de la stabilité, Finances & Développement Juin 2010, p50.

مع تدهور الاوضاع الاقتصادية في بولندا ، تحول النقاش بسرعة الى استقرار الاقتصاد الكلي وادارة اسعار الصرف ومع الانتشار الواسع لدعم الشعب للتغيير الجذري ، وتحول النقاش السياسي لصالح الاصلاح الجذري ، هذا التحول في التركيز نتج عن خطة Balcerowicz ، المعروضة في 1 جانفي 1990 ، والتي تدعو الى سرعة عملية تحرير الاسعار ، التخفيضات الحادة للعجز في الميزانية ، سياسة نقدية صارمة، وفتح سريع للاقتصاد ، كل هذا دون انتظار للخوصصة .

تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا ، ورومانيا تتبعت ببولندا ، بينما كان لالمانيا الشرقية برنامج الصدمة الناتج عن الاتحاد الاقتصادي والنقدي مع المانيا الغربية سنة 1990 . كان الوضع مختلفا في المجر، حيث كل من التحولات السياسية والاقتصادية كانت اقل حدة من الاماكن الاخرى ، حيث بدات اصلاحات السوق تدريجيا منذ 1986 ، كان الوضع الاقتصادي معاكس لكن ليس منهار ، وفي ظل هذه الظروف ، الحكومة الجديدة اخذت تتطور تدريجيا .

اتخذت معظم هذه الدول الخطوات الرئيسية في تحرير الاسعار واستقرار الاقتصاد الكلي ،أو على الأقل ما يكفي لتحقيق الاستقرار لوقف التدهور في التضخم الشديد . وكانت العملية مثيرة للجدل منذ بدايتها وادت الى طرح العديد من التساؤلات .هل يمكن للتدابير الارثوذكسية لتحقيق الاستقرار ان تعمل في اقتصاد يهمين عليه ملكية الدولة ؟ هل يمنك تحويل دروس الاستقرار الاقتصادي في اجزاء اخرى من العالم الى الاقتصاديات الاشتراكية؟ هل يمكن للاستقرا الناجح ان يسبق الخوصصة و تفكيك الاحتكار في قطاع الصناعة؟ وتبقى هذه التساؤلات مثيرة للجدل لكنها تخص الماضي.

فحكومات اوروبا الشرقية تحول اهتمامها الى مشاكل الخوصصة واعادة الهيكلة ، هناك مجمعة من التجارب التارخية في عملية التحول التنظيمي يمكن الاعتماد عليها ، بعض الارشادات الظاهرة مثل الخوصصة في الدول الغربية ، وحالة اتارخية اخرى ، اعادة اعمار اوروبا الغربية بعد الحرب تقدم ارشادات افضل .

المشكلة في أوروبا الشرقية ليست فقط لإعادة بناء ولكن للتحول ، الموارد المركزة في الصناعة الثقيلة يجب اعادة توجيهها نحو الصناعات الخفيفة ، السكن والخدمات . الشركات النظمة في اقتصاد اشتراكي يجب اعادة هيكلتها للاستجابة لمتطلبات السوق . ويجب على الحكومات أن تخلق أيضا الحوافز المناسبة للجهات الفاعلة الاقتصادية خلال الفترة الانتقالية.

القطاع الخاص ينمو بسرعة ويملأ العديد من الفراغ الذي خلفته الاقتصادات السوفيتية السابقة ، على عكس ذلك فان تحول الشركات العمومية الكبرى يتطور ببطئ وصعوبة ، وذلك لانها كانت في

حالة اسوا لذلك كانت عملية التحول بطيئة اكثر من المتوقع ، ترك تلك الشركات دون أي من الحوافز ولا الأدوات اللازمة لإعادة هيكلة.

مستقبل الاصلاح يعتمد على النجاح في تحقيق التوازن بين نمو القطاع الخاص وترشيد القطاع العام والذي يجب على الحكومات القيام به. القطاع الخاص الناشئ حديثا ليس قادرا وحده على تحقيق النجاح ، القطاع الحكومي لابد ان يتقلص حجمه ، حتى يعطي فعالية اكبر من خلال الخوصصة واعادة الهيكلة قبل دخول الجمود في عملية الانتقال

دول اوروبا الشرقية يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات ، المجموعة الاولى تتضمن دول اوروبا الوسطى ، اين كان هناك دعم كبير لعملية الاصلاح الاقتصادي، حققت هذه الدول الاستقرار وتحرير الاسعار وتسير الان مع الخوصصة واعادة الهيكلة . المجموعة الثانية تتضمن دولة واحدة ، المانيا الشرقية سابقا، حيث كانت الموارد والقرار بيد المانيا الغربية مما ادى عملية تصحيح مختلفة جذريا. المجموعة الثالثة تتضمن الدول التي تناضل مع كل من القليل من الاصلاح مع اعادة تعيين الحدود، وهي تتضمن الدول الناشئة عن كل من يوغوسلافيا والاتحاد السوفياتي سابقا[1]

[1] Blanchard o j, kenneth a f, jeffery s, the transition in eastern europe « country studies », v1, national bureau of economic research, university of chicago press, 1994 , p1

**جدول رقم 01-03 : اوروبا الشرقية – مقارنة برامج الصندوق-**

| المؤشرات | المجر | بولندا | تشيكوسلوفاكيا | بلغاريا | رومانيا |
|---|---|---|---|---|---|
| التاريخ<br>المدة<br>نظام الصرف | 20فيفيري 1991<br>36 شهر<br>تخفيض 15٪ قيمة العملة في جانفي ، ثم نجح | 5 فيفري 1990<br>13 شهر<br>تخفيضات اولية كبيرة ، ثم تثبيتها | 7 جانفي 1991<br>14 شهر<br>تخفيض 35٪ قيمة العملة في اكتوبر 1990 ، تخفيض 15٪ و التوحيد مع معدل السياحة في ديسمبر 1990 ، ثم تثبيتها | 15 مارس 1991<br>12 شهر<br>نظام التعويم مابين البنوك | 11 افريل 1991<br>12 شهر<br>تثبيت المعدت الرسمية، نظام التعويم مابين البنوك |
| الاجور | سياسة الدخل المعتمد على الضرائب | سياسة الدخل المعتمد على الضرائب | سياسة الدخل المعتمد على الضرائب | الأجور الحقيقية بقطع بنسبة 35٪، التي تنفذها السقوف على فواتير الأجور | سياسة الدخل المعتمد على الضرائب |
| اسعار الفائدة | مع إلغاء سقوف أسعار الفائدة سوف تكون مرتكزة على السوق | تحديد معدلات فائدة حقيقية إيجابية | زيادة قبل البرنامج ومرونة إدارة بعد ذلك | زيادة كبيرة جدا قبل البرنامج؛ التكيف المرن بعد ذلك | التحرير الكامل: CDs مع معدلات مرنة |
| الخوصصة | مواصلة في سنة 1991 | مواصلة في سنة 1991 | بدات سنة 1991 | بدات سنة 1991 | بدات سنة 1991 |
| درجة النظام البنكي | 1987 | 1990 | 1990 | 1989 | 1990 |

**Source :** Blanchard o j, kenneth a f, jeffery s, the transition in eastern europe « country studies », v1, national bureau of economic research, university of chicago press, 1994 , p25.

- **التجربة المجرية للإنتقال إلى إقتصاد السوق**

شهدت المجر منذ سنة 1989 تغييرات و تحولات جذرية عميقة في إطار الإنتقال إلى إقتصاد السوق. بحيث تعتبر هذه الدولة من الدول الإشتراكية السباقة في تطبيق الإصلاحات الإقتصادية في هذا المجال .

لقد حققت الحكومة المجرية من خلال سياسة تثبيت الإقتصاد الممتدة من سنة 1989 إلى غاية 1996 ، و التي شملت عدة مجالات من بينها:

- تخفيض الإنفاق العمومي .
- إنشاء نظام بنكي متطور و السماح بإنشاء بنوك تجارية خاصة .
- إصلاح النظام الجبائي .
- تحرير الأسعار و إنشاء البورصة .
- إصدار مجموعة من القوانين المنظمة للإقتصاد .

إن إنفتاح الإقتصاد المجري في فترة مبكرة، على الإستثمارات الأجنبية المباشرة يساهم في دخول الشركات المتعددة الجنسيات، الشيء الذي عمل على بروز قطاع صناعي و خدماتي مجري منافس على مستوى الأسواق الدولية.

1إلى 2 مليار من الدولارات , و في هذا السياق بلغ معدل حجم الإستثمارات ما قيمته5 سنويا طوال المرحلة الإنتقالية، و بلغ الحجم الكلي للإستثمارات الأجنبية المباشرة 21 مليار دولار إلى غاية نهاية 1999 فلقد أصبحت تلك الشركات المتعددة الجنسيات بفروعها تحقق 70٪ من مجموع الصادرات المجرية.

لقد أدت الخوصصة في المجر إلى تقليص حجم تدخل الدولة في الإقتصاد و الذي كان نسبته 80٪ في سنة 1989إلى أن وصل إلى 20 ٪ سنة 1998 ، و بالتالي تحقق مبدأ سيادة القطاع الخاص على الإقتصاد الوطني.

لقد شهد الإقتصاد المجري تطور سريع لعدة قطاعات كالإلكترونيك، الحاسوب و الإتصالات، هذه الأنشطة ساهمت بنسبة عالية في مجموع الإنتاج الصناعي و بالتالي إرتفاع قدرات المجر التصديرية نحو الإتحاد الأوربي مما مهد و سهل لها الطريق للإندماج في إقتصاديات الإتحاد الأوربي، بحيث اكتسبت تخصص على مستوى السوق الدولية من خلال الزيادة السريعة لحصة الآلات و المعدات في قيمة الصادرات.

يرتبط نجاح بعض الدول الإشتراكية سابقا في تحقيق أهداف المرحلة الإنتقالية من خلال وضع الميكانيزمات التي يتطلبها إقتصاد السوق بتوسيع قاعدة و أهمية لنشاط القطاع الخاص و الإسراع في تطبيق الإصلاحات الضرورية بإنسجام و توافق[1].

يمكن توضيح تطور عملية الإنتقال إلى إقتصاد السوق، التي تمت في بعض دول أوربا الشرقية، و ذلك من خلال الجدول الموالي :

[1] Kraszanai. Z, l'économie hongroise : une transition réussie, problèmes économiques n° 2673 du 12 juillet 2000, p1.

**جدول رقم 02-03 : الاصلاحات الاقتصادية في بعض دول اوروبا الشرقية**

| | الخوصصة | الاستثمار الدولي | تحرير الاسعار | الاصلاح المالي | التجارة الخارجية ونظام الصرف |
|---|---|---|---|---|---|
| **المجر** | حرية إنشاء المؤسسات الخاصة إبتداءا من 1988. تطبيق عملية الخوصصة إبتداءا من1990 . | حرية الإستثمار | تحرير تدريجي بنسبة 90 ٪ في سنة 1991. | لامركزية البنوك إبتداءا من سنة 1987. إنشاء البورصة في سنة.1990 | تحرير التجارة الخارجية . قابلية صرف العملة. |
| **بولونيا** | حرية إنشاء المؤسسات الخاصة إبتداءا من 1990. تطبيق الخوصصة إبتداءا من1990 . | حرية الإستثمار | تحرير كلي بنسبة 90٪ في سنة 1991. | لا مركزية في1990 انشاء البورصة في 1991. | تحرير التجارة الخارجية. قابلية صرف جزئي للعملة. |
| **رومانيا** | حرية إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إبتداءا من سنة 1990 . أخذ قرار بالخوصصة سنة 1991. | حرية الإستثمار | سياسة الأسعار الحقيقية. | إصلاح مترقب في 1991. -لا يوجد سوق مالي. | تحرير جزئي و صرف داخلي محدود. |
| **بلغاريا** | الخوصصة في إطار الدراسة. إنشاء المؤسسات الخاصة إبتداءا من 1989. | حرية الإستثمار | تحرير الأسعار بإستثناء المنتوجات الإستراتيجية | إصلاح لم يتم العمل به. لا يوجد سوق مالية. | تحرير جزئي و صرف داخلي محدود. |

**Source** : j.p brisacier et j.f. peretti watel, les mutations économiques à l'est, p 191.

الذي يمكن استخلاصه من الجدولين، هو أن هذه الدول بالفعل لها إرادة سياسية و إقتصادية كبيرة للإنتقال من المرحلة القديمة" الإقتصاد الإشتراكي "إلى المرحلة الجديدة" إقتصاد السوق"، قد تختلف درجة السرعة في الإنتقال من دولة لأخرى حسب متطلباتها.

نبين اوجه التشابه والاختلاف في تجارب الاصلاح في تجارب المجر ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا، بلغاريا و رومانيا ، باستثناء المجر، التي انتهجت عملية اصلاح محدودة طيلة العشرين سنة السابقة ، اما الاصلاح في الدول الاخرى فهو عملية حديثة ، اول خطة لتحقيق الاستقرار و التحرير الكامل كانت في بولندا ، في جانفي 1990، وتبعها الاخرون في اوائل 1990 .

من تجارب هذه الدول يمكن استخلاص الدروس التالية :

- في جميع الدول ، ارتبط الاستقرار مع انخفاض اولي حاد في الناتج المحلي. بينما كانت هناك مشاكل جدية في القياس، علامة الحركة غير غامضة ، بالرغم من أن التقييم عكس ذلك. مسألة هامة هي كيفية تخصيص الأسباب التي أدت إلى تراجع الناتج المقاس بين الأسباب المحتملة، بما في ذلك اخطاء القياس (خاصة عدم التبليغ عن القطاع الخاص الجديد) ، تراجع في القطاعات المدعومة والمحمية، التاثيرات الدورية للاستقرار النقدي ، انهيار اتفاقيات التجارة ضمن CMEA (مجلس التعاضد الاقتصادي ) خاصة بين بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفياتي. بالنسبة لتشيكوسلوفاكيا ،بلغاريا ورومانيا ،تزامن الاستقرار وانهيار CMEA، مما يجعل من الصعب إحالة المسؤولية الى طرف معين. لكن تراجع الناتج في بولندا في 1990 قبل الانهيار الكبير لCMEA يقترح دورا هاما في تحقيق الاستقرار و اخطاء القياس ، خلافا لبعض التوقعات والمخاوف، يظهر الانخفاض في الناتج انه لا يعود الى اضطراب في العرض بل إلى انكماش الطلب.
- في جميع الدول ، الاستقرار وتحرير لاسعار ادى الى تعديل كبير في الاسعار . في بولونيا وتشيكوسلوفاكيا ، كان هناك قفزة كبيرة في مستوى الأسعار عند نقطة تحرير الأسعار. في بعض الدول ، انخفضت معدلات التضخم ؛ وفي البعض الاخر بقيت مرتفعة ، وكان تعديل السعر المبدئي أعلى مما كان متوقعا في البداية وليس واضحا جيدا بين ما تم تحقيقه والزيادة الكبيرة في التكاليف والتي كانت اكبر كذلك مما كان متوقعا. Berg and Blanchard يجادلان بان ، في حالة بولندا ، الارتفاع في الاسعار ساهم بشكل اساسي في زيادة التكاليف ، على عكس فكرة ان تحرير الاسعار يسمح للشركات الاحتكارية برفع علاماتهم فوق التكاليف Bruno يثير احتمال انه في بعض البلدان ، التخفيض الاولي الكبير في قيمة العملة قد يكون هو ما ساهم في التضخم الاولي.[1]
- في جميع الدول ، كان هناك بعض التحول من أسواق التصدير من الشرق إلى الغرب. من العناصر الاكثر اثارة للجدل لمقاربة الانفجار الكبير big bang في بولندا وغيرها هو الانفتاح السريع للاقتصاد ، تجسد تجرير التجارة في خطوات متعددة ، بما في ذلك التخفيض الحاد في قيمة العملة ، تلاها قابلية تحويل للعملة على الحساب الجاري ؛ وإلغاء معظم القيود التجارية

[1] Blanchard o j, kenneth a f, jeffery s, the transition in eastern europe , country studies , op cite, 1994, p3

الكمية ، وفرض معدلات الرسوم الجمركية منخفضة نسبيا. ان من بين اهداف التحرير السريع هو انهاء التحيز الى " مكافحة التصدير" في النظام القديم ، والتي كانت تخضع المصدرين لصعر صرف مبالغ فيه وكذلك العديد من القيود الاخرى ، وكان الهدف الثاني ادخال المنافسة الدولية للاسواق المحلية والتي كانت كانت عادة احتكارية في هيكل السوق. كان هناك تخوف كبير في اوروبا الشرقية وهو ان جودة الانتاج كانت منخفضة "بحيث لن يكون هناك شيء للبيع في الغرب" . لكن هذه المخاوف لم تتحقق . في الواقع، نمت الصادرات الى الغرب بسرعة وقد ساعدت ف ي تعويض الانخفاض الحاد في التجارة مع الاتحاد السوفياتي.

- تنفيذ عملية الخوصصة كانت اصعب مما كان متوقعا في معظم الدول ، وقد تم احارز تقدم كبير في خوصصة الشركات الصغيرة ومتوسطة الحجم ، لكن خوصصة الشركات الكبيرة ما تزال إلى حد كبير في المستقبل، لأسباب عديدة. وقد أصر البرلمان على مشاركة واسعة، مما يجعل العملية أكثر ديمقراطية ولكن أيضا عبئا. وكان لمختلف اصحاب المصلحة حوافز قوية لمعارضة او اعاقة مخططات معينة. وقد اثبتت المخططات الاولية ، غالبا تلك المقترحة من طرف الغرب ، انها غير عملية او غير قابلة للتطبيق ، او تكون قادرة على العمل فقطبسرعات منخفضة جدا. فهذه الدول قامت بتجربة خطط جذرية متعددة اخرى، بولندا الخوصصة السريعة ، من خلال انشاء صناديق استثمار كوسطاء ماليين . تحولت المجر الى نظام يعتمد اكثر على المبادرة الفردية و المراقبة القبلية والبعدية من قبل الحكومة ، قامت تشيكوسلوفاكيا بخطة الاكثر طموحا ، باستخدام اسلوب القسائم والبيع بالمزاد لحوالي ربع الشركات العمومية الكبرى.
- نتيجة للخوصصة البطيئة ، لم تتم اعادة الهيكلة كما كان متوقعا وما كان مطلوبا. في العديد من الدول ، وخاصة بولندا ، اكتسب العمال حقوق كبيرة في مجال الحكم داخل المؤسسة ، خفضت الشركات نسبة التوظيف بنسبة تقل عن الانتاج مما ادى الى انخفاض انتاجية العمل. وعلى الرغم من وجود سياسات حكومية للدخل في كل الدول ، اخذت حصة الاجور تتزايد من المداخيل ، وانخفضت الأرباح. ف ظل وجوجد عوائق في منح الائتمان الى الشركات الحكومية ، فغالبا ماتلجا هذه الاخيرة الى الائتمان مابين المؤسسات .
- في جميع هذه الدول بين القطاع الخاص فعاليته .
- في مرحلة تبني الاصلاحات والبرامج ، واجهت هذه الحكومات مشاكل متماثلة على المدى القصير ، صعوبة وضع الاصلاحات ، بالتالي صعوبة تمرير التشريعات اضافة الى الاثار المترتبة

عن اعادة التوزيع ، وتواجه معظم الحكومات مشاكل العجز المزمن، يأتي في المقام الأول من انخفاض الإيرادات من ضريبة الأرباح على الشركات المملوكة للدولة. وعلى المدى القصير، يجب أن تتعامل مع الأزمة المالية، حتى تاتي عائدات الضرائب الجديدة بفاعليتها ، ولكن، والأهم من ذلك أنها يجب أن يتغير سلوك الشركات الحكومية. [1]

**2 . 2 . تجربة دول شرق اسيا**

يبدو أن لفظ " معجزة " كان من التسميات المستحقة لذلك الأداء الاقتصادي المبهر لمنطقة شرق أسيا، منذ سنة 1960 تمكنت الدول الأفضل أداء في المنطقة – اليابان، هونج كونج، كوريا الجنوبية وسنغافورة وتايوان واندونيسيا ، ماليزيا وتايلاند -من تحقيق النمو بسرعة تزيد على ضعف سرعة باقي منطقة شرق أسيا، وعلى ثلاثة أمثال سرعة النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة جنوب آسيا، وعلى خمسة أمثال سرعة النمو في إفريقيا جنوب الصحراء.

في هذا الإطار قدمت اليابان نموذجا مهما لكل اقتصاديات المعجزة في شرق آسيا .فقد كان النموذج الياباني وليست الوصفات التي قدمها الاقتصاديون التقليديون مصدر الإلهام لدول شرق آسيا، لم يكن ما اجتذبهم نموذجا دقيقا مفصلا بل أسلوبا للتنمية واسعا وغير محدد بشكل متبلور، كان التدخل الحكومي والسياسات اللينة ) سواء كانت عن طريق الإعفاءات الضريبية لفترة محددة أو سياسات الائتمان المفروضة أو كلتيهما (هما أهم الأدوات، كما كان دعم الصادرات العجلة الرئيسية لتشجيع النمو.

يقول الياباني كانامي أكاماتسو أن التنمية الاقتصادية في آسيا يمكن أن تتبع تشكيل سرب الإوز الطائر، اليابان في المقدمة يتبعها الآخرون وفقا لمستوى كل منهم التكنولوجي والاقتصادي .وقد انتشرت الفكرة . وأصبحت لها شعبية في الثمانينات على يد سابورواوكيتا . [2]

حققت دول جنوب شرق اسيا قفزات كبيرة في مؤشرات الاداء الاقتصادي فاقت كل التوقعات خلال العقدين الماضيين ، حيث تضاعف متوسط نصيب الفرد من الدخل عشر مرات في كوريا الجنوبية ، وخمس مرات في تايلندا ، و4 مرات في ماليزيا ، واصبح متوسط نصيب الفرد في هونغ كونغ وسنغفورة يفوق مثيله في الدول المتقدمة ، هذا بالاضافة الى ان متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الاجمالي كان الحقيقي كان مرتفعا بصورة ملحوظة (8% ) تقريبا خلال السنوات العشر السابقة ل 1995. وحتى قبل بداية الازمة كانت هذه الدول تستقطب تقريبا نصف تدفقات رؤوس الاموال

[1] Blanchard o j, kenneth a f, jeffery s, the transition in eastern europe , country studies , op cite, 1994, p4

[2] روبرت جوان، ترويض النمور نهاية المعجزة الأسيوية، ترجمة سمير آريم، الطبعة الأولى، مرآز الأهرام للترجمة والنشر، القاهرة،1999 ، ص66-67 .

الاجنبية الى الدول النامية . وقد ساهم هذا الاداء الاقتصادي المميز في تدعيم دور هذه الدول في الاقتصاد العالمي كمصدر رئيسي (20 % من الصادرات العالمية خلال العالمية) ، ومستورد رئيسي ( 19 % من الصادرات الامريكية في 1996 ) ومصدر رئيسي للاستثمارات (الحقيقية والمالية) مرتفعة العائد (fischer1998 ) . وعلى غير المتوقع بدات الازمة قي 1996 في شكل مجموعة من المشاكل الاقتصادية : ظهور عجز كبير في الميزان التجاري وعدم استقرار في سوق الاوراق المالية والعقار ، و تعرض المؤسسات المالية المحلية لهذه الدول لمخاطر شددية في الصرف الاجنبي ، بالاضافة الى العوامل الخارجية ، فالتدفق الكبير لرؤوس الاموال الاجنبية لهذه الاسواق الناشئة لم يحدث الا بسبب انخفاض اسعار الفائدة في كل من اليابان واوروبا، وابضا الارتفاع الكبير لقيمة الدولار (وهو العملة الرئيسية التي ترتبط بها عملات هذه الدول الاسوية ) تجاه الين الياباني ، وبدات الازمة بتخفيض قيمة العملة المحلية في تايلاند مما اكسب صادراتها مزايا سعرية تنافسية ، وهذا خلق ضغوطا على بفية الاقتصاديات الاسيوية .

وقد قام صندوق النقد الدولي بدعم برامج للاستقرار في ثلاث دول هي كوريا الجنوبية وتايلاند واندونسيا . وقد اشتملت هذه البرامج على بعض الاصلاحات الهيكلية بجانب المكونات الاستقرارية المتعارف عليها . وفي هذا الخصوص ، وقد كانت الملامح الاساسية لبرامج الصندوق في هذه الدول : 1 رفع مؤقت لاسعار الفائدة لغرض دعم العملات المحلية التي تم تخفيض قيمتها بصورة مبالغ فيها . لاعادة الثقة في الجهاز المصرفي المحلي . 2 تعمد احداث انكماش مالي للسيطرة على عجز الميزانية ومن ثم تخقيض العجز في الميزان التجاري .3 تحقيق انكماش نقدي لتدعيم قيمة العملة المحلية.[1]

**2 . 2 . 1. تجربة الصين**

في سنوات الخمسينات، أعلن ماوتسي تونغ عن القفزة الكبرى إلى الأمام، التي كان لفشلها عواقب كارثية، خصوصا في المناطق الزراعية، ثم كانت إنطلاقة الثورة الثقافية في سنة 1966، و التي استهدفت إعادة الديناميكية للسيرورة الثورية، و لكنها تسببت هي الأخرى في خسائر فادحة إقتصادية و إجتماعية.

فنقائص النموذج الإشتراكي، أخذت تظهر للعيان منذ نهاية الستينات .و بدا واضحا أن إقتصاد الصين ما زال متخلفا مقارنة بمستوى بلدان الجوار السائرة على النهج الرأسمالي.

أطلقت في الصين، المحاولات المبكرة للإصلاح الجزئي، العنان للقوى التي بعد 15 سنة دفعت إقتصاد الصين إلى حد إقتصاد السوق .إن مشاركة عشرات الآلاف من المشاريع و ملايين الإداريين و المدراء و

[1] محمد غرس الدين ، برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وعلاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية ،المرجع سبق ذكره ، ص 50-53.

العمال خلال إمتداد الإصلاح شيدت في نهاية المطاف جمهور أنصار لتغيير متوجه نحو السوق كان أقوى إلى حد بعيد مما كان من الممكن أن يولده أي إعلان رسمي.

لقد حرك الإصلاح التدريجي و الجزئي الإقتصاد صوب نسق السوق في ظل نظام من النمو و الإنتاجية المحسنة، و التغير التقني المتسارع و صادرات متنامية، و ركزت ردود فعل المنشآت و الحكومات و بشكل متزايد على التجديد أو الإبتكار، و تخفيض التكاليف و إزالة إلى حد أبعد للإجراءات البيروقراطية، و تعميق التأثير للإصلاح بدلا من السعي وراء الريع و الإعانات .

لقد أنتجت هذه الإصلاحات جمهور أنصار مستديم للإصلاح و الذي رفض بسهولة جهود مستويات عليا لصد الإصلاح في أعقاب فزع التضخم و القمع السياسي في1989 .[1]

خلال الثلاثين السنة الاولى التي اعقبت تاسيس الصين الجديدة ، ظلت الحكومة الصينية تطبق نظام الاقتصاد المخطط ، حيث كانت اهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مختلف المجالات تحدد مركزيا وتنفذ بتدخل مطلق ورقابة صارمة لاجهزة الدولة ، مما قيد حيوية النظام الاقتصادي .

لكن مع بداية 1978، التزمت الصين بتطبيق سياسة شاملة للاصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج ، واختارت نموذجا تنمويا خاصا يحتل موقعا وسطا بين الراسمالية التقليدية والاشتراكية التقليدية وهو ما عرف بنظام اقتصاد السوق الاشتراكي والذي حدد مفهومه على ان : التخطيط والسوق هما وسيلتان من وسائل الاقتصاد ولا يوجد اي اختلاف طبيعي بين الراسمالية والاشتراكية ، لان الاقتصاد المخطط ليس مرادفا للراسمالية حيث يوجد التخطيط ايضا في الراسمالية ، كما ان اقتصاد السوق ليس مرادفا للراسمالية لان السوق يوجد ايضا في الاشتراكية.

بذلك انطلقت الصين من فكرة ان كلا من الراسمالية والاشتراكية لسيت عقيدة ، ولكنها صيغة قابلة للتطوير والتشكيل وفقا لظروف المجتمع الذي تطبق فيه.[2]

لقد كانت الثلاثون سنة من الإصلاحات ، فترة بالغة الأهمية في حياة الصين .فلقد دخل فيها إقتصاد البلاد في سيرورة من التحولات، فحققت بذلك نتائج باهرة في ميدان النمو.

لقد وقع الإنتقال في المؤسسات التابعة للدولة من المراقبة إلى فرض الضرائب إعتمادا على مقاييس المردودية، بحيث أصبح القطاع الخاص يمثل في سنة 1999 نسبة 20 ٪ من الإنتاج الصناعي، و يشغل قرابة 50 مليون من العمال و بفتح الباب للرأسمال الأجنبي، ففي سنة 1995 بلغ عدد المؤسسات التي

---

[1] Laszek Balcerowicz ، ترجمة ناذر إدريس التل ، إقتصاديات إنتقالية : دراسات في الإنتقال إلى إقتصاد السوق، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، . عمان ، الأردن، 1998 ، ص85 .

[2] عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمن بن سانية ، انطلاق الاقتصاديات النامية "رؤية حديثة" /http://digitallibrary.univ-batna.dz

استقبلت الرأسمال الأجنبي 234 ألف مؤسسة من مجموع بلغ 13 مليون مؤسسة .و في الفترة ما بين 1984٪ 75، 1995 ، ارتفع الرأسمال الأجنبي الموظف بالصين من مليار واحد إلى 38 مليار دولار منها قادمة من تايوان و سنغافورة أي من الصينيين المقيمين بالخارج و إبتداءا من سنة 1989 ، فتحت الحكومة سوق الأسهم بوجه الرأسمال الأجنبي، و لا بد من الإشارة إلى أن نسبة الإدخار الداخلي مرتفعة جدا بالصين 40 ٪ من المنتوج الوطني الإجمالي،[1] و هو ما سهل عملية الخوصصة التي انطلقت إبتداءا من 1982.

ففي الفترة ما بين 1980 و 1992 ، ارتفع الناتج الفعلي للصناعة في الصين بخمس أضعاف تقريبا، و بمعدل نمو سنوي يساوي ٪ 13.1. و في نفس الوقت كثفت الصين علاقتها مع الهيئات الدولية كالمنظمة العالمية للتجارة، لكي تصبح عضوا كامل العضوية .

إن كل هذا يعني أن الصين تنتهج في الواقع سياسة التحالف مع الدول الصناعية الكبرى. فالصين الحالية، خرجت فعلا عن نطاق الإشتراكية، إذ تقدمت كثيرا بإتجاه الرأسمالية، بقبولها فكرة إحلال الملكية الخاصة محل الملكية العامة.[2]

نما اقتصاد الصين وبصورة سريعة منذ 1978، عندما تبنت استراتيجية الاصلاح والانفتاح ، وحاليا هي ثاني اكبر اقتصاد في العالم ، واكبر مصدر فيه ، ومستثمر تزداد اهميته . ولدعم النمو بقيادة الصادرات ، تستورد الصين كميات ضخمة من المواد الخام والمنتجات الشبه التامة من كافة انحاء العالم ، بحيث ادى انفتاح الصين الى تزايد روابطها مع باقي العالم وهو ما ينعكس في حصتها المتصاعدة من التجارة العالمية والاسواق الدولية لسلع مختارة والتدفقات الراسمالية .[3]

**2 . 2 . 2. التجربة الماليزية**

ركزت خطط التنمية الاقتصادية في ماليزيا منذ 1990 على تحقيق الرؤية الاستراتيجية والتي تهدف الى الوصول بماليزيا الى مصاف الدول المتقدمة بحلول 2020 ، من خلال التركيز على الاستثمارات المحلية والاجنبية واستخدام التكنولوجيا غير الملوثة للبيئة ورفع مستوى التعليم والتدريب .

الاهداف الاستراتيجية للسياسة التجارية :

هناك عدة اهداف للسياسة التجارية لماليزيا منها :

- حماية الانتاج من المنافسة الخارجية بالنسبة للصناعات التقليدية ،
- تحسين مستوى النفاذ للاسواق التصديرية .

[1] سمير أمين، أوزفالدومارتينيز و آخرون، الإشتراكية و إقتصاد السوق، مرجع سبق ذكره، ص23 .

[2] Laszek Balcerowicz، ترجمة ناذر إدريس التل ، إقتصاديات إنتقالية : دراسات في الإنتقال إلى إقتصاد السوق، المرجع سبق ذكره ، ص 128.

[3] vivek arora , Athanasios vamvakidis, gauging china's influence, Finance & Development December 2010,p13.

- زيادة الصادرات من المنتجات ذات القيمة المضافة المرتفعة وعالية التكنولوجيا.
- الحفاظ على نظام قوي ومتوازن للعلاقات التجارية المتعددة الاطراف في ظل اتفاقية gaat
- زيادة حجم التبادل التجاري مع كافة الاطراف خاصة الاسواق غير التقليدية .
- تعتبر زيادة حجم التبادل التجاري مع دول شرق اسيا من اهم اهدافها التجارية .[1]

تمكن هذا البلد بالرغم من صغر مساحته وطبيعة تضاريسه ان يحتل المرتبة 14 من بين دول العالم خلال 94/93 من حيث الاداء الاقتصادي ، وذلك حسب دراسة لمجلة euromoney ، متقدما بذلك عددا من الدول الصناعية الكبرى كبريطانيا والمانيا ، وحسب تقرير التنمية البشرية الصادر عن البرنامج الانمائي للامم المتحدة 2001 ، فانه من بين اهم 30 دولة مصدرة للتقنية العالية احتلت ماليزيا المرتبة التاسعة متقدمة بذلك كل من ايطاليا والسويد والصين.

ورغم ما خلفته ازمة جنوب شرق اسيا التي شهدها العالم 1997 ، الا ان الاقتصاد الماليزي كان متميزا في مواجهتها ، اذ وضعت السلطة الماليزية تحذيرات صندوق النقد الدولي والبنك الدوليين جانبا وعالجت الازمة من خلال فرض قيود صارمة على السياسة النقدية واعطاء صلاحيات واسعة للبنك المركزي لتنفيذ ما يراه صالحا لمواجهة هروب رؤوس الاموال الاجنبية الى الخارج ، والعمل على زيادة حصيلة الصادرات بالعملة الصعبة ، وخلال سنتين تمكنت ماليزيا من الخروج من ازمتها المالية باكثر قوة ومواصلة مسيرة تنميتها ، على عكس اندونيسيا و تايلاند التي عانتا الازمة من خلال تنفيذهما لتوجهات المؤسسات المالية الدولية .[2]

**2 . 2 . 3. تجربة كوريا الجنوبية**

حققت كوريا خلال العقود الثلاثة الاخيرة نقلة تنموية شاملة على كافة مستويات التنمية محققة معدلات نمو صناعية عالية، وارتفاع لمعدل نمو الصادرات بصورة مستمرة .

وترجع اهمية هذا التحول التنموي الى قصر المدة الزمنية التي تمت فيه من ناحية ، والى حجم الانجاز التنموي المحقق بالرغم تدني نقطة البدء من ناحية اخرى. فقد خرجت كوريا من الحرب (1950-1953) بضعف اقتصادي واجتماعي ، واستمرت هذه الحالة الى غاية 1960.

[1] كمال عايشي ، دور نظرية الاوز الطائر في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري ، ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد السادس ، ديسمبر 2009 ، ص 218/ ص 221.

[2] عبد اللطيف مصطفى ، عبد الرحمن بن سانية ، انطلاق الاقتصاديات النامية "رؤية حديثة" /http://digitallibrary.univ-batna.dz

ومع بداية الستينات بدات كوريا عملية التحول الاقتصادي بوضع اول خطة للتنمية الاقتصادية الخماسية (1962-1966) ركزت فيها على استراتيجية بناء القاعدة التحتية والتصنيع للتصدير وتشجيع القطاع الخاص على دخول مجال التصنيع.

وقد ادت خطط التنمية الخماسية الاربع الاولى الى ظهور راسمالية صناعية كورية في شكل شركات عملاقة تعرف باسم مجموعة chaebol استطاعت ان ترتقي بالصناعة الكورية وتخرج الى ميدان التصدير.[1]

لقد نجحت الدول الآسيوية في تطوير ونمو اقتصادياتها، حيث انطلق نجاحها بأربع دول متمثلة في تايوا ن وهونغ كونغ، وكوريا الجنوبية وسنغافورة، وأطلق عليها مصطلح النمور الآسيوية ، مما جعل الأنظار تتجه إليها باعتبارها دولا تلعب دورا فعالا على مستوى المبادلات التجارية العالمية، فأقيمت في المنطقة تكتلات إقليمية لعل أبرزها رابطة دول جنوب شرق آسيا التي أصبحت من أهم التكتلات الاقتصادية في العا لم وأهمها في القارة الآسيوية

تهدف إ لى تحقيق تكامل امتن بما يتماشى مع متطلبات وتحديات القرن الواحد والعشرين، لعل يكون لها من وراء ذل ك موقف موحد إزاء القضايا الاقتصادية في المحافل الدولية، ويكون لها صوت مسموع ومؤثر في التكتلات الاقتصادية المنتثرة في أقاليم عدة من العالم والتعامل المتوازن معها[2].

لقد حاول الكثير من الكتاب إيجاد تفسير وحيد للتنمية في الدول الآسيوية حديثة التصنيع، فمنهم من قال أن الحل يكمن في التعليم، ومنهم من قال بأن المفتاح هو البحث العلمي والتطور التكنولوجي، ومنهم من جمع بين بينهما تحت عنوان تنمية الموارد البشرية، ومنهم من التمس تفسير هذه النهضة في ارتفاع معدلات الادخار المحلي والتراكم الرأسمالي، ومنهم من ارجع ذلك إلى السوق، ومنهم من اقترح أن العامل الحاسم كان دور الدولة القوي في توجيه دفة الاقتصاد وتشكيل مسارات التنمية .والحق أنه من التعسف اختزال التنمية في عامل وحيد سواء كانت في دول شرق آسيا أو في غيرها من الدول قديما وحديثا .وعليه يجب أن ينظر إلى نجاح هذه الدول في إطار جغرافي وتاريخي أوسع .وضمن هذا الإطار لابد من بحث الدور المركزي الذي لعبته الاستثمارات والشركات اليابانية دولية النشاط كقاطرة لعملية التنمية في بلدان جنوب شرق آسيا وخصوصا منذ منتصف ثمانينات القرن الماضي وفقا لآليات نموذج الإوز الطائر.

[1] كمال عايشي ، دور نظرية الاوز الطائر في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري ، المرجع سبق ذكره ، ص 218/ ص 221.

[2] خالفي علي ، رميدي عبد الوهاب ، رابطة دول جنوب شرق اسيا (ASEAN) "نوذج للدول النامية للاقليمية المنفتحة" ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا. العدد السادس ، ص82 .

**2 . 3 . تجربة دول امريكا اللاتينية :**

ساهمت الانظمة المالية في امريكا اللاتينية كثيرا في عدم الاستقرار لان الطبيعة القصيرة المدى للاصول والالتزامات المالية في امريكا اللاتينية جعلت من السهل على المستثمرين بسحب الأموال تحسبا إلى أزمة . لكن عملية سحب الاموال، يمكن ان تسرع الازمة التي يرغب المستثمرين في تجنبها بالخروج من هذه الاسواق . هذا الواقع ، ادى بالتوصيات المتعلقة بالسياسات الى تغيير هيكل الاسواق المالية في المنطقة لازالتها باعبارها مصدر للتقلبات الاقتصادية .

وتندرج هذه التوصيات المتعلقة بالسياسة العامة إلى فئتين عامتين: تلك التي تهدف الى زيادة السيولة العالمية للنظام بحيث كي يتمكن المستثمرين من سحب اموالهم مع تاثير ضئيل على الاقتصاد المحلي ، وتلك التي تهدف جعل الامر اكثر صعوبة لسحب الاموال في حالة توقع الازمة. السياسات الرامية إلى إنجاز هذه الأخيرة هي تلك التي تشجع على تطوير أسواق للأوراق المالية على المدى الطويل.[1]

لقد كان الاستقرار الاقتصادي الهدف الرئيسي في العديد من دول امريكا اللاتينية خلال السبعينات والثمانينات . فقد دخلت كل من البرازيل والارجنتين في محاولات متعددة لتحقيق الاستقرار الاقتصادي. وقد تركزت هذه المحاولات في استخدام سياسات ادارة الطلب الكلي (بدعم من صندوق النقد الدولي) . ولكن هذه السياسات لم تحقق الهدف الاساسي منها وهو الاستقرار الاقتصادي . فقد ظل ميزان المدفوعات في حالة عجز مزمن ، وفشلت سياسات اسعار الصرف في الوصول الى التوازن الخارجي ، وارتفعت معدلات التضخم بصفة حادة. حيث وصل حجم العجز في ميزان المدفوعات الى 9.3 بليون دولار في البرازيل في الفترة 1986-1988 ، وارتفع معدل مدفوعات الدين الخارجي الى 31.3 % من حصيلة الصادرات، كما تم تخفيض قيمة العملة المحلية في مقابل الدولار بنسبة 2200 % خلال الفترة (1986-1988) . وفي الارجنتين واصل معدل مدفوعات الدين الخارجي بالارتفاع حيث وصل الى نسبة 48 % سنة 1987، وحجم العجز في الميزان الجاري وصل الى 2.3 بليون دولار.

وقد اشارت الدراسات الى ان هذا الفشل في سياسات ادارة الطلب الكلي في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في تلك الفترة ، دفع بهذه الدول الى التحول الى سياسات بديلة تقوم اساسا على الاصلاح الهيكلي .

ففي البرازيل كانت هناك 5 خطط اصلاح هيكلي ( cruzado plan 1986-bresser plan1987-summer plan 1989-collor plan 1990) ، وفي الارجنتين تم تبني خطتين للاصلاح الاقتصادي الهيكلي هما: austral plan 1985 و spring plan 1988 . واشتملت هذه الخطط على اجراءات انكماشية تتمثل في

[1] Liliana Rojas-Suárez , Steven Wiesbrod, building stability in latin American financial markets, Inter-American Development Bank ,Working paper, Washington, D.C, February 1996.

تجميد الاجور والاسعار وسعر الصرف ، وتقديم عملات نقدية جديدة ، هذا بالاضافة الى الاصلاح النقدي والمالي.

كذلك عانى الاقتصاد المكسيكي مشاكل عدم الاستقرار الاقتصادي خلال نفس الفترة ، حيث ارتفع عجز الميزانية من 6.7 % سنة 1977 الى 14.7 % سنة 1981، زيادة العجز في ميزان المدفوعات وارتفاع في معدل معدل التضخم ، وتسجيل لاول مرة نموا سالبا، كما ادى تقويم العملة المحلية باكثر من قيمتها الحقيقية الى ارتفاع حاد في حجم الواردات .

بدات الحكومة المكسيكية منذ 1983 بتصميم وتنفيذ عدد من برامج الاستقرار الاقتصادي (بدعم من صندوق النقد الدولي) ، وقد كانت هذه السياسات ناجحة الى حد كبير في تحسين وضع كل من الميزان التجاري ومعدل التضخم الذي انخفض الى 60 % سنة 1985 ، وكان ذلك على حساب الناتج الحقيقي الذي حقق نموا سالبا ، الا ان هذا التحسن لم يستمر طويلا حيث بدا الاقتصاد المكسيكي يعود مرة اخرى الى فترة الركود مع منتصف 1985 .

وفي دراسة شملت 12 دولة من امريكا اللاتينية توصلت الى ان برامج الاستقرار الاقتصادي المدعمة من صندوق النقد الدولي لم يكن لها تاثير موجب الا في ميزان المدفوعات ، مما ياكد ان حزمة السياسات الاقتصادية التي تبنى عليها هذه البرامج يتم تصميمها لكي تكون صالحة فقط في الاجل القصير. [1]

**2 . 3 . 1. تجربة الأرجنتين (خطة أوسترال)**

نشير إلى أن وضعية الاقتصاد الأرجنتيني قبل اعتماد هذه الخطة كانت كالتالي :

- كان معدل التضخم الشهري المتوسط العام سنة 1984 % 18 أي % 688 في السنة.
- اختلال خارجي حاد، وصل حجم المديونية إلى 50 مليار دولار أي ما يعادل 85 %من الناتج الكلي الخام.
- حدة عجز الموازنة الناجم عن المديونية العمومية للمؤسسة العسكرية.

واستهدفت الخطة التدابير التالية:

- تجميد الأجور والأسعار.
- خلق وحدة نقدية جديدة تسمى الأوسترال تحدد قيمتها بالنسبة للدولار، وافتراض بقاء قيمة الوحدة النقدية الجديدة ثابتة.

[1] محمد غرس الدين ، برامج الاستقرار الاقتصادي والتكيف الهيكلي وعلاقتها بسياسات ميزان المدفوعات في الدول النامية ،المرجع سبق ذكره ، ص55-57.

- تخفيض عجز الموازنة العامة بشكل جوهري من % 10 من الناتج الكلي الخام إلى% 4 ، ومن لجوء الخزينة العمومية إلى البنك المركزي لتمويل الإنفاق العام .وقد استخدم لتخفيض الإنفاق العام تخفيض قوي للأجور الحقيقية للعمال وخفض الاستثمار الحكومي، وخوصصة المؤسسات العامة.

أسفرت هذه الخطة على النتائج التالية:

- الفترة الموالية للانتهاء من الخطة:

عرف معدل التضخم الشهري انخفاضا إذ وصل إلى % 2 في النصف الثاني من 1985 بعدما كان % 25 في ماي 1985 وأدت المنافسة إلى استمرار الأسعار في الانخفاض.

انخفاض العجز الموازني من % 11 من الناتج المحلي الخام في الثلث الثاني من 1985 إلى % 1,9 من نفس الفترة لسنة1986

العودة إلى النمو في الربع الأخير من سنة 1985 بتحقيق معدل نمو ب5,7 %.

زيادة درجة تنقيد الاقتصاد فلقد ارتفعت النسبة M1/PIB monétisation خلال عشرة أشهر من 3 إلى 6,5 % .

- بعد مرور سنة من تطبيق الخطة:

العودة إلى التضخم وإن كان بمعدلات أقل بدءا من أفريل 1986 ، إذ وصل إلى 8% شهريا في نهاية سنة 1986مما دفع الحكومة إلى التحكم مجددا في الأجور، بعد أن سمحت بارتفاع في الأجور والأسعار بنسبة % 3شهريا، ولم يعد ممكنا التحكم في التضخم رغم تغيير محافظ البنك المركزي، والارتفاع المذهل في أسعار الفائدة.

هناك تفسيرات عديدة لعودة التضخم أهمها :

- عدم مساندة الخطة بإصلاح ضريبي.
- الإفراط في الإصدار النقدي والتخفيضات المستمرة للأوسترال للمحافظة على تنافسية الصادرات.
- عودة ضغط النقابة من مراقبتها للأجور.
- عودة رؤوس الأموال المحلية من الخارج نتيجة ثبات سعر صرف الأوسترال وارتفاع أسعار الفائدة مما ادى إلى زيادة الطلب.[1]

[1] عبد المجيد قدي ، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية، المرجع سبق ذكره ، ص302-303.

**2 . 3 . 2. تجربة البرازيل (خطة كروزادو)**

تعد البرازيل من أهم القوى الصاعدة في قارة أمريكا الجنوبية، حيث استطاعت تخطي فترات عدم الاستقرار السياسي التي شهدتها منذ نهاية فترة الحكم العسكري في عام 1985 ، وابتداء من التسعينات خاصة مع تولي فرناندو كاردوسو رئاسة البرازيل عام 1994 ، بدأت البرازيل سياسة داخلية وخارجية سعت من خلالها إلى تدعيم إصلاحاتها السياسة و الاقتصادية القائمة على التفتح و سيادة اليات السوق الحر، وتعزيز مكانتها في القارة اللاتينية وعلى المسرح الدولي.

تعد البرازيل خامس أكبر دولة في العالم من حيث المساحة وتتمتع البرازيل بموارد مائية وفيرة، بالإضافة إلى الثروات الطبيعية المرتبطة بالتنوع البيولوجي، والثروات المعدنية، وتتوفر البرازيل على احتياطات بترولية تصل إلى حوالي 12.6 مليار برميل من النفط، وحوالي 365 مليار متر مكعب من الغاز الطبيعي، ويتوقع أن تحتل البرازيل مرتبة متقدمة بين منتجي النفط خلال فترة لا تزيد على عشرة أعوام، ناهيك عن تقدم البرازيل في مجال الطاقة الحيوية واعتمادها على الايثانول المستخرج من قصب السكر في امداد السيارات بالوقود.

في المجال الاقتصادي، اتبعت البرازيل النهج العالمي القائم على اقتصاد السوق و الهادف إلى تطبيق الخوصصة والتحرير الاقتصادي والانفتاح (خاصة في قطاعي التجارة والمال) وهو ما عرض المنتجين المحلين للمنافسة الخارجية .

كما طبقت البرازيل أيضا بعض الإصلاحات الاقتصادية على المستوى التفصيلي، مثل تلك التي غيرت قانون الإفلاس، والتحكم في العجز العام على مستوى الولايات والبلديات، فضلا عن تنظيم سوق النفط من خلال كسر احتكار شركة بتروبراس للتنقيب عن النفط واستخراجه في البلاد.

ورغم أن البلاد حققت من وراء الإجراءات السابقة قدرا من الاستقرار قصير المدى، وبعض المكاسب، إلا أن فترة ما بعد الإصلاح (التي امتدت من 1996 وحتى 2003 ) فشلت في تحقيق توقعات النمو الاقتصادي المأمولة.[1]

أبرم البرازيل اتفاق مع صندوق النقد الدولي للفترة (81-84) لكن نتائجه لم تكن مشجعة، حيث استمر التضخم ، بلغ % 200 في سنة1984 ومعدلات نمو سالبة رغم تخفيض العملة ب % 30 سنة 1983 بهدف تشجيع الصادرات ودفع عجلة النمو.

لجأت البرازيل إلى سياسات غير أرثوذكسية والتي بدأ تنفيذها في فيفري 1985 من خلال:

[1] مساعيد فاطمة ، التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتنية ، نماذج مختارة ، دفاتر السياسة والقانون ، عدد خاص افريل 2011، ص227 .

إنشاء وحدة نقدية مرتبطة بالدولار جديدة (cruzado) على غرار نموذج الخطة - الأرجنتينية، بهدف إحداث تغيرات في النظام المالي وزرع ثقة المستثمرين في الاقتصاد الوطني ولمحاربة التضخم.

وضعت الحكومة مزيدا من أوجه الرقابة السعرية، وكانت الحكومة تحاول أن تقنع نفسها بأن عجز الميزانية لا يهم، لأن المشكل يتعلق بطبيعة القصور الذاتي للتضخم، وكان الخطأ الذي ارتكبته البرازيل هو أنها سمحت بزيادة كبيرة في الأجور في بداية الخطة قبل تجميدها، وأدى هذا إلى زيادة الطلب وتمخض عن حالة تقليدية للتضخم المكبوت، مع نقص في السلع على نطاق واسع وازدهار السوق السوداء، كما ساهمت الرقابة الصارمة على الأسعار في زيادة العجز المالي للمؤسسات العمومية ومن ثم ضعف الاستثمار وتدني القدرات الإنتاجية.

ولو أن معدل التضخم قد انخفض من % 260 في الربع الأول من سنة1986 إلى حوالي % 62 عن نفس الفترة لسنة 1987 ، لكنه عاد مرة أخرى حيث ارتفعت الأسعار بحوالي % 468 في ماي1988 . [1]

**البرنامج الإصلاحي للولا دا سيلفا:**

تولى لولا دا سيلفا الحكم كأول رئيس عمالي في البرازيل في عام 2002 و فاز في الانتخابات بنسبة % 61 و بدأت خيبة الأمل لدى الكثيرين داخل و خارج البرازيل .فقد تعرض لولا لحالة الاستنكار الداخلي الرسمي و الشعبي لسياساته الاقتصادية .

لقد تسلم لولا من سلفه كاردوسو تركة اقتصادية مثقلة بالديون الخارجية بلغت 260 مليار دولار و ديون داخلية تشكل % 61 من إجمالي الناتج القومي.

أكد لولا في تعهداته الانتخابية التزامه ببنود الاتفاقية التي أبرمتها حكومة كاردوسو مع صندوق النقد الدولي و التي حصلت البرازيل بمقتضاها على 30 مليار دولار، و بدأ في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية التي اشترطها الصندوق، فاتبعت حكومته سياسة تقشفية مست مخصصات البرا مج الاجتماعية التي انخفضت إلى % 22 من إجمالي الناتج القومي في 2003 .

رغم الأزمة المالية العالمية، قد سجل المشهد الاقتصادي البرازيلي خلال عامي 2004 و2008 معدل نمو مقداره % 5.1 ثم حافظ على معدل أعلى بقليل في عام 2009 ، ويتوقع أن يصل بنهاية 2010 إلى.6% وبشكل عام فإن معدل النمو الحديث في الاقتصاد البرازيلي معدل إيجابي ويتراوح بين 4 و5 %.

وقد رافق نمو الاقتصاد البرازيلي انخفاض حاد في التفاوت في الدخل، وتراجع مماثل في الفقر؛ فمنذ منتصف تسعينيات القرن العشرين طبقت البرازيل عدة وسائل لمحاربة الفقر والتفاوت في الدخل. ومن بين هذه الوسائل برنامج الإعانات المالية المشروطة للأسر الفقيرة.

[1] عشماوي علي عشماوي ، برامج التكييف التي يدعمها صندوق النقد الدولي ، مجلة مصر المعاصرة، العدد 415 ، ص 252.

وفي المجمل يمكن الخروج بأن الاستقرار الاقتصادي، والنمو، والحد من الفقر، قد خلق حراكا جديدا في السوق المحلي في البرازيل، وكان لذلك الفضل في دمج فئات جديدة من السكان في سوق العمل الرسمي وسوق الاستهلاك، وهو ما جعل البرازيل أقل حساسية لصدمات الطلب الاقتصادي الخارجي، وأكثر اعتمادا على سوقها المحلي.

وعلى الرغم من أن البرازيل حققت نجاحا كبيرا في تدعيم استقرار اقتصادها الكلي، خاصة بتقديمها دعما قويا للإعانات الاجتماعية، وما تركه ذلك من تداعيات كبيرة على النمو الاقتصادي، والحد من فجوة عدم التساوي في الدخل، إلا أن اقتصاد البرازيل ما يزال يواجه رغم ذلك عقبات عدة.

وتتمثل المشكلة الأكبر في أن البيئة السياسية تقف عائقا أمام تنفيذ إصلاحات عميقة ضرورية ،لكن رغم هذه العقبات يمتلك الاقتصاد البرازيلي إمكانات كبيرة بوسعها– إن أحسن استغلالها -جلب منافع كبيرة على اقتصاد البلاد.

وعلى الرغم من السياسة الليبرالية التي تبناها دا سيلفا، فقد ظل الاقتصاد البرازيلي منغلًقا نسبيا، إذ لا تتعدى نسبة التجارة الخارجية من الناتج المحلي الإجمالي حوالي .% 25 ومن المرجح أن تبدأ الحكومة البرازيلية موجة ثانية من الإصلاحات الاقتصادية للتصدي لتصاعد العبء الضريبي الذي وصلت نسبته إلى حوالي % 38 من الناتج المحلي الإجمالي، نتيجة لتردي أوضاع الاقتصاد العالمي، ومن ثم ضعف قدرته على استيعاب الصادرات البرازيلية ومحدودية خيارات التحفيز المالي.

ويتوقع أن تشمل الإصلاحات الاقتصادية استئناف برنامج خوصصة الشركات المملوكة للدولة، وتنشيط الاقتصاد لخلق وظائف جديدة لاسيما مع الزيادة التي شهدتها أعداد الموظفين الحكوميين في البرازيل من 900ألف إلى 1.1 مليون خلال الأعوام الأخيرة، فضًلا عن تنظيم الاقتصاد غير الرسمي الذي يصل إسهامه في الناتج المحلي الإجمالي إلى حوالي% 40 ، وتحسين أوضاع الفقراء الذين تصل نسبتهم لحوالي 20 %من إجمالي عدد السكان.

وبناء على هذه المؤشرات، يتوقع أن يصبح الاقتصاد البرازيلي الاقتصاد السادس على مستوى العالم بحلول عام 2050 ، وذلك إذا استمر في النمو بمعدل لا يقل عن306% خلال السنوات المقبلة .

ووفق التقديرات سالفة الذكر، من المتوقع أن يجاوز حجم الاقتصاد البرازيلي نظيره الإيطالي بحلول عام 2025، وأن يتساوى مع اقتصاديات كل من فرنسا وألمانيا وبريطانيا .بحلول عام2031 .

بدأت سياسة البرازيل الخارجية تنحو تجاه الانخراط في المبادرات والتحالفات متعددة الأطراف. وفي مجال السياسية الدولية، تسعى البرازيل داخل" مجموعة ريو "إلى تقوية الاتجاه العالمي نحو الديمقراطية والقيم الغربية، فأقامت تجمع ميركوسور الاقتصادي الذي يهدف إلى الانخراط في عملية التكامل الإقليمي

بين دول القارة الجنوبية كما عمدت مع فنزويلا إلى إقامة بنك الجنوب برأسمال مالي إقليمي للاستغناء عن صندوق النقد والبنك العالميين إلى جانب مجلس امن أمريكي لاتيني للحفاظ على الأمن والسلام وفض النزاعات بين دول أمريكا الجنوبية .[1]

**2 . 3 . 3. تجربة البيرو**

رغم إبرام البيرو لبرنامجين للاستقرار الاقتصادي بمساعدة صندوق النقد الدولي والبنك العالمي سنتي 1989و 1988 ، لكن التضخم استمر في الارتفاع، انخفاض الإنتاج بالقيم الحقيقية ب % 27 و الاستثمار الداخلي الخام ب % 62 وكان لأزمة المكسيك المالية سنة 1982 أثرا واضحا على اقتصاد البيرو، التي بعدما كانت تفي بالتزامات تسديد الديون في مواعيدها، أغلقت أمامها أسواق المال مع نهاية سنة 1982، وانخفضت الدخول الصافية لرؤوس الأموال العامة و الخاصة ب % 78 ما بالإضافة إلى ضعف الطلب العالمي على صادراتها بسبب الركود الاقتصادي) إلى السلطة سنة 1985 اعتمدت البيرو مقاربة بعد وصول حزب(APRA) غير أرثوذكسية نلخصها فيما يلي:

على مستوى الاستهلاك - (la thérapie de choc) اعتمدت نظرية الصدمة والاستثمار من خلال حقن الاقتصاد بمبالغ مالية هامة، فالاستقرار على مستوى الاقتصاد الكلي لا يتحقق إلا بعد فترة ابتدائية من النمو (عكس السياسات الأرثوذكسية التي تهدف إلى الاستقرار أولا)

رقابة على الأسعار مع تعميم الدعم بهدف حماية الفقراء وتشجيع النمو عن طريق زيادة الطلب، تقليص تسديد مدفوعات الدين الخارجية من طرف واحد بهدف تمويل خطة الإنعاش الاقتصادي، برامج للشغل والاستثمارات في قطاع التربية والصحة والهدف هو تحسين ظروف المعيشية للفقراء.

أما النتائج التي أسفرت عنها هذه المقاربة بعد تنفيذها فكانت كالآتي:

- أدت هذه الإجراءات في البداية إلى زيادة معدل النمو الاقتصادي، ولكن سرعان ما برزت الضغوط التضخمية وعجز الميزانية في منتصف سنة1987
- استمرت هذه الخطة إلى سبتمبر 1982 وبعدها تم اعتماد نظرة جديدة بخصوص إصلاح الأسعار، من خلال تركها ترتفع وتجميد الأجور الحقيقية، لكن هذا أدى إلى %ارتفاع معدل التضخم من % 158 سنة 1985 إلى 1720 %سنة 1988 و2776 سنة 1989
- انخفاض الإنتاج للفرد ب % 25 والأجر الأدنى الحقيقي ب60 %
- انغلاق الأسواق المالية الدولية (عموميون وخواص) أمام البيرو.

[1] مساعيد فاطمة ، التحولات الديمقراطية في امريكا اللاتنية ، نماذج مختارة ، المرجع سبق ذكره ،ص228-229.

- الاضطرار إلى الإصدار النقدي لتمويل الاستهلاك والإستثمار، ومنه زيادة موجة التضخم وعدم المساواة وانتشار الفقر في هذه الفترة.
- انخفاض الاستهلاك ب % 50 ما بين 85 - 90 .

وعموما تدهور كبير في معظم مؤشرات الأداء على مستوى الاقتصاد الكلي مثلما يوضحها الجدول الموالي.

**جدول رقم 03-03 : تدهور مؤشرات الاقتصاد الكلي للبيرو**

| المؤشرات | 1980 | 1985 | 1990 |
|---|---|---|---|
| الناتج الداخلي الخام | 100 | 87 | 70 |
| الاجر الادنى المتوسط بالقيمة الحقيقية | 100 | 54 | 21 |
| الاسعار عند الاستهلاك | 100 | 3474 | 40216.592 |
| الصادرات (بالدولار) | 100 | 76 | 83 |
| صافي احتياطات الصرف | 100 | 89 | -13 |

**Source :** Paul Glewwe et Gillette Hall, « ajustement non orthodoxe au Pérou », Finances et développement, 1992, P 11.

ومهما يكن من أمر و رغم ما عرفته هذه المحاولات الذاتية للإصلاح في إطار من فشل إلا أنه تبقى السياسات غير الأرثوذكسية مؤشرا على أن سياسات الإصلاح الاقتصادي ليست بالضرورة ذات وصفة واحدة هي تلك التي تقترحها المؤسسات المالية الدولية، كما أنه يمكن الاستفادة من أخطاء السياسات التي اعتمدت لتدعيم برامج الإصلاح الذاتي التي تحترم الخصوصيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لكل بلد .

لم تعد أمريكا اللاتينية من المناطق البعيدة عن الأنظار بل أصبحت تحظى باهتمام عالمي متزايد نتيجة للتطورات التي عرفتها المنطقة منذ دخولها عالم الديمقرطة و التي مست مختلف مناطقها ابتداء من دول الكاريبي (كوبا مع بعض التحفظ، هايتي، جمهورية الدومينكان، جاميكا)، مرورا بأمريكا الوسطى ( و المتضمنة لدول، كالسلفادور، بنما، هاندوراس، كوستريكا، نيكارغوا، جواتيمالا، بيليز)، وصولا إلى أمريكا الجنوبية (فنزويلا، كولومبيا، اكوادور، بوليفيا، البرازيل، بيرو، الأرجنتين، التشيلي، أورغواي، باراغواي) و لعل مرجع ذلك عدة عوامل في مقدمتها:

- التجارب الديمقراطية الناشئة و الرائدة .
- الظروف بالغة الصعوبة التي واجهت و تواجه كل تجربة .
- أن كل هذه الدول بها كثافة سكانية ضخمة .

ان الخبرة اللاتينية طرحت لنا نموذجين كبيرين:

نموذج يساري إصلاحي اقرب للخط الاشتراكي الأوروبي، يستمد بعض تصوراته ومفاهيمه من نهج "الطريق الثالث".

يقوم هذا النموذج حاليا في البرازيل، أهم بلدان المنطقة وأكثرها حضورا في الساحة الدولية، كما نجده في التشيلي و الاورغواي، اللذين تحكمهما تشكيلات يسارية معتدلة.

نموذج راديكالي شعبي بنغمة ثورية عاتية، يعبر عنها خط الرئيس الفنزويلي تشافيز الذي يجمع بين نزوع قومي تقليدي ونزعة عالم ثالثية وطموح إقليمي للتميز عن الجارة الشمالية القوية يقوده إلى التحالف مع كوبا كاسترو ، بوليفيا مورايس والانفتاح على الأنظمة التي تصنفها الولايات المتحدة في خانة محور الشر والعداء.

ومن هنا لا يمكن الحديث عن نموذج أمريكي لاتيني منسجم، حتى لو كانت هذه التجارب على اختلافها تلتقي في خروجها على البديل الليبرالي الديمقراطي الذي أرادت الولايات المتحدة تسويقه للمنطقة .

صحيح أن الأنظمة العسكرية الدكتاتورية انهارت، وان البلدان الأمريكية الجنوبية اعتمدت الأسلوب الديمقراطي التعددي، ونظمت فيها انتخابات نزيهة وشفافة، إلا أن الديناميكية الديمقراطية حملت إلى الواجهة قوى مجتمعية وسياسية رافضة للخيار الليبرالي وللنظام الاجتماعي الذي يقوم عليه[1].

[1] Paul Glewwe et Gillette Hall, "Ajustement non orthodoxe et pauvreté au Pérou", finance et développement, décembre 1992, Volume 29, N° 4, p 07.

**خاتمة :**

أدى الانكماش الاقتصادي في معظم الدول النامية في الثمانينات إلى إعادة النظر في السياسات الاقتصادية الكلية السائدة التي كان يديرها القطاع العام، والتي كانت تؤيد حماية الإنتاج الوطني واتصفت بعدم استقرارها واستدامتها على وجه العموم .

وأدى توسع دور الدولة، من خلال القطاع العام إلى تدهور الموارد المالية، خاصة منذ تفجر أزمة الدين عام 1982 وساهم ذلك في التباطؤ الاقتصادي، كما أدى إلى تغيير في السياسة والإدارة الاقتصادية في أواخر الثمانينات والتسعينات،وقد قامت معظم الدول النامية بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي على مختلف المستويات والأصعدة بهدف تحقيق اقتصاديات أكثر" ليبرالية "ووضع إطار عمل تنظيمي ومؤسسي جديد.

وتشير الدراسات ان عملية التحول الاقتصادي لا تقتصر على تحرير الاقتصاد ، الاستقرار والخوصصة وانما هناك تغييرات مؤسساتية تظهر كعوامل رئيسية تحدد المسار الذي تنتهجه الدولة في عملية التحول نحو اقتصاد السوق.

اخذ الاقتصاد مسار خاص ، المزج بين الراسمالية والسلطة ، دول اوروبا تبين نموذج انتقال ليبرالي مع تدخل الدولة ، وبالرغم من العوائق لادخال المنافسة ، تقدمت في مسار التحول الاقتصادي بفضل حماية سلطة الدولة التي فرضت نهج لتحقيق الاستقرار ،اعادة الهيكلة واصلاح النظام البنكي والمالي.

يتبين من خلال الدراسات ان الانتقال او التحول هو عملية بطيئة وتدريجية بعواقب غير محددة جزئيا تعتمد على الارث الاقتصادي والتغييرات الاقتصادية والمؤسساتية المعتمدة.

# الفصل الرابع : تطور المسار الانتقالي في الجزائر

**مقدمة**

في مواجهة بيئة اقتصادية واجتماعية تميزت بالعولمة وتحرير المبادلات والتنافسية ، التزمت الجزائر ببرامج لتحديث الاقتصاد حيث الهدف منها دعم ديناميكية إعادة الهيكلة، والتكامل والنمو الصناعي.
مر الاقتصاد الجزائري بمراحل متعددة ، حيث اعتمدت الجزائر بعد الاستقلال سياسة اقتصادية اشتراكية ، سيطرت فيها الدولة على جميع الميادين الاقتصادية باستعمالها المؤسسات العمومية كاداة لتنفيذ سياستها . حيث حاولت الدولة من خلالها تحسين المستوى المعيشي لافرادها وتحقيق مكانة ضمن دول العالم ولتحقيق ذلك اتبعت العديد من السياسات .

نتناول في هذا الفصل تطور مسار التحول للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط الاشتراكي وفي مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق ، مع تقديم تحليل اقتصادي لمختلف المؤشرات الاقتصادية في المرحلة الانتقالية.

ونتطرق ايضا الى مقارنات دولية مختارة بين الجزائر وبعض الدول من خلال هذه المتغيرات ، وقد تم اختيار هذه الدول نظرا لتشابه بين هذه الاقتصاديات .

**1 . تطور الاقتصاد الجزائري**

**1 . 1 . فترة ماقبل التحول (تخطيط الاقتصاد الجزائري 1964- 1989 )**

انعقد اول مؤتمر لحزب جبهة التحرير الوطني بعد الاستقلال في 16 افريل 1964 بالجزائر العاصمة ، لقد تمت المصادقة في نهايته على توصيات سياسية ، اقتصادية ، اجتماعية وثقافية صدرت في شكل وثيقة رسمية ، اصبحت تعرف منذ ذلك التاريخ بميثاق الجزائر.

لقد تميز هذا الميثاق من خلال توصياته ، باقتراحه لاول مرة استراتيجية تنموية شاملة ومحددة مبنية على اسس تنظيم اشتراكية ، ذات ابعاد مختلفة ، سياسية واقتصادية واجتماعية وثقافية .

تتحقق هذه التنمية من منظور الميثاق بضرورة تدعيم القطاع العام ، الذي يعد محركا حقيقيا للحياة الاقتصادية والسياسية للبلاد . من جهة اخرى يركز الميثاق كثيرا على الاستثمار البشري وتكوين الاطارات التي تعتبر قوة دافعة للتنمية الاقتصادية ،اكثر من قوة دفع الثروات المادية المتراكمة .

ركز الميثاق على مفهوم الاستقلال الاقتصادي ، الذي اعتبره من الاهداف الكبرى للثورة الاشتراكية ، حقق ميثاق الجزائر تقدما من خلال توضيح شروط السياسة الوطنية في ميدان التنمية ، والمتمثلة خصوصا في : تدعيم القطاع العام ، تثمين الموارد البشرية ، اضافة الى اعتماد اسلوب التمويل الداخلي للاستثمارات .

لقد عرفت الفترة 1964-1976 احداثا عديدة ، وعلى مختلف الاصعدة . على الصعيد السياسي ، وقع تغيير في القيادة السياسية للبلاد في 19 جوان 1965 . نتج عن هذا التغيير التعجيل في بتطبيق المبادئ التي تضمنتها المواثيق السابقة.[1]

فالتاميمات المتعلقة بالثروات الطبيعية تواصلت (1966-1971) . والتخطيط المتبنى بصيغته المركزية ، انطلق فعلا منذ 1967 ، بخطة استثمار ثلاثية انتهت في 1969 ، بعدها و خطتان رباعيتان 1970-1977 .

اما القطاع الزراعي فقد عرف هو الاخر بداية تأصيل التغيير الذي كان مرتقبا في الريف ، باصدار ميثاق الثورة الزراعية سنة 1971 . من جهة اخرى اعطى مضمونا حقيقيا وواضحا لعملية التصنيع باختيار تجسيد اسلوب التنمية عن طريق التصنيع الثقيل. اذا فالتنمية في هذه الفترة اصبحت واقع وحقيقة ظاهرة ، وهو ما تم تاكيده من خلال تفاعلات عناصرها المختلفة ، لذلك تمت بلورة هذه الحركية بتفاعلاتها في شكل ثورات ثلاثة ، ثقافية – زراعية وصناعية ، تم العمل على تحقيق مبادئ هذه الثورات الثلاث في اطار توازن جهوي وباساليب عمل وتسيير اشتراكية . فالثورة الثقافية قد

[1] سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري "محاولتان للتنمية " دار الكتاب الحديث ،2013، ص 296.

استهدفت على وجه الخصوص تحقيق مبدا اساسي يتمثل في التاكيد على الشخصية الوطنية وتحقيق التطور الثقافي . اما الثورة الزراعية فكانت تستهدف احداث تغييرات جذرية في الريف ، بخلقها نموذجا جديدا للتطور بين المدن والارياف ، بكيفية منسجمة ، وكذلك بناء علاقات اجتماعية في الوسط الريفي على قواعد جديدة . اما الثورة الصناعية فقد استهدفت هي الاخرى ، زيادة على تحقيق النمو الاقتصادي ، تغيير ورفع المستوى التقني والعلمي لافراد المجتمع ، واعادة تشكيل بنية المجتمع ، كما انها تعمل في نفس الوقت على تحويل وجه الجزائر.

وتندرج هذه الثورة ضمن منظور اشتراكي ، يعطيها مدلولها العميق وابعاده السياسية، اذا بناء المجتمع الجزائري كما جاء في تشخيص الميثاق، بدا فعلا في اطار استراتيجية محددة الوسائل والاهداف . وهو مجتمع اشتراكي متوازن جهويا من حيث مبدا توزيع واعادة توزيع الدخل ، ويعتمد في تسيير وترقية مؤسساته اساليب عمل اشتراكية . ان الاساس الذي يقوم عليه هذا المجتمع هو العمل، باعتبار ان العمل شرط جوهري لتمية البلاد ، حيث يتم توظيفه حسب متطلبات الاقتصاد الوطني.

لقد اتى ميثاق 1986 في ظروف سياسية واقتصادية مغايرة تماما لتلك الظروف التي كانت سائدة قبل 1979 . رحيل الرئيس "هواري بومدين" كان له الاثر البليغ في مضمون مؤسسات الدولة الجزائرية ، وفي التنظيم الاقتصادي الوطني . ان ميثاق 1986 قد قيم مسيرة التنمية الوطنية منذ 1965 . واعتبارا للتغيير الذي حدث في القيادة السياسية ، تبنى الميثاق مراجعة الانجازات في مختلف ابعادها التنظيمية فكانت الرؤية منصبة على ضبط المبادئ العامة لتنظيم الاقتصاد الوطني.

يضيف الميثاق تنظيم التعديلات والتكييفات التي يقتضيها التطور الفعلي للموارد ولمتطلبات التنمية ، يفرض توفير الشروط التالية :

- ضمان التحكم الدائم في التوازنات الكبرى للاقتصاد الوطني.
- احترام الاولويات المسطرة عند انجاز الاهداف.
- ضمان تعزيز المسعى لسير سياسة التنمية.

في هذا الاطار يذكر الميثاق ان اهداف التحسين المتواصل لفاعلية سير الجهاز الاداري والاقتصادي والاجتماعي تشكل المحور الاساسي لكل الانشطة سواء منها ما كان بصدد الانجاز او ذلك الذي ينتظر بداية التنفيذ.

من هذا المنظور اكتست عملية اعادة الهيكلة ببعديها العضوي والمالي ضمن المخطط الخماسي الاول 1980-1985 . لكن هناك نوع من الخلط المنهجي في ترتيب عملية المراجعة للواقع الاقتصادي السابق،

كان مفروضا ان يراجع الميثاق وتحدد المبادئ الجديدة ضمنه قبل البدا في اعادة الهيكلة للاقتصاد والبحث عن توتزنه الكلي والجزئي.

ان عملية اعادة التوازن بين المنطلقات الايديولوجية والممارسة الاقتصادية لم تتم الا ضمن دستور فيفري 1989 . ففي ماديته الاولى نسجل ان الجزائر جمهورية ديمقراطية شعبية ، وهي وحدة لا تتجزا، ولا نجد : عبارة ان الدولة الجزائرية هي دولة اشتراكية ، كما كان موجودا في دستور 1976 . المادة الاولى منه ، هذا معناه ان شكل الدولة الجزائرية بامكانه ان يتغير باتجاهات اخرى قد تكون راسمالية او غير ذلك. ومن ثم فشكل التنظيم الاقتصادي والاجتماعي ، سوف يتغير هو الاخر ، باتجاه شكل الدولة المرتقب.[1]

**1 . 2 . فترة مابعد التحول (واقع الاقتصاد الجزائري 1990-1998 )**

شخص منظرو الاقتصاد الجزائري الازمة التي يعرفها هذا الاقتصاد ليست ازمة مالية فقط بل هي ازمة نظام من الدرجة الاولى ، فاساليب التنظيم الاقتصادي التي كان معمولا بها قبل سنة 1989 قد بينت محدوديتها، وتجاوز هذه الازمة لا يتم الا من خلال احداث قطيعة جذرية ، مع النموذج الاداري المركزي للتسيير .

**الواقع العملي للمرحلة الانتقالية**

الفترة 1990-1993 : هي فترة التراجع والركود الاقتصادي ، قادت السلطات العمومية الى اللاحل ، اي الى انعدام وجود اختيارات وبدائل لمواجهة الوضع المالي المتفاقم. اللاحل هذا فرض حتمية الامر الواقع، باعتبار ان الدولة الجزائرية ، كدولة كانت مهددة سياسيا في وجودها ، اي التوجه الى البحث عن محاولة لتجاوز الازمة المالية، عن طريق تبني اليات التسوية الهيكلية ، المتعارف عليها ، لدى الهيئات المالية الدولية ، صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، فكانت اعادة الجدولة المتفاوض بشانها وفقا لاليات التسوية ، التي تشملها الاتفاقات الثنائية.

الفترة 1994-1998 : هي فترة الفعل الاقتصادي الجزائري المحكوم باليات صندوق النقد الدولي والبنك العالمي ، فقط تجدر الاشارة الى ان حدة وليونة تطبيق هذه الاجراءات ، تحكمها طبيعة الاقتصاد الجزائري ، الذي يتاثر بحساسية شديدة ، لتغيرات وتقلبات تحدث خارجه ، اي ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مختل هيكليا ، بمعنى يرتكز في تحصيل عائداته من القطاع الاجنبي ، على منتوجات

[1] سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري ، المرجع سبق ذكره ، ص297 - 298.

المحروقات بصفة عامة ، وهذه تحكمها التقلبات التي تحدث في سوق الطاقة، وما ينجر عنها من ارتفاع وانخفاض في اسعار المحروقات.

ان المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر في انتقالها من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، قد عرفت دفعة قوية لنشاطات عديدة ، كما طبقت اجراءات صارمة فيما يخص الاستقرار المالي ، فالدولة تخلت عن مراقبة الاسعار واحتكار التجارة الخارجية. كما تمكنت من تخفيض نسبة التضخم والتحكم نسبيا في التوازنات الداخلية والخارجية ، حتى تتم المحافظة على النتائج الايجابية لهذين الاجرائين المتلازمين ، ينبغي تدعيمها باجراءات اخرى ضمن اصلاحات مؤسساتية تجريها الدولة على نطاق واسع وعلى المدى المتوسط والطويل ، حيث يتحدد من خلالها حقوق الملكية الخاصة بوضوح وارساء قواعد الحرية الاقتصادية ، في اطار تحرير المبادرات الفردية والجماعية عن طريق انشاء بنية تحتية قضائية ومالية تتميز بالوضوح والشمولية ، تعتبر هذه اهم الاجراءات الكفيلة بتحريك اقتصاد السوق ودعم عملية الانعاش الاقتصادي وتحقيق النمو المرغوب.[1]

### 1 . 3 . برامج التحول الاقتصادي في الجزائر

تبنت الجزائر مجموعة من البرامج المقترحة من طرف المؤسسات المالية الدولية ، بهدف القضاء على الاختلالات الاقتصادية الداخلية والخارجية واعادة تخصيص الموارد لرفع كفاءة الاقتصاد وتحريره بالاعتماد على اليات السوق.

**برنامج التثبيت الاقتصادي الاول 1989/05/31 - 30 /05 / 1990**

في ضوء الازمة الاقتصادية الحادة التي واجهت الجزائر في نهاية الثمانينات ، ادى بالجزائر الى اللجوء الى الصندوق ، اهداف ومحتوى الصندوق تطبيق شرطية الصندوق من صرامة في تطبيق السياسة النقدية وتخفيض سعر الصرف وقيمة الدينار والفتح التدريجي للاسواق المالية الدولية وعليه تم صدور قانون النقد والقرض [2]، الذي يهدف الى الحد من زيادة القروض الى المؤسسات العمومية ومراقبة المنظومة البنكية وان اجراءات هذا الاتفاق تمثلت فيما يلي :

تطبيق الاسعار الحقيقية على السلع والخدمات ، وذلك برفع الدعم التدريجي على المواد المدعمة ومن خلال قانون المالية لسنة 1990 تراجعت الجزائر عن دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية وادخال بعض التعديلات على القانون التجاري وذلك فيما يخص السجل التجاري، استحداث الاطار القانوني للمؤسسات المتوسطة والصغيرة ، اصدار بعض الاحكام الجبائية ، اعتماد الوكلاء لدى

[1] سعدون بوكبوس ، الاقتصاد الجزائري ،المرجع سبق ذكره، ص299.

[2] القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 افريل 1990 المتعلق بالنقد والقرض ، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، العدد 16 الصادر في 18 افريل 1990.

مصالح الجمارك ومنح رخص الاستيراد للمتعاملين الخواص وهذا من شانه ان يمهد لتحرير التجارة الخارجية .

اجراء تغييرات هيكلية في مجال السياسة النقدية وذلك بصدور قانون النقد والقرض الذي يرمي الى التخلص من مهمة التمويل المباشر للمؤسسات العمومية وفتح الفضاء الجزائري الى اعتماد المؤسسات المالية الاجنبية كما ان هذا القانون يهدف الى الحد من توسع القرض الداخلي والعمل على جلب الموارد الادخارية وعدم اللجوء الى اصدار النقد، وذلك للتخفيف من معدل التضخم حيث تم تحرير اسعار الفائدة الدائنة و المدينة بنسبة 20 % ورفع سعر الخصم مع انشاء سوق مشتركة بين البنوك.[1]

السماح بانشاء بنوك تجارية اجنبية منافسة تنشط وفق قوانين جزائرية.

ان مدة الاتفاق المقدرة بسنة لم تكن كافية من اجل استقرار الاقتصاد الجزائر [2]

بحيث انه خلال هذه المدة سجلت ارتفاع الايرادات الجبائية بالنسبة لاجمالي الناتج الداخلي من 26.7 % سنة 1989 الى 28.4 % سنة 1990 وتقليص الطلب الاجمالي بعد فرض القيود على الواردات ، تراجع حجم الاستثمارات العمومية نتيجة تخلي الدولة على تمويل المؤسسات الاقتصادية العمومية، استهلاك احتياطات الصرف التي انتقلت من 8.6 مليار دولار الى 0.73 مليار دولار نتيجة تخفيض قيمة خدمة الدين مع زيادة المديونية الخارجية بحيث انتقلت من 26.859 مليار دولار سنة 1989 الى 28.379 مليار دولار سنة 1990 ، كما انتقل معامل السيولة النقدية من 83.68 % سنة 1998 الى 52 % سنة 1991.

**برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03- 1992/03/30**

ان لجوء الجزائر الى صندوق النقد الدولي مرة اخرى من اجل حصولها على الاموال الكافية لمواصلة سلسلة الاصلاحات الاقتصادية من اجل ايجاد التوازنات على المستوى الكلي وعليه اتفقت الجزائر مع صندوق النقد الدولي على بعض الاجراءات يمكن تلخيصها فيما يلي :

اصلاح المنظومة المالية بما فيها اصلاح النظام الضريبي والجمركي والاستقلالية المالية للبنك المركزي .

تخفيض قيمة سعر الصرف واعادة الاعتبار للدينار الجزائري .

تحرير التجارة الخارجية وكذلك الداخلية والعمل على رفع صادرات النفط.

تشجيع انواع الادخار وتخفيض من الاستهلاك

[1] بلمقدم مصطفى ، ابو شعور راضية ، تقييم اداء المنظمة المصرفية الجزائرية ، ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحولات الاقتصادية ، واقع وتحديات ، 14-15 ديسمبر 2004 –جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف –الجزائر .

[2] المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي –لجنة التقييم –تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الاول سنة 1998 من الدورة الثانية عشر ، ص9.

تحرير اسعار السلع والخدمات والحد من تدخل الدولة وضبط عملية دعم السلع الواسعة الاستهلاك بتقليل الاعانات .

ان مجموعة القوانين التي تم اصدارها في هذه الفترة توحي بان الجزائر عازمة على تطبيق الاصلاحات المفروضة من قبل صندوق النقد الدولي وكانت الانجازات المحققة كالتالي :[1]

- تحرير اكثر من 75 % من الاسعار الخاصة بكل فروع النشاط الاقتصادي وامتد ذلك الى غاية جويلية 1992 وخاصة المواد الغذائية الى جانب المواد الوسيطية والكمالية.
- اصدار بعض التشريعات التي تحدد شروط التدخل ف نطاق التجارة الخارجية والداخلية من استيراد وتصدير وفتح الحسابات بالعملة الصعبة وتنظيم تجارة الجملة .
- اصدار مراسيم تخص النظام المالي كانشاء سوق القيم المنقولة وهيكلة السوق المالي .
- اصلاح النظام الضريبي وتحرير القيود الجمركية وذلك بادخال تغييرات على بعض المراسيم التي تمس الرسوم على الخدمة العامة.
- تشجيع الاستثمار الخارجي وفتح المنافسة الاجنبية خصوصا في مجال المحروقات.

وفي خلال هذه المدة تحققت النتائج التالية:

- انخفاض المديونية الخارجية من 28.379 مليار دولار سنة 1990 الى 27.67 مليار دولار سنة 1991 الى 26.7 مليار دولار سنة 1992 مع ارتفاع خدمة المديونية ، حيث انتقلت من 73.9 % سنة 1991 الى 76.5 % سنة 1992.
- بلغ رصيد الخزينة 14 مليار دينار كفائض نتيجة تطبيق سياسة ترشيد النفقات العامة والى ارتفاع الايرادات.
- بلغ فائض الميزان التجاري 4.70 مليار دولار حيث كانت الصادرات 12.73 مليار دولار و الواردات 8.03 مليار دولار.
- رفع معدل الخصم في اكتوبر 1991 من 10.5 % الى 11.5 % سنة 1992 مع رفع المعدل المطبق على كشوف البنوك من 15 % الى 20 % مع تحديد سعر تدخل بنك الجزائر عند مستوى السوق النقدية 17 % حيث الهدف من ذلك تحقق سعر فائدة حقيقي موجب وبالتالي المساهمة في رفع حجم المدخرات.

لكن ابتداءا من 1992 بدات تظهر الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الجزائري حيث زاد الاستهلاك الحكومي بنسبة 2 % من اجمالي الناتج المحلي وذلك نتيجة الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية

[1] Ahmed bouyagoub, l'économie algérienne et le programme d'ajustement structurel, n 21 printemps 1997,p 21

الاساسية التي شكلت 5 % من اجمالي الناتج المحلي خلال الفترة 1992-1993 مما ادى بالجزائر الى اصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنها تغير مقدار التضخم مما ادى بالجزائر الى اصدار النقد لتغطية العجز في ميزانية الدولة ومنه تغير مقدار التضخم مما ادى الى تغيير قيمة الدينار بسبب ارتفاع في الكتلة النقدية بحوالي 21.2 % كما ان نسبة البطالة وصلت الى 23.2 % .

ونتيجة تفاقم المشاكل و حدة الازمة الاقتصادية وخاصة الاختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية سواء تعلق الامر بالانخفاض الحاد للاسعار المحروقات حيث انخفضت الجباية البترولية من 24.1 مليار دينار الى 16.1 مليار دينار بين 1990-1991 ، وهذا ما اثر على ميزان المدفوعات، لان الاقتصاد الجزائري يعتمد بالدرجة الاولى على صادرات المحروقات ، و تعلق الامر بعجز الخزينة العمومية في تفعيل وتيرة النمو الاقتصادي ، كما شهد نهاية سبتمبر 1991 تخفيض قيمة الدينار حيث بلغت قيمة الدولار الواحد 18.5 دينار سنة 1991 بعدما كان الدولار الواحد يقابله 8.9 دينار سنة 1990 وكان ذلك نتيجة صدور القوانين المتعلقة بالاصلاحات المتخذة من قبل الجزائر وضمنيا الاعتراف بالسوق الغير الرسمية ،وان انخفاض قيمة الدينار ادى الى ارتفاع نسبة التضخم المحسوبة بمؤشر الاسعار عن الاستهلاك مقدر ب31.8 % اي بمستوى يفوق التضخم عند الشركاء والتجاريين الرسميين ونجم عن ذلك زيادة حقيقية لقيمة الدينار تقدر نسبتها ب 28 % سنة 1992 .

**برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث من افريل 1994- مارس 1995**

ان انخفاض سعر البترول ادى الى انخفاض مداخيل الجزائر الخارجية ومنها لجات الجزائر الى المديونية الخارجية ، وقد تضخم حجم الديون الخارجية خلال فترة 1986-1991 كما زادت معدلات خدمة الدين التي اصبحت تلتهم اكثر من 80 % من حصيلة الصادرات ، ما يجعل الجزائر تستدين لاستيراد المواد الغذائية فانها الحقت اضرارا كبيرة بجهاز الانتاج الذي كان يحتاج الى قروض ، بالتالي رفضت الجزائر اللجوء الى اعادة جدولة الديون مما جعلها تخصص نحو 21 % من الناتج الوطني الاجمالي لسد خدمة الديون سنة 1990 ، كل هذه المشاكل ادت بالجزائر الى اللجوء الى صندوق النقد الدولي وذلك من خلال تقديم استراتيجية جديدة ترمي الى الدخول في اقتصاد السوق والتخفيف من المشاكل الاجتماعية ، هذه الاستراتيجية تتلخص فيما يلي :

تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية وذلك برفع النمو للناتج الداخلي الخام ومنه تخفيض معدل التضخم وذلك باستخدام اعادة توازن الاسعار ومراجعة تخفيضها ورفع الدعم عنها .

ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتشجيع الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

اعادة الهيكلة مؤسسات الدولة وتعميق الاصلاحات الهيكلية للاقتصاد.

تحرير التجارة الخارجية.

توفير السكن من خلال اعطاء الاولية لقطاع البناء والمحافظة على القدرة الشرائية للفئات الاجتماعية.[1]

ان هذه الاستراتيجية مستوحاة من شرطية صندوق النقد الدولي ، وعليه وافق الصندوق على هذه الاستراتيجية بمنحه مساندة مالية مقدرة ب 731.5 حقوق سحب الخاصة وتخصيص 1 مليار دولار لدعم برنامج التعديل الهيكلي مما ادى بالجزائر الى استرجاع ثقة المؤسسات المالية الدولية.

اما الاسباب التي دفعت الجزائر لاعادة جدولة ديونها نلخصها فيما يلي :

- ظهور عجز في ميزان المدفوعات سنة 1992 نتيجة زيادة الانفاق على تنشيط الاقتصاد وذلك بزيادة الاستثمار من جهة وتموين اعادة تاهيل الشركات والمؤسسات الاقتصادية من جهة اخرى .
- ضرورة توفر ما يقارب 7.6 مليار دولار لدفع العملية الانتاجية في الاستمرار خاصة وان الحصول على قروض جديدة اصبحت صعبة جدا نتيجة لتردي الاوضاع الاقتصادية.
- عجز ميزان مدفوعات الجزائر بعد التراجع المسجل في اسعار النفط حيث قدر العجز ب 1.3 مليار دولار امريكي سنة 1994 .
- ارتفاع حاد في التضخم مع عجز استيراد قطع الغيار والالات الصناعية ما ادى الى ضعف الطاقة الانتاجية للمؤسسات بنحو 50 % .
- امتناع بعض الدول عن منحها قروض للجزائر الا بعد اتفاقها مع صندوق النقد الدولي وخاصة فرنسا لانها من اكبر دائني الجزائر.

وقد سمحت هذه العملية باعادة جدولة 16 مليار دولار حيث تم الحصول على اعادة الجدولة الاولى مع نادي باريس في نهاية ماي 1994 في اعقاب اتفاق تحقيق الاستقرار لمدة سنة مع الصندوق ، تم في هذه العملية اعادة جدولة ما قيمته 400.4 مليون دولار على 16 سنة منها 4 سنوات معفاة من الدفع وعليه فان خدمة الديون بمقتضى المبالغ المعاد جدولتها لا يستانف الا في شهر ماي 1992 ، وتعرف هذه الطريقة بالطريقة المختلطة او المشتركة وتتمثل في سداد استحقاقين في السنة احدهما في 30 ماي والثاني في 30 نوفمبر وهي تدريجية ، لان المبالغ المصروفة بمقتضى خدمة الدين عند انقضاء فترة الاعباء سترتفع تدريجيا وهكذا نسبة 52 % من المبالغ سيتم دفعها على مدى 9 سنوات ونسبة 48 % الباقية ستدفع في السنوات الثلاثة الاخيرة.

[1] مدني بن شهرة ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، 2008.ص 108-110.

ومن ناحية اخرى فان الصندوق قدم مبلغ 260 مليون دولار لدعم ميزان المدفوعات وفترة سدادها هي 5 سنوات ، ثلاثة منها معفاة من دفع خدمتها وعليه فان مبلغ 240.5 مليون دولار هو الذي يحرر فورا لعملية سحب مبلغ 840 مليون دولار ، وقد ساعدت اعادة الجدولة المبرمة سنة 1994 على خفض قسط خدمة الدين حسب جداول المديونية الى 35.5 % بدلا من 96 % ولو ان هذا الاتفاق لم يبرم ، وابتداءا من 1995 ارتفع هذا القسط الى 84 % .

وعليه تقدمت الجزائر مرة ثانية امام نادي باريس في جويلية 1995 ، وتقدمت المرة الاولى امام نادي لندن للحصول على الاتفاق اعادة جدولة ديونها الخاصة ولم تحقق هذه الاخيرة الا في جويلية 1996، وقد وصلت المبالغ المثبتة بموجب اتفاقين الى 7 ملايير دولار و 2.3 مليار دولار على التوالي ، وعليه فان مجموع 14 مليار دولار كان موضوع اعادة الجدولة وساهمت العمليات التمويل الاستثنائية التي منحتها مختلف هذه المؤسسات المتعددة الاطراف في رفع هذا الرقم الى 20 مليار دولار ، فاعادة الجدولة هي عملية تتمثل في تخفيف عبء الديون وكذا تلطيف مفعول الاستحقاق والجدول التالي يبين المديونية الجزائرية في البرامج الثلاث :

**جدول رقم 01-04 : المديونية الجزائرية 1990-1995**

| السنة | مخزون الديون | تسديد اصل الدين | خدمة المديونية | اجمالي الصادرات | 4/1 | % |
|---|---|---|---|---|---|---|
| **1990** | 27858 | 6779 | 8804 | 13780 | 202 | / |
| **1991** | 28199 | 7220 | 9168 | 13200 | 213 | 69.4 |
| **1992** | 26813 | 7202 | 9303 | 13067 | 205 | 71.2 |
| **1993** | 25757 | 7362 | 9146 | 11894 | 217 | 76.9 |
| **1994** | 26000 | 3130 | 4520 | - | - | 47.1 |
| **1995** | 31600 | 2474 | 4244 | - | - | 38.8 |

**المصدر:** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي ، الجزائر ، ماي 2000 ، تقرير حول المديونية الخارجية 1994 ، ص 52.

ان الاتفاق الثالث والذي يسمى باتفاقية الاستعداد الائتماني تتلخص اهدافه فيما يلي :

- اعادة تجديد الدور الذي تقوم به الدولة .
- البحث عن التوازنات المالية الكلية
- التخفيف من حدة البطالة وذلك بتكثيف الشغل والانتاجية الفلاحية عن طريق استخدام الموارد البشرية وزراعة المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات القابلة للزراعة وتوسيع المساحات المسقية .

- انخفاض قيمة الدينار بحيث وصل الى 36 دينار مقابل دولار واحد.
- العمل على تحقيق معدل الناتج الداخلي الخام بين 3 % و 6 % وذلك خلال سنة 1994-1995
- اعطاء اهمية للاستثمارات الوطنية والاجنبية وتشجيعها ، وانتعاش قطاع الصناعات عن طريق عمليات اعادة الهيكلة .
- تنوع الصادرات خارج قطاع المحروقات واعطاء قطاع المحروقات قانونا.
- التخلص التدريجي من دعم الميزانية لاسعار الاستهلاك والانتاج الزراعي وكذلك الشبكة الاجتماعية ، وذلك للقضاء على عجز الخزينة المقدر ب 9.2 % سنة 1993 .
- تقليص الاعفاءات من الرسوم على القيمة المضافة وكذلك الحقوق الجمركية .[1]

ان المتتبع للاجراءات المتخذة فعليا في الميدان يدرك تسارع تنفيذ الاتفاق المبرم مع الصندوق .

وباعتبار الصندوق لا يهمه الا تحقيق النتائج بغض النظر عن الاثار حيث ان اثار هذا الاتفاق تتلخص فيما يلي :

- ارتفاع نسبة السلع المحررة واسعارها الى 84 % من اجمالي السلع المدرجة في مؤشر اسعار الاستهلاك .
- رفع اسعار الخدمات بنسبة تراوحت بين 20 % الى 30 % في مجال النقل والهاتف والخدمات البريدية.
- تعديل اسعار الكهرباء والحليب كل 3 اشهر .
- لم يتحقق النمو المقدر ب 3 % وصل لناتج المحلي الحقيقي الى نمو سلبي بلغ 0.4 % وذلك راجع للظروف الاقتصادية والسياسية والامنية وكذلك انخفاض الانتاج الزراعي بنسبة 5 % ، كما ان الانتاج في قطاع المحروقات عانى من بعض المشاكل المتعلقة بالصيانة مما ادى الى انخفاض الانتاج الى 2.5 % .
- ارتفاع اسعار المواد الغذائية قدره 40 % وارتفاع اسعار المحروقات ب 15 % والغرض منه تخفيف العجز وتخفيف نفقات الدولة والتي قدرت ب 25.7 مليار دولار.
- تم تمويل العجز من الموارد المكتسبة من اعادة الجدولة الديون الخارجية.
- تحقيق ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10 % في سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2 % كانت مقررة في البرنامج وهذا يترجم تباطؤ النمو في الائتمان المحلي المقدم للقطاعات الاقتصادية.

[1] Mustapha Mekideche, l`Algérie entre l`économie de rente et économie émergente, Ed: dahlab, Alger, P 63.

- رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1994 ، والغاء السقوف على الفوائد المدينة والسقوف على الفائدة في السوق النقدي فيما بين البنوك.
- فرض نسبة 2.5 % كاحتياطي الزامي على كافة الودائع بالعملة الوطنية وفي نفس الوقت طرحت الخزينة سندات باسعار فائدة مقدرة ب 16.5 % سنويا.
- تاجيل تطبيق الزيادة في الاجور المقررة والمقدرة ب 12.5 % والتي كان من المفروض تطبيقها في الربع الاخير من سنة 1994.
- وصل معدل التضخم الى حدود 29 % مقابل 38 % متوقعة في البرنامج .
- تخفيض مديونية الحكومة اتجاه النظام المصرفي بمبلغ 22 مليار دولار.
- تقليص العجز الكلي في الميزانية العامة بالنسبة للناتج المحلي الى 4.4 % مقابل 5.7 % المقدرة في البرنامج الحكومي .[1]

**برنامج التعديل الهيكلي من 31 مارس 1995 – 01 افريل 1998**

نتيجة لوضعية الاقتصاد الجزائري الذي كان يعاني من اللاتوازن الداخلي والخارجي وتنامي حدة الاختلالات الاقتصادية على رغم تطبيقها لمجموعة من الاصلاحات امتدت الى نهاية 1993 وبهدف معالجة تلك الاوضاع قامت الجزائر بتوقيع اتفاق مع صندوق النقد الدولي في بداية 1994 ، والذي انبثق عن برنامج التعديل الهيكلي المتوسط المدى الذي يغطي الفترة من 31 مارس 1995 – 01 افريل 1998 ، وان اهم محاور هذا الاتفاق نلخصها فيما يلي :

1- السياسة النقدية : تهدف السياسة النقدية لبرنامج التعديل الهيكلي الى تقليص الطلب الفعال وذلك من خلال امتصاص فائض السيولة والحد من التوسع الائتماني وضبط عرض النقود بغرض الحد من معدلات التضخم حتى تصل الى 6 % مع نهاية تطبيق البرنامج على ان يتم الوصول الى هذا الهدف عن طريق اساليب غير مباشرة منها اسعار الفائدة ، وقيمة السقوف الائتمانية ، وتحسين اطار السياسة النقدية لجلب المزيد من الاموال للبنوك وتطوير اسواق المال وخفض او الغاء الائتمانات التفصيلية لقطاعات معينة.

2- تحرير الاسعار : يهدف برنامج التعديل الهيكلي الى ازالة التشوهات السعرية لتصبح الاسعار المحلية دالة في الاسعار الدولية وحدد البرنامج مدة 3 سنوات لتحرير اسعار كل السلع والخدمات ، وقد تم تحرير منتجات القطاع العام على مراحل ثم الرفع التدريجي للاسعار المحلية للمنتجات الغذائية والطاقة الى ما يقارب ب 200 % تماشيا مع الاسعار العالمية في

[1] مدني بن شهرة ، سياسات الاصلاح الاقتصادي، المرجع سبق ذكره، 2008.ص 112-114 .

الفترة 1994-1996 ، بعدما كانت هذه المنتجات قبل 1994 يسودها نظام الاسعار المدعمة من قبل الدولة والتي وصلت نسبتها 5 % من الناتج الداخلي الاجمالي مما ادى الى تشجيع التهريب الى الدول المجاورة وهذا ما ادى الى الاخلال في تموين الاسواق المحلية .

3- تحرير التجارة الخارجية : يهدف برنامج التعديل الهيكلي الى جعل الاقتصاد الجزائري اكثر انفتاحا سواءا بتحرير بعض المواد الاساسية والغاء رخص التصدير او الغاء بعض الواردات التي كانت ممنوعة قبل ذلك والاتجاه بالصناعة الجزائرية نحو سياسة التصدير كما ان تخفيض قيمة الدينار وانشاء مكاتب للصرف وفتح البنوك ، لراسمال الاجنبي .

4- تنمية القطاع الخاص واصلاح المؤسسات العمومية : هناك اجراءات اخرى صاحبت برنامج التعديل الهيكلي تهدف الى ترقية وتشجيع القطاع الخاص وخلق بيئة جاذبة للاتثمار الوطني والدولي .

5- ترقية القطاع الخاص : يهدف برنامج التعديل الهيكلي الى تشجيع الاستثمار الخاص وهذه العملية تبنتها الجزائر من خلال قانون المالية التكميلي لسنة 1994 ، وذلك من خلال بيع المؤسسات العمومية والتنازل عنها لصالح مسيرين خواص ومساهمة الخواص في راسمال المؤسسات العمومية وهذا في حدود 49 %.

ثم وسعت هذه المساهمة واصبحت غيرمحدودة وذلك خلال قانون الخوصصة 1995 ، بينما اول برنامج لعملية الخوصصة كان في افريل 1996 ، مدعما من طرف البنك العالمي وخصص لمؤسسات العمومية المحلية في مجال الخدمات واستفادت حوالي 200 مؤسسة من هذا البرنامج .

6- اصلاح المؤسسات العمومية : لقد عرفت المؤسسة العمومية الجزائرية عدة اصلاحات بعد سنة 1998 ومنها انشاء صناديق المساهمة الثمانية والتي كانت تعتبر الممثل الشرعي والوحيد للدولة في ممارسة حقها في ملكية راس المال العام وتهدف الى تمكين كل مؤسسة من تحمل مسؤوليتها واجبارها على تحسين مردوديتها وبعد تجربة 5 سنوات لهذه الصناديق نلاحظ ان اقتصاد الدولة بقي على حاله ولم تعطي الوصايا اي مردود وان هذه الاصلاحات لم تاتي بالجديد وعليه تم حل هذه الصناديق في 1995/12/24 وبعدها صدر قرار من المجلس الوطني لمساهمات الدولة وذلك بعد مراجعة وفرص وضعية هذه الصناديق من طرف المفتشية العامة

للمالية ومكتب دراسات خاص بتحويل ادارة رؤوس الاموال السلعية المملوكة من طرف الدولة الى شركات قابضة عمومية (holding ).[1]

ان تفاقم المشاكل الادارية والمالية للقطاع العام وكثرة الخسائر مثلت عبئا كبيرا على ميزانية الدولة السنوية مما ادى الى عجز الميزانية وعبء الدين الخارجي اصبح من الضروري اجراء بعض التعديلات على المنظومة الاقتصادية ولعل اهم ما استحدثه قانون 95-22 الموافق ل 26 اوت 1995 المتعلق بخوصصة المؤسسات العمومية وهو عبارة عن مجموعة من الاجراءات مضمونها تقليص دور الدولة في ادارة المشروعات الانتاجية وان يؤول هذا الدور الى القطاع الخاص ، بنقل الملكية ومعها الادارة للقطاع الحاص او ببقاء الملكية ونقل الادارة اليه ، او بتاجيرها فروع انتاج مصانع ومنشات .

ان الخوصصة اداة ضرورية في سياق سياسات التنمية بوجه عام وفي اطار التعديل الهيكلي بوجه خاص ، ولها اكثر من دلالة لارتباطها بانجاز عملية التحول الاقتصادي والاجتماعي للجزائر التي كانت تتبع التخطيط المركزي وكذلك ما تستهدف الخوصصة من تسهيل اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي واعادة هيكلة اقتصادها بما يتماشى مع نمط واليات الاقتصاد الحر.

**2 . تحليل تطور المتغيرات الاقتصادية والمؤسساتية في الجزائر**

لقد اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات والمؤشرات المفسرة للتحول الاقتصادي، و تتمثل فيما يلي :

**2. 1. تطور المتغيرات الاقتصادية**

**معدل النمو الاقتصادي :**

عرف معدل النمو الاقتصادي مستويات سالبة في الجزائر لمدة طويلة بسبب انهيار أسعار البترول في الأسواق الدولية سنة 1986 ، لكن تغير الوضع إذ أصبح معدل النمو موجبا انطلاقا من سنة 1995 نتيجة تطبيق السلطات الجزائرية لبرنامج الإصلاح الهيكلي سنة 1994 و القيام بإصلاحات تهدف إلى تشجيع و تعزيز الطلب من خلال تخفيض قيمة العملة الوطنية ب40 %.

[1] مدني بن شهرة ، سياسات الاصلاح الاقتصادي في الجزائر والمؤسسات المالية الدولية ، 2008.ص 145-146

**شكل رقم 01-04 : تطور مؤشر معدل النمو الاقتصادي في الجزائر**

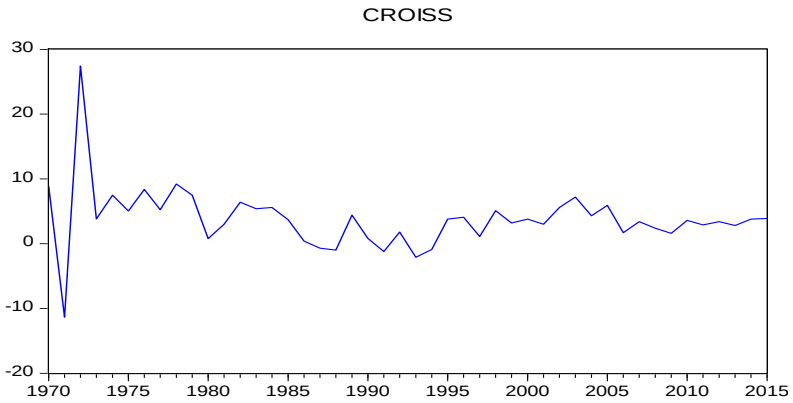


**Source** : world bank, https://data.worldbank.org/indicator

و بعد تسجيل معدلات نمو قدرت ب – 2.1 % و 0.90 % - سنة 1993 و 1994 على التوالي، ارتفع إلى 3.8 %عام 1995 و 4.1 % عام 1996 حسب معطيات البنك الدولي، كما عرفت سنة 1997 انخفاضا في معدل النمو الذي بلغ 1.1 % بسبب الانخفاض الملموس في المنتجات 2.4 % الفلاحية ، ثم عرف استقرار عند مستوى 3% تقريبا ، لكن شهدت سنة 2003 ارتفاع مبهر في معدل النمو حيث بلغ 7.2 % و ذلك نتيجة تطبيق البرنامج الوطني للإنعاش الاقتصادي.

لكن هذه المعدلات المرتفعة ما كانت لتتحقق إلا بفضل عوامل خارجية المتمثلة في المستوى المرتفع لأسعار المحروقات في السوق الدولية، و أيضا نتائج برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الذي كلف غلافا مالي قدر بحوالي 7 مليار دولار و هي الناجمة أصلا من مداخيل البترول المرتفعة نتيجة الأوضاع الملائمة للأسعار في السوق العالمية.

ارتبط معدل النمو في الجزائر في الفترة الممتدة من 1985 و 2002 ارتباط وثيق بقطاع المحروقات التي تتحدد أسعارها في السوق الدولية و لا يمكن التحكم فيها داخليا، حيث بلغت نسبة مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي حوالي 28.6 % سنة 1985 و ارتفعت إلى 40.1 % عام 2002 لتصل الى اكثر من 90 % حاليا ، الأمر الذي يبين الوزن الكبير الذي يمثله قطاع المحروقات في الاقتصاد الوطني.

شهدت الجزائر بعد فترة من النمو القوي بلغ متوسطه 4.5 % سنويا في سنوات 2000 ،تباطؤا في النمو عام 2006 وصل إلى2% ، مدفوعا بتدهور حاد في قطاع المحروقات الذي تراجع إنتاجه ب 2.5 % نتيجة لأعمال الصيانة و انخفاض الطلب على النفط و الغاز في أوروبا، تبعه انتعاش طفيف للنمو حيث بلغ 3.2 %في عام 2007 ، في حين بلغ نمو الناتج المحلي الإجمالي خارج المحروقات معدل .6.4 % فيما يخص تركيبة الناتج يبقى النمو دائما مرتبطا بقطاع المحروقات.

**سعر الصرف :**

يعتبر سعر الصرف من اهم ادوات السياسة الاقتصادية الكلية ، لكونها تشكل الية فعالة لحماية الاقتصاد المحلي من الصدمات الداخلية والخارجية ، وتختلف درجة تاثير سياسة سعر الصرف في الاقتصاد على مدى استقرار السعر الامثل ، الذي يتوقف على نظام الصرف القائم .

**شكل رقم 02 -04 : تطور مؤشر سعر الصرف في الجزائر**

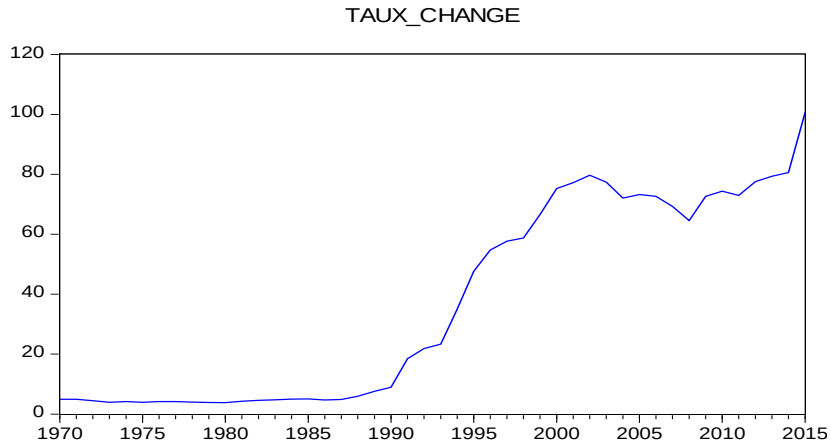


**Source** : world bank, https://data.worldbank.org/indicator

من اهم المحاور التي ركزت عليها الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر هي تحرير سعر الصرف والتوجه نحو اعطاء قيمة حقيقية للعملة الوطنية ، فكانت البداية بتخفيض قيمة الدينار سنة 1991 و 1994 بنسبتي 22 % و 40.17 % ، ثم بعدها مباشرة جاءت مرحلة تبني سعر الصرف المرن ابتداءا من اكتوبر 1994 ، ثم انشاء سوق الصرف ما بين البنوك مع بداية 1995.

عرفت الجزائر في المرحلة الممتدة مابين 1973-1988 نظام ثبات اسعار الصرف ، حيث ادت هذه السياسة الى ظهور اختلالات والتي كانت غير ظاهرة بسبب الايرادات المحصلة من قطاع المحروقات، مع بداية التسعينات قامت الدولة باصلاحات مكثفة الهدف منها الوصول الى مستوى مقبول لاستقرار الدينار الجزائري.

**الصادرات والواردات :**

قامت الجزائر بانتهاج استراتيجيات للتنمية والنهوض باقتصادها، و ذلك باتباع استراتيجية احلال الواردات، وعندما أصبحت عبئا على التنمية، أخذت بانتهاج استراتيجية لتشجيع صاد ا رتها .وهذا لأن التصدير محورا هاما في قيام التجارة الخارجية بين الدول، باعتباره مصدرا من مصادر توفير العملة الصعبة والمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية للد ول المتقدمة والنامية على حد سواء .فمن مميزات صادرات الدول المتقدمة والنامية التنوع في صادراتها، والذي كان سببا في تقدمها، ومن خصائص

صادرات الدول النامية التخصص، والذي كان سببا في تخلفها .ويؤدي إلى عدم استقرار الميزان التجاري . وتعد الجزائر هي الأخرى من الدول النامية التي تعاني من الأحادية في التصدير، حيث يسيطر النفط على 79 % من إجمالي الصاد ا رت.

**شكل رقم 03-04 : تطور الصادرات والواردات في الجزائر**

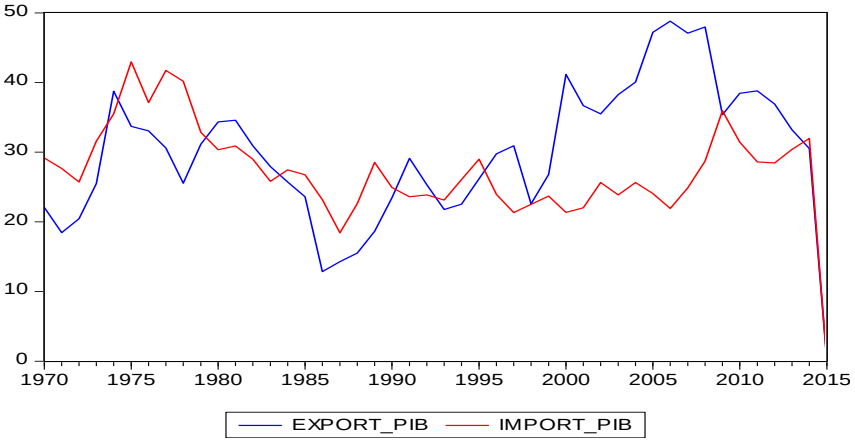


**Source**: world bank, https://data.worldbank.org/indicator

عملت الجزائر على تطبيق استراتيجية احلال الواردات في بدايات استقلالها، لكن هذه الاستراتيجية توقفت في مرحلتها الثانية أين أصبحت عبئا على التنمية. ثم انتهجت استراتيجية تنمية الصادرات خارج المحروقات لخروجها من التصدير الأحادي، وتهتم بتصدير سلع أخرى .

**البطالة :**

سجلت معدلات البطالة انخفاضا كبيرا في السنوات الاخيرة ، حيث بلغت نهاية الثلاثي الرابع من سنة 2010 معدل 10 % بعدما سجلت 19.8 سنة 1990 ، وهذا ما يوضحه الشكل الموالي :

**شكل رقم 04-04 : تطور معدل البطالة في الجزائر**

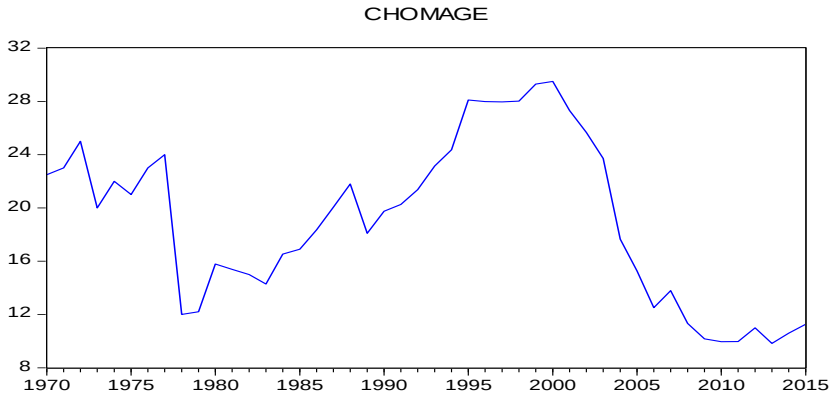


**Source** : world bank, https://data.worldbank.org/indicator

بينما نلاحظ ان معدلات البطالة شهدت معدلات كبيرة في الفترة 1990-2000 ، والتي تزامنت مع مرحلة الاصلاحات الهيكلية ، والتي ركزت في هذه الفترة على اعادة الهيكلة للمؤسسات والتطهير المالي . وبدات بالتحسن كبير في المرحلة (2000-2010) بسبب انعاش الاستثمار وحرص الدولة على توفير مناصب الشغل.

الانخفاض الكبير في معدلات البطالة راجع الى لاتباع سياسة تشغيلية تعتمد على امتصاص عدد كبير من البطالين عبر خلق العديد من اجهزة التشغيل ( الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب-الصندوق الوطني للتامين على البطالة – الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغرة- الوكالة الوطنية للتشغيل).

**التضخم :**

في ظل الانفتاح الاقتصاد، والتطورات التكنولوجية التي يشهدها العالم بأسره، حاولت الجزائر كغيرها من الدول النامية مواكبة هذا التحول الاقتصاد، وإيجاد مكانتها في الاقتصاد العالمي من خلال القيام بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية سواء بصفة ذاتية، أو من خلال مساعدات مؤسسات النقد الدولية، بهدف نقل الاقتصاد من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق.

**شكل رقم 05-04 : تطور التضخم في الجزائر**

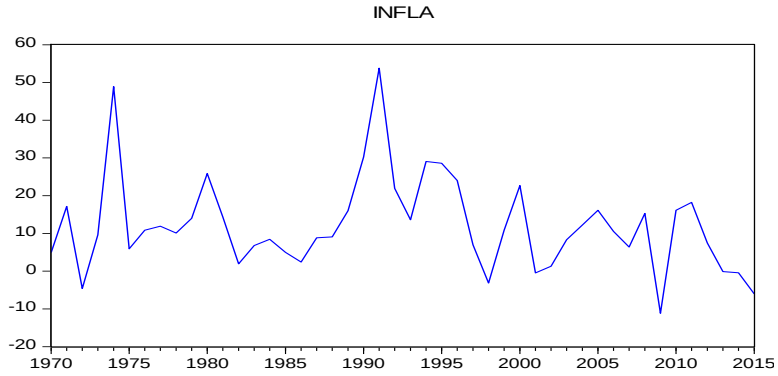


**Source** : world bank, https://data.worldbank.org/indicator

إلا أن هذا التحول أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم إلى أعلى المستويات في بداية التسعينات، خاصة بعد التحرير الجزئي للأسعار سنة 1989 والذي تواصل حتى بداية تطبيق برامج الاصلاح الاقتصاد، مع مؤسسات النقد الدولية سنة . 1994 وفي سنة 2000 شهدت تراجعا قياسيا في معدلات التضخم كنتيجة للإصلاحات التي قامت بها الجزائر في الفترة السابقة، أ وصبح بعدها معدل التضخم في حالة تذبذب وذلك حسب الوضعية الاقتصادية السائدة والاصلاحات القائمة، وتعتبر السياسة النقدية من بين السياسات الهامة التي ساهمت في الحد من التضخم ليومنا هذا.

**الاستثمار الاجنبي المباشر :**

من المسلم به أن تحفيز الاستثمار المباشر الأجنبي و اجتذابه في الدول المضيفة له تبعات على الناتج المحلي و الإنتاجية و المنافسة، و تتجلى آثاره على الناتج المحلي من خلال قيام الشركات الأجنبية بتنشيط العملية الإنتاجية، وخلق التجارة الداخلية بينها و بين الشركات المحلية، وهذه آثار إيجابية لكون أن تلك العمليات تؤدي بلا شك إلى الزيادة في كمية السلع و الخدمات النهائية المحققة.

**شكل رقم 06-04 : تطور معدلات الاستثمار في الجزائر**

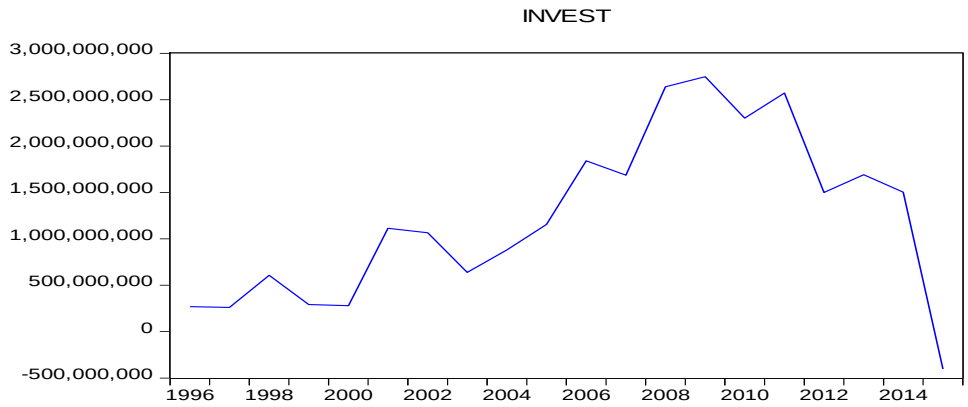


**Source** : world bank, https://data.worldbank.org/indicator

تميزت فترة التسعينات بنقص كبير للاستثمارات الاجنبية وذلك راجع الى الوضعية المعقدة التي مرت بها الجزائر ، فقد شهدت هذه المرحلة تفاقم ازمة المديونية الخارجية ، وما نتج عن ذلك من تنفيذ صارم لشروط التعديل الهيكلي التي وضعها صندوق النقد الدولي ، كذلك عدم الاستقرار السياسي الذي ميز هذه الفترة اثر سلبا على قدوم الاستثمارات الاجنبية المباشرة .

ابتداءا من سنة 2001 ، نجد ان هناك ارتفاع ملحوظ في حجم الاستثمار الاجنبي المباشر ، وذلك راجع الى الاستثمار الكبير المسجل في قطاع المحروقات ، وايضا خوصصة بعض المؤسسات العمومية .

**الانفاق العمومي :**

تلعب السياسة المالية دور رئيسيا وهاما في تحقيق النمو الاقتصادي من خلال سياسة الانفاق العام باعتباره مؤشر للتعبير عن درجة تقدم النشاط الاقتصادي .

**شكل رقم 07-04 : تطور حجم النفقات في الجزائر**

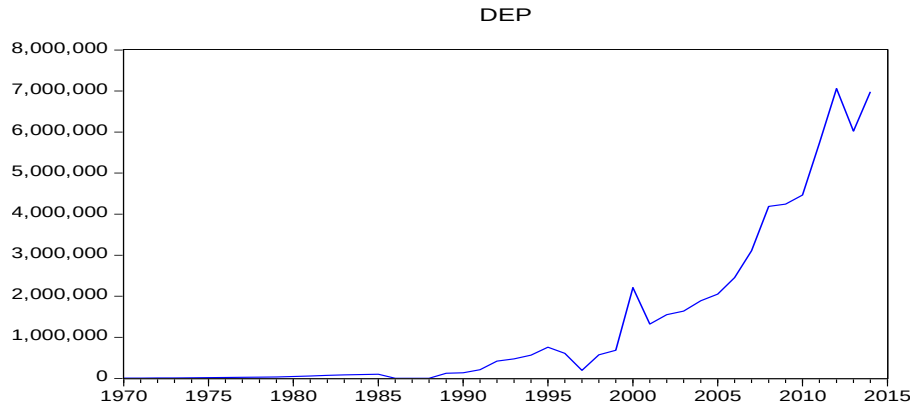


**Source** : world bank, https://data.worldbank.org/indicator

عرفت النفقات تزايدا مستمرا ، بحيث ان الجزائر تتميز باعتمادها على الريع البترولي . كما ان نقص الشفافية في تسيير الاموال العامة ساهم في تنامي ظاهرة الاسراف في النفقات ، و غياب الرشادة في الانفاق العام .

حيث ان الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد بصورة كبيرة على الايرادات البترولية هذه الاخيرة تساعد على تغطية نفقات الدولة ، الا ان هذه الايرادات توجه لتغطية نفقات موجهة الى استثمارت غير منتجة بصفة كبيرة ، التي لا تخلق نمو اقتصادي ولا تخلق قيمة مضافة.

**2. 2. تطور المتغيرات المؤسساتية**

**مؤشرات الحكم الراشد**

- **مؤشر التمثيل والمساءلة :**

يقيس هذا المؤشر الحقوق السياسية والفردية التي يتمتع بها المواطنون ويجمع مجموعة من العوامل المتعلقة بنوعية البيئة المؤسسية مثل: التغييرات على مستوى الحكومة،شفافية ومصداقية النظام القانوني، درجة الحرية المدنية ، الحقوق السياسية، على جودة العملية الانتخابية، درجة التدخل العسكري في السياسة، الشفافية.

**شكل رقم 04-08 : تطور مؤشر التمثيل والمساءلة في الجزائر**

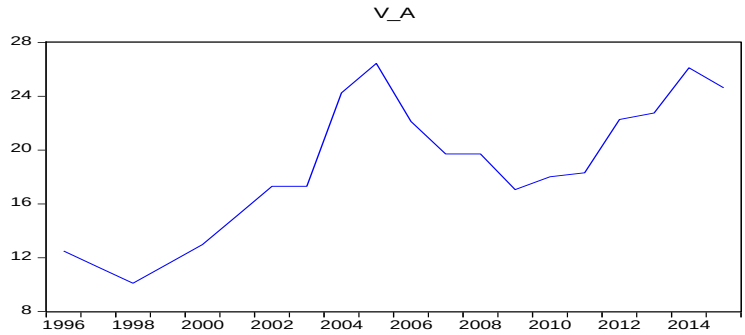


**Source:** The Worldwide Governance Indicators, 2016 Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2015, www.govindicators.org.

نلاحظ من الشكل البياني أن هذا المعيار لم يتعدى 30 % خلال الفترة " 2000-2015 " أي أنه لم يصل إلى الوضع الجيد إطلاقا،حتى وإن عرف بعض التحسن خلال الفترة 2000-2005 حيث كان يقدر سنة2000 ب% 14,4 ليصل إلى أعلى معدل له سنة 2004- 2005 ب 26,4% ، وبهذا انتقل من الوضع الضعيف إلى الوضع المتوسط خلال سنتي 2004 و 2005 ، وقدر معدل الزيادة بما يقارب 85 % ولكنه ابتداء من سنة 2006 عرف هذا المؤشر هبوطا حيث كان يصنف خلال الفترة2006-2012 ضمن المستوى الضعيف (أعلى من 10 و أقل من 25 ) وتعكس هذه الأرقام الوضع المتدني لهذا المؤشر في الجزائر، وهو ما يدل على أن حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات، وحرية الإعلام والمشاركة السياسية في الجزائر تبقى محدودة ودون المستوى.

- **مؤشر الاستقرار السياسي وغياب العنف**

يقيس احتمال زعزعة استقرار الحكومة أو الإطاحة بها بوسائل غير دستورية أو عنيفة، بما في ذلك العنف بدوافع سياسية والإرهاب. ويوضح من خلال ما يلي: النزاعات المسلحة، الانقلابات، التهديدات الإرهابية والعنف السياسي.

**شكل رقم 04-09 : تطور الاستقرار السياسي وغياب العنف في الجزائر**

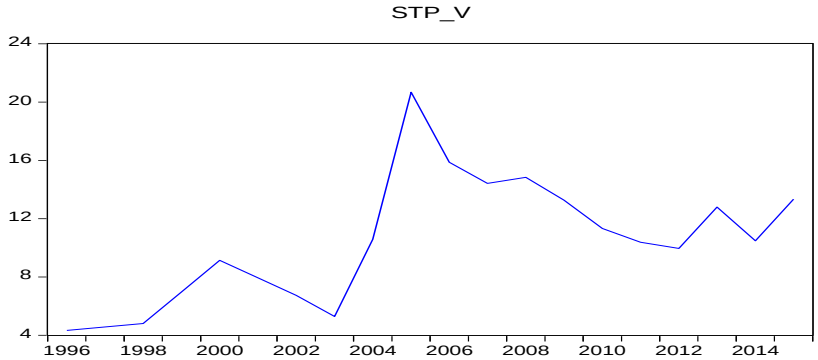


**Source:** The Worldwide Governance Indicators, 2016 Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2015, www.govindicators.org.

من خلال الشكل البياني أعلاه نلاحظ أن قيم هذا المعيار تراوحت ما بين 12% كأدنى قيمة سنة 2000 وما بين 26% كأعلى قيمة سنة 2005 ، وهذا يدل على أن تصنيف الجزائر كان خلال الفترة "2000-2004 ضمن المستوى الضعيف جدا ليصبح خلال الفترة "2005-2015" ضمن المستوى الضعيف وهو بذلك لم يصل حتى إلى الوضع المتوسط.

- **مؤشر نوعية التنظيمات والإجراءات:**

يقيس قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات وتنظيمات سليمة والتي تسمح بتنمية القطاع الخاص وتعزيزه وتشمل ما يلي: درجة التدخل الحكومي في الاقتصاد، السيطرة على الأسعار والأجور ، سياسات التجارة ، نوعية التنظيم المالي ودعم الاستثمار المحلي والأجنبي ، فعالية التدابير التنظيمية التي تنطبق على الصادرات ، مراقبة الأسعار ، تحرير الأسعار ، اللوائح المتعلقة بالتجارة الخارجية، سياسات المنافسة ، درجة هيمنة المؤسسات العامة على النشاط الاقتصادي ،فعالية السياسة المالية.

**شكل رقم 10-04 : تطور مؤشر نوعية التنظيمات في الجزائر**

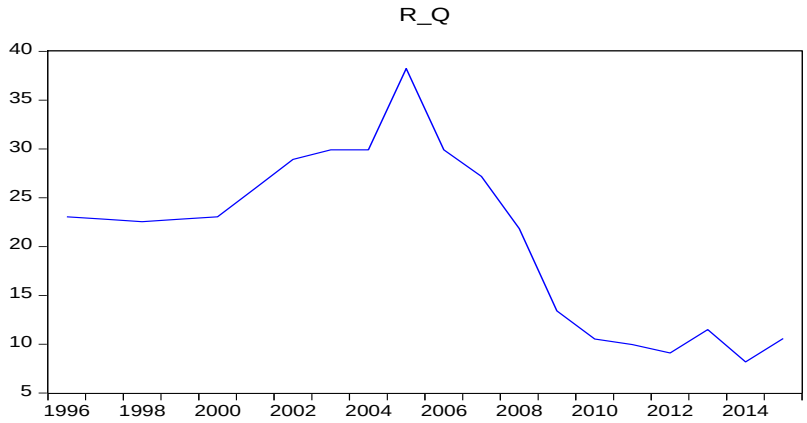


**Source:** The Worldwide Governance Indicators, 2016 Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2015, www.govindicators.org.

يقيس هذا المعيار قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة وأنظمة ولوائح تسمح بتشجع وتنمية القطاع الخاص . من خلال الشكل نلاحظ أن تصنيف الجزائر في هذا المؤشر لم يسجل وضعا جيدا، وتراوح بين الوضع الضعيف والوضع المتوسط خلال فترة الدراسة.

- **مؤشر فعالية الحكومة :**

يقيس مؤشر فعالية الحكومة ، نوعية الخدمات المدنية ودرجة استقلالها عن الضغوط السياسية، نوعية صنع السياسات وتنفيذها، ومصداقية التزام الحكومة بهذه السياسات .

**شكل رقم 11-04 : تطور مؤشر فعالية الحكومة في الجزائر**

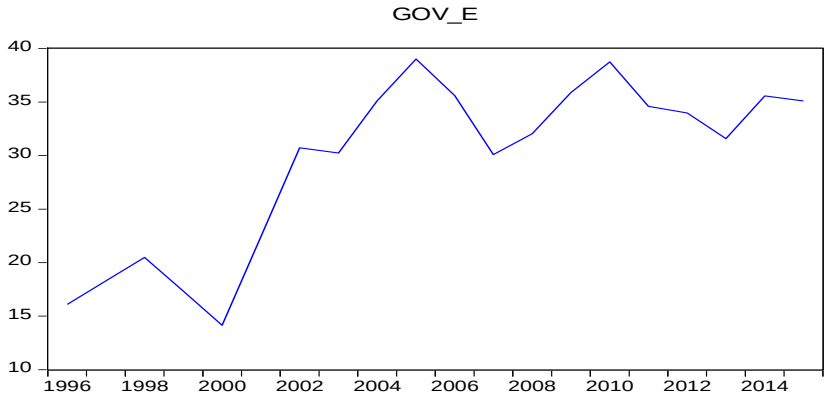


**Source:** The Worldwide Governance Indicators, 2016 Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2015, www.govindicators.org.

و من خلال الشكل نلاحظ أن هذا المؤشر عرف قيما متدنية وبالتالي صنف هذا المعيار في المستوى الضعيف وبلغت نسبة هذا المؤشر 30% سنة 2007 وهذا ما يؤكد ضعف فعالية جهاز الحكومة .

- **مؤشر سيادة/حكم القانون:**

هذا المؤشر يقيس مدى ثقة والتزام المتعاملين بقواعد المجتمع، وخاصة نوعية إنفاذ العقود، حقوق الملكية، الشرطة، المحاكم، فضلا عن احتمال وقوع الجريمة والعنف ويفسر أيضا من قبل العديد من الجوانب مثل: مدى تطبيق العقود الخاصة ، مدى التأثير في السوق السوداء ،حماية حقوق الملكية ، فعالية السياسات الرامية إلى حماية سلامة الأفراد، القدرة على التنبؤ في النظام القضائي ، كفاءة النظام القضائي في دعمها للمعاملات التجارية ، استقلال القضاء ،احتمال فوز دعوى قضائية تقف ضد الحكومة.

**شكل رقم 12-04 : تطور مؤشر حكم القانون في الجزائر**

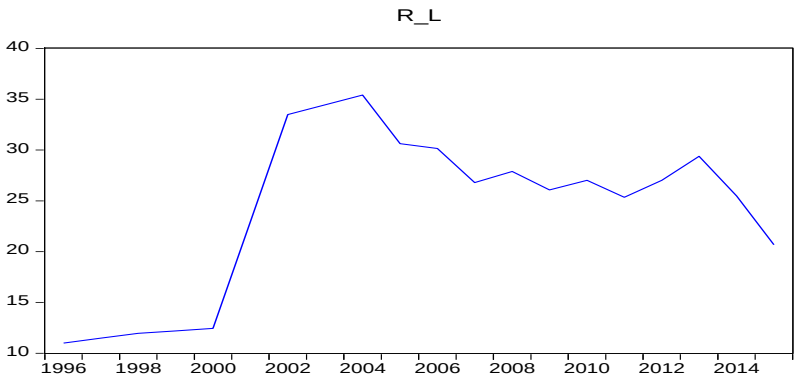


**Source:** The Worldwide Governance Indicators, 2016 Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2015, www.govindicators.org.

نلاحظ من خلال الشكل أعلاه أن هذا المعيار بقي يتراوح ما بين متوسط وضعيف خلال فترة الدراسة، على الرغم من انه عرف تحسنا سنة 2003 مقارنة بسنة 2000( معدل زيادة يقارب 162 % )حيث وصل إلى أعلى مستوى له خلال الفترة "2000- 2015 "، ليعرف بعد ذلك تدهور مستمرا عما سجله سنة 2003 ، حيث سجلت قيمة 2010 انخفاضا بحوالي 35 % عن سنة 2003.

- **مؤشر ضبط الفساد:**

يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل من أشكال الفساد الكبير والصغير، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة ويتضح ذلك من خلال ما يلي: فعالية مبادرات مكافحة الفساد ، الفساد في الإدارة العامة، الفساد في النظام السياسي عائقا أمام الاستثمار الأجنبي ، تكرار "مبالغ إضافية" للحصول على الخدمة.

**شكل رقم 13-04 : تطور مؤشر ضبط الفساد في الجزائر**

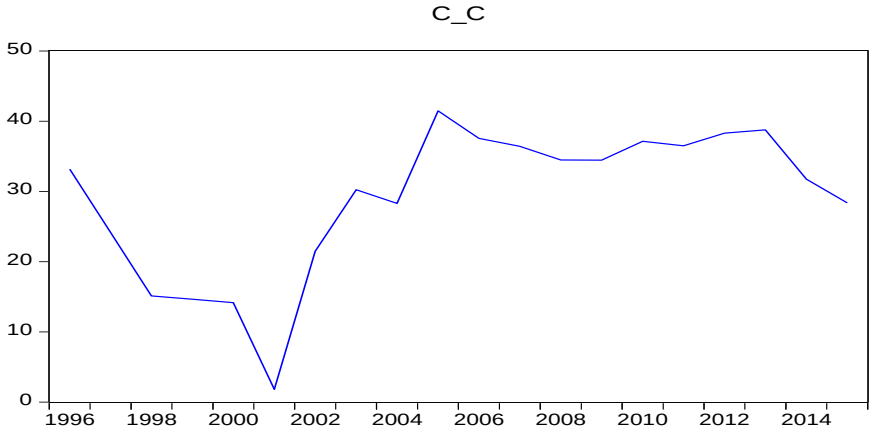


**Source:** The Worldwide Governance Indicators, 2016 Update, Aggregate Governance Indicators 1996-2015, www.govindicators.org.

من خلال الشكل نلاحظ أن هذا المؤشر عرف تحسن ملحوظ بعد سنة 2000 ، فبعدما كان يسجل قيما متدنية في بداية الألفية الجديدة، أصبح يتحسن شيئا فشيئا، وانتقل من المستوى الضعيف الذي سجل سنة 2000و 2002 ، إلى المستويات المتوسطة التي سجلت في باقي السنوات ، ويعود هذا التحسن إلى عزم الدولة على محاربة الفساد بكل أنواعه، وتجسد هذا من خلال عدة إجراءات كالتصديق بتحفظ على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد سنة 2003 ، والتصديق على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد ومكافحته وإصدار قانون خاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006 ، بالإضافة إلى قانون العقوبات والقانون الخاص بالوظيفة العمومية واللذان شددا العقوبات على كل المفسدين .

الترتيب المئوي لمؤشرات الحوكمة في الجزائر يظهر أن:

- ✓ الجزائر صنفت في الربع الأخير من الدول خلال هذه السنوات، فيما يتعلق بالمساءلة والتعبير، والاستقرار السياسي.
- ✓ فيما يتعلق بنوعية التنظيمات تقع الجزائر أيضا في الربع الأخير من الدول خلال الفترة 2008-2014.
- ✓ كما صنفت في الربع الثالث من الدول منذ 2002 فيما يتعلق بفعالية الحكومة، ضبط الفساد، سيادة القانون، حيث عرفت هذه المؤشرات ترتيب نحو التحسن مع التذبذب.

**مؤشرات الحرية الاقتصادية :**

- **مؤشر حقوق الملكية**

يقيس هذا المؤشر قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها ،وهو ما يتطلب بالتالي وجود قوانين قوية وضمان فاعليتها وضمان إنفاذ العقود وسرعة إنهاء المنازعات القضائية.

**شكل رقم 14-04 : تطور مؤشر حقوق الملكية في الجزائر**

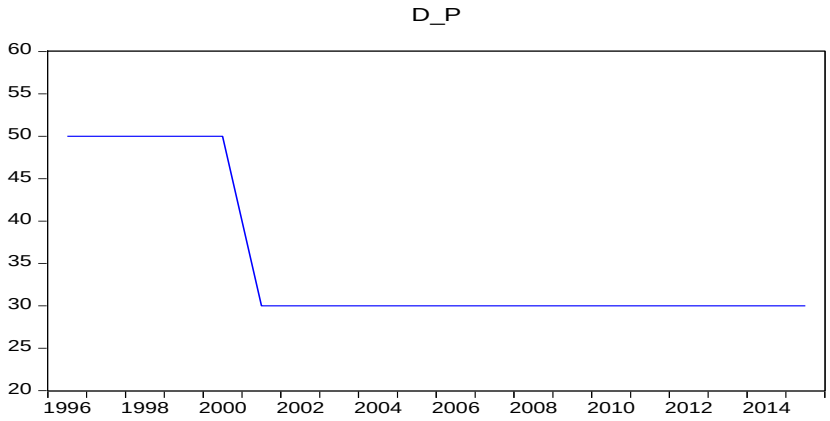


**Source** : The Heritage Foundation, https://www.heritage.org/index.

عرف مؤشر حقوق الملكية معدلات جيدة من 1996-2001 ب 50 نقطة ، ثم انخفض المؤشر من 50 نقطة ليستقر عند 30 نقطة ابتداءا من سنة 2002 الى غاية 2015، هذا ما يظهر ضعف نظام حماية حقوق الملكية.

- **مؤشر الإنفاق الحكومي**

يقيس هذا المؤشر حجم تدخل الدولة من خلال الإنفاق. ياخذ بعين الاعتبار مستوى الانفاق العمومي من التاتج الداخلي الخام وحصة ايرادات المؤسسات العمومية من الايرادات العامة للدولة .

**شكل رقم 15-04 : تطور مؤشر الانفاق الحكومي في الجزائر**

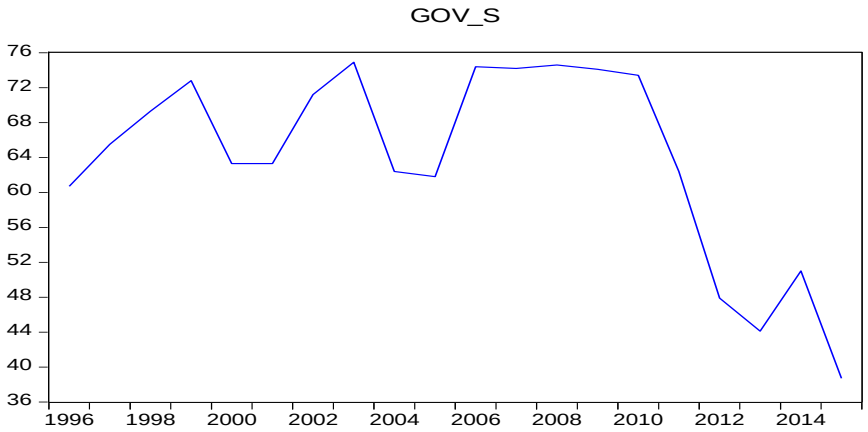


**Source** : The Heritage Foundation, https://www.heritage.org/index.

يظهر هذا المؤشر عدم استقرار خلال فترة الدراسة حيث تراوح ما بين الارتفاع والانخاض ، تميزت الفترة 2004-2010 بارتفاع هذا المؤشر حيث بلغ 72 نقطة كاقصى حد ، وهذ يعود لبرامج الانعاش الاقتصادي المطبقة خلال هذ المرحلة. اما الانخفاض المحسوس ابتداءا من 2011 الى غاية 2015 ، فيعود الى تاثر الاقتصاد بالازمة العالمية و انخفاض اسعار البترول.

- **مؤشر حرية الاستثمار**

يقيس هذا المؤشر القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج ويدخل فيها كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات كما تتأثر كذلك بمدى استقرار سوق الصرف وتوافر العملة الأجنبية.

**شكل رقم 16-04 : تطور مؤشر حرية الاستثمار في الجزائر**

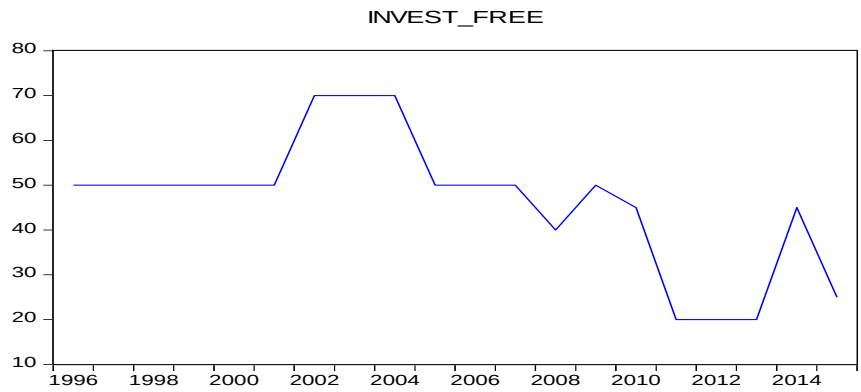


**Source** : The Heritage Foundation, https://www.heritage.org/index.

مؤشر حرية الاستثمار تراوح مابين 70 نقطة فترة 2002-2004 كاقصى نقطة نظرا لنتائج الاصلاحات المطبقة خلال الفترة السابقة ، بينما عاد المؤشر للانخفاض سنة 2012 ليصل 20 نقطة كادنى حد.

- **حرية الاعمال**

يبين هذا المؤشر مستوى قدرة المستثمرين على انشاء مؤسسة ، الحصول على تراخيص ، واعلان الافلاس. يتم تقدير هذا المؤشر من خلال معطيات تقارير ممارسة انشطة الاعمال المرتبطة بعدد الاجراءات ، التكاليف والوقت اللازم للتنفيذ.

**شكل رقم 17-04 : تطور مؤشر حرية الاعمال في الجزائر**

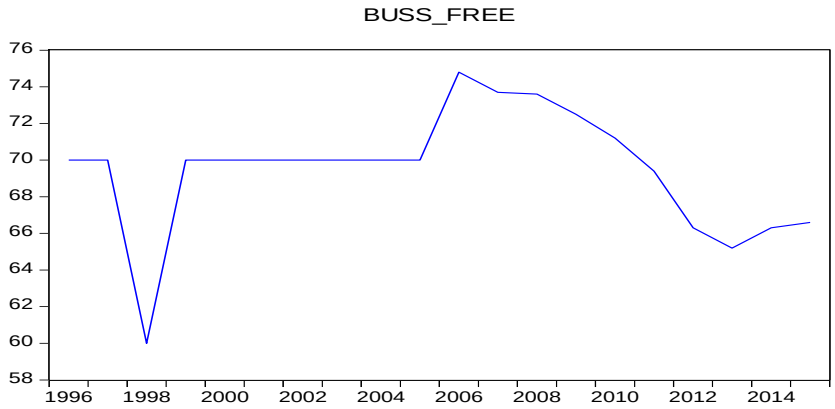


**Source** : The Heritage Foundation, https://www.heritage.org/index.

حققت الجزائر تقدما في هذا المؤشر حيث بلغ 74 نقطة في 2006 نظرا للاصلاحات المطبقة في مجال الاعمال ، ثم عاد المؤشر للانخفاض ليصل 64 نقطة سنة 2014.

- **الحرية المالية**

يقيس هذا المؤشر مستوى التدخل الحكومي في النظام المصرفي والمالي. نتيجة 100 % تعني ان تدخل ونفوذ السلطات لا يكاد يذكر ، أن الدولة لا تملك البنوك أو المؤسسات المالية ، وان الائتمان يتحدد بشروط السوق ، ايضا المؤسسات المالية الاجنبية تمارس نشاطها بحرية .

**شكل رقم 18-04 : تطور مؤشر الحرية المالية في الجزائر**

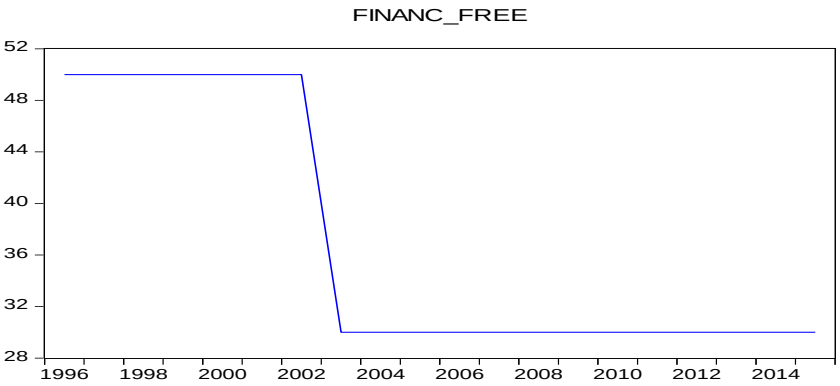


**Source** : The Heritage Foundation, https://www.heritage.org/index.

عرف المؤشر ارتفاع ملحوظ خلا فترة 1996-2000 حيث استقر عند 50 نقطة وهذه الفترة تتزامن مع صدور قانون النقد والقرض والاصلاحات للسياسة المالية ، ثم انخفض المؤشر الى 30 نقطة في الفترة 2003- الى غاية 2015 .

- **الحرية النقدية**

سياسة النقدية التي تسعى إلى الحفاظ على مستوى منخفض ومستقر للأسعار هي عنصر التأمين ومصداقية. الحرية النقدية كما يقيمها تقرير الحرية الاقتصادية لعام 2008 ، يأخذ بعين الاعتبار متوسط معدل التضخم خلال السنوات الثلاث الماضية، ومستوى التحكم في الأسعار.

**شكل رقم 19-04 : تطور مؤشر الحرية النقدية في الجزائر**

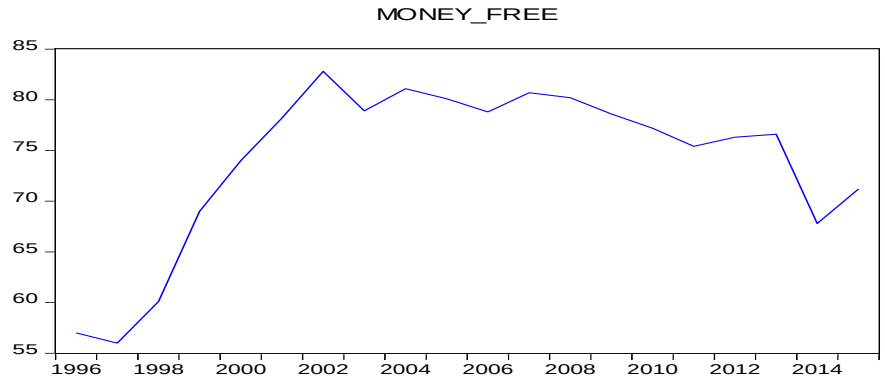


**Source** : The Heritage Foundation, https://www.heritage.org/index.

عرف المؤشر اقصى حد له عند 83 نقطة سنة 2001 وهي فترة ظهور نتائج الاصلاحات المطبقة ابتداءا من سنوات 90 ، ليعود الى الانخفاض سنة 2014 عند 70 نقطة ، بالرغم من الاصلاحات التي قامت بها الجزائر لتطوير المنظومة المصرفية.

- **حرية التجارة**

حرية التجارة تاخذ بعين الاعتبار الحواجز الجمركية وغير الجمركية (الحصص، البيروقراطية ،...) ، والتي تمثل عراقيل كبيرة امام حرية التبادل.

**شكل رقم 20-04 : تطور مؤشر حرية التجارة في الجزائر**

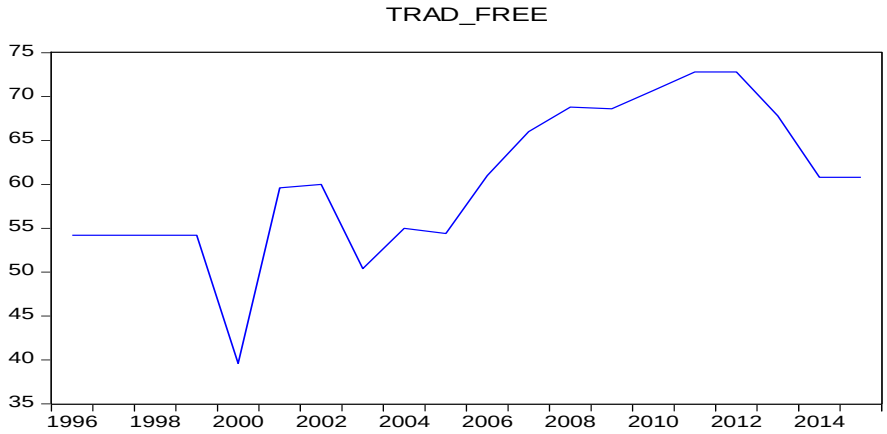


**Source** : The Heritage Foundation, https://www.heritage.org/index.

عرف هذا المؤشر معدلات جيدة خلال الفترة 2004-2012 ، حيث تراوح ما بين 55 نقطة و 70 نقطة ، يعكس الجهود المبذولة من طرف الجزائر في مجال تحرير التجارة الخارجية ورفع القيود الجمركية وتخفيف القيود على الواردات.

ان مؤشر الحرية الاقتصادية في الجزائر لم يعرف تحسنا كبيرا خلال الفترة "2000-2015" بقي عند المعدل المتوسط ما يعني أن الجزائر تتمتع بحرية اقتصادية متوسطة .و ذلك راجع "حسب المعايير التي يعتمدها هذا المؤشر" إلى تراجع حرية الاستثمار التي عرفت انخفاضا ب 25 نقطة سنة 2014 مقارنة بسنة 2004 ، وأيضا تراجع الحرية من الفساد الذي عرف هو الآخر انخفاض ب 21نقطة سنة 2014 مقارنة بسنة 2004 ، بالإضافة إلى تراجع طفيف في الحرية النقدية بدء من سنة 2007 وقد أشار تقرير مؤسسة [1] "Heritage لعام 2012 ان الجزائر تراجعت في مؤشر الحرية الاقتصادية سنة2012 (51) ب 1,4 نقطة مقارنة بسنة2011 (52،4) وأن هذا المؤشر لا يزال أقل من المتوسط بالنسبة لدول العالم وأرجع أسباب ذلك إلى سوء الإنفاق الحكومي، والتضييق على حرية الأعمال فعرفت الجزائر في هذا المؤشر انخفاضا سنة 2014 بلغ 63 نقطة مقارنة بسنة 2008 حيث بلغ 73 نقطة ، بالإضافة إلى تدخل النفوذ السياسي في القضاء وانتشار الفساد في قطاع الجمارك، وضعف حقوق الملكية.

[1] هو مؤشر يصدر عن معهد هيرتاج بالتعاون مع صحيفة وال ستريت جورنال، يقيس درجة التضييق التي تمارسها الحكومة في مواجهة الحرية الاقتصادية لأفراد المجتمع ، ويستند المؤشر إلى 50 معايير للحرية الاقتصادية تشمل :حرية قطاع الأعمال، حرية التجارة والرسوم، حرية السياسة الضريبية، إدارة الإنفاق الحكومي، الحرية النقدية، حرية الاستثمار، الحرية المالية، حقوق الملكية، الحرية من الفساد، حرية العمل.

### 3 . مقارنات دولية

يرتبط نجاح بعض الدول الإشتراكية سابقا في تحقيق أهداف المرحلة الإنتقالية من خلال وضع الميكانيزمات التي يتطلبها إقتصاد السوق بتوسيع قاعدة و أهمية لنشاط القطاع الخاص و الإسراع في تطبيق الإصلاحات الضرورية بإنسجام و توافق.

**تطور مؤشر الخوصصة في دول اوروبا الشرقية :**

**شكل رقم 04-21 : الخوصصة في المجر**

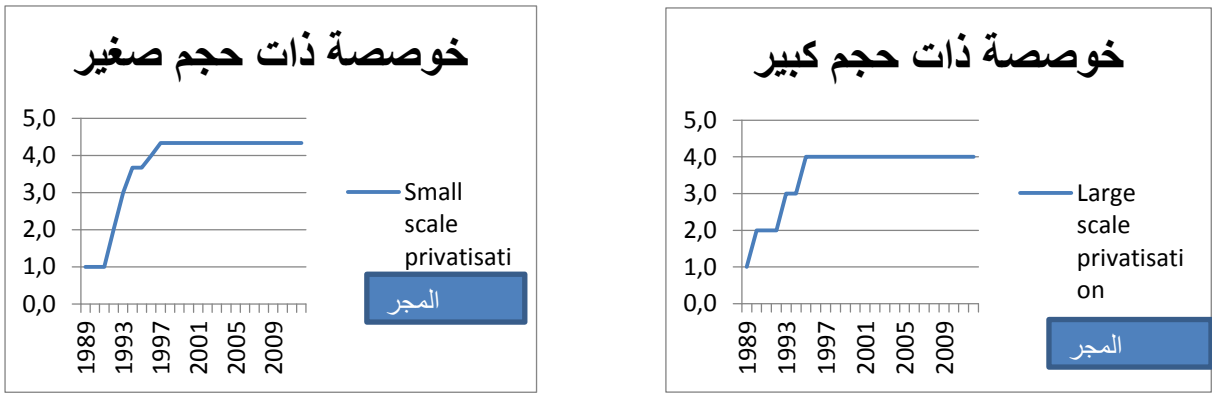


**Source** : EBRD , economic data, http://www.ebrd.com/.

نلاحظ التطور الكبير في التحول نحو القطاع الخاص في المجر ، وخاصة الخوصصة في المؤسسات ذات الحجم الصغير والمتوسط . حيث خلال الخمسة عشر سنة الماضية ساهم ذلك زيادة تدفقات للاستثمارات الأجنبية المباشرة ، وذلك لشفافية شروط الاستثمار.

**شكل رقم 04-22 : الخوصصة في بولندا**

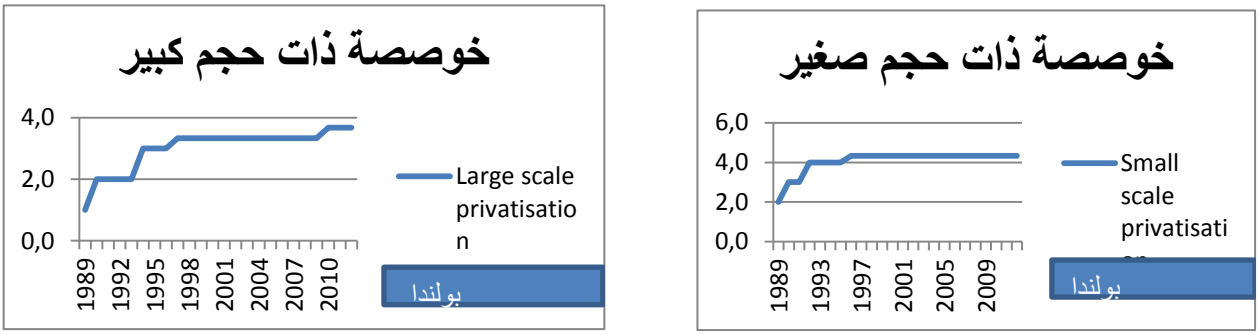


**Source** : EBRD , economic data, http://www.ebrd.com/.

تعتبر من بولندا من بين الدول الاكثر نجاحا في شرق ووسط اوروربا في عملية التحول الاقتصادي، تسارع عملية الخوصصة سمح يتوسيع قاعدة الملكية وتحقيق الكفاءة الاقتصادية.

**شكل رقم 04-23 : الخوصصة في رومانيا**

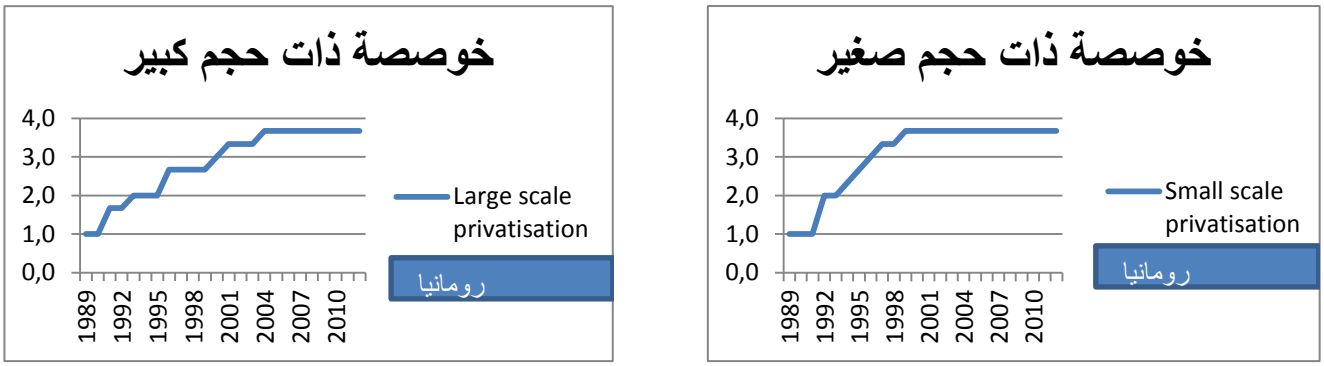


**Source** : EBRD , economic data, http://www.ebrd.com/.

نلاحظ بالنسبة لرومانيا فقد تم التحول بشكل تدريجي نحو القطاع الخاص . بالاعتماد كبير على الخوصصة ذات الكبير

**شكل رقم 04-24 : الخوصصة في روسيا**

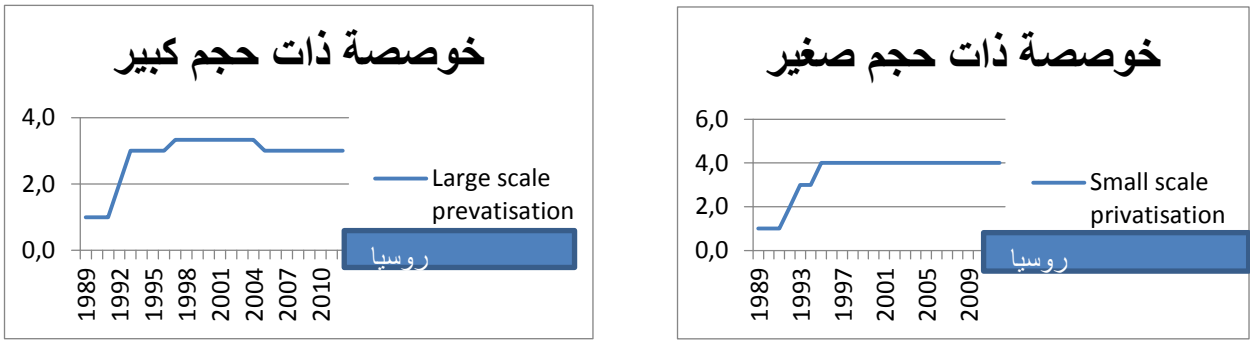


**Source** : EBRD , economic data, http://www.ebrd.com/.

ان الخوصصة في روسيا وبالنظر الى ارثها من النظام السوفياتي سابقا ، لم ينظر اليها كهدف ، ولكن كوسيلة لاعادة الهيكلة الاقتصادية واحداث القطيعة الجذرية مع النظام القديم ، مما توجب تحول سريع وشامل للاصول العامة وتنمية القطاع الخاص.

**شكل رقم 04-25 : الخوصصة في بلغاريا**

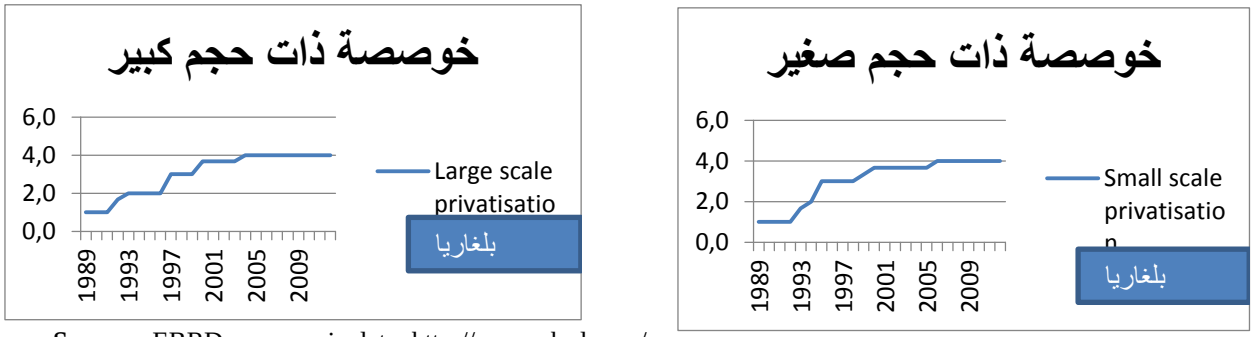


**Source** : EBRD , economic data, http://www.ebrd.com/

تبنت بلغاريا التوجه الديمقراطي سياسيا ونظام السوق اقتصاديا، الا انها لم تحقق نتائج كافية كغيرها من دول اوروبا الشرقية.

هناك اوجه التشابه والاختلاف في تجارب الاصلاح في المجر ، بولندا ، تشيكوسلوفاكيا ، بلغاريا و رومانيا ، باستثناء المجر، التي انتهجت عملية اصلاح محدودة طيلة العشرين سنة السابقة ، اما الاصلاح في الدول الاخرى فهو عملية حديثة ، اول خطة لتحقيق الاستقرار و التحرير الكامل كانت في بولندا ، في جانفي 1990، وتبعها الاخرون في اوائل 1990 . من تجارب هذه الدول يمكن استخلاص الدروس التالية :

- في جميع الدول ، ارتبط الاستقرار مع انخفاض اولي حاد في الناتج المحلي.
- في جميع الدول ، الاستقرار وتحرير لاسعار ادى الى تعديل كبير في الاسعار .
- في جميع الدول ، كان هناك بعض التحول من أسواق التصدير من الشرق إلى الغرب.
- تنفيذ عملية الخوصصة كان اصعب مما كان متوقعا في معظم الدول .
- نتيجة للخوصصة البطيئة ، لم تتم اعادة الهيكلة كما كان متوقعا وما كان مطلوبا. في العديد من الدول ، وخاصة .
- في جميع هذه الدول بين القطاع الخاص فعاليته .
- في مرحلة تبني الاصلاحات والبرامج ، واجهت هذه الحكومات مشاكل متماثلة على المدى القصير ، صعوبة وضع الاصلاحات ، بالتالي صعوبة تمرير التشريعات اضافة الى الاثار المترتبة عن اعادة التوزيع ، وتواجه معظم الحكومات مشاكل العجز المزمن، يأتي في المقام الأول من انخفاض الإيرادات من ضريبة الأرباح على الشركات المملوكة للدولة. وعلى المدى القصير، يجب أن تتعامل مع الأزمة المالية، حتى تاتي عائدات الضرائب الجديدة بفاعليتها ، ولكن، والأهم من ذلك أنها يجب أن يتغير سلوك الشركات الحكومية. [1]

[1] Blanchard o j, kenneth a f, jeffery s, the transition in eastern europe , op cite , p 26.

**جدول رقم 02-04 : الاستثمار الاجنبي المباشر والخوصصة مع نهاية 1995**

| الدول | مخزون IDE لكل فرد (بالدولار) | القطاع الخاص / PIB | الدول | مخزون IDE لكل فرد (بالدولار) | القطاع الخاص / PIB |
|---|---|---|---|---|---|
| المجر | 1299.9 | % 60 | اذربيجان | 39.1 | % 25 |
| استونيا | 424.7 | % 60 | ليتوانيا | 38.9 | % 55 |
| تشيك | 398.1 | % 60 | روسيا | 27.6 | % 58 |
| سلوفينيا | 287.4 | % 37 | مولدفيا | 24.3 | % 30 |
| بولونيا | 222.1 | % 58 | اوكرانيا | 16.1 | % 36 |
| لاتفيا | 180.0 | % 57 | اوزبكستان | 11.2 | % 30 |
| سلوفاكيا | 108.3 | % 59 | كرغيزستان | 8.5 | % 40 |
| تركمانستان | 48.8 | % 15 | ارمينيا | 5.6 | % 44 |
| رومانيا | 42.6 | % 37 | بلاروسيا | 3.9 | % 12 |
| كزاخستان | 41.8 | % 25 | طاجيكستان | 3.8 | % 15 |
| بلغاريا | 40.0 | % 35 | جورجيا | 2.6 | % 30 |

**Source :** CNUCED et banque mondiale

الطريقة المفضلة منذ بالبداية في المجر ، بيع الاصول الى المستثمرين الاجانب تفسر ان هذه الدولة قد حصلت نصف الايرادات من الخوصصة في الاقتصاديات الانتقالية ، تكلفة وضع الخوصصة وصلت 28 % من هذه الايرادات . ويعتبر ذلك اقل تكلفة مقارنة مع الدرق غير المعيارية والتي تضم تكلفة منخفضة ولكن من دون ايرادات . الاستثمارات الاجنبية المباشرة خلقت بذلك مساهم في المراقبة قادر على فرض اعاد هيكلة مربحة و اعادة رسملة المؤسسات العمومية الاقتصادية EPE . الشركات الاجنبية لها تسهيل تمويل استثمار اعادة الهيكلة بعكس المؤسسات العمومية الاقتصادية التي لها احتياط مالي قليل ، قدرة ضئيلة للتمويل الذاتي ، وامكانية ضعيفة لزيادة راسمالها في السوق المحلي.

الخوصصة ببيع الاصول للمستثمرين الاجانب تطورت في الفترة اللاحقة للانتقال ، مع نهاية سنوات التسعينات ، عندما بدات مؤسسات الاقتصاديات الانتقالية بالاستقرار وزوال العزوف السياسي.

بينما سرعة الخوصصة تباطات بعد 1996 ، بيع الاصول اخذ حصة كبيرة مقارنة مع المرحلة الاولى من الخوصصة السريعة . في التشيك ، نسبة الاستثمار الاجنبي المباشر في الخوصصة اكثر من 1 % في 1997 و 28 % في 2001 . اغلب الاستثمارت الاجنبية دخلت في الاقتصاديات الانتقالية عن طريق بالاكتساب الكلي او الجزئي للشركات المحلية المخوصصة ، وتركزت في في القطاعات محددة : السيارات، السلع الاستهلاكية والتجهيز والاتصالات بالدرجة الاولى.

**حوكمة الشركات**

**جدول رقم 03-04 : نوعية حوكمة الشركات في الاقتصاديات الانتقالية .**

| الدول | المؤشر الاقتصادي الجزئي لحوكمة الشركات MGE | الدول | المؤشر الاقتصادي الجزئي لحوكمة الشركات MGE |
|---|---|---|---|
| اوزباكستان | 1.40 | ليتوانيا | 0.69 |
| استونيا | 1.25 | كرواتيا | 0.67 |
| سلوفينيا | 1.17 | بلاروسيا | 0.67 |
| أذربيجان | 1.02 | جورجيا | 0.67 |
| بولونيا | 0.96 | ارمينيا | 0.55 |
| المجر | 0.92 | مولدوفا | 0.52 |
| بلغاريا | 0.90 | روسيا | 0.47 |
| سلوفاكيا | 0.88 | كيرغيزستان | 0.46 |
| جمهورية التشيك | 0.80 | رومانيا | 0.45 |
| كزاخستان | 0.75 | اوكرانيا | 0.34 |

**Source** : EBRD business environment and entreprise performance survey, 1999.

الشركات القليلة التي تمت خوصصتها بتقديمها في البورصة ، لها هيكل حوكمة قوي عندما تشكل مجموعة مراقبة ، لكن في الاقتصاديا الانتقالية كان من الصعب تشكيل كتل من الاسهم تضم مجموعة من المساهمين مستقرة.

مع الاستثمارات الاجنبية المباشرة المساهم المراقب، في اغلب الاحيان ، شركة متعددة الجنسية متعودة وقادرة على مراقبة المسيرين للفروع الاجنبية ، والتي تتركز في الاقتصاديات الانتقالية. البيع للخارجيين المحليين يكفي لاثراء للاستثمار في شراء شركة خاصة يضمن لهم غالبا قوة الرقابة. هذا الشراء تعرض ارادتهم في اخذ كل القرارات الاستراتيجية للشركة وادراجها ضمن GIF .

هيكل الحوكمة يكون اقل قوة عندما تتم خوصصة الشركة ب MEBO . الاجراء يصبحون ملاك ، لكن اهدافهم الشخصية والاجماعية ليست نفسها الخاصة بالمساهمين في شركة خاصة راسمالية. فهم يبحثون اولا عن حماية وظيفة كل منهم ، تحديد اجور مناسبة ، الدفاع على شروط العمل و ترتيب وقت العمل. هذا الهيكل للحوكمة يعتبر اقل احتمالية للربحية قوية للشركة. من بين الشركات التي تمت خوصصتها كليا ، البعض اصبحت ادارية ، عندما استخدمت هذه الطريقة كاداة ل MEBO (Russia) . النوعية المختلفة لاشكال حوكمة الشركة يتم النظر اليه من طرف مسيري الشركات.

**جدول رقم 04-04 : اعادة الهيكلة – المكاسب والخسائر في الاداء الناتجة عن الخوصصة**

| نمو المبيعات الخاصة | | نمو الانتاجية الخاصة | | مستوى الانتاجية الخاصة | |
|---|---|---|---|---|---|
| EPE | الدولة | EPE | الدولة | EPE | الدولة |
| 8.7 | بولونيا | 4.3 | اوروبا الوسطى | 4.3- | روسيا (2000) |
| 7.3 | اوروبا الوسطى | 3.5 | روسيا | 62 | روسيا (1998) |
| 9.7- | روسيا (1999) | 10.6 | كيرغيزستان | 14 | استونيا |
| 10.9 | بلغاريا | 3.6 | جورجيا، مولدافيا (par MEBO ) | 30- | ليتوانيا |
| 2.5 | تشيك | 0.9 | جورجيا، مولدافيا ( par privat. De masse) | 49 | لاتفيا |
| 2.1 | المجر | | رومانيا | 65- | منقوليا |
| 4.5- | روسيا (2000) | 16.0 | 25 اقتصاد انتقالي | 36 | رومانيا |
| 18.0 | كيرغيزستان | 1.0 | دول اوروبا الوسطى والغربية | 140 | سلوفينيا |
| | | 3.1 | | | |

**Source :** Andreff Wladimir ,Economie de la transition ,op cité, p257.

النتائج القياسية –في اغلب الابحاث- بينت ان الخوصصة حسنت بشكل كبير ربحية وانتاجية الشركات وخفضت من عدد العاملين .

والنتيجة الاكثر قوة للدراسات القياسية ان الشركات المراقبة من طرف المستثمرين الاجانب لها اداء افضل من كل الشركات التي تمت خوصصتها و المؤسسات العمومية الاقتصادية . وان المؤسسات الخاصة اكثر ربحية من المؤسسات العمومية الاقتصادية[1] .

[1] Andreff Wladimir ,Economie de la transition , op cité, p258 .

**خاتمة :**

مر الاقتصاد الجزائري في الثمانينات بتحولات اقتصادية تسببت في تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة مع ارتفاع معدلات التضخم وتدهور الحالة الاجتماعية من بطالة وفقر وخاصة مع انخفاض اسعار المحروقات ، المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري ، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية .

كل ذلك جعل الجزائر تتجه نحو المؤسسات المالية الدولية من اجل الاقتراض ، ومن ضمن شروط الهيئات المالية الدولية وضع مجموعة من البرامج الاقتصادية مرتبة بمراحل زمنية تتضمن اجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد الجزائري ضمن النماذج المقترحة على الجزائر وكان ذلك من خلال البرامج الثلاث للتثبيت الاقتصادي يتبعها البرنامج الرابع الخاص بسياسة التعديل الهيكلي .

ان صرامة تطبيق البرامج الهيكلية على الجزائر اثرت تاثيرا كبيرا على الناحية الجزئية للاقتصاد بحيث مس جميع القطاعات الاقتصادية ، مما ادى الى تقليص دور القطاع العام وخفض النفقات الاجتماعية وتحرير سوق العمل .

اخذ الاقتصاد مسار خاص ، المزج بين الراسمالية والسلطة ، دول اوروبا تبين نموذج انتقال ليبرالي مع تدخل الدولة ، وبالرغم من العوائق لادخال المنافسة ، تقدمت في مسار التحول الاقتصادي بفضل حماية سلطة الدولة التي فرضت نهج لتحقيق الاستقرار ،اعادة الهيكلة واصلاح النظام البنكي والمالي.
يتبين من خلال الدراسة ان الانتقال او التحول هو عملية بطيئة وتدريجية بعواقب غير محددة جزئيا تعتمد على الارث الاقتصادي والتغييرات الاقتصادية والمؤسساتية المعتمدة.

# الفصل الخامس : دراسة تاثير العوامل المؤسساتية على النمو الاقتصادي من خلال نموذج PANEL

**مقدمة :**

إن الاختلالات التي تميزت بها الاقتصاديات الانتقالية هي حصيلة تراكمات لسياسات اقتصادية واجتماعية خاطئة .ويكمن خطأ تلك السياسات في انها عزلت الاقتصاد الوطني عن الاقتصاد الرأسمالي العالمي من خلال التدخل في تحديد مستويات الأسعار والأجور، وإقامة أسوار حماية الصناعة المحلية من المنافسة الأجنبية، وامنت الحماية الاجتماعية لفئة كبيرة من الشعب بالدعم والتأمينات الاجتماعية والمشاركة بالأرباح مما أفقده الحافزية للعمل والإنتاج.

لذلك جاء ت الحلول من خلال برامج التصحيح وإعادة الهيكلة التي قدمتها المؤسسات الدولية وتستهدف تحرير الاقتصاد .واصبحت الهدف المطلوب تعديل مستوى الطلب الكلي في الاقتصاد الوطني وخفضه بما يتناسب مع مستوى العرض الكلي .والهدف الأكثر مباشرة لبرامج التصحيح هو تحسين وضع ميزان المدفوعات .

اظهرت البرامج الاولية قصور في نتائجها وجاءت الاصلاحات المؤسساتية كحل لنقص الموجود في هذه الاقتصادية بحيث تم اهمال الجانب المؤسساتي في عملية التحول نحو اقتصاد السوق. سنحاول من خلال هذه الدراسة اظهار اثر المتغيرات المؤسساتية في تحقيق التحول الاقتصادي.

نتناول من خلال هذا الفصل الإطار القياسي المتبع في التحليل والذي يشتمل على تعريف بيانات البانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها ونتناول القياس الاقتصادي لمؤشرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي لعينة الدراسة المكونة من 28 دولة في الفترة 1996-2015.

### 1. أهمية استخدام معطيات البانل

نعني بمصطلح بيانات السلاسل الزمنية المقطعية أو معطيات البانل مجموعة من المشاهدات التي تتكرر عند مجموعة من الأفراد في عدة فترات من الزمن، بحيث أنها تجمع بين خصائص كل من البيانات المقطعية والسلاسل الزمنية في نفس الوقت. فبالنسبة للبيانات المقطعية فهي تصف سلوك عدد من المفردات أو الوحدات المقطعية (شركات أو دول) عند فترة زمنية واحدة، بينما تصف بيانات السلاسل الزمنية سلوك مفردة واحدة خلا ل فترة زمنية معينة ، وهنا تكمن أهمية استخدام بيانات البانل كونها تحتوي على معلومات ضرورية تتعامل مع ديناميكية الوقت وعلى مفردات متعددة، فإذا كانت الفترة الزمنية نفسها لكل الأفراد نسمي نموذج البانل ب "ـ المتوازن"، أما إذا اختلفت الفترة الزمنية من فرد لآخر يكون نموذج البانل "غير متوازن[1] ".

هناك عدة تسميات لبيانات البانل فقد تسمى بالبيانات المدمجة والتي تشتمل على أعداد كبيرة من المفردات، كما قد تسمى أيضا بيانات " Data Longitudinal" عندما تحتوي على سلاسل زمنية طويلة، وأي من هذه التسميات متماثل .[2]

إن التقدير حسب هذه البيانات له مزايا مهمة ويعطي نتائج أكثر دقة لأنها تأخذ بعين الاعتبار المعلومات ذات البعد الزمني في السلسلة الزمنية وكذلك البعد المقطعي في الوحدات المختلفة، لذلك يمكن القول بأن معطيات البانل تتمتع ببعد مضاعف بعد زمني وبعد فردي ، هذا ما جعل دراستها الميدانية أكثر فعالية ونشاط في الاقتصاد القياسي وبالتالي فهي تكتسي أهمية بالغة نوجزها في النقاط التالية: [3]

- الأخذ بعين الاعتبار تأثير الخصائص غير المشاهدة للأفراد على سلوكياتهم مثل : تأثير الخصائص الاجتماعية، السياسة أو الدينية للبلدان على الأداء الاقتصادي، أي أن معطيات البانل ببعدها الثنائي تأخذ بعين الاعتبار تصرفات أو سلوكيات الأفراد عبر الزمن .
- القدرة على تحديد بعض الظواهر الاقتصادية مثل التقدم التقني واقتصاديات الحجم ، وبالتالي علاج مشكل عدم قابلية تقسيم اقتصاديات الحجم والتقدم التقني في تحليل دوال الإنتاج .

[1] Dielman, Pooled Cross-Sectional and time series data analysis, Texas Christian University, USA, 1989, P 02.
[2] Free. A and Kim, Longitudinal and Panel Data, University of Wisconsin, Madison, 2007, p 02.
[3] William Green, Econometric Analysis, 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle River, 2003, p 272.

- يسمح هذا النوع من المعطيات للباحث بدراسة الاختلافات والفوارق في السلوك بين الأفراد، بحيث أن البعد المضاعف الذي تتمتع به بيانات البانل يمكن ترجمته على أنه بعد مضاعف للمعلومة المتوفرة أكثر من تلك المقطعية أو الزمنية . وبالتالي إمكانية الحصول على تقديرات ذات ثقة أعلى، كما أن مشكلة الارتباط المشترك بين المتغيرات تكون أقل حدة من بيانات السلاسل الزمنية.
- تتميز بيانات البانل عن غيرها بعدد أكبر من درجات الحرية وكذلك بكفاءة أفضل ، وهذا ما يؤثر إيجابيا على دقة المقدرات .
- تعتبر معطيات البانل الإطار الملائم لتطور تقنيات التقدير والنتائج النظرية.

**1 . 1. النماذج الأساسية لتحليل بيانات البانل**

إن أغلب الدراسات التطبيقية أصبحت تعتمد على أدوات الاقتصاد من أجل اختبار ومطابقة النظرية الاقتصادية مع الواقع ومن خلال هذا المبحث سوف نوضح أهم المحاور المتعلقة بالاقتصاد القياسي والتي تشمل بيانات السلاسل المقطعية أو بيانات بانل ،تستعمل بيانات بانل(Panel Data) عند تقارب الآثار والمميزات الفردية بين مجموعة الدراسة.

في الدراسة التي سوف نقوم بها سنعتمد على هذا النوع من النماذج كون إن الدراسة تخص مجموعة من الدول التي تتشابه في إقتصادها .

يقترح المنهج الحديث الصيغة الأساسية لإنحدار بيانات البانل والمقدمة من W.Green 1993 على الشكل التالي :

$$Y_{it} = \alpha_i + \beta x'_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

i=1,2,.....,N تمثل الوحدات المفردة و t=1,2.....,T تمثل فترات الزمن

بحيث أن

$Y_{it}$ هومتجه عامودي nTx1 يمثل المتغير التابع ، $X_{it}$ هي مصفوفة nTxK للمتغيرات المستقلة $\beta$ متجه عمودي Kx1 للمعلمات المراد تقديرها كما يفترض النموذج وجود عدد K من المعلمات في $x_{it}$ دون الحد الثابت $\varepsilon_{it}$ هو حد الخطأ العشوائي للوحدة i والفترة t .

وعلى العموم فان ترتيب البيانات في هذا النوع من النماذج يتم حسب بعدين بحيث يتمثل البعد الأول في الأثر الفردي و الذي يعبر عن الدول من خلال دراستنا ويرمز لها بالمؤشر i وهو يتغير من i=i,.....,N أما البعد الثاني فهو يمثل البعد الزمني الذي يرتبط بالزمن و يتم فيه مشاهدة الأفراد و عليه في كل فترة t يتم ملاحظة N فرد و بالتالي نحصل على ما يسمى بنموذج البانل عندما يكون الزمن على الأقل يفوق فترتين$T \geq 2$ومنه يوجد لدينا مقطع خطي ل N مشاهدة أي Tمقطع وNT مشاهدة كلية .

كما تمثل $\alpha_i$ الأثر الفردي Individual Effect و الذي يفترض أن يكون ثابتا عبر الزمن tو خاص بكل وحدة مقطعيةi فإذا كانت $\alpha_i$ هي نفسها عبر جميع الوحدات المقطعية ($\alpha_i=\alpha$)فان النموذج يعامل كنموذج كلاسيكي مدمج و يأخذ الشكل التالي : $Y=XB+\varepsilon$و يتم تقديره بطريقة المربعات الصغرى العادية وفي هذه الحالة تعطي طريقة OLSمقدرات منسقة و كفؤة ل$\alpha$ و$\beta$ أما في حالة اختلاف الأثر الفردي عبر الوحدات فان النموذج يتجزأ الى نموذجين أساسيين من اجل التعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعمة $\alpha_i$فاذا كانت تتبع اما :

نموذج التأثيرات الثابتة( Fixed Effects) :الذي يعتبر$\alpha_i$ مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة

نموذج التأثيرات العشوائية( Random Effect) :الذي يعتبر$\alpha_i$ ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب [1]

**1. 1. 1. نموذج التأثيرات الثابتة ( Fixed Effects Model):**

إن استخدام نموذج التأثيرات الثابتة يأخذ بعين الاعتبار تغير الميل و المقطع من وحدة الى أخرى لمشاهدات المقطع العرضي ضمن العينة المدروسة بحيث سيتم افتراض ان المعلمات تتغير بأسلوب ثابت و على هذا الأساس تمت تسميتها بنماذج التأثيرات الثابتة اذن فهي تمثل البعد الفردي و الزمني معا لنموذج البانل لذلك يمكننا تقدير النموذج بمقارنة الأفراد مع الزمن.

من خلال منهج التأثيرات الثابتة يمكن احتساب عدم التجانس للوحدات المقطعية في اختلاف الحد الثابت لذلك تعتبر $\alpha i$ مجهولة و يراد تقديرها و عادة ما يرتبط نموذج البانل ذو الاثر الثابت بالنموذج الخاص بطريقة المربعات الصغرى ذات المتغيرات الصورية« LSDV» والذي يأخذ الصيغة التالية :

$$Y_i=D\alpha_i+X_i\beta+\varepsilon_i \quad \text{.....(2)}$$

[1] Patrick sevestre ,econometrie des données de panel ,DUNOD Paris,2002 ,P.6

### 2 .1. 1 نموذج التأثيرات العشوائية(Random Effects Model)

على عكس نموذج التأثيرات الثابتة يتعامل نموذج التأثيرات العشوائية مع الآثار المقطعية و الزمنية على أنها معالم عشوائية و ليست معالم ثابتة بحيث يقوم هذا الافتراض على ان العينة المستخدمة في التطبيق مسحوبة بشكل عشوائي و بالتالي فان معلمات انحدار النموذج تمثل العينة بأكملها و لهذا يعامل الأثر الفردي αi كمكون عشوائي عبر المفردات بالإضافة الى قاطع متوسط المجموعة ككل.

و من هنا يظهر الاختلاف بين الأثر العشوائي و الثابت فالأثر الثابت ينظر إلى الأثر الفردي كانحراف معلمتين لدالة الانحدار ناتج عن اختلاف القاطع بين الوحدات فهو يفترض ان كل دولة أو كل سنة تأخذ قاطعا مختلفا و في هذه الحالة يكون الأثر الفردي مرتبطا مع المتغيرات المستقلة وبذلك يحسب الاختلاف داخل كل مجموعة بأخذ انحراف مشاهدات السلسلة الزمنية للوحدة i عن متوسطها ومن ثم يدرج الاختلاف لكل وحدة في النموذج و بالتالي يدعى نموذج الأثر الفردي بالمقدرة ضمن الوحدات Within-Units –Estimator.

في حين أن منهج الآثار العشوائية يعتبر اعم واشمل من الأثر الثابت فهو يفترض ان كل دولة او كل سنة تختلف في حدها العشوائي بحيث ينظر الى الأثر الثابت كحالة خاصة Within-Units ضمن الأثر العشوائي لان نموذج مكونات الخطأ يجمع بين الاختلاف داخل كل وحدة عبر الفترات الزمنية بالإضافة الى الاختلاف بين الوحدات Between-Units و فيما يخص صيغة النموذج العام ذو مكونات الخطأ فيكون على الشكل التالي :

$$Y_{it} = \alpha + \beta x_{it} + \varepsilon_{it} \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

$$t=1,2\ldots\ldots T \quad ,i=1,2,\ldots\ldots\ldots N \ ,\varepsilon_{it}=\alpha_i+u_t+u_{it}$$

نلاحظ من النموذج رقم (3) بان الخطأ $\varepsilon_{it}$ يضم في ان واحد الآثار الخاصة الفردية αi و الاثار الخاصة الزمنيةut فهذه الآثار لها خصوصية و ميزة عشوائية بحيث ان الخطأ αi يأخذ بعين الاعتبار بعض العوامل الفردية او العوامل التي يصعب قياسها اما بالنسبة للأثر المتبقي $u_{it}$فهو يبين تأثير المتغيرات الأخرى المهملة الذي يتغير بين الأفراد و في الزمن كما انه غير مرتبط لا بالبعد الفردي و لا بالبعد الزمني

تعتبر الاخطاء العشوائية $u_{it}$، $u_t$، $\alpha_i$ في النموذج (3) مستقلة كما توضح هذه الفرضيات ان التأثيرات الخاصة الفردية و الزمنية العشوائية تكون خاصة لكل فرد و لكل فترة و يكون حد الخطأ $u_{it}$، $u_t$، $\alpha_i$

متجانس وغير مرتبط و الذي ينتج عنه ان الخاصية الفردية و الزمنية تظهر على مستوى تباين المتغيرة المفسرة $Y_{it}$[1] .

**1 . 1. 3 . التأثيرات الثابتة أو العشوائية ؟ اختبار هوسمان**( le test d'Hausman):

يقوم اختبار Hausman 1978 على الاختلاف الجوهري بين التأثيرات الثابتة و العشوائية فهو المدى الذي يرتبط فيه الاثر الفردي بالمتغيرات فبالرغم من ان نصوص التحليل القياسي تشير الى ان التأثيرات الثابتة هي الأكثر ملائمة للبيانات المقطعية عبر الدول الا انه لا يمكن التأكد من ذلك الا بعد استخدام اختبار Hausman و ذلك لمعرفة اي من التأثيرات تعتبر اكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة ام نماذج التأثيرات العشوائية .و من اجل تحديد اي من النموذجين ينبغي اختياره و استعماله في الدراسة فان فرضية العدم تستند على عدم وجود ذلك الارتباط و في الحالة التي تكون فيها كل من مقدرات التأثيرات الثابتة والعشوائية منسقة و لكن مقدرة التأثيرات العشوائية تكون هي الأكثر كفاءة بينما في ظل الفرضية البديلة لوجود الارتباط فان مقدرة التأثيرات الثابتة هي فقط منسقة و اكثر كفاءة و على هذا الأساس تأخذ الفرضيتين الشكل التالي :

$$H0 : E(\alpha_i/X_i) = 0$$

$$H1 : E(\alpha_i/X_i) \neq 0$$

بحيث تمثل :

H0: فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم و في هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممة GLS.

H1: الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم و في هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية OLS.

و بالتالي تكون صيغة الاختبار ل Hausman على الشكل التالي :

$$H=(\beta_{OLS}-\beta_{GTS})'[var(\beta_{OLS}-\beta_{GLS})]-1(\beta_{OLS}-\beta_{GLS})$$

بحيث :

[1] Bourbonnais Regis,econometrie ,7e edition DUNOD, 2009 ,P337.

($\beta_{OLS}$-$\beta_{GTS}$) تمثل الفرق بين مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية .

و var ($\beta_{OLS}$)- var ($\beta_{GLS}$) هي الفرق يبين مصفوفة التباين المشترك لكل مقدرات التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية .

بحيث تتبع H تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيعX2 مع درجة حرية K اي عدد المتغيرات المستقلة فاذا تبين بان القيمة المحسوبة الاحصائية الاختبار H اكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية و قبول الفرضية البديلة القائلة بان نموذج التأثيرات الثابتة هو الافضل.[1]

**2.الدراسات السابقة لاهمية ودور النوعية المؤسساتية باستعمال بيانات البانل:**

دراسة **Maya Vijayaraghavan, William A.Ward** [2] تم فحص العلاقة بين البنية التحتية المؤسسية ومعدلات النمو الاقتصادي في 43 دولة بين الأعوام 1975-1990. في إطار نموذج النمو الكلاسيكي الجديد ، تدمج هذه الدراسة مجموعة واسعة من المتغيرات المؤسسية التي تعمل معاً على البنية التحتية المؤسسية الشاملة للاقتصاد. حقوق الملكية ، الحوكمة ، الحرية السياسية وحجم الحكومة هي المؤشرات المستخدمة في هذه الدراسة ، لتسهيل تحديد اهم المؤسسات التي تفسر الاختلاف في معدلات النمو الاقتصادي بين الدول . تشير النتائج أن حقوق الملكية وحجم الحكومة هي أهم المؤشرات المؤسساتية التي تفسر الاختلافات في معدلات النمو الاقتصادي.

دراسة **James Robinson, Daron Acemoglu** , **(2008)** [3] تتضمن دراسة مقارنة مابين ثلاثة مجموعات من الدول : افريقيا – شرق اسيا – امريكا اللاتينة . تبين هذه الورقة إن العامل الرئيسي المحدد للاختلافات في الازدهار عبر البلدان هو الاختلافات في المؤسسات الاقتصادية. لحل مشكلة التنمية سوف يستلزم إصلاح هذه المؤسسات. تعتمد المؤسسات الاقتصادية في المجتمع على طبيعة المؤسسات السياسية وتوزيع السلطة السياسية في المجتمع.

توصلت هذه الدراسة الى ان المحددات الرئيسية للاختلافات بين البلدان في الدخل الفردي هي الفروق في المؤسسات الاقتصادية، الاختلافات في المؤسسات عبر البلدان تعكس في المقام الأول نتيجة الخيارات

[1] Bourbonnais Regis, econometrie ,op cite ,p339.

[2] Maya Vijayaraghavan, William A.Ward , Institutions and Economic Growth: Empirical Evidence fron1 a Cross-National Analysis , center for international trade, wp, Clemson University.

[3] Daron Acemoglu , James Robinson, the role of institutions in growth and development, working paper no.10, commission on growth and development, world bank, 2008.

الجماعية المختلفة ، كما ان تعزيز الديمقراطية والمساءلة والرقابة والتوازنات سيؤدي إلى سياسات ومؤسسات اقتصادية أفضل.

يفتح النهج المؤسسي الوعد بأنه إذا استطعنا فهم محددات التوازنات السياسية ، فيمكننا تصميم التدخلات التي تجعل المجتمعات الفقيرة مزدهرة.

دراسة **Vinh Dang (2009)** [1] تحلل هذه الورقة آثار المؤسسات والتقدم الانتقالي على معدلات الاستثمار في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية منذ انهيار الكتلة الاشتراكية. تقاس المؤسسة السياسية من خلال مؤشرات الحرية السياسية والحريات المدنية التابعة لمؤسسة فريدوم هاوس.

تستخدم الدراسة نموذج البانل ل 21 دولة في الفترة 1995-2008 للمتغيرات التالية : الاستثمار ، معدل الانفتاح ، التضخم ، الادخار، النمو ، ومؤشرات الحرية الاقتصادية ومؤشر التحول الاقتصادي المقترح من طرف EBRD.

تظهر النتائج أن المؤسسات والتقدم في الانتقال قد أثرت بشكل كبير على معدلات الاستثمار في الاقتصاديات التي تمر بمرحلة انتقالية . إلى جانب ذلك ، تبين أنه كالمتغيرات تكييف ، النمو ، الادخار ، والتنمية المالية (الخصوم السائلة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) لها تأثير كبير وإيجابي على الاستثمار في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية.

توضح هذه الورقة أن العوامل المؤسسية تلعب دوراً هاماً في تفسير فروق الاستثمار. بشكل عام ، ترتبط درجة أعلى من الحريات الاقتصادية والسياسية مع ارتفاع معدل الاستثمار إلى الناتج المحلي الإجمالي. بالإضافة إلى ذلك ، تُظهر هذه الورقة أن أولئك الذين يتقدمون في العملية الانتقالية لديهم معدل استثمار أعلى ، خاصة فيما يتعلق بالخوصصة على نطاق واسع. تقريبا جميع مؤشرات الإصلاح الانتقالية لها تأثير كبير على معدل الاستثمار .

دراسة **Vinh Dang (2009)** [2] تحلل هذه الورقة اثار المؤسسات السياسية والاقتصادية على كفاءة الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقالية خلال الفترة 1995-2005. تتضمن العينة 28 دولة .

تظهر النتائج التجريبية أن المؤسسات الأفضل مرتبطة بكفاءة أعلى. ومع ذلك ، فكل الدول الأخرى متساوية ، فالبلدان التي تمر بمرحلة انتقالية في شرق آسيا أكثر كفاءة من بلدان التحول في أوروبا الوسطى والشرقية أو الاتحاد السوفييتي السابق .

[1] vinh dang , institutional determinants of investment in transition economies, economics and finance working paper series,2009.

[2] vinh dang, institutions and efficiency in transition economies, 2009 .
http://ssrn.com/abstract=2016251

دراسة **Tomasz Mickiewicz Saul Estrin (2010)** [1] تتناول هذه الدراسة اثر التغيير المؤسساتي على المقاولتية في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية باستخدام المؤشرات التالية : البطالة ، التعليم ، معدل النمو الاقتصادي ، حقوق الملكية ، الحرية المالية ، سيادة القانون ،و ذلك في دول عينة من دول الاتحاد السوفياتي سابقا ودول اوروبا الوسطى والشرقية.

توصلت ان الاقتصاديات الانتقالية تتميز بمعدلات ضعيفة في تنظيم المشاريع بالمقارنة مع الدول المتقدمة والمبنية على اقتصاد السوق ، ترتبط هذه الاختلافات جزئياً باعتمادها على الاقتصاد المخطط ، التي تحتاج إلى استبدالها بمؤسسات رسمية تدعم اقتصاد السوق. لكن العديد من هذه التطورات قد حدثت الآن ، ومع ذلك لا يزال النشاط الريادي منخفضا في العديد من هذه الدول . لتحليل هذه الاشكالية على المدى الأطول ، نركز على التطور البطيئ للمؤسسات غير الرسمية الحديثة وراسمال الاجتماعي ، وخاصة اعادة بناء الثقة المعممة توصلت هذه الدراسة ان التغييرات المؤسسية بطيئة في رورسيا بالمقارنة مع دول اروبا الوسطى والشرقية ، لأن الحكم الشيوعي كان أطول ، مما يؤدي إلى نقص الذاكرة المؤسسية. نحن نفترض أن التغييرات في المؤسسات غير الرسمية قد تتأخر وتاخذ فترة طويلة .

دراسة **Frédémric Docquier (2014)** [2] تبين كيف يمكن قياس الجودة المؤسسية، تحديد العلاقة بين المؤسساتية والتنمية الاقتصادية ، وقد صاغت الدراسة القائمة بين البلدان مؤشر الجودة المؤسسية باستخدام متغيرات تعكس قرارات التسوية الخاصة بالمستعمرين والقوى الإمبريالية بين القرنين السادس عشر والتاسع عشر.

ظهر أن نوع المؤسسة التي تنفذها القوى الإمبريالية مرتبط إحصائيا بالعوامل غير الملحوظة التي تؤثر على الأداء الاقتصادي على المدى الطويل. توصلت هذه الدراسة الى ان الجمود المؤسسي قوي ، وأي تغييرات مؤسسية في الجودة وأي تأثيرات على التنمية من المرجح أن تعمل ببطء. بدلاً من مقارنة عدد كبير من البلدان على أساس الدول ، قد يكون من المثير للاهتمام التركيز على عينة أصغر من البلدان وجمع بيانات طويلة الأجل عن التغييرات المؤسسية والاقتصادية.

[1] Saul Estrin ,Tomasz Mickiewicz, Entrepreneurship in Transition Economies: The Role of Institutions and Generational Change, Discussion Paper No. 4805, March 2010.

[2] Frédémric Docquier, Identifying the effect of institutions on economic growth, « Institutional Competition between Common Law and Civil Law: Theory and Policy », Springer (2014).

دراسة **Minoo Farhadi, MD. Rabiul islam (2015)** [1] تركز على اختبار ما إذا كانت مؤسسات السوق الحرة التي تحمي حقوق الملكية وتدعم حرية الاختيار والتبادل الطوعي قادرة على تغيير لعنة الموارد الطبيعية إلى نعمة.

تستخدم هذه الورقة مؤشر الحرية الاقتصادية لمعهد فريزر ومؤشراته الفرعية الخمسة وهي حجم الحكومة ، حقوق الملكية ، حرية النقدية ، حرية التجارة ووضع التنظيمات والتشريعات المناسبة . باستخدام بيانات البانل لعينة مكونة من 99 دولة في الفترة 1970-2010.

تشير تقديرات النموذج GMM ان الاثر السلبي لريع الموارد على النمو الاقتصادي يمكن ان يتحول الى اثر ايجابي في الدول التي تتمتع بحرية اقتصادية اكبر.

دراسة **Victoria Donu , Martin Janíčko (2018)** [2] ، تختبر هذه الورقة بشكل تجريبي ما إذا كانت للجودة المؤسسية أي تأثير على مستوى تدفقات الاستثمار في مجموعات مختارة من البلدان الأوروبية. يتم تقييم دور المؤسسات باستخدام مؤشرات الحرية الاقتصادية من مؤسسة Heritage Foundation. باستخدام مجموعة بيانات بانل من 2000-2015 في 35 دولة أوروبية لاختبار نموذج التاثيرات الثابتة واستخدام اختبار GMM على مؤشرات الحرية الاقتصادية. يعتمد البحث على نهج مقارن لأرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر التي تم إنشاؤها في ثلاث مجموعات من البلدان الأوروبية المختارة.

النتائج التي تم الحصول عليها للمجموعات الثلاث من البلدان تبرز تلك الدراسات التجريبية الواسعة على محددات الاستثمار الأجنبي المباشر تسلط الضوء على أهمية الهيمنة الاقتصادية ، في حين أن التقدم المؤسسي يظهر تدريجيا بعد اعتماد تغييرات هيكلية مكثفة.

ووجدت الدراسة أن التطور المؤسسي يلعب دورا ثانويا ، لكنه ليس مهما في تحديد مستوى تدفقات الاستثمار إلى الاقتصادات الانتقالية. عند مقارنة النتائج بين مجموعات البلدان المختارة باستخدام مؤشرات مؤسسة التراث ، يتم تقييم أوروبا الغربية ككيان اقتصادي قوي، بينما تظهر اقتصاديات دول أوروبا الوسطى والجنوبية الشرقية أكثر تعقيدًا لكل من مؤشرات الاقتصاد الكلي والمؤشرات المؤسسية خاصة ، يميل إقليم البلقان إلى الرقابة المستمرة بسبب الأزمات خلال التسعينيات ، وبالتالي خلق قيود على المستثمرين للانخراط بشكل كامل في أنشطة الاستثمار في المنطقة. والملاحظة الأخيرة هي أن ارتباط العوامل المؤسسية بتراكم مخزونات الاستثمار الأجنبي المباشر يكون أكثر مرونة من العوامل الاقتصادية في معظم البلدان.

[1] Minoo Farhadi, md. Rabiul islam , and Solmaz Moslehi, Economic Freedom and Productivity Growth in Resource-rich Economies, World Development Vol. 72, 2015.

2 Victoria Donu , Martin Janíčko , do institutions still matter for investors? impact of institutional determinants on investment inflows into european economies, Acta Oeconomica, Vol. 68 (2), 2018 , p. 268.

**3 . منهجية الدراسة والنموذج المستخدم :**

تتمثل منهجية الدراسة في إستخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية المقطعية Data Method Panel من خلال استخدام ثلاثة نماذج هي : نموذج الانحدار التجميعي،(Pooled Regression Model) نموذج الآثار الثابتة Fixed Effects Model (FEM) نموذج الآثار العشوائية Random Effects Model (REM) و سوف يتم تطبيق إختبار Hausman ويستخدم من أجل الاختيار بين نموذج الآثار الثابتة FEM و نموذج الاثار العشوائية REM.

**3 .1. النموذج المستخدم :**

تستخدم هذه الدراسة في التحليل القياسي قاعدة بيانات مدمجة( مقطع عرضي وسلاسل زمنية )مع عدد n =28 من الوحدات المقطعية i المتمثلة في 28دولة وفي نفس الوقت تحتوي كل وحدة مقطعية على سلسلة زمنية لعدد t=20 من الفترات فهي بذلك تغطي الفترة السنوية t من 1996 الى غاية 2015 وبالتالي يكون عدد المشاهدات المستخدمة في التحليل (txn) هو560 مشاهدة.

وعلى ضوء العينة المستخدمة في التحليل يتم كتابة دالة النمو وفق الصيغة الأساسية لتكديس البيانات كما يلي:

$$Y_{it}=\alpha_i+ \beta1 buss_free_{it}+ \beta2 invst_free_{it}+ \beta3 fin_free_{it}+ \beta4 trade_free_{it}+ \beta5 d_p_{it}+ \beta6 c_c_{it} + \varepsilon_{it}$$

**والجدول التالي يبين التعريف بمتغيرات الدراسة :**

**جدول رقم 01- 5 : متغيرات الدراسة**

| رمز المتغير | إسم المتغير | مصادر بيانات الدراسة | فترة الدراسة |
|---|---|---|---|
| pibh | معدل نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي | World Bank | 2015-1996 |
| buss_free | حرية ممارسة الاعمال | Freedom House | 2015-1996 |
| gov_s | الانفاق الحكومي | Freedom House | 2015-1996 |
| invest_free | حرية الاستثمار | Freedom house | 2015-1996 |
| trade_free | حرية التجارة | Freedom house | 2015-1996 |
| d_p | حقوق الملكية | Freedom house | 2015-1996 |
| c_c | مراقبة الفساد | The Worldwide Governance Indicators | 2015-1996 |

**2 .3. وصف المتغيرات المستعملة في الدراسة :**

اعتمدنا في هذه الدراسة على مجموعة من المتغيرات المؤسساتية (المؤشرات المؤسساتية ) المفسرة للنمو الاقتصادي في الدول التي تمر بمرحلة انتقالية ، تتمثل في مؤشر ضبط الفساد، مؤشر حقوق الملكية، مؤشر الإنفاق الحكومي، مؤشر حرية الاستثمار، مؤشر حرية التجارة و مؤشر حرية الاعمال، محاولة تقييم العلاقة بين المؤشرات المؤسساتية و معدلات النمو الاقتصادي في الدول محل الدراسة، وفيما يلي شرح مفصل لمختلف المتغيرات المستخدمة في النموذج القياسي:

**نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي :** يمثل المتغير التابع باعتباره مؤشرا للنمو الاقتصادي الذي شاع استخدامه في كل من أدبيات النظرية النيوكلاسيكية ونظرية النمو الداخلي المطورة من قبل Romer (1986) – Lucas (1988 -1990) كما أنه يشير إلى مقدار التغير في رفاهية الفرد طوال فترة الدراسة بحيث يتم الحصول عليه بقسمة إجمالي الناتج المحلي الحقيقي على إجمالي عدد السكان، أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي(WDI)

**مؤشر ضبط الفساد:** يقيس هذا المؤشر مدى ممارسة السلطة العامة لتحقيق المكاسب الخاصة، يشمل كل من أشكال الفساد الكبير والصغير، فضلا عن اقتناص الدولة من قبل النخبة والمعارف الخاصة ويتضح ذلك من خلال ما يلي:

- فعالية مبادرات مكافحة الفساد.
- الفساد في الإدارة العامة.
- الفساد في النظام السياسي عائقا أمام الاستثمار الأجنبي.
- تكرار "مبالغ إضافية" للحصول على الخدمة. [1]

أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو من إحصاءات البنك الدولي المتعلقة بمؤشرات الحوكمة The Worldwide Governance Indicators

**دليل المؤشر:**

تسمح بيانات البنك الدولي بالحكم على كل مؤشر من المؤشرات الستة للحوكمة لدولة ما من خلال:

**الترتيب المئوي Percentile Rank (0- 100)** مؤشر يرتب الدولة ضمن كل دول العالم .صفر يوافق أدنى ترتيب و 100 يوافق أعلى ترتيب.

**تقديرات الحوكمة Governance Score (-2.5 +2.5 )**

[1] Mtiraoui Abderraouf,qualité institutionnelle,capital humain et croissance économique dans la zone MENA : application sur les données de panel dynamique (GMM) p.5.
http://www.institut-numerique.org/qualite-institutionnelle-capital-humain-et-croissance-economique-dans-la-zone-mena-application-sur-les-donnees-de-panel-dynamique-gmm-522a1ea5c3eb4

تقديرات الحوكمة تقاس بسلم يتراوح من 2.5 - إلى 2.5 + ، القيم الأعلى توافق حوكمة أفضل[1]

بالنسبة للترتيب المئوي حيث تتراوح قيمة المؤشر بين (0) و % 100، يكون التقييم كما يلي :

أعلى من % 75 وضع مقارن ممتاز، أعلى من50 % وضع مقارن جيد، أعلى من % 25 وضع مقارن متوسط، أعلى من % 10 وضع مقارن ضعيف، اقل من % 10 وضع مقارن ضعيف جدا.[2]

**مؤشر حقوق الملكية:** يقيس هذا المؤشر قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها ،وهو ما يتطلب بالتالي وجود قوانين قوية وضمان فاعليتها وضمان إنفاذ العقود وسرعة إنهاء المنازعات القضائية وغياب الفساد المضيع لحقوق الملكية،أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات بيت الحرية Freedom House .

**مؤشر الإنفاق الحكومي:** يقيس هذا المؤشر حجم تدخل الدولة من خلال الإنفاق، أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات بيت الحرية Freedom House .

**مؤشر حرية الاستثمار:** يقيس هذا المؤشر القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج ويدخل فيها كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات كما يتأثر كذلك بمدى استقرار سوق الصرف وتوافر العملة الأجنبية،أما المصدر الأساسي لهذا المتغير هو إحصاءات بيت الحرية Freedom House .

**مؤشر حرية التجارة :** وهنا يتم تقييم المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي قد تواجه المصدرين والمستوردين والتقييم هنا بشكل أساسي هو تقييم لدور الحكومة في تحرير دخول وخروج السلع والخدمات وهو ما ينعكس بالتالي على تحقيق الاهداف الاقتصادية لمختلف الاطراف.

**مؤشر حرية الاعمال :** وهنا يتم تقييم حرية الافراد في إنشاء وإدارة المشروعات دون تدخلات حكومية مفرطة سواء في شكل قواعد وإجراءات أو في شكل ضرائب ورسوم والتقييم في هذا الاطار يعتمد على نتائج مؤشرات ممارسة الاعمال للبنك الدولي.

[1] World bank ,governance indicators, http://info.worldbank.org/governance/wgi/index.asp

[2] ناجي بن حسين، الفساد :أسبابه، أثاره واستراتيجيات مكافحته، إشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب العربي الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006 ،ص 29

**دليل المؤشر:**

| قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية | من 0 الى اقل من 50 | من 50 الى اقل من 60 | من 60 الى اقل من 70 | من 70 الى اقل من 80 | من 80 الى 100 |
|---|---|---|---|---|---|
| التصنيف | دول غير حرة اقتصاديا | دول يغلب عليها غياب الحرية الاقتصادية | دول معتدلة الحرية الاقتصادية | دول ذات حرية اقتصادية شبه كاملة | دول ذات حرية اقتصادية كاملة |

**Source :** www.heritage.org

### 3 .3. وصف عينة الدول المستعملة في الدراسة

تتكون عينة الدول في هذه الدراسة 28 دولة ، تم اختيار هذه الدول طبقا لتشابه اقتصادياتها وايضا لتوفر المعطيات الخاصة بها خلال الفترة 1996-2015.

**الجزائر:** ان انتهاج الجزائر وتوجهها نحو الاقتصاد المخطط في فترة ما بعد الاستقلال جعلها تعاني من وضعيات اقتصادية صعبة ، كما جعلها تعمل على تطبيق برامج اصلاح شاملة في اقتصادها (الالتزامات المفروضة من قبل الهيئات الدولية من اجل تسوية الديون) .

الجزائر تعتبر من بين الدول التي تمتلك وفرة في الموارد البترولية من جهة و تراجع واضح في الأداء الاقتصادي من جهة أخرى . ويقدر الإنتاج الكلي من البترول بحوالي 1.8 مليون برميل في اليوم أي ما يعادل% 2.4 من الإنتاج العالمي من النفط ، تصدر الجزائر منه إلى الخارج أكثر من % 90 ، و تقدر صادرات المحروقات في الجزائر بأكثر من % 98 من إجمالي الصادرات ، بينما الصادرات خارج نطاق المحروقات بقيت مستقرة عند مستويات جد منخفضة ، و هذه الوضعية لهيكلة الاقتصاد الجزائري لم تتغير مند الاستقلال حتى الوقت الحالي ، بمعنى أن الاقتصاد الجزائري بقي يحتفظ بنفس الخصائص أي اقتصاد يعتمد أساسا على إنتاج و تصدير النفط رغم تعدد و تعاقب الإصلاحات الاقتصادية التي كانت تهدف إلى تنويع الاقتصاد الجزائري[1].

**تونس :** تبنى الاقتصاد التونسي منهج إصلاح لبرالي منذ العام 1986 بعد ثلاث عقود متتالية من التدخل المكثف للدولة. وابتداء من 1 جانفي 2008 تاريخ الانفتاح على الاقتصاديات الأجنبية مع دخول اتفاق الشراكة مع الاتحاد الأوروبي حيز التنفيذ يواجه الاقتصاد التونسي رهانا أساسيا يتمثل في تأهيل شامل لمختلف قطاعاته.

[1] Ahmed bouyagoub, l'economie algerienne et le programme d'ajustement structurel ,confluences, printemps 1997,p 21

اقتصاد متنوع يملك قطاعات زراعية وتصنيعية وسياحية منجمية مهمة. وللحكومة دور بارز في التحكم بالاقتصاد فالتدخل الحكومي في عجلة الاقتصاد قوي إلا أنه بدأ يقل في عقد التسعينات مع تجه نحو الخوصصة، وتبسيط البنية الضريبية .

حققت تونس في التسعينات نموا حقيقيا بلغ 5.0% وتباطئ معدل التضخم. و كان العامل الأساسي في هذا النمو الاقتصادي زيادة عائدات قطاع السياحة والتجارة. بدأ تطبيق اتفاق الشراكة الأوروبية بين الاتحاد الاوروبي و تونس في 1 مارس 1998و كان أول اتفاق يطبق بين الاتحاد الأوروبي و دول البحر المتوسط .

**المغرب :** تبنى المغرب توجه اقتصاد السوق، مع حضور قوي للسلطات العمومية في الاستثمار وتوجيه السياسات الاقتصادية المغرب . وقع على عدة اتفاقيات للتبادل الحر مع عدة دول كالولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي وتركيا ومصر والأردن مما يؤهله لجلب استثمارات للتصدير ويساعده على ذلك موقعه الاستراتيجي.

يقدر الناتج الداخلي الخام ب 101,7 مليار دولار سنة 2017، أي بمعدل 2500 دولارا للفرد. اما الناتج القومي الخام سنة 2017 فيقدر بـ127 مليار دولار اي بمعدل 4800 دولار للفرد. وقد أعاقت، في الماضي، الإصلاح الاقتصادي للمغرب، عدة عوامل تشمل: المعدل المرتفع للزيادة السكانية، والبطالة، وضخامة القطاع العام، وتعرض الإنتاج الزراعي لموجات القحط والجفاف، والاعتماد الزائد على تصدير سلعة واحدة هي الفوسفات، والاعتماد على الطاقة المستوردة من الخارج.

يعاني اقتصاد المغرب من وجود مشاكل هيكلية عميقة كالتفاوتات الاجتماعية والجهوية، إضافة إلى اتساع رقعة الفقر والبطالة، والظواهر البنيوية المثبطة لمناخ الأعمال كالفساد واقتصاد الريع .[1]

**مصر :** بدأ الاقتصاد المصري بالقطاع الزراعي والتبادل التجاري مع البلدان المجاورة . ومر بمراحل مختلفة حتي 1952 .بدات الإصلاحات الاقتصادية ومن هنا بدأت الثورة الاقتصادية في مجالات عدة وكان حينها اقتصاد يتمتع بدرجة عالية من المركزية.

زادت وتيرة الإصلاحات الاقتصادية سعياً لجذب الاستثمارات الأجنبية وتسهيل نمو الناتج المحلي الإجمالي. على الرغم من المستويات العالية نسبيًا للنمو الاقتصادي في السنوات الأخيرة، ظلت الظروف المعيشية للفقراء والمواطنين العاديين في تدهور وأكثر سوأ، وقد ساهم في استياء الرأي العام. بعد

[1] Idriss El Abbassi, Tayeb Ghazi, Lahcen Oulhaj et Aziz Ragbi, Equilibres externes, competitivite et processus de transformation structurelle de l'economie Marocaine, ocp policy center , 2016, p 27.

الاضطرابات أندلعت في يناير 2011، تراجعت الحكومة المصرية عن الإصلاحات الاقتصادية، وزاد الإنفاق الحكومي الاجتماعي بشكل كبير لمعالجة هذه الإضطرابات، ولكن حالةعدم الاستقرار السياسي تسبب النمو الاقتصادي إلى بطء ملحوظ في القطاعات الاقتصادية ،وتقليص في الإيرادات الحكومية. وكانت السياحة، والصناعة التحويلية، والبناء من بين القطاعات الأكثر تضررا في الاقتصاد المصري.

**المملكة العربية السعودية :** المملكة العربية السعودية لديها اقتصاد قائم على النفط مع سيطرة حكومية قوية على الأنشطة الاقتصادية الرئيسية. وتمتلك المملكة العربية السعودية 25 ٪ من الاحتياطيات المؤكدة من النفط في العالم، وتصنف باعتبارها أكبر دولة مصدرة للنفط، وتلعب دورا قياديا في منظمة اوبك.

حيث تم تصنيف المملكة العربية السعودية كاحد من اكبر 20 اقتصادا في العالم واحتلت المركز 11 عالميا افضل بيئة للاستثمار ، بلغ نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي 25976,95 دولار سنة 2013[1]

**الارجنتين :** هو اقتصاد الدخل فوق المتوسط، ثالث أكبر اقتصاد في أمريكا اللاتينية ورابع أكبر اقتصاد في نصف الأرض الجنوبي. تعتبر الارجنتين دولة غنية بالموارد الطبيعية و كذلك تنويع القاعدة الصناعية ، كما ان الأداء الاقتصادي في الأرجنتين كان متفاوت للغاية ، النمو الاقتصادي المرتفع تناوب مع فترات من الركود الشديد ، و لا سيما خلال أواخر القرن العشرين ، و سوء توزيع الدخل و الفقر زاد تاريخيا ، و في أوائل القرن العشرين حققت الأرجنتين أحد أعلى مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد في العالم ، و ثالث أكبر اقتصاد في العالم النامي.

تضاعف الاقتصاد تقريباً من عام 2002 حتى 2011، حيث شهد نمواً سنوية بلغ 7.1% وحوالي 9% في السنوات الخمسة المتتالية بين 2003 و2007. ارتفع الأجور الحقيقية بما يقارب 72% من أدنى معدلاتها عام 2003 حتى 2013. أثر الكساد العالمي على اقتصاد الأرجنتين عام 2009، مع تباطؤ في النمو وصل إلى صفر تقريباً؛ لكن النمو الاقتصادي المرتفع عاد مرة أخرى، وارتفع ن.م.إ. بحوالي 9% في 2010 و2011. إلا أن تدابير التقشف، ضوابط الصرافة الأجنبية، التضخم المستمر، والركود في البرازيل، وأوروبا، وشركاء تجاريين مهمين آخرين، قد ساهم في تباطؤ النمو بداية من عام 2012. من 2012 حتى 2014 وصل متوسط النمو إلى 1.3%، وارتفع إلى 2.4% عام 2015.

**الشيلي :** شيلي هي اليوم واحدة من الدول الأكثر استقرارا وازدهارا في أميركا الجنوبية. وهو يؤدي دول أمريكا اللاتينية في التصنيف العالمي للتنمية البشرية والقدرة التنافسية ونصيب الفرد من الدخل، والعولمة، وحالة السلم، والحرية الاقتصادية، وإدراك انخفاض الفساد. كما أنها تحتل المرتبة

[1] QNB السعودية رؤية إقتصادية economics @qnb.com 2018

العالية إقليميا أيضا في استدامة الدولة، والتطور الديمقراطي. تشيلي هي أحد الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة، واتحاد دول أمريكا الجنوبية وتجمع دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

تمتلك تشيلي نظاماً اقتصادياً، يقوم على مبادئ اقتصاد السوق؛ ويتميز بمستوى عال من التجارة الخارجية خلال السنوات الأولى، من عقد التسعينيات، من القرن العشرين، تعززت سمعة تشيلي كأنموذج للإصلاح الاقتصادي ولكن البلاد لا تزال تعاني معدلات البطالة المتصاعدة، وهو ما يضع التشيلي، تحت ضغوط شديدة، لتحسين مستويات المعيشة. وفي الوقت نفسه، بدأت تشيلي مفاوضات مع الولايات المتحدة الأمريكية، في شأن إنشاء مناطق للتجارة الحرة.

**المكسيك :** يعتبر إقتصاد المكسيك الخامس عشر في العالم من حيث القيمة الإسمية والحادي عشر من حيث تعادل القوة الشرائية، وفقا ل صندوق النقد الدولي .كان معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للمتوسط السنوي للفترة 1995 و2002 عند 5.1%. كما انخفضت الديون الخارجية إلى أقل من 20% من الناتج المحلي الإجمالي. بين عامي 2000 و2004، تراجع عدد السكان تحت خط الفقر من 24.2% إلى 17.6% من إجمالي عدد السكان ومن 42% إلى 27.9% في المناطق الريفية. منذ أواخر التسعينيات، وغالبية السكان جزء من الطبقة الوسطى المتنامية. من المتوقع أن يتضاعف الاقتصاد المكسيكي ثلاثة أضعاف تقريبا بحلول عام 2020 .وفقا لغولدمان ساكس، ستكون المكسيك بحلول عام 2050 من بين أكبر 5 اقتصادات في العالم.

**البيرو :** هو واحد من أكبر 42 اقتصاد بالعالم ،وتعتبر بيرو دولة ناشئة اقتصادياً، يتميز اقتصاد بيرو بمستوى عال من التجارة الخارجية وعلى مستوى عال من التنوع الاقتصادي وعلى الرغم من أن الصادرات السلعية المهمة، والتجارة والصناعة تتركز في ليما ولكن الصادرات الزراعية قد خلقت التنمية في جميع مناطق بيرو. في عام 2010 في بيرو كان نصيب الفرد من الدخل (تعادل القوة الشرائية) هي على الحدود مع 10،000 دولار. بيرو لديها ارتفاع مؤشر التنمية البشرية برصيد 0.806 ؛ 34,8٪ من مجموع سكانها الفقراء، بما في ذلك 11.2 ٪ من الفقراء للغاية .قد انخفض عدد الفقراء منذ عام 2004، عندما قرب من نصف سكان البلاد تحت خط الفقر

**البرازيل :** ينتهج الاقتصاد البرازيلي نظام اقتصاد السوق حيث أنه اقتصاد حر ويعتمد على التصدير .الناتج المحلي الإجمالي للبلاد تعدى 1 ترليون دولار أمريكي)أو 1.8 تريليون دولار حسب القوة الشرائية) ليضع البرازيل في مرتبة تاسع أكبر اقتصاد في العالم، وفي المرتبة الأولى في أمريكا اللاتينية مع متوسط ناتج محلي للفرد يبلغ أكثر من 6000 دولار في .2007 يعتبر الوضع الاقتصاد في البرازيل ثابت

ومتين من بعد الأزمة الاقتصادية التي سميت بـ: (أزمة الثقة) في 2002 سهلت الحكومة الاستثمارات الاجنبية ودعمت الشركات المحلية للتصدير وفي 2007 تجاوز حجم الإنتاج القومي التوقعات ليجعل البرازيل تقف إلى جنب العمالقة الاقتصاديين الجدد .[1]

**روسيا :** يعد سوق روسيا من الأسواق التي تشهد نمواً مضطرداً في الفترة الحالية، تحقق روسيا أرباحاً نتيجة لارتفاع أسعار النفط والغاز الطبيعي .في العموم، فإن معظم صادرات روسيا تتمثل في المواد الخام وصادرات الطاقة، لكن روسيا تمتلك قدرات تصنيعية بارزة في مجالات صناعات الفضاء، والهندسة النووية، والعلوم وصناعة السلاح ويعتبر الاقتصاد الروسي تاسع أكبر اقتصاد في العالم بناتج محلي اجمالي 1.850تريليون دولار لعام 2011 وانكمش الاقتصاد بنسبة 3.7% في عام 2015بسبب انخفاض اسعار النفط والعقوبات الغربية وايضا تعتبر روسيا ثاني اكبرمصدرة للسلاح في العالم بعد الولايات المتحدة وتستحوذ نسبة 27%من المبيعات العالمية وبقيمة 50 مليار دولار[2]

**بيلاروسيا (روسيا البيضاء) :** لا يزال معظم الاقتصاد البلاروسي تحت سيطرة الدولة، ويوصف على أنه وفق "النمط السوفياتي ."بالتالي، يعمل 51.2% من البيلاروسيين في شركات تسيطر عليها الدولة ويعمل 47.4% في الشركات البلاروسية الخاصة (منها 5.7% مملوكة جزئيًا للأجانب) و1.4% يعملون في شركات أجنبية. تعتمد البلاد على الواردات مثل النفط من روسيا. تشمل المنتجات الزراعية الهامة البطاطس ومنتجات المواشي بما في ذلك اللحوم. أكبر صادرات بلاروسيا هي الآلات الثقيلة (خاصة الجرارات) والمنتجات الزراعية ومنتجات الطاقة .

**بلغاريا :** يعمل اقتصاد بلغاريا على مبادئ السوق الحر، بسبب امتلاكه لقطاع خاص كبير وقطاع عام العام أصغر. بلغاريا هي بلد صناعي ذات دخل متوسط مرتفع، وفقاً للبنك الدولي. وقد شهد نمواً سريعاًفي السنوات الأخيرة، ويبلغ متوسط الأجر الشهري 812 ليفاً بلغارياً (554 دولار أمريكي). ويقدر الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد 14،400 دولاراً (PPP، 2013).

كما ادت السياسات الجاذبة للاستثمارات عن طريق وضع سقف 10 % لضريبة الدخل بهدف استقطاب الشركات ولاستثمارات الخارجية ، هذا المستوى المتدني من الضرائب شكل حافزا لتفشي الفساد.

[1] Bulmer Thomas Victor, The Economic History of Latin America since Independence, Cambridge University Press, 2 edition ,August 4, 2003, p 50.

[2] The Russian Economy: The end of the line, The Economist, 20 November 2014. https://www.economist.com/briefing/2014/11/20/the-end-of-the-line

**جورجيا :** تشمل الأنشطة الاقتصادية الرئيسية في جورجيا زراعة المنتجات الزراعية مثل العنب والحمضيات، والبندق، واستخراج المنغنيز والنحاس والذهب. وإنتاج المشروبات الكحولية وغير الكحولية والمعادن، والآلات، والمواد الكيميائية في الصناعات الصغيرة. ويستورد البلد تقريباً جميع إمداداته اللازمة من الغاز والمنتجات النفطية الطبيعية.

وعلى الرغم من الأضرار الجسيمة على اقتصاد جورجيا الذي عاناه بسبب الحرب الأهلية في العقد 1990 إلا أن جورجيا بمساعدة من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي حققت مكاسب إقتصادية كبيرة منذ عام 2000، وتحقيق معدل ناتج محلي إجمالي كبير والحد من التضخم[1].

**كرواتيا :** اقتصاد قائم على الخدمات مع محاسبة صناعة الخدمات 70٪ من مجموع الناتج المحلي الإجمالي .(GDP) وقد مرت كرواتيا بعد انهيار الاشتراكية، بعملية انتقال إلى اقتصاد السوق في عقد 1990، ولكن عانى اقتصادها بشدة خلال حرب الاستقلال الكرواتية .وبعد الحرب بدأ الاقتصاد في التحسن، وقبل الأزمة المالية 2007-2008 نما الاقتصاد الكرواتي في بيئة صحية 4-5٪ سنوياً، وتضاعف الدخل وتحسنت الفرص الاقتصادية والاجتماعية بشكل كبير.

يعتبر الاقتصاد الكرواتي اقتصاد مرتفع نسبيا ، و يظهر هذا من القدرة الشرائية للناتج المحلي ، و كذلك من مستوى راتب الفرد ، فضلا عن أن معدلات البطالة في انخفاض مستمر.

**المجر:** اقتصاد متوسط الحجم ذو دخل مرتفع ، هيكلياً وسياسياً ومؤسسياً الاقتصاد المفتوح في أوروبا الوسطى وجزء من الاتحاد الأوروبي (EU) سوق واحدة .اقتصاد المجر شهد تحرير السوق في وقت مبكر من العقد 1990 كجزء من الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق، على غرار معظم البلدان في السابق الكتلة الشرقية .المجر هي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ عام 1995، وعضو في منظمة التجارة العالمية منذ 1996، وعضو في الاتحاد الأوروبي منذ 2004.

تراجعت الصادرات والاستهلاك المحلي وانخفض تراكم الأصول الثابتة إلى أن بلغت خلال الأزمة المالية في 2008 6.4 ٪ ، ويعتبر هذا اسوأ انكماش اقتصادي في تاريخها. ومع ذلك ، فقد استعادت البلاد تماما من الركود ، على الرغم من ارتفاع معدلات البطالة وتباطؤ النمو ، وعبء الديون الخارجية واستمرار المشاكل. وأظهرت تقديرات حديثة قامت به وكالة الاستخبارات المركزية أن معدل نمو الإنتاج الصناعي ينمو بنسبة 11 ٪ ، بين واحد من أعلى المعدلات في العالم ، واشارة الى ان الاقتصاد يتحسن.

[1] Fjorentina Angjellari-Dajci, output performance, institutions and structural policy reforms For transition economies,dissertation, 2006, p5

**ليتوانيا** : هي عضو في الاتحاد الأوروبي وأكبر اقتصاد بين دول البلطيق الثلاثة. انضمام ليتوانيا إلى الاتحاد الأوروبي عام 2004، ساهم كثيراً في دفع عجلة النمو الاقتصادي في البلاد.
بين الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو ليتوانيا هي احد أفقر البلدان. ولكنها أكثر ثراءً من أعضاء المنظمات الأوروبية الأخرى المذكورة أو على قدم المساواة معها ، باستثناء الجمهورية التشيكية وسلوفاكيا وسلوفينيا.
ليتوانيا هي مجتمع ما بعد الصناعي حيث يعمل ثلثا السكان في قطاع الخدمات ، يتم إعادة توزيع 29٪ من الناتج القومي الإجمالي في ليتوانيا من خلال الضرائب (يبلغ متوسط الاتحاد الأوروبي 38٪). في حين أن هناك العديد من الضرائب المختلفة لا تساهم بنسبة كبيرة في زيادة المداخيل.

**مولدوفا :** على الرغم من التحسن في الاقتصاد إلا أن مولدوفا لا تزال أفقر دولة في أوروبا. نصيب الفرد من الدخل في نفس مستوى معظم دول العالم الثالث والدول النامية.

منذ انهيار الاتحاد السوفياتي، بدأ ينمو الوزن النسبي لقطاع الخدمات في الاقتصاد مولدوفا وبدأ يهيمن على الناتج المحلي الإجمالي (الآن حوالي 75%)، نتيجة للانخفاض في الصناعة والزراعة. المؤشرات الاقتصادية الرئيسية تعاقد هائلة. اعتبارا من 2009، قد وصف البرلمان الأوروبي مولدوفا كأفقر بلد في أوروبا من حيث الناتج المحلي الإجمالي.
ادى هدف الحكومة في الاندماج والتكامل مع الاتحادالاوروبي الى احراز تقدم الموجه نحو السوق حيث حققت مولدوفا افضلمعدلات نمو خلال 2013 ، حيث متوسط نصيب الفرد مناجمالي الناتج المحلي لسنة 2013 بلغ 3800 دولار امريكي

**رومانيا :** اقتصاد سوق نامي، ذو دخل فوق المتوسط، ويحتل المرتبة 17 في الاتحاد الأوروبي من الناتج المحلي الإجمالي الاسمي والمرتبة 13 في قائمة تعادل القدرة الشرائية. أدى انهيار نظام رومانيا الشيوعية في عام 1989 والإصلاحات في أواخر العقد 1990 والعقد 2000 في وقت مبكر، وانضمامها إلى الاتحاد الأوروبي ادى إلى تحسن التوقعات الاقتصادية
شهدت رومانيا نمواً في الاستثمارات الأجنبية بإجمالي FDI تراكمي يفوق 170 مليار دولار منذ 1989 . وحتى الأزمة المالية في أواخر عام 2000، كان يشار إلى رومانيا بأنها" نمر اقتصادي "بسبب معدلات نموها المرتفعة وتطورها السريع .

كان النمو الاقتصادي في 2009 بين أسرع معدلات النمو في أوروبا (رسمياً 8.4% في 2008 وأكثر من ثلاثة أضعاف متوسط الاتحاد الاوروبي تتصدر رومانيا إقليميا في مجالات عدة، مثل تكنولوجيا المعلومات و انتاج السيارات[1].

**اوكرانيا :** اقتصاد سوق حر ناشئ، مع ناتج محلي إجمالي الذي سقط بشكل حاد على مدى السنوات ال 10 الأولى من استقلالها عن الاتحاد السوفيتي، ثم شهد نمواً سريعاً في الفترة من عام 2000 حتى عام 2008. وقد شمل الركود العميق خلال العقد 1990 التضخم وانخفاض في الناتج الاقتصادي إلى أقل من نصف ما تم تحقيقه قبل الاستقلال.

وقد سجل نمو الناتج المحلي الإجمالي لأول مرة في عام 2000، واستمر لمدة ثماني سنوات. في عام 2008 صنف اقتصاد أوكرانيا رقم 45 وفقاً للناتج المحلي الإجمالي (الاسمي) عام 2008 مع مجموع الناتج المحلي الإجمالي الاسمي 188 مليار دولار أمريكي، والناتج المحلي الإجمالي الاسمي للفرد 3900 دولار أمريكي.

صنف البنك الدولي أوكرانيا كدولة ذات دخل متوسط .تشمل القضايا الهامة البنية التحتية ونظام النقل المتخلف، والفساد والبيروقراطية. في عام 2007 سجلت سوق الأسهم الأوكرانية ثاني أعلى نمو في العالم من 130 في المئة. ووفقاً لوكالة الاستخبارات المركزية، في عام 2006 بلغت القيمة السوقية لسوق الأوراق المالية الأوكرانية 111.8 مليار .$ تشمل القطاعات النامية من الاقتصاد الأوكراني سوق تقنية المعلومات والتي تفوقت على جميع دول وسط وشرق أوروبا في عام 2007، حيث نمت بنحو 40 في المئة.[2]

**البانيا :** شهد اقتصاد ألبانيا الانتقال من ماضيها الشيوعي إلى اقتصاد السوق المفتوحة في أوائل 1990. على الرغم من أن البلد غني بالموارد الطبيعية، وعزز بشكل رئيسي الاقتصاد من قبل، والزراعة، وتجهيز الأغذية، والخشب والنفط والاسمنت والكيماويات والتعدين، والمعادن الأساسية، والطاقة الكهرومائية، والسياحة، وصناعة النسيج، وتحويلات المهاجرين.

[1] Fjorentina Angjellari-Dajci, output performance, institutions and structural policy reforms For transition economies,op cite, p6

[2] دميترو بوتيخن ، الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: نموذج أوكرانيا، ندوة أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، القاهرة ، 2007.
http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_13.html

الاقتصاد الألباني لا يزال مدعوما من بعض التحويلات المالية 20٪ من القوة العاملة التي تعمل في الخارج، معظمهم في اليونان وإيطاليا. هذه التحويلات تكملة الناتج المحلي الإجمالي وتساعد في التعويض عن العجز الكبير في التجارة الخارجية. تمت خصخصة معظم الأراضي الزراعية في عام 1992، وتحسين دخل الفلاحين بشكل كبير. في عام 1998، استعادت ألبانيا انخفاض بنسبة 8٪ في الناتج المحلي الإجمالي لعام 1997 ودفعت قدما بنسبة 7٪ في عام 1999. وقد ساعدت المعونة الدولية في تحمل التكاليف الباهظة لاستقبال وإعادة اللاجئين من الصراع في كوسوفو.

**ارمينيا** : اقتصاد أرمينيا استند بحد كبير على صناعة المواد الكيميائية والمنتجات الالكترونية والآلات والمواد الغذائية المصنعة والمطاط الصناعيوالمنسوجات؛ وكانت تعتمد بشكل كبير على الموارد الخارجية. الزراعة تشكل 20٪ فقط من صافي الناتج المادي و 10٪ من العمالة قبل تفكك الاتحاد السوفياتي في عام 1991. انتجت المناجم الأرمينية النحاس والزنك والذهب والرصاص .ويتم إنتاج الغالبية العظمى من الطاقة من الوقود المستورد، بما في ذلك الغاز والوقود النووي (لمحطة الطاقة النووية الوحيدة) من روسيا، والمصدر الرئيسي للطاقة المحلية هي الطاقة الكهرمائية. بلغ الناتج المحلي الاجمالي 17086 سنة 2010 .

احتلت أرمينيا المرتبة 83 على مؤشر التنمية البشرية لعام 2007 في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وهي أعلى نسبة بين جمهوريات القوقاز ، كما صنفت منظمة الشفافية الدولية في مؤشر الفساد لعام 2007 أرمينيا في المرتبة 99 بين 179 دولة ، أما في مؤشر الحرية الاقتصادية لعام 2008، فاحتلت أرمينيا المرتبة 28 متقدمة على بلدان مثل النمسا والبرتغال وفرنسا وإيطاليا.

**التشيك** : من الديمقراطيات الناشئة في أوروبا الوسطى والشرقية، وجمهورية التشيك واحدة من الاقتصادات الصناعية الأكثر تقدما.

وهي واحدة من الأكثر استقراراً وازدهاراً في دول ما بعد الشيوعية في أوروبا الوسطى والشرقية. وكان الناتج المحلي الإجمالي للفرد في تعادل القوة الشرائية $ 27،100 في عام 2011، والذي هو 85٪ من المتوسط في الاتحاد الأوروبي.

يعتبر الاقتصاد التشيكي من أهم أنظمة الاقتصاد الصناعية المتقدمة ، من أهم الصناعات التي يعتمد عليها الاقتصاد التشيكي الصناعات الثقيلة و كذلك صناعات الحديد و الصلب ، فضلا عن انتاج المواد الكيميائية ،كذلك الالكترونيات و بعض معدات النقل و السيراميك و الزجاج و المنسوجات و بعض الأدوية .

قامت دولة التشيك بالعديد من التحولات الاقتصادية الشديدة ، فعملت على إعادة هيكلة المؤسسات ، و اقامة العديد من الأسواق الرأسمالية التجارية ، و استقدمت العديد من المستثمرين الأجانب حتى شهدت الدولة ارتفاعا شديدا في كمية الصادرات إلى الاتحاد الأوروبي ، و بشكل خاص إلى ألمانيا ، فضلا عن تحسين القطاع العام .

**بولندا :** اقتصاد بولندا صناعي زراعي وتساهم الصناعة بنصف الدخل القومي، وأهم الصناعات تتمثل في بناء السفن والسيارات والالات الكيميائية وتكرير البترول والزجاج والمنسوجات، اما الزراعة فيعمل بها حوالي 32% من سكان بولندا .

خضع الاقتصاد البولندي لتغييرات عميقة ، أثرت ، بمعدلات مختلفة ، على جميع القطاعات ، من أجل الاستعداد للانضمام إلى الاتحاد الأوروبي ، الذي بدأت مفاوضاته في عام 1994. بعد خمسة وأربعين عاما من الشيوعية مرت بولندا ، تقريبا بدون انتقال ، من اقتصاد جماعي إلى اقتصاد السوق.

تم دمج بولندا في الاتحاد الأوروبي في 1 مايو 2004 ، وأصبحت واحدة من الاقتصادات الأكثر ديناميكية في أوروبا. وهي الدولة الوحيدة في الاتحاد الأوروبي التي لم تشهد الركود خلال الأزمة الاقتصادية في 2008-2010.[1]

**تركيا :** عرف اقتصاد تركيا كسوق ناشئة من قبل صندوق النقد الدولي ومتطورة بشكل كبير، مما يجعل تركيا واحدة من الدول الصناعية الجديدة ، تركيا من بين أبرز المنتجين للمنتجات الزراعية في العالم، والمنسوجات؛ والسيارات والسفن وغيرها من معدات النقل، ومواد البناء، والالكترونيات الاستهلاكية والأجهزة المنزلية. في السنوات الأخيرة، وتشهد تركيا نموا سريعا في القطاع الخاص، إلا أن الدولة لا تزال تلعب دورا رئيسيا في الصناعة والأعمال المصرفية، والنقل، والاتصالات.

عقب أزمة 2001 المالية وفترة التراجع اللاحقة، سجل الاقتصاد التركي باستمرار نموا سنويا عاليا حتى أزمة 2008 المالية العالمية. على مدى عقد ،2002–2011، شهد الاقتصاد نموا متوسطا بلغ 6.5 بالمئة – مما يعد أداء قويا مقارنة بمتوسط نمو 4.7 بالمئة على مدى الثلاثين عاما الماضية. وفقا لتقديرات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية(OECD) ، ستحقق تركيا نموا سنويا بمتوسط 6.7 بالمئة بين 2011 و2017 لتصبح أسرع بلدان المنظمة نموا اقتصاديا. كان لأداء البلاد القوي في النمو الاقتصادي السنوي بين 2002 و2012 تأثير إيجابي أيضا في مستويات الناتج المحلي الإجمالي للفرد خلال نفس

[1] Fjorentina Angjellari-Dajci, output performance institutions and structural policy reforms For transition economies, op cite, p7

الفترة. في 2012، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد 10504 دولارات أمريكية مقابل 3492 دولارا في 2002.[1]

**الصين :** ثاني أكبر اقتصاد عالمي بعد اقتصاد الولايات المتحدة وقد سبق اقتصاد اليابان في عام (2010 (بناتج محلي بسيط يقدر ب 4.91 تريليون دولار أمريكي (2009) حسب مقياس سعر الصرف وثاني أكبر اقتصاد بعد اقتصاد الولايات المتحدة بناتج إجمالي يقدر ب 8.8 تريليون دولار (2009) حسب مقياس تعادل القدرة الشرائية .تعتبر الصين بذلك أسرع اقتصاد كبير نامي والأسرع في الثلاثين سنة الماضية بمعدل نمو سنوي يتخطى ال 10% . قلص نمو الناتج القومي للفرد الفقر بمعدل 8% سنويا في العقود الثلاثة الأخيرة لكن نموه السريع صاحبه تفاوت في نصيب الفرد. تندرج الصين ضمن الفئة المتوسطة الدنيا في العالم حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي البسيط وقدره 3180 $ وتحتل المرتبة 104 من أصل 178 دولة والمرتبة 97 من أصل 178 دولة حسب نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي وقدره 5943 في 2008 تبعا لتصنيف صندوق النقد الدولي .لذلك الصين هي أكبر دولة تجارية وأكبر مصدر وثاني أكبر مستورد في العالم.

ارتفع نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 9.6 %في عام 2017على خلفية التحول القوي في صافي الصادرات مع تسارع النمو العالمي والتجارة .[2]

**كوريا الجنوبية :** تعتبر كوريا الجنوبية ضمن مجموعة العشرين لأكبر اقتصادات العالم. تصنف كوريا الجنوبية ضمن البلدان المتقدمة والأسواق المتقدمة عالية الدخل، وهي عضو في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية .

تتمتع كوريا الجنوبية باقتصاد كان من بين أسرع الاقتصادات نموا في الفترة ما بين الستينيات والتسعينيات في القرن العشرين، وأيضا كان اقتصادها من بين الأسرع نموًا في العقد الأول من القرن الحادي والعشرين.

تملك كوريا الجنوبية اقتصادا صناعيا يعد احد اسرع الاقتصاديات نموا في العالم. ويمتلك القطاع الخاص كل صناعات البلاد تقريبًا. ويمثل التصنيع نسبة 75% من جملة الإنتاج الصناعي الجنوبي. وتقوم صناعات الطعام وصناعات الملابس والأحذية وصناعة النسيج باستخدام عمال أكثر مما تستخدمه أي صناعات أخرى. لقد تمكنت كوريا الجنوبية من تطوير الصناعة الثقيلة منذ الحرب

[1] Fereden mete, currency crisis in emerging market, post-liberalization Turkey, The Developing Economies,2008, p 388.

[2] Richard Grabowski, Sharmistha Self, Michael P. Shields, Economic development : a regional, institutional, and historical approach,2007 , p 266.

الكورية وهي الآن تُعد منتجا رئيسيا في مجالات المنتجات الكيميائية، والأسمدة، والحديد، والفولاذ، والسفن. وفي السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، طورت كوريا الجنوبية إنتاج السيارات ومعدات وقطع الحاسوب والتوصيلات الكهربائية والنظارات وأجهزة التلفاز. ويشمل الإنتاج الصناعي الكوري الجنوبي تصنيع الورق، وخشب الأبلكاش والخزف الصيني والإطارات المطاطية.

**ماليزيا :** لدى ماليزيا سوق اقتصادي صناعي حديث، ومفتوح نسبيًا وذو توجه دولي. تلعب الدولة دورا هاما لكنه متراجع في توجيه النشاط الاقتصادي من خلال خطط الاقتصاد الكلي. في عام 2012، كان اقتصاد ماليزيا ثالث أكبر اقتصاديات منطقة جنوب شرق آسيا بعد إندونيسيا الأكثر سكانا وتايلاند الاقتصاد الـ29 على العالم من حيث تعادل القوة الشرائية مع الناتج المحلي الإجمالي البالغ 492.4 مليار دولار أمريكي ونصيب الفرد 16,922 دولار. في عام 2010، بلغ الناتج المحلي الإجمالي للفرد في ماليزيا 14,700 دولار. في عام 2009، كان الناتج المحلي الإجمالي 383.6 مليار دولار، وكان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي 8,100 دولار.[1]

### 3 .4. خطوات تقدير النموذج وعرض النتائج

### 3 . 4. 1 الاحصاء الوصفي والارتباط بين المتغيرات التفسيرية

#### الاحصاء الوصفي

في البداية لابد من القيام بإجراء مجموعة من الاختبارات الإحصائية على المتغيرات التفسيرية الممثلة في نموذج الدراسة ولعينة متكونة من 28 دولة . وتظهر النتائج كمايلي :

**جدول رقم 02-5 : الاحصاء الوصفي للمتغيرات التفسيرية**

| | PIBH | BUSS_FREE | C_C | D_P | GOV_S | INVEST_FREE | TRAD_FREE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| **Mean** | 6432.894 | 67.01054 | 48.42973 | 46.70536 | 64.84554 | 55.16071 | 70.78589 |
| **Median** | 4569.590 | 70.00000 | 50.06025 | 50.00000 | 68.80000 | 50.00000 | 72.60000 |
| **Maximum** | 27811.37 | 100.0000 | 92.78846 | 90.00000 | 95.90000 | 90.00000 | 89.20000 |
| **Minimum** | 321.0268 | 38.70000 | 1.075269 | 15.00000 | 0.000000 | 15.00000 | 20.00000 |
| **Std. Dev.** | 5410.457 | 11.43927 | 19.25861 | 17.57918 | 19.28908 | 16.82465 | 13.08772 |
| **Observations** | 560 | 560 | 560 | 560 | 560 | 560 | 560 |

**المصدر:** من اعداد الباحثة بناءا على نتائج الاختبارات باستخدام برنامج eviews 10

[1] كمال عايشي ، دور نظرية الاوز الطائر الاسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري، ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد السادس ، ديسمبر 2009 ، ص 221.

**الارتباط بين المتغيرات التفسيرية :**

يسمح اختبار فحص مصفوفة الارتباط بين المتغيرات التفسيرية بتحديد أزواج الارتباط الممكنة بين هذه المتغيرات وبالتالي التأكد من خلو النموذج من أهم المشاكل التي يمكن أن تحدث عند تقدير نموذج بيانات البانل، بحيث أن معاملات الارتباط المتعدد تكون ذات صلة بالانحدار الخاص بكل متغير مستقل بالنسبة لباقي المتغيرات التفسيرية والتي يتم حسابها عن طريق استخدام البرامج المختلفة للاقتصاد القياسي.

وبعد الاعتماد على برنامج **Eviews 10** تحصلنا على الجدول التالي :

**جدول رقم 03-5 : مصفوفة الإرتباط بين المتغيرات**

| | PIBH | BUSS_FREE | C_C | D_P | GOV_S | INVEST_ FREE | TRAD_ FREE |
|---|---|---|---|---|---|---|---|
| PIBH | 1 | | | | | | |
| BUSS_ FREE | 0.303507 | 1 | | | | | |
| C_C | 0.467114 | 0.424792 | 1 | | | | |
| D_P | 0.340563 | 0.405809 | 0.626451 | 1 | | | |
| GOV_S | -0.182966 | 0.107299 | -0.050474 | -0.012289 | 1 | | |
| INVEST _FREE | 0.180185 | 0.379686 | 0.434963 | 0.456787 | 0.069845 | 1 | |
| TRAD_ FREE | 0.415190 | 0.170132 | 0.175882 | 0.105477 | -0.185181 | 0.177413 | 1 |

**المصدر**:من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات eviews 10

من خلال هذا الجدول نلاحظ بأن مصفوفة الارتباط بين هذه المتغيرات التفسيرية تبين النتائج التالية:

- وجود علاقة ارتباط بين متغيرين هما :مؤشر ضبط الفساد مع مؤشر حقوق الملكية، بحيث قدر معامل الارتباط بينهما ب0.626451 .
- يرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي ايجابيا مع كل من حرية الاعمال ، ضبط الفساد ، حقوق الملكية ، حرية الاستثمار وحرية التجارة بحيث تقدر معاملات الارتباط المحصل عليها بين المتغير التابع وهذه المتغيرات التفسيرية بـ 0.303507 ، 0.467114 ، 0.340563 ، 0.180185 ، 0.415190 على الترتيب.
- يرتبط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بشكل سلبي مع مؤشر الإنفاق الحكومي GOV_S بحيث يقدر معامل الارتباط المحصل عليه ب 0.182966-.

### 3 .4. 2 تقدير النموذج إما بالتأثيرات الثابتة أو التأثيرات العشوائية :

لتحقيق هذا الهدف المتمثل في تقدير النموذج وبالتالي التوصل إلى النتائج التي من خلالها يتم تفسير طبيعة العلاقة بين المؤشرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي، فقد تم استخدام منهج بيانات السلاسل الزمنية والمقطعية (Panel Data) من خلال تطبيق ثلاثة نماذج وهي :نموذج الانحدار التجميعي (Pooled Regression Model)، نموذج الآثار الثابتة (Fixed Effects Model) ونموذج الآثار العشوائية (Random Effects Model)، وبالاعتماد على برنامج Eviews 10 تحصلنا على نتائج الجدول التالي:

**جدول رقم 04-5 : معلمات نموذج الدراسة المقدرة بإستخدام النماذج الثلاثة**

| **المتغير التابع : يمثل نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي (PIBH)** | | | |
|---|---|---|---|
| **الفترة: 1996- 2015 N= 28 T= 20 مجموع مشاهدات البانل: 560 مشاهدة** | | | |
| **نموذج التأثيرات العشوائية** | **نموذج التأثيرات الثابتة** | **نموذج الانحدار التجميعي** | **المتغيرات التفسيرية** |
| -4706.086<br>***(-2.862962) | -3261.862<br>**(-2.051813) | -8869.610<br>***(-5.774651) | **Constante** |
| 5.735919<br>(0.6805) | 3.185405<br>(0.226589) | 55.55281<br>***(2.965650) | **BUSS_FREE** |
| 54.07137<br>***(4.210193) | 40.13355<br>***(2.976329) | 96.69361<br>***(7.505239) | **C_C** |
| -88.41581<br>***(-6.623436) | -105.7541<br>***(-7.575598) | 27.60358<br>**(1.962454) | **D_P** |
| -36.14490<br>***(-3.234973) | -37.37970<br>***(-3.204398) | -30.81981<br>***(-3.121384) | **GOV_S** |
| 36.80752<br>***(3.076244) | 42.36011<br>***(3.460650) | -33.70030<br>***(-2.603385) | **INVEST_FREE** |
| 177.7042<br>***(14.37671) | 177.4961<br>***(14.06429) | 133.7168<br>***(9.072732) | **TRAD_FREE** |
| 560 | 560 | 560 | **Number of observations** |
| 0.40 | 0.77 | 0.36 | **R- squared** |
| 0.39 | 0.76 | 0.35 | **Adjusted R- squared** |

***،**،***، تمثل القيمة الاحصائية ل t statistic يعني انالمعلمة معنوية عند 10 % او 5 % او 1 % على الترتيب.**

**المصدر**:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج eviews 10

**إختبارHausman:**

واستنادا على المراحل السابقة وبعد الأخذ بالتأثيرات الفردية في النموذج لابد من فحص طبيعة هذا الأثر، بحيث تتلخص المرحلة الأولى في التحليل بالتعرف على نوع التأثيرات المستخدمة للمعلمة $\alpha i$ فيما إذا كانت تتبع أثر عشوائي (نموذج مركبات الخطأ) أو تحديدي (نموذج التأثيرات الثابتة)، وبالتالي فإن:

نموذج التأثيرات الثابتة والذي يعتبر $\alpha i$ مجموعة من الحدود الثابتة الخاصة بكل وحدة.

نموذج التأثيرات العشوائية والذي يعتبر $\alpha i$ ضمن عنصر الخطأ العشوائي المركب.

ويتم استخدام إختبارHausman لمعرفة أي من التأثيرات تعتبر أكثر ملائمة لتقدير النموذج سواء كانت نماذج التأثيرات الثابتة أم نماذج التأثيرات العشوائية من أجل تحديد أي من النموذجين ينبغي اختياره واستعماله في دراستنا، وبالتالي تأخذ فرضية العدم الشكل الأتي:

$$\begin{cases} H_0 : E(\alpha_i / X_i) = 0 \\ H_1 : E(\alpha_i / X_i) \neq 0 \end{cases}$$

بحيث تمثل :

$H_0$ هي فرضية العدم عندما يكون نموذج التأثيرات العشوائية هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى المعممةGLS.

$H_1$ وهي الفرضية البديلة عندما يكون نموذج التأثيرات الثابتة هو الملائم، وفي هذه الحالة يتم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العاديةOLS.

وتكون صيغة الاختبار على الشكل التالي:

$$H= (\hat{\beta}_{OLS}-\hat{\beta}_{GLS})' [Var(\hat{\beta}_{OLS}-\hat{\beta}_{GLS})]^{-1} (\hat{\beta}_{OLS}-\hat{\beta}_{GLS})$$

بحيث تتبع H تحت فرضية العدم توزيع كاي تربيع (X2) مع درجة حرية K أي عدد المتغيرات المستقلة، فإذا تبين بأن القيمة المحسوبة لإحصائية الاختبار أكبر من القيمة الجدولية يتم رفض فرضية العدم المؤيدة لأفضلية نموذج التأثيرات العشوائية، وقبول الفرضية البديلة القائلة بأن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

وبالتالي سيجرى في البداية اختبارHausman من أجل تحديد النموذج الملائم لهذه الدراسة، والجدول التالي يبين النتائج المتحصل عليها من خلال هذا الاختبار وذلك بالاعتماد على برنامج Eviews 10 :

**جدول رقم 05-5 : نتائج اختبار Hausman**

| Correlated Random Effects - Hausman Test<br>Equation: Untitled<br>Test cross-section random effects | | | |
|---|---|---|---|
| Test Summary | Chi-Sq. Statistic | Chi-Sq. d.f. | Prob. |
| Cross-section random | 26.352751 | 6 | 0.0002 |
| | | | |

**المصدر**:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

من خلال نتيجة اختبارHausman نلاحظ أن الاختبار دال إحصائيا عند مستوى 0.05 حيث بلغت القيمة الاحتمالية للاختبار (0.0002) ويدل هذا على أن نموذج التأثيرات الثابتة هو النموذج الأكثر ملائمة لبيانات الدراسة.

**3 .3.4 دراسة الاستقرارية والتكامل المتزامن لبيانات البانل :**

نقوم أولا بدراسة استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية لمختلف متغيرات النموذج الخاص بهذه الدراسة، ثم نقوم بعدها بالانتقال إلى دراسة العلاقات طويلة الأجل واختبارات التكامل المتزامن للمتغيرات التي لها نفس درجة التفاضل، بحيث يتم ذلك عن طريق استخدام عدد من الاختبارات المطورة لتحليل وفحص جذر الوحدة لبيانات البانل.

**ملخص الاستقرارية:**

نقوم باختبار استقرارية السلاسل الزمنية والمقطعية وذلك من خلال الاعتماد على مختلف الاختبارات الأكثر استخداما وشيوعا والمتمثلة في اختبارات **IPS ، LLC،ADF.**

وهذا بهدف الكشف عن خواص السلاسل الزمنية للمتغيرات المدروسة لنموذج البانل، بحيث قمنا بتطبيق هذه الاختبارات على كل متغيرة على حدى وتوصلنا إلى النتائج المبينة في الجدول التالي:

**الجدول رقم 06-5 : نتائج اختبارات IPS، ADF،LLC لدراسة استقرارية معطيات البانل.**

| القرار | عند المستوى (1) I | | | عند المستوى (0) I | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | None | Individual intercept and trend | Individual intercept | None | Individual intercept and trend | Individual intercept | نوع الاختبار | المتغيرات |
| السلسلة مستقرة عند الدرجة الاولى | -9.27550<br>0.0000 | -2.40722<br>0.0080 | -3.51153<br>0.0002 | 2.66453<br>0.9961 | 1.33264<br>0.9087 | -1.23961<br>0.1076 | L L C | Pibh |
| | | -0.74820<br>0.2272 | -5.25735<br>0.0000 | | 1.84920<br>0.9678 | 3.05472<br>0.9989 | I P S | |
| | 187.207<br>0.0000 | 62.4438<br>0.2580 | 118.797<br>0.0000 | 14.4173<br>1.0000 | 37.4468<br>0.9732 | 19.5331<br>1.0000 | A D F | |
| السلسلة مستقرة عند الدرجة الاولى | -15.1493<br>0.0000 | -8.01756<br>0.0000 | -8.22532<br>0.0000 | 0.39243<br>0.3474 | 2.14988<br>0.9842 | 0.82814<br>0.2038 | L L C | buss_free |
| | | -4.48442<br>0.0000 | -7.27503<br>0.0000 | | 2.16597<br>0.9848 | 0.37500<br>0.6462 | I P S | |
| | 274.15<br>0.00004 | 111.326<br>0.0000 | 154.408<br>0.0000 | 36.4435<br>0.9801 | 33.3400<br>0.9931 | 43.9905<br>0.8777 | A D F | |
| السلسلة مستقرة عند الدرجة الاولى | -18.1975<br>0.0000 | -9.64282<br>0.0000 | -12.1565<br>0.0000 | 3.78685<br>0.9999 | -1.57058<br>0.0581 | -2.50374<br>0.0061 | L L C | trad_free |
| | | -8.73295<br>0.0000 | -12.1823<br>0.0000 | | -2.17324<br>0.0149 | 0.33102<br>0.6297 | I P S | |
| | 368.37<br>0.00005 | 176.583<br>0.0000 | 247.854<br>0.0000 | 9.52229<br>1.0000 | 80.1125<br>0.0189 | 48.0664<br>0.7656 | A D F | |
| السلسلة مستقرة عند الدرجة الاولى | -14.7742<br>0.0000 | -5.05715<br>0.0000 | -6.37562<br>0.0000 | 0.99801<br>0.8409 | 0.38233<br>0.6489 | 0.87561<br>0.8094 | L L C | invest_free |
| | | -6.43956<br>0.0000 | -8.72050<br>0.0000 | | -2.3E+13<br>0.0000 | -3.0E+13<br>0.0000 | I P S | |
| | 289.46<br>0.00003 | 131.948<br>0.0000 | 173.908<br>0.0000 | 43.4201<br>0.8901 | 47.3845<br>0.7257 | 318.036<br>0.0000 | A D F | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| d_p | L L C | - 3.73142 0.0001 | - 4.34970 0.0000 | - 2.69946 0.0035 | - 7.98911 0.0000 | - 8.16832 0.0000 | - 14.3185 0.0000 | السلسلة مستقرة عند الدرجة الاولى |
| | I P S | -1.82408 0.0341 | - 1.31024 0.0951 | | - 9.70565 0.0000 | - 6.80086 0.0000 | | |
| | A D F | 104.642 0.0000 | 79.0932 0.0091 | 87.6259 0.0015 | 191.903 0.0000 | 136.750 0.0000 | 297.361 0.0000 | |
| gov_s | L L C | -2.61589 0.0044 | - 3.58877 0.0002 | - 2.84068 0.0023 | - 12.9465 0.0000 | - 10.4176 0.0000 | - 19.4786 0.0000 | السلسلة مستقرة عند الدرجة الاولى |
| | I P S | - 3.46915 0.0003 | - 3.53770 0.0002 | | - 12.6616 0.0000 | - 9.13223 0.0000 | | |
| | A D F | 105.668 0.0001 | 101.859 0.0002 | 51.1926 0.6571 | 256.924 0.0000 | 182.573 0.0000 | 392.398 0.0000 | |
| c_c | L L C | - 1.82232 0.0342 | - 0.94858 0.1714 | - 1.21329 0.1125 | - 8.85246 0.0000 | - 7.59869 0.0000 | 15.6498 0.0000- | السلسلة مستقرة عند الدرجة الاولى |
| | I P S | - 1.57228 0.0579 | 0.58289 0.7200 | | - 8.37168 0.0000 | - 6.11487 0.0000 | | |
| | A D F | 72.0817 0.0727 | 58.8310 0.3722 | 38.8741 0.9605 | 181.820 0.0000 | 139.923 0.0000 | 296.963 0.0000 | |

**المصدر**:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تبين نتائج الاستقرارية ان هناك سلاسل مستقرة من الدرجة الاولى وبما ان هذه المتغيرات متكاملة من نفس الدرجة(1 )I فانه يمكن اجراء اختبار التكامل المتزامن .

**إختبار التكامل المتزامن (Cointegration)**

بعد إجراء اختبارات الاستقرارية ووجود بعض المتغيرات غير المستقرة والمتكاملة من نفس الدرجة والتي تنمو بنفس وتيرة الاتجاه على المدى الطويل( علاقة توازنية طويلة الأجل)، يقودنا إلى القيام باختبار علاقات التكامل المتزامن بين هذه المتغيرات باستعمال اختبارPedroni والذي يرتكز على اختبارات جذر الوحدة للبواقي المقدرة، وهذا ما يوضحه الجدول التالي:

**الجدول رقم 07-5 : نتائج إختبار علاقات التكامل المتزامن**

| **Pedroni Residual Cointegration Test** | | | |
|---|---|---|---|
| **Trend assumption: No deterministic trend** | | | |
| **common AR coefs** | **Statistic** | **Weighted Statistic** | **Prob.** |
| v-Stat | -2.412020 | -3.542932 | 0.9998 |
| rho-Stat | 3.130227 | 3.416184 | 0.9997 |
| PP-Stat | -10.49091 | -9.751652 | 0.0000 |
| ADF-Stat | -4.343941 | -5.042738 | 0.0000 |
| **individual AR coefs** | **Statistic** | | **Prob.** |
| rho-Stat | 4.606528 | | 1.0000 |
| PP-Stat | -17.16279 | | 0.0000 |
| ADF-Stat | -4.132656 | | 0.0000 |

**المصدر**:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

تشير نتائج اختبارPedroni إلى وجود علاقات تكامل متزامن بين المتغيرات المدروسة المتكاملة من نفس الدرجة، حيث يتم رفض الفرضية العدم لغياب التكامل المتزامن وبالتالي قبول الفرضية الأولى وهي وجود علاقات في المدى الطويل بين هذه المتغيرات.

**3 .4. 4 . دراسة العلاقة السببية لجرانجر ( Causalité De Granger) لمتغيرات الدراسة :**

إن تحديد العلاقة السببية بين المتغيرات الاقتصادية يسمح بتحديد نوع العلاقة مابين هذه المتغيرات وهذا مايتيح لنا معلومات تمكننا من الفهم النظري الجيد للظواهر الاقتصادية وبالتالي أصبحت معرفة علاقة واتجاه السببية شرطا ضروريا عند تصميم السياسات الاقتصادية .

يسمح اختبار جرانجر بمعرفة أي من المتغيرين يؤثر على الاخر ،فعموما يمكن القول أن المتغير $x$يتسبب في المتغير $y$ إذا كان التنبؤ ب $y$ الذي يعتمد بشكل كبير على معرفة ماضي المتغيرين $x$،$y$ أحسن من التنبؤ بالذي يعتمد فقط على ماضي $y$.

**الجدول رقم 08-5 : دراسة العلاقة السببية بين المتغيرات**

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| BUSS_FREE does not Granger Cause PIBH | 504 | 1.03016 | 0.3577 |
| PIBH does not Granger Cause BUSS_FREE | | 2.80879 | 0.0612 |
| C_C does not Granger Cause PIBH | 504 | 3.13642 | 0.0443 |
| PIBH does not Granger Cause C_C | | 0.86019 | 0.4237 |
| D_P does not Granger Cause PIBH | 504 | 0.46336 | 0.6294 |
| PIBH does not Granger Cause D_P | | 6.85994 | 0.0012 |
| GOV_S does not Granger Cause PIBH | 504 | 0.98684 | 0.3735 |
| PIBH does not Granger Cause GOV_S | | 5.54232 | 0.0042 |
| INVEST_FREE does not Granger Cause PIBH | 504 | 1.53357 | 0.2168 |
| PIBH does not Granger Cause INVEST_FREE | | 3.89244 | 0.0210 |
| TRAD_FREE does not Granger Cause PIBH | 504 | 2.56356 | 0.0780 |
| PIBH does not Granger Cause TRAD_FREE | | 1.68582 | 0.1863 |
| C_C does not Granger Cause BUSS_FREE | 504 | 1.93191 | 0.1460 |
| BUSS_FREE does not Granger Cause C_C | | 0.41148 | 0.6629 |
| D_P does not Granger Cause BUSS_FREE | 504 | 0.02976 | 0.9707 |
| BUSS_FREE does not Granger Cause D_P | | 0.21756 | 0.8046 |
| GOV_S does not Granger Cause BUSS_FREE | 504 | 1.45736 | 0.2338 |
| BUSS_FREE does not Granger Cause GOV_S | | 0.17374 | 0.8406 |
| INVEST_FREE does not Granger Cause BUSS_FREE | 504 | 0.57943 | 0.5606 |
| BUSS_FREE does not Granger Cause INVEST_FREE | | 3.24262 | 0.0399 |
| TRAD_FREE does not Granger Cause BUSS_FREE | 504 | 1.86834 | 0.1555 |
| BUSS_FREE does not Granger Cause TRAD_FREE | | 4.86745 | 0.0081 |
| D_P does not Granger Cause C_C | 504 | 4.20284 | 0.0155 |
| C_C does not Granger Cause D_P | | 20.3694 | 3.E-09 |
| GOV_S does not Granger Cause C_C | 504 | 1.94331 | 0.1443 |
| C_C does not Granger Cause GOV_S | | 4.80902 | 0.0085 |
| INVEST_FREE does not Granger Cause C_C | 504 | 1.29637 | 0.2744 |
| C_C does not Granger Cause INVEST_FREE | | 4.25306 | 0.0147 |
| TRAD_FREE does not Granger Cause C_C | 504 | 0.70404 | 0.4951 |
| C_C does not Granger Cause TRAD_FREE | | 0.86345 | 0.4223 |
| GOV_S does not Granger Cause D_P | 504 | 0.13295 | 0.8755 |
| D_P does not Granger Cause GOV_S | | 0.61684 | 0.5401 |
| INVEST_FREE does not Granger Cause D_P | 504 | 7.77571 | 0.0005 |
| D_P does not Granger Cause INVEST_FREE | | 2.78727 | 0.0625 |
| TRAD_FREE does not Granger Cause D_P | 504 | 4.95546 | 0.0074 |
| D_P does not Granger Cause TRAD_FREE | | 3.15850 | 0.0433 |
| INVEST_FREE does not Granger Cause GOV_S | 504 | 0.84014 | 0.4323 |
| GOV_S does not Granger Cause INVEST_FREE | | 0.46121 | 0.6308 |

**تابع الجدول رقم 08-5 :**

| Null Hypothesis: | Obs | F-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|
| TRAD_FREE does not Granger Cause GOV_S | 504 | 1.33174 | 0.2650 |
| GOV_S does not Granger Cause TRAD_FREE | | 0.44557 | 0.6407 |
| TRAD_FREE does not Granger Cause INVEST_FREE | 504 | 9.25612 | 0.0001 |
| INVEST_FREE does not Granger Cause TRAD_FREE | | 0.56646 | 0.5679 |

**المصدر**:من إعداد الباحثة بالاعتماد على برنامج Eviews 10

**نلاحظ من خلال النتائج الموضحة في الجدول مايلي:**

- وجود سببية من مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي باتجاه حرية الاعمال (prob=0.0612) وهذهالنتيجة تبين انه كلما ارتفعت معدلات النمو الاقتصادي كلما تمتع الافراد بالحرية في إنشاء وإدارة المشروعات دون تدخلات حكومية مفرطة سواء في شكل قواعد وإجراءات أو في شكل ضرائب ورسوم
- وجود سببية من مؤشر ضبط الفساد باتجاه نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي(prob=0.0443) وهذه النتيجة تبين ان ان كلما زاد التحكم في ضبط الفساد زادت قدرة الحكومات على تحقيق معدلات نمو مرتفعة.
- وجود سببية من مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي باتجاه حقوق الملكية (prob=0.0012) وهذه النتيجة تبين الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تزيد من قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها ،وهو ما يتطلب بالتالي وجود قوانين قوية وضمان فاعليتها وضمان إنفاذ العقود وسرعة إنهاء المنازعات القضائية وغياب الفساد المضيع لحقوق الملكية.
- وجود سببية من مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي باتجاه الانفاق الحكومي (prob=0.0042) كلما ارتفعت مستويات النمو الاقتصادي كلما زاد الانفاق الحكومي.
- وجود سببية من مؤشر نصيب الفرد من اجمالي الناتج المحلي الاجمالي باتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0210) وهذه النتيجة تبين الزيادة في نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي تقلل من القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج و كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات.

- وجود سببية من مؤشر حرية الاعمال باتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0399) كلما زادت حرية الافراد في إنشاء وإدارة المشروعات دون تدخلات حكومية مفرطة سواء في شكل قواعد وإجراءات أو في شكل ضرائب ورسوم كلما زادت حرية الاستثمار.
- وجود سببية من مؤشر حرية الاعمال باتجاه حرية التجارة (prob=0.0081) كلما زادت حرية الافراد في إنشاء وإدارة المشروعات دون تدخلات حكومية مفرطة سواء في شكل قواعد وإجراءات أو في شكل ضرائب ورسوم كلما زادت حرية التجارة بخفض المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي قد تواجه المصدرين والمستوردين والتقييم هنا بشكل أساسي هو تقييم لدور الحكومة في تحرير دخول وخروج السلع والخدمات وهو ما ينعكس بالتالي على تحقيق الاهداف الاقتصادية لمختلف الاطراف.
- وجود سببية من مؤشر ضبط الفساد باتجاه حقوق الملكية (prob=0.0155) وهذه النتيجة تبين ان كلما زاد التحكم في ضبط الفساد زادت حقوق الملكية اي قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها.
- وجود سببية من مؤشر ضبط الفساد باتجاه الانفاق الحكومي (prob=0.0085) وهذه النتيجة تبين ان زيادة في التحكم في شيوع الفساد يزيد من الانفاق الحكومي وذلك بزيادة حجم تدخل الدولة.
- وجود سببية من مؤشر ضبط الفساد باتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0147) وهذه النتيجة تبين ان ضبط الفساد يزيد من حرية الاستثمار وذلك بنزع القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج.
- وجود سببية من مؤشر حرية الاستثمار باتجاه حقوق الملكية (prob=0.0005) كلما زادت حرية الاستثمار اي نزع القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج و كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات تزيد قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها.
- وجود سببية من مؤشر حرية التجارة باتجاه حقوق الملكية (prob=0.0074) وهذه النتيجة تبين ان كلما زادت حرية التجارة بخفض المعوقات الجمركية وغير الجمركية التي قد تواجه المصدرين والمستوردين كلما زادت حقوق المللكية اي تزيد قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالممتلكات الخاصة وتنميتها.

- وجود سببية من مؤشر حرية التجارة باتجاه حرية الاستثمار (prob=0.0001) كلما زادت حرية التجارة تزيد من حرية الاستثمار اي نزع القيود التي تضعها الحكومة على تدفقات رؤوس الأموال للداخل والخارج و كذلك القيود التي توضع على المستثمرين الأجانب كحق تملك المشروعات أو العقارات .

**4.3. 5 . نتائج الدراسة :**

**تفسير نتائج النموذج الأكثر ملائمة ( نموذج التأثيرات الثابتة )**

بعد نتائج اختبار**Hausman** سوف نقدر معلمات النموذج باستخدام نموذج التأثيرات الثابتة باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية بالاعتماد على برنامج eviews 10

وعليه يكون نموذج الدراسة بالشكل التالي :

**PIBH = - 3261.861 + 42.360 INVEST_FREE - 37.379 GOV_S + 177.496 TRAD_FREE + 3.185 BUSS_FREE + 40.133 C_C - 105.754 D_P**

يعتمد التحليل الإحصائي على أدوات القياس الاقتصادي كاختبار جودة النموذج من خلال مقارنة النتائج الإحصائية بالنظرية الاقتصادية والتأكد إن كانت توافقها أو تتناقض معها، فانطلاقا من هذه النتائج يمكن القول بأن العلاقة بين المتغير التابع والمتغيرات المفسرة قوية جدا وذلك من خلال معامل الارتباط (R2: R-squared) والذي يقترب من1 ، هذا ما يدل على أن النتائج المحصل عليها هي جيدة نلاحظ معنوية النموذج من خلال قيمة F الاحصائية . هذا ما يبين ان النموذج قادر على تفسير التغيرات التي تحدث في معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي وقدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغير الحاصل في المتغير التابع .

يمكن التعبير عن نتائج الدراسة كالتالي :

- **وجود أثر موجب ومعنوي لحرية الاستثمار على النمو الاقتصادي** : إن هذا المتغير معنوي إحصائيا وايجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين حرية الاستثمار و معدل نمو نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي وهذا ما يدل على أهمية حرية الاستثمار في زيادة معدلات النمو في الناتج المحلي، كما أن الاستثمار يخلق إنتاجا داخل الاقتصاد وهذا ما أثبتته هذه الدراسة من خلال معنوية وايجابية المتغير عند مستوى5% وبما يتوافق مع دراسة Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles2002.

- **وجود أثر سلبي وغير معنوي للانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي** : أي انه هناك علاقة سلبية بين حجم الحكومة والنمو الاقتصادي فكلما كبر حجم الحكومة، كلما ازداد حجم الإنفاق وبالتالي تزيد الضرائب، وتبدأ الحكومة تدريجيا بالتمتع بحرية أكبر على حساب الحريات الفردية، والاقتصادية وهذا سوف يؤدي الى إنخفاض معدل النمو الاقتصادي .وقد تم الحصول على نفس النتيجة في كل من دراسة Robert J.Barro 1996 و Richard K.Vedder and Lowell E.Gallaway (1998).
- **وجود اثر موجب ومعنوي لحرية التجارة على النمو الاقتصادي :** اي انه هناك علاقة طردية بين حرية التجارة والنمو الاقتصادي وهذا يتوافق مع النظرية الاقتصادية ، حيث ان حرية التجارة تؤدي الى زيادة عوائد الانتاج وهذا بدوره سيرفع الاستثمار في راسمال ومن ثم الانتاج داخل الاقتصاد بالتالي زيادة الدخل الفردي ، من أشهر الدراسات التي أجريت مؤخراً والتي قدمت دليلاً واضحاً حول الآثار الايجابية لتحرير التجارة على النمو في الدول النامية دراسة (Dollar, Kaaray,2001)، حيث خلص إلى أن ثلث الدول النامية في العالم شهدت علاقة ايجابية بين أثر نوعية المؤسسات على التجارة الدولية والنمو من جهة وتأثير التجارة الدولية على النمو الاقتصادي من جهة أخرى، فالمؤسسات ذات النوعية والأداء الجيّد بالإضافة إلى تمتع التجارة بقدر كبير من الأداء العالي تؤدي كلها إلى النمو الاقتصادي السريع، أما دراسة (Wacziarg Rmain, kanen Horn Welch Rmain,1998) لبيانات57 بلد خلال الفترة (1979-1989) فهي تهتم بدراسة أثر تحرير التجارة على النمو الاقتصادي من خلال تحليل الاقتصاد الخارجي و الاصلاحات في السياسات التجارية على مجموعة من البلدان النامية فتوصل إلى أن وجود علاقة ايجابية بين الانفتاح التجاري والنمو الاقتصادي.
- **وجود اثر موجب ومعنوي لحرية الاعمال على النمو الاقتصادي :** إن هذا المتغير معنوي إحصائيا وايجابي، أي أن هناك علاقة طردية بين حرية الاعمال والنمو الاقتصادي ، يبين ذلك الجهود المبذولة من طرف اصحاب القرار لفتح المجال امام الاعمال الحرة وتطوير قوانين الاستثمار. كما اثبتته دراسة Marta Bengoa, Blanca Sanchez-Robles(2002) حيث توصلت الى ان الحرية الاقتصادية تعزز النمو في البلدان الأقل نموا وبشكل غير مباشر، عن طريق زيادة الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يجذب البلاد. ولذلك ينبغي زيادة الحرية الاقتصادية أولوية رئيسية من صانعي السياسات.

- **وجود أثر سلبي وغير معنوي لمؤشر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي :** عدم معنوية هذا المتغير إلا أن إشارته السلبية تعتبر صحيحة ويرجع ذلك الى الفترة الزمنية الطويلة لتنفيذ العقود وتسوية النزاعات بالاضافة الى عدم فعالية النظام القانوني في تطبيق الاحكام والقوانين المتعلقة بحماية ممتلكات الافراد وبالخصوص حماية الملكية الخاصة من اجراءات نزع الملكية وعدم توفير نظام تعويض عادل. تبين النظرية الاقتصادية العلاقة القوية بين حقوق الملكية والنمو الاقتصادي هذا من خلال العديد من الدراسات منها دراسة Mahmoud khalil Et Al(2007 حيث توصلت **الى** وجود علاقة قوية بين كل من الحرية الاقتصادية والبيئة التشريعية لحماية حقوق الملكية من جهة والأداء الاقتصادي من جهة أخرى. حيث اتضح أن حوالي 80% من التفاوتات في قيمة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي يمكن إرجاعها إلى التفاوت في قيمة مؤشرات الحرية الاقتصادية وحقوق الملكية.
- **وجود اثر موجب ومعنوي لمؤشر ضبط الفساد على النمو الاقتصادي :** أن كلما زاد معدل التحكم في الفساد أثر بشكل ايجابي على معدل النمو الاقتصادي وهذا مايتوافق مع النظرية الاقتصادية وكذلك ما توصلت إليه دراسة A.Coopr Drury and Others (2006) ودراسة Kwabena Gyimah2002.

حيث بينت هذه الدراسات ان أن الفساد يؤثر بشكل سلبي على النمو الاقتصادي ,غير ان هذا الأثر يكون محدودا في حالة الدول الديمقراطية .كما اتضح أيضا وجود علاقة سلبية بين الديمقراطية و الفساد ,حيث تساعد الديمقراطية على الحد من الفساد .و بالرغم من قوة المعاملات التي نتجت في النماذج المختلفة إلا أن نسبة التحديد او قدرة التغيرات في مستويات الفساد على تفسير التفاوت في النمو الاقتصادي تراوحت بين 7 %و17%فقط.

**خاتمة :**

لقد أثبتت مختلف البحوث الاقتصادية أن للمؤسسات اهمية كبيرة في تحقيق النمو الاقتصادي للبلدان وقد وجد الاقتصاديون أن إختلاف نصيب الفرد من الناتج الداخلي الخام حول العالم يرتبط بشكل وثيق بالاختلاف في نوعية المؤسسات .

حاولنا من خلال هذه الدراسة قياس أثر نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي في المرحلة الانتقالية في عينة من الدول ، وتمثلت نتائج الدراسة وجود علاقة معنوية إيجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي لمجموعة الدول محل الدراسة .

يتبين من خلال هذه النتائج ان عملية التحول الاقتصادي تتطلب احداث تغييرات مؤسساتية على مستوى الاقتصاد من اجل تحقيق هدف الانتقال و الوصول الى معدلات نمو مستدامة.

# الخاتمة العامة

**الخاتمة العامة :**

في ظل التحرير السريع والتقدم في تكنولوجيا المعلومات والتحول نحو النظام الراسمالي، اصبح من غير الممكن ان تبقى اي دول في معزل عن باقي العالم ، اصبحت بذلك عملية تحقيق التنمية والمحافظة على الاستقرار الداخلي مهمة صعبة ودقيقة في الدول النامية.

تتطلب عملية التحول إلى اقتصاد السوق وجود مرحلة انتقالية، والهدف الأساسي لهذه المرحلة في الاقتصاديات الموجهة يتمثل في تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدريج، أي الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الرأسمالي عبر الإصلاحات الاقتصادية الجذرية . فعملية المرور من اقتصاد مخطط (الاقتصاد الاشتراكي) إلى اقتصاد يعتمد على ميكانزمات السوق يطلق على هذه العملية مرحلة الانتقال.

يرتبط نجاح بعض الدول الإشتراكية سابقا في تحقيق أهداف المرحلة الإنتقالية من خلال وضع الميكانيزمات التي يتطلبها إقتصاد السوق بتوسيع قاعدة و أهمية لنشاط القطاع الخاص و الإسراع في تطبيق الإصلاحات الضرورية بإنسجام و توافق.

وحاولنا الإحاطة بجوانب الإشكالية من خلال التعرف على مبادئ التحول الاقتصادي وسياساته في الفصل الاول حيث تناولنا ماهية الاقتصاد الانتقالي وفياسه حيث تستند فلسفة التحول الاقتصادي الى المفهوم الذي جاء به shumpiter عام 1950 في كتابه capitalism socialism and democracy والمنية على فكرة "الهدم – البناء" ، وعليه فالتحول هو عملية تشويه مستمرة داخل الهيكل الاقتصادي : تشويه مستمر للنظام القديم وبناء مستمر لنظام جديد ان الانتقال من الاقتصاد الاشتراكي إلى اقتصاد السوق هو ظاهرة التي جذبت انتباه الاقتصاديين والسياسيين في جميع أنحاءالعالم في 1990، عند انهيار الامبراطورية السوفياتية ودول أوروبا الوسطى وآسيا.

الانتقال من اقتصاد اشتراكي إلى اقتصاد السوق ليس فقط التغيير في القواعد الرسمية لكيفية عمل المجتمع أو الاقتصاد ،ولكن أيضا من قواعد غير رسمية مثل الأعراف والقيم والاتفاقيات التي تتغير بمرور الوقت، فهي قيدا على فعالية القواعد رسمية الجديدة للتفاعل بين الدولة والفرد.

أما الانتقال إلى اقتصاد السوق يمثل عملية اقتصادية اجتماعية تتعهد من خلالها دولة ما أن تتبنى اقتصاد السوق كنظام لها .

كما تطرقنا الى اهم المقاربات للاقتصاد الانتقالي ، w.endreff (2007) لقد قدم الاقتصادي بدراسة تضم 27 دولة (les 10 PECO, les 12 pays de la CEI et les 5 pays des Balkans) والتي بين فيها ان "خصوصية بعض الدول هي التاخر عن البعض الاخر ، يقود ذلك غالبا الى عدم ادماجهم في الاقتصاد

الانتقالي . ويبين ان المرحلة الانتقالية هي أولا تغيير في المؤسسات الرسمية من خلال اعتماد قوانين جديدة (البرلمان) والمراسيم (الحكومة) من خلال تجديد القانون والقواعد الإدارية والقانونية وإنشاء هيئات (المحاكم، غرف التجارة) للإشراف عليها.

اما الاقتصادي J.KORNAI يرى انه عندما يتعرض النظام لظغوطات غير قابلة للحل على الرغم من فجوة الاصلاحات ، فلا يوجد حل لذلك سوى اعادة النظر في العنصر الاساسي ( السلطة والايديولوجية) . اذن سوف يمارس النظام ثورة حقيقية ويدخل في مرحلة تغيير نظامي .

كما تطرقنا الى المبادئ التظرية لاقتصاد السوق واليات التحول الاقتصادي وذكر اهم السياسات الاصلاحية واهدافها.

و في الفصل الثاني حاولنا تحديد المسار المتبنى في التحول نحو اقتصاد السوق يتمثل في مقاربتين اساسيتن للانتقال الاقتصادي : المقاربة الاولى هي تلك البرامج والسياسات المتبناة من طرف صندوق النقد الدولي او ما يسمى بالنموذج المعياري ، اما المقاربة الثانية فقد كانت نتيجة لقصور النموذج الاول وهو ما يسمى بالنموذج المؤسساتي التطوري.

وكذلك تطرقنا إلى النظريات الجزئية المؤسساتية في نظرية تكاليف المعاملات ، نظرية الوكالة، نظرية حقوق الملكية ، ايضا اهم الدراسات التي تبين اهمية المقاربة المؤسساتية.

أما في الفصل الثالث فتناولنا مختلف التجارب الدولية في عملية الانتقال واظهار اهمية ودور التحول في التنمية الاقتصادية. قامت معظم الدول النامية بتنفيذ برامج الإصلاح الاقتصادي على مختلف المستويات والأصعدة بهدف تحقيق اقتصاديات أكثر" ليبرالية "ووضع إطار عمل تنظيمي ومؤسسي جديد. وتشير الدراسات ان عملية التحول الاقتصادي لا تقتصر على تحرير الاقتصاد ، الاستقرار والخوصصة وانما هناك تغييرات مؤسساتية تظهر كعوامل رئيسية تحدد المسار الذي تنتهجه الدولة في عملية التحول نحو اقتصاد السوق.

اخذ الاقتصاد مسار خاص ، المزج بين الراسمالية والسلطة ، دول اوروبا تبين نموذج انتقال ليبرالي مع تدخل الدولة ، وبالرغم من العوائق لادخال المنافسة ، تقدمت في مسار التحول الاقتصادي بفضل حماية سلطة الدولة التي فرضت نهج لتحقيق الاستقرار ،اعادة الهيكلة واصلاح النظام البنكي والمالي.

يتبين من خلال الدراسات ان الانتقال او التحول هو عملية بطيئة وتدريجية بعواقب غير محددة جزئيا تعتمد على الارث الاقتصادي والتغييرات الاقتصادية والمؤسساتية المعتمدة.

أما بالنسبة للفصل الرابع فقد حاولنا من خلال هذا الفصل عرض تطور مسار التحول للاقتصاد الجزائري خلال مرحلة التخطيط الاشتراكي وفي مرحلة الانتقال الى اقتصاد السوق ، مع تقديم تحليل

اقتصادي لمختلف المؤشرات الاقتصادية في المرحلة الانتقالية. ونتطرق ايضا الى مقارنات دولية مختارة بين الجزائر وبعض الدول من خلال هذه المتغيرات.

مر الاقتصاد الجزائري في الثمانينات بتحولات اقتصادية تسببت في تراجع النمو الاقتصادي وارتفاع عجز الميزانية العامة مع ارتفاع معدلات التضخم وتدهور الحالة الاجتماعية من بطالة وفقر وخاصة مع انخفاض اسعار المحروقات ، المورد الرئيسي للاقتصاد الجزائري ، وتفاقم عجز ميزان المدفوعات وارتفاع المديونية الخارجية .

كل ذلك جعل الجزائر تتجه نحو المؤسسات المالية الدولية من اجل الاقتراض ، ومن ضمن شروط الهيئات المالية الدولية وضع مجموعة من البرامج الاقتصادية مرتبة بمراحل زمنية تتضمن اجراء تغييرات جذرية في الاقتصاد الجزائري ضمن النماذج المقترحة على الجزائر وكان ذلك من خلال البرامج الثلاث للتثبيت الاقتصادي يتبعها البرنامج الرابع الخاص بسياسة التعديل الهيكلي .

ان صرامة تطبيق البرامج الهيكلية على الجزائر اثرت تاثيرا كبيرا على الناحية الجزئية للاقتصاد بحيث مس جميع القطاعات الاقتصادية ، مما ادى الى تقليص دور القطاع العام وخفض النفقات الاجتماعية وتحرير سوق العمل .

اخذ الاقتصاد مسار خاص ، المزج بين الراسمالية والسلطة ، دول اوروبا تبين نموذج انتقال ليبرالي مع تدخل الدولة ، وبالرغم من العوائق لادخال المنافسة ، تقدمت في مسار التحول الاقتصادي بفضل حماية سلطة الدولة التي فرضت نهج لتحقيق الاستقرار ،اعادة الهيكلة واصلاح النظام البنكي والمالي.

يتبين من خلال الدراسة ان الانتقال او التحول هو عملية بطيئة وتدريجية بعواقب غير محددة جزئيا تعتمد على الارث الاقتصادي والتغييرات الاقتصادية والمؤسساتية المعتمدة.

وفي الأخير من خلال الفصل الخامس والمتمثل الإطار القياسي المتبع في التحليل والذي يشتمل على تعريف بيانات البانل والنماذج الأساسية المستخدمة في تقديرها وكذا طرق الاختيار فيما بينها ونتناول القياس الاقتصادي لمؤشرات المؤسساتية والنمو الاقتصادي لعينة الدراسة المكونة من 28 دولة في الفترة 1996-2015. تمكنا من خلال هذا الفصل إظهار اثر النوعية المؤسساتية على النمو الاقتصادي في الاقتصاديات الانتقالية .

ونتناول كذلك في هذا الفصل الدراسات التجريبية السابقة التي قامت بقياس دور واهمية نوعية المؤسسات في عملية التحول الاقتصادي باستخدام بيانات البانل (Donnée De Panel) والتي بحثت في دور المؤسسات و أكدت نتائج هذه الدراسات على أن هناك تأثير كبير للمؤسسات وكلما كانت قيم المؤشرات المؤسساتية إيجابية كلما ساهم ذلك في تحقيق عملية الانتقال والتحول بنجاح.

وأخيرا قمنا بالقياس الاقتصادي لتأثير نوعية المؤسسات على النمو الاقتصادي و تتلخص نتائج الدراسة التطبيقية فيما يلي :

أثبتت الدراسة على وجود علاقة معنوية إيجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي لمجموعة الدول الانتقالية محل الدراسة وذلك من خلال المؤشرات المؤسساتية فكان للدراسة وجود أثر موجب ومعنوي لحرية الاستثمار على النمو الاقتصادي ، وجود أثر سلبي وغير معنوي ل حجم الحكومة على النمو الاقتصادي ، وجود اثر موجب ومعنوي لحرية التجارة على النمو الاقتصادي ، وجود اثر موجب ومعنوي لحرية الاعمال ، وجود أثر سلبي وغير معنوي لمؤشر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي ، وجود اثر موجب ومعنوي لمؤشر ضبط الفساد .

**وتتمثل أهم استنتاجات الدراسة فيما يلي:**

اهمية و ضرورة التاكيد على تحسين نوعية المؤسسات وذلك من خلال العمل على ضمان حقوق الملكية بزيادة قدرة الأفراد على الاحتفاظ بالمتلكات الخاصة وتنميتها ،وهو ما يتطلب بالتالي وجود قوانين قوية وضمان فاعليتها وضمان إنفاذ العقود وسرعة إنهاء المنازعات القضائية وغياب الفساد المضيع لحقوق الملكية.

وتوفير حرية الاستثمار وتحقيق أسس حرية الاعمال بالحرية في إنشاء وإدارة المشروعات دون تدخلات حكومية مفرطة و محاربة الفساد و هذا يوفر البيئة الاقتصادية المناسبة لتحقيق عملية التحول الاقتصادي بنجاح. .

**نتائج إختبار فرضيات الدراسة :**

بعد محاولة الإحاطة بجوانب الموضوع تمكنا من اختبار الفرضيات التي انطلق منها موضوع الدراسة على النحو التالي:

فيما يتعلق بالفرضية الأولى والتي تنص الشروط الاولية والخيارات الاقتصادية والسياسية تحدد مسار عملية الانتقال الاقتصادي. تبين لنا من خلال الدراسة ان مسار عملية التحول الاقتصادي تحكمه عدة عوامل تتحدد من خلال خيار التحول الاقتصادي الذي تتبناه الدولة وبينت الدراسة ان الاصلاحات الاولية المتعلقة بالتحرير الاقتصادي وتحقيق الاستقرار لم تكن كافية للمرور الى اقتصاد السوق بل كان من الضروري التركيز على الجانب المؤسساتي من اجل تحقيق عملية التحول الاقتصادي بنجاح

أما الفرضية الثانية التي تشير إلى التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر لم يتم تحقيقه وانجازه بصفة نهائية بسبب عدة عوامل . منذ 1990 تبنت الجزائر برامج صندوق النقد الدولي والبنك العالمي الهادفة الى تصحيح الاختلالات الاقتصادية التي خلفها النظام الاشتراكي ، تمثلت في مجموعة من الاصلاحات الهيكلية على مستوى السياسات الاقتصادية الكلية والتي اظهرت نتائج جيدة مع البداية لكنها لم تكن كافية .

ان المرحلة الانتقالية التي تعرفها الجزائر في انتقالها من الاقتصاد المخطط الى اقتصاد السوق ، قد عرفت دفعة قوية لنشاطات عديدة ، طبقت اجراءات صارمة فيما يخص الاستقرار المالي ، فالدولة تخلت عن مراقبة الاسعار واحتكار التجارة الخارجية. كما تمكنت من تخفيض نسبة التضخم والتحكم نسبيا في التوازنات الداخلية والخارجية ، حتى تتم المحافظة على النتائج الايجابية لهذين الاجرائين المتلازمين ، ينبغي تدعيمها باجراءات اخرى ضمن اصلاحات مؤسساتية تجريها الدولة على نطاق واسع وعلى المدى المتوسط والطويل ، حيث يتحدد من خلالها حقوق الملكية الخاصة بوضوح وارساء قواعد الحرية الاقتصادية ، في اطار تحرير المبادرات الفردية والجماعية عن طريق انشاء بنية تحتية قضائية ومالية تتميز بالوضوح والشمولية ، تعتبر هذه اهم الاجراءات الكفيلة بتحريك اقتصاد السوق ودعم عملية الانعاش الاقتصادي وتحقيق النمو المرغوب .

لكن الجزائر بالرغم من الجهود الكبيرة التي تقوم بها الحكومة الا انها لم تتمكن من المرور الى اقتصاد السوق بصفة نهائية .

**توصيات البحث:**

على ضوء النتائج التي توصلنا إليها من خلال هذا البحث ، نقترح بعض التوصيات التي نراها مناسبة:

- لكي يعمل السوق بشكل جيد يتطلب الأمر أكثر من تحكم في التوازنات المالية، إصلاح مؤسساتي للقواعد والقوانين والإجراءات، كحماية أكثر لحقوق الملكية، إنفاذ العقود، نقل المعلومات وإدارة المنافسة في الأسواق، وكل ما يتعلق بإرساء مبادئ الحكم الراشد ومحاربة الفساد، بالإضافة إلى الاهتمام بالجانب الاجتماعي وما يتعلق بمحاربة الفقر وتوفير حماية اجتماعية للجميع.
- ضرورة ضمان حقوق الملكية الخاصة ونعني بذلك في الأساس الضمان من أن تصادرها أطراف خاصة، كما تتعلق بعض جوانب هذا النوع من الحرية أيضًا بالضمان من أن تصادرها الدولة، سواء بالقانون أو بغيره. ويشمل هذا النوع من الحرية أحكام قضاء مستقل، ومحاكم غير متحيزة، و قوة النظام القضائي واستقامته وثقة الناس فيه.

- إن نجاح الإصلاحات في تحقيق التنمية يتطلب إرساء جو من الحوار، وهو ما يتطلب التنسيق بين الدولة والسوق والمجتمع المدني، ومحاربة كل أشكال مقاومة الإصلاح .كما يجب أن تهتم بالسياق الوطني للدولة، الخصوصية الاقتصادية والاجتماعية وإمكانيات الاقتصاد، لأن الوصفات الجاهزة قد لا تكون مناسبة للجميع.
- التحول نحو اقتصاد السوق عملية متكاملة اقتصاديا واجتماعيا لذلك يجب أن تكون الإصلاحات مصممة مع أهداف النمو الاقتصادي والحد من الفقر، أي أن تأخذ بعين الاعتبار التنمية بمفهومها الشامل.

# قائمة المراجع

**المراجع باللغة العربية :**


Malcolm Ruthere Ford "المؤسسات في علم الاقتصاد"، المؤسسية القديمة والجديدة، ترجمة إدريس التل، دار الكتاب للنشر والتوزيع.

QNB السعودية رؤية إقتصادية 2018 economics @qnb.com

ابراهيم العيساوي ، التنمية في عالم متغير ، دار الشروق ، 2001

اسعد جواد كاظم ، عقيل عبد الحسين عودة ، التحول الاقتصادي وتاثيره في الصناعات الصغيرة ، مجلة العلوم الاقتصادية ، العدد 28، المجلد السابع ، ايار 2011.

أكرام عبد العزيز، الإصلاح المالي بين نهج صندوق النقد الدولي و الخيار البديل، بيت الحكمة بغداد، 2002.

أندرو شتر، علم اقتصاد السوق الحرة، ترجمة نادر إدريس التل، الطبعة الأولى ، دار الكتاب الحديث للنشر و التوزيع، عمان ، الأردن، 1996.

بلقاسم العباس ، التثبيت و التصحيح الهيكلي، سلسلة قضايا التنمية، المعهد العربي للتخطيط بالكويت، العدد الواحد و الثلاثون مايو 2004.

تشارلز وولف جونير، الأسواق أم الحكومات :الإختيار بين بدائل غير مثالية، ترجمة علي حسين حجاج ، الطبعة الأولى، دار البشير ، عمان ، الأردن،1996 .

داؤود سليمان سلطان ، سياسة الاصلاح في بعض البلدان العربية ، ما الهدف؟ ماذا تحقق؟، مجلة تنمية الرافدين العدد 106 ، مجلد 33 ،2011.

دميترو بوتيخن ، الدروس المستفادة من التحول الديمقراطي في أوروبا الشرقية: نموذج أوكرانيا، ندوة أي مستقبل لحركات التغيير الديمقراطي في العالم العربي، القاهرة ، 2007.
http://bohothe.blogspot.com/2010/04/blog-post_13.html

سيد عبدالرحمن بله، دور تطبيق حوكمة الشركات في ممارسة اساليب المحاسبة الابداعية ، arab economic and business journal ، العدد 8، 2013.

عبد الرسول جابر ، كلف التحول الى اقتصاد السوق في العراق ، مجلة القادسية للعلوم الادارية والاقتصادية، المجلد 13 ، العدد 3 ، لسنة 2011،

عبد الستار عبد الحميد سلمي ، تقييم سياسات صندوق النقد الدولي للتثبيت الاقتصادي في مصر ، المركز الاكاديمي للدراسات الاستراتيجية ،2001 .

عبد القادر خليل ، الحوكمة وثنائية التحول نحو اقتصاد السوق وتفشي الفساد "دراسة اقتصادية تقييمية حول الجزائر" ، بحوث اقتصادية عربية ، العدد 46 ، ربيع 2009

عبد القادر محمد عبد القدر عطية ، اتجاهات حديثة في التنمية، الدار الجامعية ، 2003.

عبد المجيد راشد ، سياسة التثبيت والتكييف الهكلي ، مجلة الركن الاخضر ، الكويت ، 2008.

عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسات الاقتصادية الكلية ، ديوان المطبوعات الجامعية ، 2003.

عدنان مناتي صالح ، سيادة نظام السوق في البلد النامي تحدي لتنميته الاقتصادية ، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة ، العدد السابع والثلاثون ، 2013.

كمال عايشي ، دور نظرية الاوز الطائر الاسيوية في السياسة الصناعية الجديدة في الجزائر للتحول الى الهيكل التصديري، ابحاث اقتصادية وادارية ، العدد السادس ، ديسمبر 2009.

مولاي لخضر عبد الرزاق ، بونوة شعيب، دور القطاع الخاص في التنمية الاقتصادية في الدول النامية –دراسة حالة الجزائر- ، مجلة الباحث ، عدد 07 ، 2009-2010.

ناجي بن حسين، الفساد :أسبابه، أثاره واستراتيجيات مكافحته، إشارة لحالة الجزائر، مجلة الاقتصاد والمجتمع، مخبر المغرب العربي الكبير، جامعة منتوري قسنطينة، 2006

نبيل حشاد ، الإصلاح النقدي و المصرفي في الدول العربية، ندوة تقييم سياسات التثبيت الاقتصادي و التكيف الهيكلي في الأقطار العربية، صندوق النقد العربي،1997 .

نبيل مرزوق ، دور اليات السوق وتدخل الدولة في اقتصاد السوق الاجتماعي ، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، دمشق 6-12-2005.

يوسف عبد العزيز محمود، برامج التكييف الاقتصادي وفقا للمنظمات الدولية وآثارها على الدول النامية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية ، سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 27- العدد 2 ، 2005.

## المراجع باللغة الاجنبية :


Abderraouf .M, Governance, Human Capital and Economic Growth in OECD countries: Applying the dynamic panel data (GMM) MPRA Paper No. 61119, February 2015.

Acemoglu .D et Robinson .j. A ,why nations fail – the origins of power, prosperity, and poverty crown publishers,2012 .

Acemoglu. D , Robinson. J, the role of institutions in growth and development, working paper no.10, commission on growth and development, world bank, 2008.

Acemoglu.D , Johnson.S , Robinson.J, institution as a fundamental cause of long- run growth, handbook of Economic Growth, Volume IA. Edited by Philippe Aghion and Steven N. durlauf , Elsevier , 2005.

Aglietta.M ,Sandra. M, le FMI l'ordre monétaire aux désordres financiers, économica, paris, 2000.

Ahmed bouyagoub, l'economie algerienne et le programme d'ajustement structurel ,confluences, printemps 1997,p 21

Andrea .B, Stefano. S, les moteurs de la croissance dans les pays de l'OCDE , Revue économique de l'OCDE n° 33, 2001.

Andrea .B, Stefano. S, Philip. H ,Economic Growth: The Role of Policies and Institutions, panel Data. Evidence from OECD Countries", OECD Economics Department Working papers, No. 283, OECD Publishing,2001

Andreff .W ,Economie de la transition : La transformation des économies centralement planifiées en économies de marché, Bréal, Paris,2007.

Andreff. W, la crise des économies socialiste « la rupture d'un système », presses universitaires de grenoble, 1993.

Andreff.W, économie de la transition,La Transition vers le marche et la démocratie.

Benissad.H, Algérie : Restructuration et réformes économiques, (1979-1993), opu 1994.

Bourbonnais Regis,econometrie ,7e edition DUNOD, 2009.

Bouzidi .A, les années 90 de l'économie algérienne : les limitent des politiques conjoncturelles, ENAG, Alger,1999.

Brahim .L, la bonne gouvernance " croissance et développement", dar el khaldounia.

Bulmer Thomas Victor, The Economic History of Latin America since Independence, Cambridge University Press, 2 edition ,August 4, 2003

Dielman, « Pooled Cross-Sectional and time series data analysis », Texas Christian university, usa , 1989.

Douglass .N, institution institutional change and economic performance, Cambridge university Press, first Publisher, 1990.

DIETER ,weiss, ibn khaldoun, on economic transformation, midlle east studies, usa.n, 2,1995.

EBRD, transition report 2003.

EBRD, transition report, 1994 .

EBRD, transition report, 1996.

Elmorchid.B , Ajustement des reformes en Afrique : la condition d'un développent réussi.

fmi , Algérie: questions choisies, Rapport du FMI No.07/61 , Fonds monétaire international ,washington , Février2007.

Fjorentina Angjellari-Dajci, output performance, institutions and structural policy reforms For transition economies,dissertation, 2006

Frédémric .D , Identifying the effect of institutions on economic growth, « Institutional competition between Common Law and Civil Law: Theory and Policy », Springer (2014).

Free. A and Kim, « Longitudinal and Panel Data », University of Wisconsin, Madison, 2007

Gérarad .R, transition and economics, the MIT press , 2000.

**Gerard. R, ten years after transition and economics,IMF staff papers,vol 48, special issue, 2001.havrylyshyn .O,I,IZV Corski , Rooden .R, "recovery and growth in transition economic" , IMFWP/98/141,1990-1997.**

http://www.institut-numerique.org/qualite-institutionnelle-capital-humain-et-croissance-economique-dans-la-zone-mena-application-sur-les-donnees-de-panel-dynamique-gmm-522a1ea5c3eb4.

Hubert.G, hölscher.J, the successes and failures of economic transition ,the european experience, first published , palgrave macmillan, 2006.

Idriss .E, Tayeb .G, OULHAJ.L et RAGBI.A, Equilibres externes, competitivite et processus de transformation structurelle de l'economie Marocaine, ocp policy center , 2016

IMF : the oretical aspects of the disign of fund –suported adjustement programs ,occational paper 55 washington d.c.1987 .

Jean. R, que sais-je ? « l'économie de marché » , éditions DAHLAB, 1994.

Jeffries.I , a guide to economies in transition, routledge, first published, 1996.

Kaufmann.D , Kraay.A, governance indicators : where are we , where should we be going ?, the world Bank Observer, vol. 23, no.1 , spring 2008 ,.

Kornai.J, ten years after 'the road to a free economy', paper for the world bank 'annual bank conference on development economics, washington D.C.2000.

Kouznetsov.V, « Des entreprises d'état à l'économie marchande ». Revue Française d'Administration Publique, N° 74, 1995.

Kristina .N , The institutions of economic freedom and entrepreneurship: evidence from panel data Springer Science+Business Media, LLC. 2008.

Laffont, Jean.J, « Privatisations et incitations ». Revue économique. N° 6, Nov 1996.

Lamiri .A, gérer l'entreprise algérienne en économie de marché, prestcomm ed ,1993.

Luc .M, How important are institutions for growth in transition countries ?University of amsterdam, Faculty of Economics and Econometrics, Netherlands, 1999.

Marta .B, Blanca .S ,Foreign direct investment, economic freedom and growth: new evidence from Latin America Department of Economics, University of cantabria, 22 July 2002.

Maurel., héritages, réformes institutions : Un bilan de quinze années de transition, revue d'études comparatives est-ouest, volume37, N°Mars2006,p98.( sur site : www.persee.fr).

Maya Vijayaraghavan, William A.Ward , Institutions and Economic Growth: Empirical evidence fron1 a Cross-National Analysis , center for international trade, wp, Clemson university

Minoo .F,. Rabiul .I , Solmaz .M, Economic Freedom and Productivity Growth in Resource-rich Economies, World Development Vol. 72, 2015.

Morris. G, Timothy F. G, Paul. K, Yung. C. P, IMF structural programs, economic and financial crises in emerging market economies, NBER working paper, january 2003.

Mtiraoui Abderraouf,qualité institutionnelle,capital humain et croissance économique dans la zone MENA : application sur les données de panel dynamique (GMM) .

Patrick .S ,econometrie des données de panel ,DUNOD Paris,2002

Polak.J, le modèle monétaire de FMI , finance et développement , décembre 97.

Polanyi .K ,the great transformation « the political and economic origins of our time », beacon press, 2nd publish, 2001.

Rabah A, Markus .B, Oil Rents, Corruption, and State Stability: Evidence from Panel Data Regressions The University of Adelaide School of Economics January 2011.

Rodrik.D ,Getting institutions right, April 2004.

Rodrik.D, growth stratégies, harvard university, august 2004.

Rodrik.D, Subramanian.A, the primacy of institutions ( and what this does and does not mean) , Finance& Development, June 2003.

Richard Grabowski, Sharmistha Self, Michael P. Shields, Economic development : a regional, institutional, and historical approach,2007

Saul .E ,Tomasz .M, Entrepreneurship in Transition Economies: The Role of institutions and Generational Change, Discussion Paper No. 4805, March 2010.

Saul .E , the impact of privatisation in transition economies, London School of Economics and Political Science, article for the new palgrave dictionary of economics, 2nd Edition, january 2007.

Sergio .G , stiglitz.J , growth ,initial condition,law and speed of privatization in transition countries:11years later, NBER working paper, 2006.

Stiglitz. J, Whither Socialism ? The MIT Press, Massachusetts. Third Edition, 1996.

Temmar.H, les fondements théoriques du libéralisme, OPU, 2005.

The Russian Economy: The end of the line, The Economist, 20 November 2014. https://www.economist.com/briefing/2014/11/20/the-end-of-the-line

Tomas .S, institutions and innovations as sources of productivity growth cross-country evidence, Ifo Working Paper, No. 87 2010.

Victoria D, Martin .J , do institutions still matter for investors? impact of institutional determinants on investment inflows into european economies, Acta Oeconomica, vol. 68 (2), 2018.

Vinh .D , institutional determinants of investment in transition economies, economics and finance working paper series,2009.

Vinh D, institutions and efficiency in transition economies, 2009 http://ssrn.com/abstract=2016251.

Wampfler.B, « la grande désillusion »: la mondialisation questionnée par j. stiglitz, BIM n22, 26 juin 2002.

Wild. G, CEPII, économie de la transition :le dossier , Document de travail n° 2001-08.

William .G, « Econometric Analysis », 5 ed, New Jersey, Prentice Hall, Apper Saddle river, 2003

Williamson .J, A Short History of the Washington Consensus, Paper commissioned by fundación CIDOB for a conference "From the Washington Consensus towards a new Global governance," Barcelona, September 24–25, 2004.

Williamson.J, the washington consensus as policy prescription for development, Institute for International Economics.2004 .

Williamson.J, un train de réformes devenu un label galvaudé, Consensus de Washington :un bref historique et quelques suggestions, Finances & Développement Septembre 2003.

World Bank, En Evaluation of World Bank, Investment Climate Activities, Document of the World Bank, October22, 2004.

World Bank, World Development Report 2002 "Building Institutions for Market", World Bank, Washington.

# الملاحق

# الملحق رقم 01 : نموذج التاثيرات الثابتة

Dependent Variable: PIBH
Method: Panel Least Squares
Date: 10/08/18 Time: 22:38
Sample: 1996 2015
Periods included: 20
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 560

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| BUSS_FREE | 3.185405 | 14.05805 | 0.226589 | 0.8208 |
| C_C | 40.13355 | 13.48424 | 2.976329 | 0.0031 |
| D_P | -105.7541 | 13.95984 | -7.575598 | 0.0000 |
| GOV_S | -37.37970 | 11.66512 | -3.204398 | 0.0014 |
| INVEST_FREE | 42.36011 | 12.24051 | 3.460650 | 0.0006 |
| TRAD_FREE | 177.4961 | 12.62034 | 14.06429 | 0.0000 |
| C | -3261.862 | 1589.746 | -2.051813 | 0.0407 |

Effects Specification

Cross-section fixed (dummy variables)

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.777129 | Mean dependent var | 6432.894 |
| Adjusted R-squared | 0.763146 | S.D. dependent var | 5410.457 |
| S.E. of regression | 2633.140 | Akaike info criterion | 18.64854 |
| Sum squared resid | 3.65E+09 | Schwarz criterion | 18.91130 |
| Log likelihood | -5187.590 | Hannan-Quinn criter. | 18.75114 |
| F-statistic | 55.57900 | Durbin-Watson stat | 0.389122 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

# الملحق رقم 02 : نموذج التاثيرات العشوائية

Dependent Variable: PIBH
Method: Panel EGLS (Cross-section random effects)
Date: 10/08/18 Time: 23:00
Sample: 1996 2015
Periods included: 20
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 560
Swamy and Arora estimator of component variances

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| BUSS_FREE | 5.735919 | 13.92146 | 0.412020 | 0.6805 |
| C_C | 54.07137 | 12.84297 | 4.210193 | 0.0000 |
| D_P | -88.41581 | 13.34893 | -6.623436 | 0.0000 |
| GOV_S | -36.14490 | 11.17317 | -3.234973 | 0.0013 |
| INVEST_FREE | 36.80752 | 11.96508 | 3.076244 | 0.0022 |
| TRAD_FREE | 177.7042 | 12.36056 | 14.37671 | 0.0000 |
| C | -4706.086 | 1643.782 | -2.862962 | 0.0044 |

| Effects Specification | S.D. | Rho |
|---|---|---|
| Cross-section random | 3365.406 | 0.6203 |
| Idiosyncratic random | 2633.140 | 0.3797 |

Weighted Statistics

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.400528 | Mean dependent var | 1108.616 |
| Adjusted R-squared | 0.394024 | S.D. dependent var | 3444.250 |
| S.E. of regression | 2681.158 | Sum squared resid | 3.98E+09 |
| F-statistic | 61.57974 | Durbin-Watson stat | 0.347460 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

Unweighted Statistics

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.140590 | Mean dependent var | 6432.894 |
| Sum squared resid | 1.41E+10 | Durbin-Watson stat | 0.098219 |

# الملحق رقم 03 : نموذج الانحدار التجميعي

Dependent Variable: PIBH
Method: Panel Least Squares
Date: 10/08/18 Time: 23:15
Sample: 1996 2015
Periods included: 20
Cross-sections included: 28
Total panel (balanced) observations: 560

| Variable | Coefficient | Std. Error | t-Statistic | Prob. |
|---|---|---|---|---|
| BUSS_FREE | 55.55281 | 18.73208 | 2.965650 | 0.0032 |
| C_C | 96.69361 | 12.88348 | 7.505239 | 0.0000 |
| D_P | 27.60358 | 14.06585 | 1.962454 | 0.0502 |
| GOV_S | -30.81981 | 9.873763 | -3.121384 | 0.0019 |
| INVEST_FREE | -33.70030 | 12.94481 | -2.603385 | 0.0095 |
| TRAD_FREE | 133.7168 | 14.73831 | 9.072732 | 0.0000 |
| C | -8869.610 | 1535.956 | -5.774651 | 0.0000 |

| | | | |
|---|---|---|---|
| R-squared | 0.362482 | Mean dependent var | 6432.894 |
| Adjusted R-squared | 0.355565 | S.D. dependent var | 5410.457 |
| S.E. of regression | 4343.336 | Akaike info criterion | 19.60309 |
| Sum squared resid | 1.04E+10 | Schwarz criterion | 19.65719 |
| Log likelihood | -5481.866 | Hannan-Quinn criter. | 19.62422 |
| F-statistic | 52.40448 | Durbin-Watson stat | 0.110980 |
| Prob(F-statistic) | 0.000000 | | |

**ملخص :**

يشير التحول الاقتصادي الى وجود مرحلة انتقالية تتطلب تحسين النظام القائم والخروج منه بالتدريج، أي الانتقال من نظام اشتراكي موجه إلى نظام أكثر استعمالا لقوانين الاقتصاد الرأسمالي عبر الإصلاحات الاقتصادية الجذرية .

نهدف من خلال هذا البحث إلى تحليل المسار الذي انتهجته الجزائر للتحول نحو اقتصاد السوق، ودراسة تاثير العوامل المؤسساتية في الاقتصاديات الانتقالية من خلال نموذج بيانات البانل panel data، تمتد فترة الدراسة من 1996 الى غاية 2015 ، وتشمل عينة الدراسة 28 دولة. أثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية إيجابية بين نوعية المؤسسات والنمو الاقتصادي لمجموعة محل الدراسة، حيث تبين من خلال الدراسة وجود أثر موجب ومعنوي لحرية الاستثمار على النمو الاقتصادي ، وجود أثر سلبي وغير معنوي للانفاق الحكومي على النمو الاقتصادي ، وجود اثر موجب ومعنوي لحرية التجارة على النمو الاقتصادي ، وجود اثر موجب ومعنوي لحرية الاعمال ، وجود أثر سلبي وغير معنوي لمؤشر حقوق الملكية على النمو الاقتصادي ، وجود اثر موجب ومعنوي لمؤشر ضبط الفساد على النمو الاقتصادي.

**الكلمات المفتاحية** : الاقتصاد الانتقالي ، المتغيرات المؤسساتية ، النمو الاقتصادي ، بيانات البانل (panel data).

**Résumé :**

L'objectif de cette recherche est d'analyser la trajectoire de la transition de l'Algérie vers l'économie du marché. L'étude analyse le rôle des facteurs institutionnels dans la réussite de la transition dans plusieurs pays, en utilisant les données de de panel sur un échantillon de 28 pays durant la période 1996-2015.

Les résultats ont montré l'existence d'une corrélation positive entre la qualité des institutions et la croissance économique dans le panel étudié, ainsi que l'effet positif et significatif de la liberté d'investissement, la liberté du commerce et la liberté des affaires sur la croissance économique. Il existe aussi un effet négatif des dépenses de gouvernement et des droits de propriété sur la croissance économique, en plus les résultats ont montré qu'il existe une corrélation positive et significative entre l'indice de contrôle de la corruption et la croissance économique.

**Mots-clés**: économie de la transition, variables institutionnelles, croissance économique, données de panel.

**Abstract :**

The objective of this research is to analyze the trajectory of Algeria's transition to the market economy. The study analyzes the role of institutional factors in successful transition in several countries, using panel data from a sample of 28 countries during the period 1996-2015.

The results showed that there is a positive correlation between the quality of institutions and economic growth in the panel studied, and also a positive and significant effect of free investment, free trade and business freedom on economic growth. There is also a negative effect of government spending and property rights on economic growth, and the results have shown that there is a positive and significant correlation between the corruption control index and economic growth.

**Keywords**: economic transition, institutional variables, economic growth, panel data.